تسجيل التكرار في شرح الاحمرار

تكملة في النحو والصرف

!! !!!!

محمد فال (ابّاه) بن عبد الله العلوي الشنقيطي

! !!!! !!!! !!

! !! !!!!! !

! !! !!!! !! !! ! ! !!!!!! !!!!!! ! !!!! !! !!!!

المختار بن بونه الجكني الشنقيطي

المتوفى: 1220 هجرية رحمه الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله الذي رفع درجات أهل العلم بين العالمين، وخفض من أعرض عن شرعه المطهر إلى أسفل سافلين، ونصب موازين العدل بجوازم البراهين، وامتن بمظهرات النعم ومضمراتها، مما نعجز عن الإخبار عن مبتدآتها، فضلا عن إحصاء جملها ومفرداتها، والصلاة والسلام على الفرد العلم، المستحق لصدر الكلم، قائد الغر المحجلين وإمام المتقين وسيد الخلائق أجمعين، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد: فهذا تعليق كتبته على احمرار الإمام الأجل، شيخ الدول، المختار بن بونه الجكني رحمه الله تعالى الذي وشح به الخلاصة، واقتضى غنى بها بلا خصاصة، فجمع من زوائد المسائل وعوائد الفوائد "جمعا لانظير له" مما لم يتعرض له في الخلاصة، وإن استوفى الكلام عليه في الكافية الشافية والتسهيل ومنه نظم ما استدرك هنا من المسائل في الغالب واحتاج الطلبة الدارسون لهذه المنظومة إلى ما يرجعون إليه في تسهيل فوائدها وتذليل مقاصدها ، فالشيخ ابن بونه هو المراد بقولي "الناظم"، ومرادي بالطرة طرره على جامعه، وبالمصرح الشيخ خالد الأزهري صاحب التصريح، أما المصنف فالمراد به ابن مالك . وكنت كتبت هذا التعليق في حال استعجال واشتغال بال ثم أعدت النظر فيه، والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله.

محمد فال بن عبد الله

الكلام وما يتألف منه

وَهْوَ لِعَيْنٍ أَوْ لَِمعْنًى وَهْوَ فِي حَالَيْهِ وَصْفًا وَسُمًا أَيْضًا يَفِي

يعني أن الاسم إما أن يكون اسم عين وهو ما يدل على ذات بلا قيد نحو رجل وزيد، بخلاف قائم فإنه دال على ذات باعتبار كونها مقيدة بالقيام، أو اسم معنى وهو ما دل على غير ذات بلا قيد نحو: قراءة وفهم، بخلاف جلي وخفي فإنه يدل على معنى غير ذات باعتبار كونه قائما بذات أو وصفا لاسم عين كقائم أو وصفا لاسم معنى كجلي وخفي، ويجمع الأقسام مثال الطرة: ضرب زيد العاقل ضربا شديدا. ويحتملهما قولك: شيء حسن.

وقد عقد الناظم هنا قول ابن مالك في التسهيل: "وهو لعين أو معنى اسما أو وصفا" وبين المصنف في الشرح أنه أراد بذلك بيان ما وضع له الاسم على سبيل الإجمال. قال أبو حيان: قوله: "اسما أوصفة" أطلق الاسم ويريد به قسيم الصفة والاسم المقسم هو قسيم الفعل والحرف فهما معنيان مختلفان ولولا الاختلاف في المدلول لما صح أن يقول: الاسم ينقسم إلى اسم وصفة اهـ.

قول الناظم: "وهو في حاليه"، أي حال كونه اسم عين أو اسم معنى، ولو قال:

وهو لعين أو لمعنى وكما يأتي كذا يجيء وصفا لهما

لكان أوضح.

تنبيه: قد يكون الوصف صالحا للذات والمعنى نحو نافع وضار، تقول رجل نافع وعلم نافع. وتصلح للعين والمعنى بعض أسماء الضمائر وبعض أسماء الإشارة وبعض الموصولات نحو هو وهذا والذي، وبعضها قد يختص بالعين نحو هم وهن والذين. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

وَثَلِّثِ الهَمْزَةَ وَاحْذِفْ وَاقْصُرَا مُثَلِّثَ السِّينِ سُمَاةً اذْكُرَا

قوله: وثلث الهمزة..إلخ يعني أن من لغات الاسم تثليث همزته وحذفها من غير قصر مع تثليث السين وحذفها مع القصر وتثليث السين أيضا، وسماة فتلك عشر وقد جمعها الأشموني بقوله:

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزة والقصر مثلثات مع سماة عشر

وزاد بعضهم تثليث سماة وسمة وسماء، فبلغت ثمانية عشر.

بِالهمْزِ جَا لمفْرَدٍ تَكَلَّمَا وَالنُّونِ إِنْ شَارَكَ أَوْ قَدْ عَظَّمَا

وَالتَّا إِذَا خُوطِبَ مَا لَهُ اسْتَنَدْ وَنَحْوُ هِنْدَانِ وَهِنْدُ قَدْ وَرَدْ

وَالْيَا لِمَا قَدْ غَابَ أَوْ مَا غِبْنَا وَمَعْ هُمَا لِلاثْنَتَيْنِ عَنَّا

قوله: "بالهمز جا لمفرد تكلما" يعني أن المضارع يفتتح بهمزة للمتكلم مفردا عن غيره نحو أقرأُ وأكتبُ، واحترز بقوله للمتكلم مما إذا لم تكن للمتكلم كأَكرمَ وأَفكلٍ.

قوله: "والنون إن شارك.. إلخ" أي ويفتتح المضارع بالنون إن كان المتكلم مشاركا في الفعل أو معظما نفسه سواء كان عظيما في الواقع أو بالادعاء، مثال الأول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِي ونُمِيتُ﴾، ومثال الثاني نقوم، بخلاف نون لا تكون للمتكلم كنرجسَ الدواء.

قوله: "والتا إذا خوطب ما له استند" أي ويفتتح بتاء للخطاب نحو تقوم يا زيد وأنت يا هند تقومين وأنتما يا زيدان تقومان أو يا هندان تقومان وأنتم تقومون وأنتن تقمن. قوله في الطرة: مطلقا، أي مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مؤنثا كان أو مذكرا، واحترز بقوله: التا إذا خوطب مما إذا لم تكن للخطاب نحو تكلمَ وتنضبٍ.

قوله: "ونحو هندان..إلخ" يعني أن التاء ربما أتت للغائبة والغائبتين نحو تقوم هند وتقوم الهندان ومجازي التأنيث كحقيقيه في هذا، تقول: تنفطر السماء وتدمع العينان.

قوله: "واليا لما قد غاب" أي يفتتح المضارع بياء للمذكر الغائب نحو يقوم زيد – بخلاف ياء ليست كذلك، نحو يرنأَ على وزن دحرج أي صبغ باليرناء أي الحناء – ويقوم الزيدان ويقوم الزيدون، قوله في الطرة: مطلقا، أي مفردا أو غيره ظاهرا أو غيره. قوله "أو ما غبنا" أي وللغائبات نحو يقوم الهندات والهندات يقمن عاقلا كما مر أو غير عاقل نحو:

﴿السموات يتفطرن﴾. والهنود يقمن والأعين يدمعن، ومذهب البصريين أن نحـــو تقـــوم الهندات بالتاء الفوقية كمفرده.

قوله: "ومع "هما" للاثنتين عنا"، أي لفظِ "هما" كالهندان هما يقومان. قال الدماميني: لو كانت الغائبتان بلفظ ضمير الغيبة فهل تقول هما تفعلان؟ بتاء فوقية تعني امرأتين، حمـــلا للمضمر على المظهر ورعيا للمعنى، ونظرا إلى أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها وهو قول ابن أبي العافية تلميذ الأعلم، أو تقول هما يفعلان بياء تحتية رعيا للفظ فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين وهو قول ابن الباذش والمرجح الأول وجاء به السماع، قال:[1]

أقـــص علـــى أخـــيَّ بـــدء حـــديثنا ومـــا لي مـــن أن تعلمـــا متـــأخر
لعلـــهما أن تطلبـــا لـــك مخرجـــا وأن ترحبا صـــدرا بمـــا كنـــت أحـــصر

اهـــ. ومثله: ﴿أتينا طائعين﴾، ذكر صفة السماء والأرض وهي "طائعين" لما تقدمت عليها "نا" لأنها مشتركة بين الذكور والإناث.

وَاجْعَـــلْ فِي الاسْـــتِقْبَالِ الامْـــرَ وَاقِعَـــا وَقُلْ بِـــهِ وَالْحَـــالِ فِـــي مَـــا ضَـــارَعَا

قوله: "واجعل في الاستقبال الامر واقعا" يعني أن الأمر لا ينفك عن الاســـتقبال في وقت من الأوقات، هذا باعتبار الحدث المأمور بإيقاعه لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل نحو: ﴿يا أيها المدثر قم فأنذر﴾، ودوام ما حصل نحو: ﴿يا أيها النبيء اتق الله ﴾.

قوله "وقل به إلخ". أي والمضارع صالح للحال والاستقبال، وهذا مذهب الجمهور، ولو نفي بلا خلافا لمن خصها بالمستقبل. ومن وروده مع "لا" للحال قوله تعـــالى: ﴿والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئا﴾، لأنها جملة حالية، وهي لا تـــصدر بـــدليل استقبال اهـــ. على ما في ذلك مما سيأتي إن شاء الله تعالى في باب الحال. قولـــه والحـــال بالجرعطف على الضمير من غير إعادة الجار.

وَرَجِّـــحِ الْحَـــالَ إِذَا مَـــا جُـــرِّدَا وَبِكَـــــــــآنِفٍ وَلامِ الابْتِـــــــــدَا

---

[1]– البيتان من الطويل وهما لعمر ابن أبي ربيعة ديوانه ص 123 ط دار الكتب العلمية
أحصر :من الحصر وهو الحبس. الشاهد فيه: افتتاح تطلبا بالتاء بعد "هما" من لعلهما

وَنَفْيِـــهِ بِلَــــيْسَ مَـــا وَإِنْ وَجَـــبْ ... ...

قوله "ورجح الحال إلخ.." يعني أنه يترجح الحال على الاستقبال عند التجريـــد مـــن القرائن الدالة على الاستقبال. قال الدماميني: وهذا ينافي الاشتراك الذي أفهمه المـــصنف في المتن وباح به في الشرح، فبين كلامه تدافع، لكنه رحمه الله حاول في الشرح الجواب عـــن ذلك بأن قال: للمشترك هنا شأن ليس لبقية المشتركات، وهو أن له معنيين قريبا وبعيـــدا، أعني بعيد المسافة وقريبها من زمن التكلم، بل بعيدها وحاضرها؛ والحمل عند التردد علـــى القريب أولى وفيه نظر فتأمله اهـــ من الدماميني. وقد سبقه لبيان المناقضة في كلام المصنف أبو حيان في شرحه، قلت: وقد قال ابن مالك أيضا في شرح تسهيله : إنه لما كان لكل من الماضي والمستقبل صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحـــة جـــبرا لمـــا فاتـــه مـــن الاختصاص.

قوله في الطرة: " إذا ما جرد المضارع من القرائن المخلصة للاستقبال أو الحال"، قيل صوابه أن يزيد "أو الماضي" أو يقتصر على قوله "المخلصة". قلت: وقد يجاب بأن التخليص إنما هو لأحد المدلولين أو المدلولات بالوضع، وليست دلالة المضارع على المضي بالوضـــع حتى يعبر عنها بالتخليص بل الأحسن حينئذ أن يعبر عن ذلك بالانصراف، كما سياتي عن ناظر الجيش عند قول الناظم: "انصرافه مضيا قد ورد" والله تعالى أعلم.

قوله "وبكآنف.."إلخ أي ويتعين الحال عند الأكثر بمصاحبة وقت حاضر كآنف وما في معناه كالآن والساعة والحين، وزعم بعضهم أنه لا يتعين وهو ضعيف؛ ويتعين أيضا عند الأكثر بلام الابتداء نحو: إن زيدا ليقوم. قال الدماميني واعترضه المصنف بقوله تعالى: ﴿إن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة﴾ وقوله: ﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ فإن الذهاب كـــان مستقبلا، فلو كان يحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره.

والجواب أن الحكم في ذلك محقق الوقوع فينزل منزلة الحاضر المشاهد، وأن التقـــدير في الآية الثانية قصد أن تذهبوا به، والقصد حال وقدره أبو حيان قـــصدكم أن تـــذهبوا، وحكاه المرادي في شرحه عن بعضهم. قال ابن هشام في مغنيه: وهو مردود بأنه يقتـــضي حذف الفاعل، لأن أن تذهبوا منصوب على تقديره.

ويتعين الحال بنفي المضارع بـ"ليس" و"ما" و"إن" نحو: إن يقوم زيد ﴿وإن أدري أقريب أم بعيد﴾ الآية. قال المصنف: ولا يمتنع استقباله ففي المنفي بليس، كقوله:[2]

وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل

قلت: الذي يظهر لي أن الاستقبال في البيت مستفاد من الظرف "الدهر" لأن المراد نفي المثل عن الممدوح في الزمان الشامل للحاضر والمستقبل والله تعالى أعلم. وفي استقبال المنفي بما كقوله:[3]

له نافلات ما تغب ونائل وليس عطاء اليوم يمنعه غدا

أقول: لعل الاستقبال فيه مستفاد من قرينة المدح، و في استقبال المنفي بإن كقوله:[4]

فإنك إن يعروك من أنت محسب ليزداد إلا كان أظفر بالنجح

أي ما ينزل بك من أحسبته بالعطاء أي أعطيته عطاء كافيا ليزداد على الكفاية إلا كان أظفر بالنجح، فمعنى إن هنا مستقبل لا محالة.

تنبيه: قد بقي مما يخلص للحال أن يعطف على الحال أو يعطف الحال عليه نحو يقوم زيد الآن ويخرج ويقوم زيد ويخرج الآن. وكذا وقوعه في موضع نصب على الحال نحو جاء زيد يضحك. ذكره أبو حيان مستدركا على المصنف في التسهيل، وأجاب ناظر الجيش عن الأول بأن المصنف استغنى عن ذكره لأنه يشترط في عطف الفعل على الفعل اتفاقهما في الزمان، وعن الثاني بأنه واضح فلذا لم يتعرض له المصنف. قلت: وفي جعلهم مما يخلص المضارع للحال وقوعه في موضع نصب على الحال التباس الحال الاصطلاحية بالحال الزمنية كما سيأتي لهم نظيره في باب الحال إن شاء الله تعالى.

---

[2]- البيت من الطويل و القائل حسان ابن ثابت في مدح الزبير ديوانه ص 199 شرح المصنف للتسهيل ج 1/ 28.

يذبل :جبل معروف.

[3]- البيت من الطويل والقائل الأعشى ديوانه ص 51 وروايته: له صدقات... إلخ. السيوطي شرح شواهد المغني 704/2 ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل للنابغة الجعدي ﷺ 29/1

ما يغب :يقال فلان لا يغبنا عطاؤه أي يأتينا كل يوم.

[4]- البيت من الطويل وهو لرجل من طيئ شرح المصنف للتسهيل 29/1

يعروك:يقال عراه يعروه: غشيه طالبا معروفه

وبقي مما يعين المضارع للحال الإنشاء، تقول: أقسم لأضربن عمرا، فإنه إذا كان يصرف الماضي للحال أي كما سيأتي في قول الناظم: وما مضى في الحال إلخ.. فلأن يصرف المضارع أولى وأحرى. ذكره أبو حيان أيضا وقد أورد ناظر الجيش على الموضعين أنه ليس الكلام هنا في نقل صيغ الفعل من معنى إلى معنى ، إنما الكلام في تغيير الزمان مع بقاء معنى الصيغة،وإذا أريد بالفعل الموضوع للخبر معنى الإنشاء فقد نقلت الصيغة عن معناها إلى معنى آخر.

... ... وَبِإِذَا وَباقْتِضَائِهِ الطَّلَبْ
وَالْوَعْدِ قُلْ فِيهِ بِالاسْتِقبَالِ وَبِكَأَنْ لَعَلَّ إِنْ لا الحَالِ
إِسْنَادِهِ لِمُتَوَقَّعٍ وَلَوْ وَنُونِ تَوْكِيدٍ وَتَنْفِيسٍ كَسَوْ

قوله: "وبإذا وباقتضائه الطلب والوعد إلخ.." يعني أنه يتخلص المضارع للاستقبال إذا كان مصاحبا لظرف مستقبل كإذا، سواء كان ذلك الظرف معمولا للفعل أو مضافا إليه، كأزورك إذا تزورني فأول الفعلين مستقبل لعمله في إذا والثاني كذلك لإضافة إذا إليه، وباقتضائه الطلب كالوالدات يرضعن ويغفر الله لك قال ناظر الجيش : هكذا قال المصنف وقد علمت أن صيغة الفعل في مثل هذا خرجت عن معناها الموضوعة هي له وهو الخبر إلى معنى آخر وهو الطلب وإذا كان كذلك فليس هذا موضع إيراد هذا الحكم اهـ .أو باقتضائه وعدا أو وعيدا نحو ﴿يعذب من يشاء ويغفر لمن يشاء﴾، لكن الناظم أطلق الوعد في البيت مرادا به مايعم الخير والشر تبعا للتسهيل.

قوله: "وبكأن لعل إن..إلخ" أي وبمصاحبة أداة نصب ظاهرة نحو: ﴿لن نبرح عليه عاكفين﴾ وأريد أن أخرج أو مقدرة نحو ﴿حتى يرجع إلينا موسى﴾ أو بمصاحبة أداة ترج نحو ﴿لعلي أبلغ الأسباب﴾.

قال الدماميني: لا حاجة إلى ذكر الترجي للاستغناء عنه بالطلب فإنه يشمله والتمني والتحضيض وكل ما يقتضي طلبا ومن جملة ذلك الاستفهام إذا كان بهل اهـ. أو مصاحبة

أداة مجازاة نحو ﴿إن يشأ يذهبكم﴾ فيتخلص المضارع معها للاستقبال لا للحال؛ قوله "إسناده لمتوقع" أي ومما يخلص المضارع للاستقبال أيضا إسناده لمتوقع غير حاصل كقوله:[5]

يهولك أن تموت وأنت ملغ   لما فيه النجاة من العذاب

فيهولك مستقبل لإسناده إلى الموت الذي هو متوقع، إذ لو أريد به الحال لزم المحذور السابقُ ذكرُه عند قول الناظم: "ولام الابتدا " في جعل "يحزن" من قوله تعالى: ﴿إني ليحزنني أن تذهبوا به﴾ للحال، وهو سبق الفعل لفاعله في الوجود. ويجاب بأن التقدير توقع أن تموت فهو للحال ولا محذور أي يهولك الآن توقع أن تموت في المستقبل، لكن البيت مجرد مثال، والشأن لا يعترض المثال... إلخ

قوله "ولو" أي وبمصاحبة لو المصدرية نحو ﴿ودوا لو تدهن فيدهنون﴾ و﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾، وعلامتها أن يحسن في موضعها "أن".

واحترز بالمصدرية من الامتناعية فإنها تصرف المضارع إلى المضي نحو: لو يقوم زيد لقام عمرو؛ قوله "ونون توكيد إلخ.." أي وكذلك نون التوكيد ثقيلة أو خفيفة نحو ﴿ليسجننَّ وليكونا من الصاغرين﴾ أو حرف تنفيس وهو السين نحو سيقوم أو سوف نحو سوف يقوم، أو سف نحو سف أقوم، حكاها الكوفيون أو سو نحو سو أقوم، حكاها الكسائي عن ناس من أهل الحجاز أو سي وهذه أغرب اللغات وحكاها صاحب المحكم. قاله أبوحيان .قال: ولا يعرف البصريون غير السين وسوف. قال الدماميني: وسوف أكثر تنفيسا من السين، وخالف المصنف في ذلك معتمدا على السماع بتعاقبهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد نحو قوله تعالى: ﴿سوف يؤتي الله المؤمنين أجرا عظيما﴾ وقوله: ﴿أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما﴾ وهو مردود، طالع الدماميني. قال:[6]

فإن أهلك فسو تجدون فقدي   وإن أسلم يطب لكم المعاش

---

[5]- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 29/1 والبحر المحيط لأبي حيان 246/6ط دار الفكر وهمع الهوامع 8/1

[6]- البيت من الوافر وهو لعدي ابن زيد ضرائر الشعر ص110 ط دار الكتب العلمية

تنبيه: بقي من القرائن التي تخلص المضارع للاستقبال عطفه على المستقبل وعطف المستقبل عليه، نحو قولك سيأكل زيد ويشرب أو يأكل زيد وسيشرب، قاله أبو حيان في شرح التسهيل. وأورد عليه تلميذه ناظر الجيش نظير ماتقدم عنه في القرائن الحالية وهو أنه يستغنى عن ذلك باشتراط اتفاق الزمان في عطف الفعل على الفعل.

بِلَمْ وَلَمَّا رُبَّمَا وَإِذْ وَقَدْ   لَوِ انْصِرَافُهُ مُضِيًّا قَدْ وَرَدْ

قوله: بلم ولما..إلخ يعني أن المضارع ينصرف باعتبار زمانه إلى المضي بلم، سواء جزمت أم لم تجزم وهي لغة قوم وعليها جاء قوله:[7]

فأمسوا بهاليل لو أقسموا   على الشمس حولين لم تطلع

وقوله:[8]

لو لا فوارس من نعم وأسرتهم   يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

ولما الجازمة نحو لما يقم زيد، احترازا من التي بمعنى إلا فإنها لا تدخل إلا على ماض لفظا مستقبل معنى، نحو أنشدك بالله لمَّا فعلت، أي إلا فعلت، وقوله تعالى: ﴿إن كل نفس لَّما عليها حافظ﴾ في قراءة من شدّد الميم، ومن التي هي حرف وجود لوجود نحو لما جاء زيد أكرمته، فإنها لا تصحب إلا ماضيا لفظا ومعنى. نحو﴿ فلما نجاكم إلى البر أعرضتم﴾ ومن العرضية نحو:[9]

قالت له بالله ياذا البردين   لما غنثت نفسا أو نفسين

7- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في ضرائر الشعر ص 241/والخزانة 226/3

بهاليل: ج بهلول السيد الجامع لكل خير

8- البيت من البسيط وهو في خزانة الأدب 626/3 و لم يعرف قائله والسيوطي في شرح شواهد المغني 674/2 لم يسم قائله، وكذا العيني في شرح شواهد الألفية بهامش الخزانة 446/4 ويروى: من ذهل بدل من نُعم.

الصليفاء :موضع.

9- البيت بلا نسبة في المغني ص/871 وشرح الشواهد للسيوطي 683/2 ولسان العرب (غنث)

غَنِث غَنَثاً شرب ثم تنفس.

ومن المركبة من لن وما نحو:(10)

لمـــا رأيـــت أبـــا يزيـــد مقـــاتلا أدع القتـــال وأشـــهد الهيجـــاء

قال الدماميني: وإذا تأملت لم تجد موقعا للاحتراز فإن "لما" لا تدخل على المـضارع إلا جازمة.

وأصل هذا الإيراد لأبي حيان في شرحه ،قال ناظر الجيش : والجواب أن المصنف لم يحترز بذلك من شيء بل نبه على أن لما جازمة وغير جازمة وأن المضارع يختص بالجازمـة دون غيرها ويشعر بذلك قوله : وقيدها بالجازمة لأنها إذا لم تكن جازمة لايليها فعل ماض و لم يقل احترازا من كذا وكذا.

وبعد ربما كقوله:(11)

ربمـا تجـزع النفـوس مـن الأمـــ ـــر لــه فَرجــة كحــل العقــال

ومن النادر قوله:(12)

فــإن أهلــك فــرب فــتى ســيبكي علــي مهــذب رخــص البنــان

تنبيه: غلبت السين في البيت فصرفت للاستقبال على رب الصارفة للماضي لقربهـا ولأنها ترده للأصل "وقل به والحال فيما ضارعا" والله تعالى أعلم. لكن ذكر في المساعد في باب حروف الجر أن البيت خُرِّج على أن سيبكي صفة والعامل ماض محذوف أي لم أقض حقه بدليل قوله بعد:(13)

و لم أك قــد قــضيت حقــوق قــومي ولا حــق المهنــد والــسنان

10- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في تكملة ابن المصنف لشرح المصنف للتسهيل 344/3 وشرح شـواهد المغـني للسيوطي 683/2.

11- البيت من الخفيف وهو لأمية ابن أبي الصلت ديوانه189 دار صادر خزانة الأدب 541/2 وقد نـسب إلى أميـة وآخرين كما في شرح السيوطي لشواهد المغني 707/2

الفرجة بالفتح في الأمر المعنوي، وبالضم ما يرى من الحائط ونحوه.

12- البيت من الوافر وهو لجحدر ابن مالك السيوطي في شرح شواهد المغني 407/1 الشاهد فيه: استعمال رب مـع المستقبل وهو قوله: سيبكي.

13- البيت لجحدر أيضا، الأمالي ص/268 مؤسسة الكتب الثقافية

وأما ﴿ربما يود الذين كفروا﴾ الآية فلتحقق الوقوع والقرب نزل منزلة الماضي. وإذ نحو: ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾. وقد إن كانت للتقليل، فتصرفه إلى المضي كقوله:[14]

قد أترك القرن مصفرا أنامله   كأن أثوابه مجت بفرصاد

وأما إن كانت قد للتحقيق فلا تصرف إلى المضي كقوله تعالى: ﴿قد يعلم ما أنتم عليه﴾ وقوله:[15]

وقد تدرك الإنسان رحمة ربه   ولو كان تحت الأرض سبعين واديا

وقد تخلصه للمضي كقوله تعالى: ﴿قد نرى تقلب وجهك في السماء﴾.

فإذن تصرفه التقليلية دائما والتحقيقية في بعض المواضع.

تنبيه: التقييد المتقدم بكون قد للتقليل هو ما فهمه المصنف من إطلاق سيبويه أنها بمعنى ربما، قاله أبوحيان، و لم يبين سيبويه الجهة التي فيها بمنزلة ربما وعدمُ التبيين لايدل على التسوية في الأحكام بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهم منه المصنف وهو أن "قد" تكون بمنزلة ربما في التكثير فقط ويدل عليه إنشاد البيت لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة. قاله أبو حيان في شرحه على التسهيل.

وبعد لو الشرطية غالبا نحو: ﴿ولو يواخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة﴾ وقوله:[16]

لو يسمعون كما سمعت حديثها   خروا لعزة ركعا وسجودا

قوله غالبا احترازا من التي بمعنى إن الشرطية فتصرفه إلى الاستقبال كقوله:[17]

14– البيت من البسيط وهو لعبيد ابن الأبرص خزانة الأدب 502/4 ونسبه سيبويه في الكتاب لشاعر هذلي الكتاب 224/4 واصفرار الأنامل كناية عن الموت والفرصاد: صبغ أحمر.

15– البيت من الطويل وهو لأمية ابن ابي الصلت ديوانه ص/150 ط دار صادر
قوله سبعين واديا بدل بعض من تحت الأرض أوظرف متعلق به

16– البيت من الكامل وهو لكثير ديوانه ص 97 ط دار صادر

17– البيت من الكامل قال السيوطي في شرح شواهد المغني 646/2 لم يسم قائله. الشاهد فيه: استعمال لو الشرطية مع المستقبل وهو تكون لأنه قيد في النهي وهو قوله: لا يلفك.

لا يلفـــك الراجـــون إلا مظهـــرا خلـــق الكـــرام ولـــو تكـــون عـــديما

قول الناظم "انصرافه مضيا" إنما عبرهنا بالانصراف دون الـتعين أو التخلـيص لأن المضارع لا دلالة له على المضي بالوضع فكأنه انصرف عن مدلوله بالوضع وهـو الحـال والاستقبال إلى مدلول آخر بقرينة بخلاف ما إذا تعين لأحد مدلوليه الذي هـو موضـوع لهما. قاله ناظر الجيش في شرح التسهيل

تنبيه: بقي من القرائن التي تصرف المضارع إلى المضي عطفه على الماضي نحو: ﴿ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة﴾ أي فأصبحت، وعطف الماضي على المضارع كقوله:[18]

ولقـــد أمـــر علـــى اللئـــيم يـــسبني فمـــضيت ثمـــت قلـــت لا يعنـــيني

أي لقد مررت، ووقوع المضارع خبرا لكان وأخواتها. قاله أبو حيان في شرحه للتسهيل.

وَمَا مَضَى في الْحَـالِ الانْـشَاءُ جَـلا وَالْتَزِمًـا بِالْوَعْـدِ أَنْ يَـسْتَقْبلا

قوله: "الانشاء" مبتدأ و"جلا" خبره و"ما مضى" مفعول جلا متقدم أي وينصرف الماضـي إلى الحال بالإنشاء غير الطلبي وهو في الاصطلاح إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجـود كبعـت واشتريت، قاصدا إنشاء البيع والشراء. قال ناظر الجيش : وقد علمت مما تقدم أن الكلام هنا ليس في نقل الصيغ من معنى لآخر إنما هو في تغيير زمانها مع بقائها على المعنى الذي هي موضوعة له.

قوله: "والتزما" بنون التوكيد الخفيفة، أي وينصرف الماضي إلى الاستقبال بالوعد، والمراد به الإخبار بوقوع أمر لم يقع بعدُ مع ملاحظة الإرادة لتحقيق الخبر. وليس المراد قسيم الوعيد، قاله الدماميني، قلت: وهو خلاف ما يفيده عطف الوعيد عليه في الطرة فلينظر. وقد مثل فيها للوعد بقوله تعالى ﴿إنا أعطيناك الكوثر﴾ وأصله للمصنف في شرحه

---

[18]– البيت من الكامل وقد نسبه سيبويه في الكتاب 24/3 لرجل من بني سلول مولّد وانظـر خزانـة الأدب 173/1. الشاهد فيه: انصراف أمر إلى الماضي لعطف الماضي عليه وهو مضيت.

فقد مثل بها وبقوله تعالى ﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾ قال ناظر الجيش ويمكن أن يقال إنه ليس وعدا وإن الإعطاء قد حصل فليس نظير﴿وأشرقت الأرض بنور ربها﴾.

وَإِنْ وَلا مِـــنْ بَعْـــدِ إِيـــلاءِ طَلَـــبْ عَطْفٍ عَلَى مُـــسْتَقْبَلٍ لَـــدَى الْعَـــرَبْ

قوله: "وإن ولا..إلخ" يعني أنه ينصرف الماضي إلى الاستقبال بالنفي بـــلا وإن بعـــد القسم كقوله:[19]

ردوا فـــــوالله لا ذدنـــــاكم أبـــــدا مـــــا دام في مائنـــــا ورد لـــــوراد

وقال أبو حيان: الاستقبال فيه إنما استفيد بالظرف، قال الدماميني: وفيه نظـــر لأن وقوع الظرف المستقبل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال حتى أنه لو لم يكن لانتفى الاستقبال، ألا ترى أنه إذا قيل والله لا فعلت كذا يفهم منه المستقبل ولهذا لم تكرر لا كمـــا لا يلـــزم تكرارها مع المستقبل. وكقوله تعالى: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده﴾.

قوله : طلب أي وينصرف الماضي أيضا إلى الاستقبال بالطلب وهو يشمل الـــدعاء والأمر وغيرهما، فالأول نحو: غفر الله لك، والثاني نحو: اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، ويدل على ذلك جزم يثب، والثالث نحو: عزمت عليك إلا أن تفعل كذا في المستقبل قـــال الدماميني: وفي كلام المصنف إيهام أن الطلب ليس من أقسام الإنشاء .

قوله: "عطف على مستقبل.. إلخ" أي وينصرف إلى الاستقبال بالعطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار﴾ ﴿ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السماوات والأرض﴾.

وَسَـــــوِّيَنْهُ وَالْمُـــــضِيَّ تَـــــسْوِيَهْ بِحَـــرْفِ تَحْـــضِيضٍ وَهَمْـــزِ تَـــسْوِيَهْ

قوله: "وسوينه والمضي..إلخ" يعني أن الفعل الماضي يحتمل المضي والاستقبال بعد حرف التحضيض نحو هلا ضربت زيدا، إن أردت المضي كان توبيخا أو الاستقبال كان

19- البيت من البسيط وهذه رواية أبي حيان في الارتشاف 487/2 ورواية شرح المصنف للتسهيل (ما دام في مائنا ورد لنزال)36/1 وكذا في شرح الكافية 2م844 والمساعد 17/1 وتعليق الفرائـــد 116/1 بلانـــسبة في الجميـــع. والشاهد فيه: انصراف ذدناكم للمستقبل لاقترانه بلا بعد القسم.

أمرا . **قلت:** كذا في المساعد والصواب العكس في العبارتين لأن المعاني هي التي تراد وقد تنبه لذلك الشيخ خالد الأزهري في شرحه على التسهيل فعكس العبارة فقال: "إن أردت التوبيخ كان ماضيا وإن أردت الأمر كان مستقبلا".

ومن الثاني قوله تعالى: ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة﴾ أي لينفر. قوله "وهمز تسويه" أي وكذلك بعد همزة التسوية نحو سواء أقمت أم قعدت وقوله:[20]

سواء عليك القفر أم بت ليلة بأهل القباب من نمير بن عامر

قال الدماميني: والحق أن ما بعد همزة التسوية محتمل للثلاث ومطلقِ الزمان الذي هو أعم من ذلك كماأن المصدر الذي الفعل في تاويله كذلك فلا وجه لتقييده بأحد الأزمنة.

وَكَوْنِهِ وَصْفًا لِمَا قَدْ عَمَّمَا أَوْ صِلَةً أَوْ حَيْثُ فَادْرِ كُلَّمَا

أي ويحتمل الماضي الاستقبال والمضي إذا كان صفة لنكرة عامة كقوله:[21]

رب رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقتال

فهذا مثال بقاء الماضي على مضيه عند وقوعه صفة لنكرة عامة، ومثال انصرافه إلى الاستقبال وهو وصف نكرة عامة قوله:«نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها»[22] لأن المراد الترغيب في السماع والنقل وهما مستقبلان.

تنبيه: المراد بالعموم هنا العموم اللغوي لا الاصطلاحي إذ ليست النكرة في سياق الإثبات من العام في الاصطلاح والله تعالى أعلم. كذا ظهر لي ثم وقفت على نحوه في شفاء الغليل شرح التسهيل لأبي عبد الله السلسيلي تلميذ الشيخ أبي حيان.

---

[20]- البيت من الطويل وهو في البحر المحيط 249/5 غير منسوب وشواهد العيني بهامش الخزانة 179/4 قال لم أقف على قائله وروايتهما سواء عليك النفر. الشاهد فيه: كون "بت" في ام بت "صالحة للماضي والمستقبل لوقوعه بعد همزة التسوية المقدرة

[21]- البيت من الخفيف وهو للأعشي ديوانه ص 143 الدرر 79/1 الرفد بالفتح القدح الضخم. والأقتال: جمع قتل بالكسر: العدو.

[22]- الحديث رواه أبو داود في كتاب العلم رقم: 3660 والترمذي في أبواب العلم رقم: 2658

وقد رد أبو حيان الاستشهاد بقوله رب رفد إلخ بأن رفدا ليست بنكرة عامة إذ رب للتقليل وهو ينافي العموم وبأن الشاعر لم يرد ذلك وبأنه لا يتعين أن يكون هرقته صفة لرفد على مذهب من لا يشترط وصف مخفوض رب اهـ. بخ قاله في شرح التسهيل. قال ناظر الجيش : ولاتتوجه هذه المناقشة على المصنف لأنه يرى أن رب للتكثير وقد استشهد في باب حروف الجر على ذلك بأبيات منها البيت المذكور، على أنا نقول ليس المراد بالعموم هنا عموم الشمول بل المراد أن النكرة باقية على صلاحيتها لكل مسمى لم يتخصص بشيء من مخصصات النكرة، قال: وأما قوله إن هرقته لايتعين أن يكون صفة فمسلم ولا يضر المصنف ذلك لأنه إنما استشهد بذلك على تقدير أن يكون الفعل صفة فإذا لم يقدر صفة فلا يكون الفعل الماضي وقع صفة للنكرة العامة في البيت المذكور فيطلب الاستشهاد بغيره.

قوله: "أو صلة " كقوله تعالى: ﴿الذين قال لهم الناس﴾ فهذا مثال المضي، ومثال المستقبل ﴿إلا الذين تابوا﴾.

قوله: "أو حيث" أي ويحتمل الماضي الوجهين أيضا بعد حيث نحو ﴿فأتوهن من حيث أمركم الله﴾ فهذا مثال المضي، ومثال الاستقبال ﴿ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام﴾ قوله "كلما" أي ويحتمل الماضي الوجهين بعد كلما فمثال المضي نحو: ﴿كلما جاء أمة رسولها كذبوه﴾ ومثال الاستقبال: ﴿كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها﴾.

تنبيه: ظاهر النظم تبعا للتسهيل استواء الاحتمالين في هذه المسائل الست. والذي يظهر الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه حتى يقوم دليل على أنه ماض أريد به الاستقبال قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

المبني

حَرِّكْ مِنَ اجْلِ وَحْدَةٍ وَالسَّاكِنِ   وَالشَّبَهِ المَبْنِيَّ وَالتَّمَكُّنِ
وَافْتَحْ لِخِفَّةٍ وَلِلأَصْلِ كَذَا   فَرْقٌ وَإِتْبَاعٌ فَرَاعِ المَأْخَذَا

قال في الخلاصة: (والأصل في المبني أن يسكنا) لأن السكون أخف من الحركة فلا يعدل عن الأصل إلا لسبب وهاهي أسباب تحريك المبني يذكرها ابن بونه زيادة على التسهيل وقد نبه عليها الأشموني، وهي كون المبني على حرف واحد كتاء الضمير وغيرها من بعض المضمرات وكبعض الحروف كواو العطف وباء الجر وهذا ما يعني بقوله "حرك منَ اجْل وحدة" قوله "والساكن" أي أو لأجل التقاء الساكن مع آخر كأمس قوله "والشبه" أي ولشبه المبني بالمعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا وجوابَه وبناؤه على الحركة أقرب للإعراب من بنائه على السكون، ومن هذا شتان وهيهات إذ هما بمعنى الماضي. وقوله "المبني" بالنصب مفعول به لقوله "حرك" وفي المواهب: وشبه المبني بإضافة المصدر إلى فاعله وحذف متعلقه هـ. قوله "والتمكن" أي ومن أسباب تحريك المبني أن يكون للكلمة أصل في التمكن أي حالة في التمكن بأن تعرب في بعض الأحوال كاسم لا والمنادى والظروف المنقطعة عن الإضافة. قوله "وافتح لخفة وللأصل" أي وحيث حرك المبني لسبب من هذه الأسباب فيقدم الفتح على غيره من الحركات لأسباب كذلك وهي كون الفتح أخف الحركات كضرب وأين أو لكونه الأصل كيا مضارَ ترخيم مضارَر اسم مفعول على لغة من ينتظر. قال الصبان ونظَّر فيه الشنواني بأن هذه حركة بنية لا بناء وإلا كان المنادى مبنيا على الفتح وحركة بنائه إنما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم. قوله "كذا فرق" أي ويفتح المبني للفرق بين معنيين مؤديين بأداة واحدة كلام المستغاث، نحو: يا لَزيد لِعمرو، بفتح لام زيد للفرق بينه وبين لام المستغاث له،واعترض بأن الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد الفرق المصحوب بمناسبة وهي هنا أن المستغاث منادى كضمير الخطاب ومثَّل بعضهم للفرق بتاء المخاطب للفرق بينه وبين المتكلم والمخاطبة، واعترضه الدماميني بأن الفتح هنا للتخفيف. قوله "وإتباع" أي

ويبنى على الفتح إتباعا ككيف، بنيت على الفتح إتباعا لفتحة الكاف. قوله : "فراع المأخذا" تتميم.

وَاكْسرْ لِذِي الثَّلاثِ وَاضْمُمْ وَاكْسِرَا لِلْحَمْلِ وَالسَّاكِنِ مِنْ حَيْثُ يُرَى
تَنَاسُبٍ وَاضْمُمْ لِخُلْفِ المعْرَبِ وَكَوْنِهِ كَالْوَاوِ فَاعْلَمْ تُصِبِ

قوله : "واكسر لذي الثلاث" يعني أنه يبنى على الكسر لهذه الأسباب الثلاثة وهي الأصل والفرق والإتباع، أما الأصل فكيا مضارِ ترخيم مضارِر اسم فاعل على لغة من ينتظر، ويقال فيه ما قال الشنواني في مضار اسم مفعول؛ والإتباع نحو ذه وته إشارة لمؤنث، فأتبعت الهاء للذال والتاء في كسرهما؛ والفرق كلام الجر لغير المستغاث، كسرت للفرق بينها وبين لام الابتداء، وكضمير المخاطبة.

قوله "واضمم" أي واضمم المبني لذي الثلاث أيضا، وهي لكون الضم حركة الأصل كيا تحاجُ، أصله تحاجُج مصدر إذا جعل اسما ورخم؛ ويقال فيها ما قيل في مضار وللفرق بين معنيين كتاء المتكلم ضمت للفرق بينه وبين المخاطب والمخاطبة أو للإتباع كمنذ.

قوله "واكسرا للحمل" أي وربما يكسر المبني للحمل على مقابله، كلام الأمر كسرت حملا على لام الجر لأنها في الفعل نظيرتها في الاسم، أو لالتقاء الساكنين نحو أمس و﴿قم الليل إلا قليلا﴾. قلت: كذا مثَّل في الطرة وقد يقال إن ما هنا مناف لما علم من تعريف البناء وهو أنه ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين فإن ذلك يفيد أن حركة التخلص من التقاء الساكنين ليست للإعراب ولا للبناء وهو ظاهر، فإن البناء في قم على السكون وإنما الكسر عارض بملاقاتها للساكن بعدها. وقد اختار الصبان في الجواب عن هذا أن يكون عدهم التخلص من أسباب البناء على حركة محله فيما إذا كان الساكنان في كلمة واحدة كأمس فإن كانا من كلمتين كقم الليل لم تكن الحركة حينئذ للإعراب ولا للبناء كما عرف من تعريف البناء. قاله في صدر المعرب والمبني ويؤيده أن الأشموني لم يمثل هنا إلا بأمس، لكن ظاهر تمثيل الطرة يقتضي الإطلاق فلينظر والله تعالى أعلم.

قوله "تناسب" أي ويكسر المبني أيضا لمناسبة العمل كباء الجر ولامه لمناسبة عملهما.

قال الصبان: ونقض بكاف التشبيه وواو القسم وتائه. إلا أن يقال المراد مناسبة الحرفِ اللازمِ للحرفية عملَه اللازمَ له فخرج بلزوم الحرفية كاف التشبيه وبلزوم العمل واو القسم وتاؤه لأنهما لا يلزمهما الجر إذا كانتا للعطف والخطاب مثلا.

قوله "واضمم لخلف المعرب" أي ويضم المبني لخلف المعرب أي لكون الضم حالة مخالفة لحالة الكلمة في حال إعرابها نحو: من قبل ومن بعد، فإنهما لا يرفعان بل ينصبان أو يجران، ويحمل عليهما حيث ويا زيد، أما حيث على لغة ضمها فمن جهة أنها كانت مستحقة للإضافة للمفرد فمنعت من ذلك كما منعت قبل وبعد،ومن جهة كونها لايظهر جرها للجملة التي أضيفت لها فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة وأما يا زيد فقيل من جهة أن الضمة لا تكون له حالة الإعراب وهو منادى وأما الفتح والكسر فيوجدان فيه نحو يا عبد الله ويا لزيد لعمرو في الاستغاثة.

قال الأشموني: ومن أسباب البناء على الضم مشابهة الغايات نحو: يا زيد قال الصبان وهي الظروف المنقطعة عن الإضافة سميت بذاك لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غاية في النطق وإنما لم يسم كل وبعض بذلك لوجود ما هو عوض عن المضاف إليه وهو التنوين. قال: أي الصبان قوله: يعني الأشموني نحو يا زيد فضمة زيد لمشابهة الغايات وأما أصل بنائه فلتضمنه لمعنى الخطاب الذي هو من معاني الحروف وأما كونه على حركة فلأن له أصلا في التمكن. انتهى

قوله "وكونه كالواو" يعني أن من أسباب البناء على الضم كونه في الكلمة كالواو في نظيرتها، ووجه الشبه بين الضمة والواو كون كل منهما علامة رفع ولأنهما من واد واحد وذلك كنحن فإنه ضمير لجماعة الحاضرين وهُمُو ضمير لجماعة الغائبين، فهما نظيرتان، فلما بنوا نحن على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو في نظيرتها، ولما كانت نحن لعدد أقله اثنان وهمو لعدد أقله ثلاثة كانت همو أقوى فاستحقت واوُها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له قاله الصبان. وقيل الأصل في نحن نَحُنْ بالسكون فنقلت ضمة الحاء إلى النون.

قوله وكونه كالواو أي المبني كالواو في الدلالة على الجمع كنحن، ويمكن عود الضمير على الضم أي كون الضم مناسبا للواو.

فالحاصل أن ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاث أسئلة: لم بني؟ و لم حرك؟ و لم كانت حركته كذا؟ وما بني من الحروف والأفعال على السكون لا يسأل عنه، وما بني منها على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ و لم كانت حركته كذا؟

الباب الأول من أبواب النيابة

وفُهْ بِفَمٍّ وفَمٍ وبفَمَا مُثَلَّثًا وَأَتْبِعِ الْفَا فَاعْلَمَا

يعني أنه من لغات فم فَمٌّ بتشديد الميم وفَمٌ بالتخفيف وفما بالقصر مثل عصا مثلث الفاء فيهن، وأتبع الفاء العين في حالة الإعراب من رفع ونصب وجر و اعلم بأن فصحاهن فتح فائه منقوصا.

أَخْوًا وَتَشْدِيدًا لِخًا أَب كَذَا حمٌو وحَمْءٌ حَمَأٌ في ذي خُذَا
وَشَدِّدًا هَنًا كَمَا تَقَدَّمَا وَاقْصُرْ يَدًا دَمًا وَشَدِّدًادَمَا

قوله : "أخوا" بالنصب مفعول به لقوله خذا في آخر البيت وقوله "كذا حمو..إلخ" جملة معترضة بين الفعل ومفعوله المتقدم يعني أن من لغات أخ أخوا كما في قوله :[23]

ما المرء أخوك إن لم تلفه وزرا على الكريهة معوانا على النوب

قلت: وقد يستدل بهذه اللغة على مذهب سيبويه والجمهور في إعراب هذه الأسماء بالحركات المقدرة على الأحرف، لأن الظهور في بعض المواضع يدل على صحة التقدير وإن لم أر من ذكر ذلك والله تعالى أعلم.

23- البيت من البسيط وهو بلانسبة في شرح المصنف للتسهيل 49/1 والدرر108/1 وكذا خالد الأزهر ي في شرح التسهيل 28/1 ونسبه أبوحيان في شرح التسهيل لرجل من بني طئ 158/1.

قوله "وتشديدا" أي وقد تشدد خاء أخ وباء أب حكاهما الأزهري، يقال اســتأببت فلانا اتخذته أبا واستأخخته اتخذته أخا. قوله "كذا حمو..إلخ" أي ومن لغات حم حمو كدلو وحمء ساكنة الميم مهموزة كقرء، وأنشد عليه قول القائل:[24]

قلـــت لبـــواب لديـــه دارهـــا تيـــذن فـــإني حمؤهـــا وجارهـــا

ويروى حمها بترك الهمزة ومنها حمأ كرشإ. قوله "وشدداً هنا" أي وتشدد نون هــن كقوله:[25]

ألا ليـــت شـــعري هـــل أبـــيتن ليلـــة وهنّـــي جـــاذ بـــين لهـــزمتي هنـــد

قوله "واقصر يدا دما" أي وربما قصر يد ودم، قال:[26]

يـــا رب ســـار بـــات مـــا توســـدا إلا ذراع العـــنس أو كـــف اليـــدا

قال أبوحيان :ويحتمل أن يكون تثنية على لغة من يلزم المثنى الألف وحذفت النــون على حد قولهم "بيضك ثنتا وبيضي مائتا" فلا يكون فيه حجة. قال ناظر الجــيش :فعلــى ماقاله يكون المراد وكفَّي اليدا ويبعد أن يكون المراد ذلك فإن المتوسد لايتوسد كفين وإنما يتوسد كفا واحدا، ففي ما ذكره الشيخ تكلف من جهة اللفظ وبُعد من جهة المعنى.

وقوله:[27]

غفلـــــت ثم أتـــــت تطلبـــــه فـــــإذا هـــــي بعظـــــام ودمـــــا

---

[24]- الرجز لمنصور ابن مرثد الأسدي ،العيني 444/4.

[25]-البيت من الطويل وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل 49/1 والمساعد 29/1 ورواية الجوهري بين لهــزمتي هن وكذا للسان والتاج (هنو)والأزهري في شرح التسهيل 28/1 وكذا السليسلي 119/1 والدماميني في تعليــق الفرائد 145/1 و لم يسم أي من هؤلاء قائله ونسبه بعض المعلقين لعبد بني الحسحاس و لم أجده في ديوانــه ولا في ترجمته في الأغاني 303/22 وابن قتيبة 243 والجمحي 156. والشاهد فيه: تشديد هن في قوله وهني

اللهزمتان :ناتئتان تحت الأذنين وفي إضافتهما إلى الهن مجاز

[26]- الرجز في خزانة الأدب 355/3 قال: لم أقف على قائله

العنس :الناقة القوية. الشاهد فيه: قصر اليد على الألف, قال ابن الأنباري في الأضداد: هذا مذهب أصحابنا, وقال غيرهم موضع اليد نصب بكف وكف فعل ماض. ص/ 119-120

[27]- البيت من الرمل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 50/1 وفي مجالس العلماء للزجاجي وروايته غفلت ثم اتت ترشقه 249 وفي خزانة الأدب 352/3 وروايته "ترقبه"

قوله "وشداً دما" أي وربما تشدد ميم دم كقوله:(28)

أهان دمَّك فَرِغا بعد عزته يا عمرو بغيك إصرارا على الحسد

وقوله:(29)

حيث التقت بكر وفهم كلها والدمّ يجري بينها كالجدول

وكذلك قد تشدد دال يد أيضا كما في القاموس فلغاتها ثلاثة، قال بعضهم: فالأولى لو قال "وشددهما" بضمير التثنية أي يدا ودما.

وهذا الحكم ذكره هنا استطرادا تبعا لأصله التسهيل. قال أبو حيان وليس من الضروري ذكر لغات هذه الأسماء فضلا عن ذكر ما شبهت به ولا هو داخل في علم النحو اهـ من شرحه على التسهيل.

الباب الثاني من أبواب النيابة

وَأَلحقُوا أَكْثَرَ مِنْ إِثْنَيْنِ نَحْوَ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ

وألحقوا بالمثنى في الإعراب ما كان على صورته ومدلوله أكثر من اثنين، فقد يراد به التكثير نحو: ﴿فارجع البصر كرتين﴾ أي كرات كثيرة لأن البصر لا ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل من كرات كثيرة.قال ناظرالجيش :ولقائل أن يقول إن كرتين إنما دل على اثنين والكثرةُ إنما فهمت من السياق وفائدة العدول عن لفظ الجمع وهو كرات إلى لفظ التثنية الدلالة على أن المقصود إتباع كل رجعة من رجع البصر بأخرى فالمراد نظرة تتبعها نظرة ثم نظرة تتبعها نظرة،قال وكذا كل ماذكر أنه يراد به التكثير يمكن تخريجه على هذا وإذا كان كذلك فهو مثنى حقيقة لا محمول عليه. ومن هذا النوع قولهم لبيك وحنانيك ، وقوله:(30)

28- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 50/1 والبحر المحيط لأبي حيان 449/1 وتعليق الفرائد 149/1

فرغا :يقال ذهب دمه فرغا بالكسر ويفتح أي هدرا منصوب على الحالية

29- البيت من الكامل وهو لتأبط شرا أمالي ابن الشجري 29/2 خزانة الأدب 351/3. الشاهد فيه: تشديد دم من قوله والدم.

30- الرجز لخطام المجاشعي على الأصح لاهميان ابن قحافة خزانة الأدب 374/3. الشاهد فيه: استعمال صيغة المثنى لأكثر من اثنين وهو ما يقتضيه مقام الفخر

مرتين : تثنية مَرْتٍ المفازة بلا نبات والقذف محركة وبضمتين يقال فلاة قذف أي بعيدة.

ومهمهين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين

وقد لا يقصد به التكثير وإنما يكون جمعا في المعنى كقوله تعالى ﴿فأصلحوا بين أخويكم﴾ ومنه قوله:[31]

تُلقي الإوزون في أكناف دارها بيضا وبين يديها التبن منثور

و قد ألحقوا بالمثنى أيضا أقل من اثنين أي مفرد المعنى نحو المقصين والجلمين ونحو الأبهرين وحواليك والقسم الأول لا يجرد عن التثنية والثاني المعتاد تجريده عن التثنية ولا يعطف عليه لفقدان مثلٍ. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

كَذَا الَّذِي سَمَّوْا بِهِ مِنْهُ رُفِعْ وَاعْرِبْهُ مَانِعًا لِصَرْفِهِ تُطِعْ

قوله: "كذا الذي سموا به منه رفع" يعني أن ما سمي به من الملحق بالمثنى يكون إعرابه كإعراب المثنى بالألف رفعا وبالياء نصبا وجرا، وإن أعربته بالحركة على النون ومنعته من الصرف فحسن للعلمية وزيادة الألف والنون، وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة قال:[32]

ألا يا ديار الحي بالسبعان أمل عليها بالبلى الملوان

ومحل هذا إذا لم يجاوز سبعة أحرف كاشْهِيبابَينِ تثنية اشهيباب للسنتين المجدبتين المتواليتين، واستخراجين فيعرب بالحروف ليلا يجاوز الاسم سبعة أحرف بغير علامة. قوله: (واعربه) بحذف همزة القطع للضرورة.

وَثَنِّ مَا التَّرْكِيبَ وَالْبِنَا عَدِمْ وَمِنْ تَخَالُفٍ والاسْتِغْنَا سَلِمْ
وَلَمْ يَكُن مُثَنًّى اوْ جَمعًا وُضِعْ عَلَى الَّذِي لَمْ يَكُ فِي الْفَرْدِ سُمِعْ

قوله : "وثن ما التركيب.. إلخ" يعني أن من شروط الاسم المثنى أن يعدم التركيب الإسنادي اتفاقا والمزجي على الأصح. وقيل يثنى المزجي مطلقا، وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا،

31– البيت من البسيط وهو للنابغة مختار الشعر الجاهلي 218/1. الشاهد فيه: استعمال صيغة المثنى يديها في أكثر من اثنين

الأوزون جمع إوز طائر معروف

32– البيت من الطويل وهو لتميم ابن مقبل خزانة الأدب 275/3 الملوان الليل والنهار أمل عليه الملوان، طال اختلافهما عليه. الشاهد فيه: جر السبعان بالكسرة وهو علم منقول من التثنية.

وفيه إشكال لأن ويه زادت له البناء مع التركيب لأنها صوت الباكي وأسماء الأصوات مبنية، وأما الإضافي فيكتفى بتثنية المضاف وجمعه كعبد الله. ومن شرطه أيضا أن يكون عادما للبنـاء، وأمـا ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للتثنية وليست من المثنى حقيقة على الأصـح، ومنـان ومنين فالزيادة فيهما ليست للتثنية بل للحكاية،و لا يرد يا زيدان ولا نحو لا رجلـين لأن البنـاء وارد على المثنى فهو من بناء التثنية لا من تثنية المبني قوله "ومن تخالف" أي ومن شروط التثنيـة أن يسلم من تخالف في اللفظ غالبا ومن غير الغالب العمران لأبي بكر وعمر قال:[33]

ما كـان يرضـى رسـول الله فعلـهم والعمـران أبـو بكـر ولا عمـر

والزهدمان لزهدم وكردم ابني قيس قال:[34]

جـزاني الزهـدمان جـزاء سـوء وكنـت المـرء أجـزي بالكرامـه

والأبوان للأب والأم أو الخالة قال تعالى: ﴿ورفع أبويه على العرش﴾ والأُمَّان لـلأم والجدة، قال:[35]

نحـن ضـربنا خالـدا في هامتـه يـا ويـح أميـه ويـح خالتـه

والقمران للشمس والقمر، قال:[36]

أخـذنا بآفـاق السـماء علـيكم لنـا قمراهـا والنجـوم الطوالـع

والحسنان للحسن والحسين. وأن يسلم من التخالف في المعنى خلافا لابن الأنبـاري تمسكا بقولهم القلم أحد اللسانين واللبن أحد اللحمين، قال:[37]

---

33 – البيت من البسيط وهو لجرير ديوانه ص197 ط دار الكتب العلمية وروايته ما كان يرضـى رسـول الله دينـهم والطيبان أبو بكر ولا عمر

34 – البيت من الوافر وهو لقيس ابن زهير الأغاني 151/11 اللسان (زهدم)وروايتهما يجزي بالبناء للمفعول الزهدمان :زهدم وكردم أخوان من عبس

35 – الرجز في جمهرة اللغة 567/1 غير منسوب وروايته نحن ضربنا مخلدا...إلخ.

36 – البيت من الطويل وهو للفرزدق ديوانه ص 360 ط دار الكتب العلمية

37 – البيت من الخفيف وهو للحريري من قصيدة أو ردها في المقامة العاشرة (الرحبية)المقامات ص/97 دار الفكر العين الآولى النقدية والثانية الباصرة

جـــاد بـــالعين حـــين أعمـــى هـــواه　　عينـــــه فـــــانثنى بـــــلا عيـــــنين

وقوله:[38]

ألمَّ وفي جفـــني وفي جفـــن منـــصلي　　غـــــراران ذا نـــــوم وذاك مـــــشطب

وليس ما احتج به بصريح لأنه لا يقال للقلم لسان ولا للبن لحـــم ولا للخـــال أب، وإنما أطلق عليهن في حال التثنية تغليبا، ولذا لم يطلق عليهن في غيرها اهـــ.لكن قـــديكون منه غراران, وعينين.

قوله "والاستغنا" أي ومن شروط التثنية عدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره كـــسواء فإنهم استغنوا عن تثنيته بتثنية سي، وأما قوله:[39]

فيـــا رب إن لم تجعـــل الحـــب بيننـــا　　سواءين فـــاجعلني علـــى حبـــها جلـــدا

فضرورة. وكبعض استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء، وكأجمع وجمعاء عنـــد البـــصريين استغناء بكلا وكلتا.قال في الخلاصة :

واغـــــن بكلتـــــا في مـــــثنى وكـــــلا　　عـــــن وزن فعـــــلاء ووزن أفعـــــلا

قوله "ولم يكن مثنى" أي ومن شروط المثنى أن لا يكون مثنى من قبل أو مجموعا على حده، فلا يثنى الزيدان علما ولا الزيدون علما لئلا يجتمع حرفا إعراب في لغة من أعربهمـــا بالحروف، ولذا تجوز على لغة إعرابهما بالحركات، وهذا إذا كانا علمين وإلا فالمنع من غير تفصيل. قوله "أو جمعا وضع إلخ.." أي ولا يثنى جمع وضع على الوزن المرتجل الذي لم ينقل من الجمعية إلى التسمية به كمساجد ودنانير، فإن سمي بهما ثنيا كما في الدماميني، ولا تثنى

---

[38]– البيت من الطويل و في شرح الدماميني قول أبي العلا 191/1 ولم أجده في سقط الزند ولا اللزوميات الغرار النـــوم الخفيف وحد الرمح والسيف.

[39]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 412/1 ونسبه في اللسان (سوى) لقيس ابن معاذ برواية إن لم تقسم وكذا في الخزانة 331/4

أسماء العدد استغناء بالضعف إلا المائة والألف كما سياتي. وفي اسمي الجنس والجمع وجمـــع التكسير خلاف، والصحيح تثنيتهن عند قصد اختلاف أنواعهن كقوله:[40]

همـــــا ســــيدانا يزعمــــان وإنمـــا يـــــسوداننا أن يـــــسرت غنماهمـــــا

وقوله:[41]

تبقلـــــــــت في أول التبقـــــــــل بـــين رمـــاحي مالـــك ونهـــشل

وقوله:[42]

وكـــل رفيقـــي كـــل رحـــل وإن همـــا تعـــاطى القنـــا قوماهمـــا أخـــوان

وجمع التكسير يجمع جمع مقابله من المفردات ولذا لا يكسر الجمع المتناهي ويجمـــع بالسلامة نحو لأنتن صواحبات يوسف[43] وقوله:[44]

قـــــد مــــرت الطـــير أيامنينـــا

لأنه لا يشترط موافقته للمفرد و لم تَبِن علة عدم تثنيته عند اختلاف نوعيه

وقد رد ناظر الجيش أسباب منع التثنية إلى ستة أمور فقال : إن ذلك إما لأمر يرجع إلى المعنى وهو عدم الفائدة لو ثني نحو كل وبعض ،وإما لأمر يرجع إلى اللفظ وهـــو إمـــا الاستغناء عن تلك الكلمة بغيرها كأجمع وجمعاء في مذهب البصريين للاستغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا أو بلفظ موضوع للمعنى الذي تقصد الدلالة عليه بالاسم الذي تـــراد تثنيتـــه كأسماء العدد فإنه استغني عن تثنية خمسة بعشرة ،وإما لمشابهته ما لا يثنى كأفعل من فإنـــه

40– البيت من الطويل وهو لأبي سيده الدبيري العيني بهامش الخزانة 2 /403 يسرت الغنم كثر لبنها أو نسلها. الشاهد فيه: تثنية اسم الجمع وهو قوله غنماهما

41– القائل ابو النجم اللسان (بقل)شرح المفصل 153/4 الخزانة 401/1 والشاهد فيه: تثنية جمع التكسير وهو قولــه رماحي. تبقل: خرج يطلب البقل.

42– البيت من الطويل للفرزدق ديوانه 628 شرح شواهد المغني 536. الشاهد فيه: تثنية اسم الجمع وهو قوماهما.

43– الحديث أخرجه الترمذي في جامعه، أبواب المناقب، الحديث رقم: 3672 ، ولفظه: صواحب يوسف.

44– الرجز بلا نسبة في اللسان وفي تاج العروس (يمن) وذكر متصلا به الشاهد المعروف: قالت وكنت رجلا فطينا ..إلخ. وقد نسبه العيني لأعرابي صاد ضبا وأتى به إلى أهله . العيني 2/ 425. الشاهد فيه: أنه جمع يمينا على أيمان ثم جمعه على أيامين ثم جمعه بالواو والنون . تاج العروس (يمن).

جار مجرى فعل التعجب ،وإما لكون الكلمة مطلوبة الحكاية كالجمل المسمى بها نحو تـأبط شرا ،وإما للاستثقال كما في المثنى والمجموع على حده لاستلزامه إعرابين في كلمة ، وإمـا لأنه لايشبه المفرد كالجمع الذي لانظير له في الآحاد.

الباب الثالث من أبواب النيابة

وَاكْسِرْ مِنَ الْبَابِ جميعَ مَا انْفَتَحْ فَاءً وَكَسْرُ جمعِ مَكْسُورٍ رَجَحْ

الباب هو باب سنة من كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، فإذا جمعته بالواو والنون قلبت فتحته في المفرد كسرة في الجمع وجوبا كسنة وسنين وحكى ابن مالك سُنون بالضم ويبقى المكسور منها على كسره كمائة ومئين وعزة وعـزين وعـضة وعضين وقال تعالى: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾ ورئة قال:[45]

فغظناهم حتى أتى الغيظ منهم قلوبا وأكبادا لها ورئينا

قوله رجح أي على ضمه فقد حكى مئون وعزون

مَا ضُمَّ فَاءً مِنْهُ جمعُهُ نُمِي بِضَمِّهَا وَكَسْرِهَا فَلْتَعْلَمِ

يعني أن ما ضم فاؤه من هذا الباب فيه وجهان: سلامة الضمة وقلبها كسرة كثُبة وثُبين وقُلة وقلين بضم القاف والثاء وكسرهما. قلت: ظاهره تساوي الوجهين والذي يقتضيه النظر أن موافقة الأصل أولى لاسيما أن المسألة مذكورة في باب سلامة الجمع. والله أعلم.

وَثَنِّ وَاجمعْ لا تُعَاطِفًا بِلا ضَرُورَةٍ جميعَ مَا قَدْ قَبِلا
إِلا مَعَ الْفَصْلِ أَوِ التَّكْثِيرِ مِثْلَ الأَسِيرِ الجلْدِ وَالأسِيرِ

قوله : "وثن واجمع لا تعاطفا" بنون التوكيد الخفيفة، يعني أنه لا يغني العطف عن التثنية والجمع دون ضرورة إلا مع قصد التكثير أو فصلٍ ظاهر أو مقدر، فلا يقال زيد وزيد بل يقال الزيدان وجوبا وإن كان العطف هو الأصل.

45- البيت من الطويل وهو للأسود ابن يعفر شرح شواهد الإيضاح لعبد الله ابن بري 533

قوله: "بلا ضرورة" كقول الراجز:(46)

ليـــث وليـــث في مجـــال ضـــنك كلاهمـــا ذو جـــرأة وفتـــك
إن يكـــشف الله قنـــاع الـــشك فهـــو أحـــق منـــزل بتـــرك

و قوله:(47)

كـــأن بـــين فكهـــا و الفـــك فـــأرة مـــسك ذبحـــت في ســـك

وقوله:(48)

كـــأن حيـــث تلتقـــي منـــه المحـــل مـــن جانبيـــه وعـــلان ووعـــل

وقوله:(49)

أقمنـــا بهـــا يومـــا ويومـــا وثالثـــا ويومـــا لـــه يـــوم الترحـــل خـــامس

وهذا البيت يسأل عنه أهل الأدب فيقولون: كم أقاموا؟ فيقال: ثمانية، لأن "يومًـــا" الأخيرَ رابع قد وصف بأن يوم الترحل خامس له فيكون يوم الترحل هو الثامن لأول يوم. انظرالمغني في الكلام على الواو قال الأمير في حاشيته عليه: "قوله ثمانية " كأنه أدرج يـــوم الترحل فيها لإقامة بعضه وإلا فهي سبع.

وقوله:(50)

ولقـــد شـــربت ثمانيـــا وثمانيـــا وثمـــانِ عـــشرة واثنـــتين وأربعـــا

قوله: "إلا مع الفصل" أي فصلٍ ظاهر نحو مررت بزيد الكريم وزيد البخيـــل، ولـــو ثنيت وأخرت الصفتين متفرقتين لجاز، ومثله الأسير الجلد والأسير الجزع، وفي رواية لبيت

46- الرجز لواثلة ابن الأسفع أورده له الكلاعي في السيرة النبوية وورد في كتاب المحاسن والمساوي لجحدر ابن مالـــك الحنفي والرواية في الكتابين كلاهما ذو أنف ومحك خزانة الأدب 341/3

47- الرجز لمنظور بن مرثد الأسدي خزانة الأدب 343/3 دار صادر.

والسُّك بضم السين المهملة ضرب من الطيب. وذبحت: شقت

48- الرجز للرماح ابن ميادة ديوانه 80 المحل جمع محالة للفقرة من فقر البعير.

49- البيت من الطويل وهو لأبي نواس ديوانه 467/2 دار الكتاب اللبناني.

50- البيت من الكامل وهو للأعشى في اللسان (ثمن) وليس في ديوانه ط دار الكتب العلمية.

الناظم: (مثل الأمير الجلد والأمير) لكن الجزع أنسب بالأسير، أو فصلٍ مقدر كقول الحجاج وقد نعي له محمد ابنه ومحمد أخوه في يوم واحد: سبحان الله محمد ومحمد، أي محمد ابني ومحمد أخي؛ وإياهما يعني الفرزدق بقوله:[51]

إن الرزيـــــة لا رزيــــــة مثلـــــــها فقـــــدان مثـــــل محمـــــد ومحمـــــد

وقول بعضهم وقد قيل له ما يجبر كسرك؟ فقال: ألف وألف وألف، ثم ذكر لكل ألف وجها يصرفها فيه بقوله: ألف لديني وألف لعيالي وألف أشتري بها عقارا. والسائل عبد الملك والمجيب إسمعيل بن الجهم وقيل إن وجه العدول عن التثنية في كلام الحجاج وبيت الفرزدق هو أنه فات شرط من شروط التثنية وهو التنكير لبقاء الاسمين على علميتهما وقيل إنه رجوع إلى الأصل لضرورة الشعر. قاله أبو حيان . قوله: "أو التكثير" كقوله:[52]

تخـــدي بنـــا نجـــب أفـــنى عرائكهـــا خمـــس وخمـــس وتأويـــب وتأويـــب

وقوله:[53]

لو عـــد قـــبر وقـــبر كنـــت أكـــرمهم ميتـــا وأبعـــدهم عـــن منـــزل الـــذام

وقوله:[54]

إن النجـــاة إذا مـــا كنـــت ذا بـــصر عـــن ســـاحة الغـــي إبعـــاد فإبعـــاد

قلت: فيؤخذ من هذا أن التثنية كما قد يقصد بها التكثير مجموعةً كما تقدم في قوله: (وألحقوا أكثر من اثنين) يؤخذ منها مفرقةً كما هنا.ثم وقفت على ذلك في شرح المصنف على التسهيل فقال في الكلام على مسألة ثم ارجع البصر كرتين وهذا النوع قد يغني عنه التجريد وعطف مثله عليه كقوله لو عد قبر وقبر إلخ انتهى ، أقول: ولعل التفريق أصرح في

51- البيت من الكامل وهو للفرزدق ديوانه 146

52- البيت من البسيط وهو لجرير ديوانه 37 دار الكتب العلمية. عرائكها جمع عريكة: السنام الخمس: ظمء من أظماء الإبل أن ترد ثلاثة أيام وترعى الرابع والتاويب :إتصال سير الليل بسير النهار.

53- البيت من البسيط وهو من ابيات أربعة أوردها ابو تمام والأعلم الشنتمري وصاحب الحماسة البصرية في حماسالهم لعصام ابن عبيد الزماني شاعر جاهلي، خزانة الأدب 3 /345 وأوردها الجاحظ في البيان و التبيين لهمام الرقاشي 169/2

54- البيت من البسيط وهو للأفوه الأودي ديوانه 68 أمالي القالي 471 وروايتهما: عن أجَّة والأجّة: الاختلاط.

الدلالة على التكثير ولذلك جاز والله تعالى أعلم قال المصنف أيضا: وقد يغني في هذا النوع التكريرُ دون عطف، ومنه قوله تعالى: ﴿كلا إذا دكت الأرض دكا دكا وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ أي دكا بعد دك وصفا بعد صف .

قول الناظم: "وثن واجمع لا تعاطفا" أي وجوبا والوجوب هنا وجوب العربية المقابل للحن لاالوجوب شرعا فإن اللحن إذا لم يكن في آية ولا حديث ولم يقصد به التخليط فمكروه وإلا فحرام . راجِعْ حاشية الصبان آخر باب النكرة والمعرفة.

وَغَلِّبِ العَاقِلَ وَالمذَكَّرَا عَلَى الَّذِي سِوَاهُمَا وَنَدَرَا
تَغْلِيبُ مَا أُنِّثَ مِثْلَ الضَّبُعِ إنْ لَمْ يَكُ الضَّبُعُ لِلْغَيْرِ وُعِي

قوله : "وغلب العاقل.. إلخ" يعني أن العاقل والمذكر يغلبان على غيرهما في التثنية والجمع نحو رجل وامرأة سابقان، وامرأتان ورجل سابقون، ورجل وفرس سابقان، ورجل وفرسان سابقون. ويشترط في هذا التغليب اتحاد المادة أي اللفظ ، أما عند اختلافها فلا يجوز، فلا يقال في امرأة ورجل رجلان. لكن تغليب العاقل إنما يكون في الجمع خاصة لأن العقل لا تظهر له فائدة إلا في الجمع لعدم اشتراطه في التثنية وهل يغلب العاقل المؤنث على مذكر غيره خلاف.

قوله "وندرا تغليب.. إلخ" أي وندر ضَبُعان في ضَبُع وضِبعانٍ من حيث تغليب المؤنث على المذكر وهو ضِبعان، وكذلك فعلوا في الجمع فقالوا ضباع ولم يقولوا ضباعين، وحكى ابن الأنباري أن ضبعا يقع على المذكر وعليه فلا تغليب. قلت: بل لا يظهر التغليب ولو لم يك الضبع إلا للمؤنث لأن شرطه اتفاق اللفظ كما سبق قريبا والضبع والضبعان لم يتفقا في اللفظ وإن اتفقا في الحروف الأصلية، فالذي ينبغي أن تكون تثنيتهما من تثنية المتخالفين، وقد يدل لذلك أن السيوطي في الهمع جعل ضبعانا للمذكر مما لا يثنى للاستغناء بتثنية ضبعٍ اسمِ المؤنث عن تثنيته والله تعالى أعلم.

الباب الرابع من أبواب النيابة

وَقِسْهُ فِي ذِي التَّا وَمَا لَنْ يَعْقِلا مُصَغَّرًا أَوْ صِفَةً وَمُسْجَلا
فيمَا كَهِنْدَ وَالَّذِي كَصَحْرَا لا مَا كَحَمْرَاءَ وَلا كَسَكْرَى

إلا إِذَا لاسميَّـــــــةٍ قَـــــــدْ نُقِـــــــلا وَالنَّقْلَ فِـــي غَيْـــرِ الَّـــذي مَـــرَّ اقْـــبَلا

قوله : "وقسه في ذي التا" يعني أن الجمع بالألف والتاء يقاس فيما فيه تاء التأنيـــث مطلقا علما كفاطمة وطلحة أو اسم جنس كسنبلة، ويمتنع الجمع بالتاء في ألفـــاظ جمعهـــا المرادي بقوله:

في شـــفة أمـــة شـــاة مـــع امـــرأة وقلـــة لا يجـــوز الجمـــع بالتـــاء

وقلت:

وأمـــة ملـــة كـــذاك عـــدهما مـــن كـــان يعـــنى بتـــدريس وإفتـــاء

وقد أورد أبوحيان هذه الأسماء على إطلاق المصنف في التسهيل، قال ناظر الجـــيش: ويمكن الجواب عن المصنف بأن يقال ما لم يجمعه العرب لايلزم استثناؤه لاسيما ما لم يكن فيه مانع يمنعه من الجمعية. ونقل الدماميني عن ابن سيده في المخصص شفهات في شـــفة، وعنه في المحكم أمَوات في أمة. قوله "وما لن يعقلا إلخ.." أي ويجمع هذا الجمـــع مـــصغر المذكر مما لا يعقل نحو فليسات ودريهمات ودنينيرات، ويؤخذ من تعديد المثال عدم التقييد بكونه غير ثلاثي قال ناظر الجيش :قال المصنف في شرح الكافية واطرد هـــذا الجمـــع في تصغير غير الثلاثي من أسماء المذكرات التي لاتعقل نحودريهمات اهـــ و لم يذكرهذا القيـــد هنا-يعني في التسهيل وشرحه-ولم يذكره غيره أيضا والظاهر أن التقييد بغير الثلاثي غـــير معتبر فليتأمل ذلك اهـــ أو صفة لمذكر مما لا يعقل نحو: ﴿جبال راسيات﴾ قوله "ومسجلا فيما كهند" أي ويقاس الجمع بالتاء في علم مؤنث ولو بلا علامة فيـــه ظـــاهرة كزينـــب وزينبات وهند وهندات،وقد أورد أبوحيان على هذا باب حذام في لغة أهل الحجاز فإنـــه لايجوز جمعه بالألف والتاء، قال ناظرالجيش: ولايرد ذلك على المصنف فإن الاســـم المـــبني لايجوز جمعه إذ من شرط الجمع أن يكون الاسم معربا.

قوله "والذي كصحرا" أي والمؤنث بالألف المقصورة والممدودة اسما كان كبـــهمى وصحراء، أو صفة كحبلى، أو علما كسلمى وعفراء. قوله "لا ما كحمراء" أي ولا يجمع هذا الجمع فعلاء مؤنث أفعل كحمراء وأحمر فلا يقال حمراوات. ومقتضى ذلك أن فعـــلاء إذا لم يكن لها أفعل من حيث الوضع كامرأة عجزاء أي كبيرة العجز، أو من حيث الخلقـــة

كامرأة عذراء لم يمتنع جمعها بالألف والتاء، وعلل بأن المنع في حمراء تابع لمنع التصحيح في أحمر وهو منتف هنا. قوله "ولا كسكرى إلا إذا.. إلخ" ولا يجمع هذا الجمع فعلى مؤنث فعلان كسكرى مؤنث سكران، فلا يجمع على سكريات إلا إذا كان فعلاء على أفعل وفعلى على فعلان منقولين إلى الاسمية حقيقة، كما لو سميت بسكرى أو حمراء امرأة فتقول سكريات وحمراوات وأصل هذا التمثيل لأبي حيان والأحسن أن يمثل لنقل فعلاء إلى الإسمية الحقيقية بحواء كما للمصنف أو حكما كبطحاء فإنه صفة مقابلة في الأصل لأبطح، لكن غلب استعمالها بلا موصوف فأشبهت الأسماء. قوله "والنقل في غير.. إلخ" أي وما عدا هذه الخمسة فمقصور على السماع كسماوات وأرْضات – بسكون الراء في سائر نسخ القاموس وهو مضبوط في الصحاح بفتحها. انظر التاج – وسجلات وحمامات وسرادقات وكاعبات فيحفظ نحو هذا ولا يقاس عليه.

تنبيه: ذكر في الطرة هنا مما جمع سماعا بالألف والتاء مع فقد الشروط ضفدعات و لم نجد له سلفا في ذلك مع أن ضفدعات جمع ضفدعة فهي على القياس.

ويمتنع هذا الجمع أيضا في ما يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وفي الأوصاف الخاصة بالمؤنث الخالية من التاء كحائض، وقد قلت:

لا ما كحمراء ولا كسكرى ... أو كصبور وجريح يدرى

أو كان وصفا بالمؤنث يخص ... دون علامة كحائض تقص

والألف في قوله لاسمية قد نقلا راجع على حمراء وسكرى

الباب الخامس من أبواب النيابة

وَحَذْفُهَا لِنُونِ تَوْكِيدٍ وَجَبْ ... وَفِي كَمِثْلِ تَامُرُونِيَ غَلَبْ

وَرُبَمَا فِي هَذِهِ قَدْ أُدْغِمَتْ ... وَشَذَّ حَذْفُهَا إِذَا مَا أُفْرِدَتْ

قوله : "وحذفها لنون توكيد وجب" يعني أن نون الرفع تحذف لنون التوكيد كراهة لتوالي الأمثال نحو: ﴿ليسجُنَنه﴾، ﴿فلا ينازعُنَّك﴾. قوله "وفي كمثل تامروني.. إلخ" وتحذف نون الرفع لنون الوقاية نحو: ﴿أفغير الله تأمرونِي﴾ و﴿أتحاجونِي﴾ بتخفيف النون على المعتمد خلافا للأخفش والمبرد مستدلّين بأن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال

فكانت أولى بالحذف، وبأن نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى، ولأنها لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه، قال أثير الدين: لا استحالة في ذلك وإنما المستحيل كون الأثر لا عن مؤثر، ألم تر إهمال بعض العوامل كقوله: أن تقرآن على أسماء..إلخ وقوله: لم يوفون بالجار.

قلت: قوله في الطرة (خلافا للأخفش والمبرد): الذي للمصنف في شرح التسهيل موافقة الأخفش لسيبويه لكن ما فيها موافق لما لأبي حيان في شرحه وذكر ممن وافق المبرد أيضا ابن جني، وقد نظّر ابن زكري في شرحه على فريدة السيوطي في استدلالهم بأن نون الوقاية حصل بها التكرار قائلا وفيه نظر لأن نون الرفع وإن سبقت لفظا فهي الطارئة حقيقة لأن نون الوقاية ثابتة مع الأفعال الثلاثة ونون الرفع مختصة بالمضارع فنون الرفع هي التي حصل بها الاستثقال. ونظَّر أيضا في قولهم بلزوم وجود مؤثر بلا أثر بأن نون الرفع وإن حذفت فهي مقدرة كما في لتبلون فلا يلزم بقاء مؤثر بلا أثر. وأَورد على قولهم إن نون الرفع علامة إعراب فالمحافظة عليها أولى، أن ذلك إنما يكون لو كان الإعراب لتمييز المعاني. وقد سبق أن إعراب المضارع إنما هو لأمر لفظي وهو مشابهته للاسم في الحركات والسكنات وعدد الحروف على الصحيح، وأما المعنى فهو بيِّن بدونه اهـ منه باختصار.

قوله في الطرة على المعتمد أي عند ابن مالك تبعا لسيبويه لأن نون الرفع قد تحذف دون سبب وياء المتكلم لا تأتي مع الفعل إلا ومعها نون الوقاية، وحذفُ ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا نحو: ﴿وما يشعركم﴾ في قراءة من سكن، ولأنها جزء وحذفُ الجزء أسهل من حذف الكل، ولأنها إذا حذفت لا يحتاج لحذف آخر للجازم والناصب ولا إلى تغيير ثان بكسر ما بعد الواو والياء ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين، ولأنها تحذف لنون التوكيد. قوله "وربما في هذه قد أدغمت" أي وربما تدغم نون الرفع في نون الوقاية نحو:﴿أتحاجونّي﴾ بالتشديد في قراءة، وشذ حذف نون الرفع مفردة في النظم والنثر، قرئ ﴿ساحران تظّاهرا﴾ أصله تتظاهران

فأدغمت التاء في الظاء وحذفت النون. وفي الصحيح (لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا)[55] خلافا لمن خص حذفها بالنظم كقوله:[56]

أبيت أسري وتبيتي تدلكي   وجهك بالعنبر والمسك الذكي

والأصل تبيتين وتدلكين، لكن قوله "تبيتي" يحتمل كونه منصوبا بأن مضمرة في جواب استفهام وحذفت همزته تقديره أأبيت وقوله:[57]

كل له نية في بغض صاحبه   والحمد لله نقلوكم وتقلونا

أصله تقلوننا، وسهَّل حذفها مجاورة نقلوكم. **قلت:** لكن العلة وهي كراهة توالي الأمثال كما شملت نون الوقاية تشمل النون في "نا" والله تعالى أعلم. ثم وقفت على نحوه لأبي حيان في شرح التسهيل عند الكلام على مسألة "فليني" فقد نقل عن ابن جني أن من قرأ ﴿أتحاجونا﴾ فالمحذوف نون الرفع لأن الثانية ضمير، قال: هذا ومذهبه أنه يجوِّز حذف نون الوقاية إذ اجتمعت مع نون الرفع فقياسه أن يحذف الثانية في "أتحاجوننا" لكنه اعتل بكونها ضميرا، فكذلك ينبغي في "فليني" أن تكون المحذوفة نون الوقاية لكون الأولى ضميرا.

❁❁❁

55- أخرجه مسلم في كتاب الإيمان الحديث رقم 194 ولفظه: لاتدخلون الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا.

56- الرجز بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص85 وصرح صاحب الخزانة بأنه لم يقف على قائله 525/3 الشاهد فيه: حذف النون ضرورة من قوله تدلكي .

57- البيت من البسيط وهو للفضل ابن عباس ابن عتبة ابن أبي لهب حماسة أبي تمام شرح الأعلم 311. الشاهد فيه: حذف النون ضرورة من قوله تقلونا

الضمائر

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ نُونٌ يَاءُ وَتَا بِهَا مَرْفُوعَةً قَدْ جَاءُوا
وَقَرَنُوا التَّاءَ بِمِيمٍ وَأَلِفْ مَضْمُومَةً لاثْنَيْنِ وَالِمِيمُ أُلِفْ
مُتَّصِلا بِهَا لِجَمْعٍ ذُكِّرَا وَالنُّونُ مَشْدُودًا لَهُنَّ ذُكِرَا

قوله: "وألف والواو.. إلخ" البيت يعني أن ألف الاثنين والاثنتين مخاطبا كان أو غائبا ضمير رفع وكذلك الواو لجمع المذكر العاقل مخاطبا أو غائبا، وقد تأتي لغير العاقل إذا نزل منزلة العاقل نحو﴿يا أيها النمل ادخلوا مساكنكم﴾ وذلك لتوجيه الخطاب إليهم، وكذلك النون للإناث مخاطبات أو غائبات وكذلك الياء للواحدة المخاطبة، وكذا تاء تضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة. قوله "وقرنوا التاء ..إلخ" يعني أنه تقرن التاء حال كونها مضمومة بميم وألف للاثنين المخاطبين كقمتما يا زيدان وقمتما يا هندان، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مجرى الواو لتقاربهما في المخرج، قيل والضمير هو التاء، والميم والألف زائدتان للتقوية، قوله والميم ألف.. إلخ يعني أن الميم يتصل بالتاء للجمع المذكر كضربتم بتسكين الميم وضمها ممدودة أو غيرها. قوله "والنون مشدودا لهن ذكرا" أي وتوصل التاء بنون مشددة للمخاطبات نحو قمتن يا هندات فجيء بحرفين في المؤنث كما جيء بحرفين في المذكر، وقيل إن أصل ضربتن ضربتمن فأدغمت الميم في النون. قال الدماميني: ويستثنى من قول المصنف: وتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة إلى آخره أرأيت بمعنى أخبرني، واعلم أن هذه الكلمة يجوز أن تتصل بها الكاف وأن لا تتصل بها، فإن لم تتصل بها وجب للتاء ما يجب لها مع سائر الأفعال من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع وإفراد، وإن اتصلت بها وجب للتاء الفتح والإفراد، واكتفي عن إلحاق علامة الفروع بكاف الخطاب ومنه قوله تعالى: ﴿قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله﴾، وكذا يقال للاثنين أرأيتكما وللمؤنث أريتك وللجمع أريتكن، هذا كله إذا أردت معنى أخبرني وإلا فالمطابقة واجبة اهـ وقوله لهن أي الإناث لأنهم يكرهون التصريح بأسمائهن.

تَسْكِينُ مِيمِ الجمعِ إِنْ لَمْ يَتَّصِلْ بِهَا ضَمِيرٌ رَجَّحُوا بِهِ حُظِلْ

يعني أن تسكين ميم الجمع إن لم يلها ضمير متصل نحو قمتم، أرجح من ضمها بإشباع واختلاس. قوله: به حظل، أي وإن ولي الميم ضمير متصل لم يجز التسكين خلافا ليونس فإنه جوز التسكين قبل المضمر، وظاهر كلام سيبويه أن التسكين كثير معروف كأعطيتكمْه، وفي غريب الحديث لابن الأثيرمن قول عثمان ﷺ : (أراهمْني الباطل شيطانا)، وقرئ ﴿أنلزمكمْها﴾ بإسكان ثانية الميمين تخفيفا.والضمير في قوله: "به حظل" يمكن رجوعه على الاتصال المفهوم من الكلام أو على الضمير.

وَرُبمَا الْيَاءُ مَعَ التَّاءِ اجْتَمَعْ وَمُضْمَرُ الجمعِ لِغَيْرِهِ وَقَعْ

قوله: "وربما الياء مع التاء اجتمع" أي وربما اجتمع الياء والألف مع التاء المكسورة للمخاطبة والمفتوحة للمخاطب قال الدماميني: وحكي في لغة ردية لربيعة وصل فتحة تاء الضمير وكافه بالألف، فتقول قمتا ورأيتكا، ووصل كسرهما بياء وقد اجتمعا في قوله:[58]

رميتيه فأقصدتي فما أخطأت في الرميه

بسهمين مليحين أعارتكيهما الظبيه

وقوله ﷺ : (لو راجعتيه)[59] في زوجها، وفي الأثر (إن كنت قرأتيه فقد وجدتيه).[60] قوله "ومضمر الجمع الخ" يعني أنه يأتي ضمير الجمع لغيره تعظيما،نحو﴿قال رب ارجعوني﴾،ونحو﴿هذان خصمان اختصموا﴾ على تأويل الخصمين باثنين، وأما على تأويلهما بالمسلمين والكفار فلا شاهد فيه. ونحو﴿وإن طائفتان من المومنين اقتتلوا﴾ والراجح أن الواو في محله لأن طائفتان جمع معنى فلا تشهد إلا باعتباراللفظ . ومن وقوع ضمير الجمع المذكر للجمع المؤنث قوله:[61]

وإن شئت حرمت النساء سواكمُ وإن شئت لم أطعم نقاخا ولابردا

58– البيتان من الهزج وهما في خزانة الأدب 401/2 بلانسبة.

59– أخرجه البخاري في كتاب الطلاق الحديث رقم 5283 ولفظه: لو راجعته (بدون ياء).

60– من كلام ابن مسعود رواه البخاري في كتاب التفسير الحديث رقم 4886 ولفظه: لئن كنت قد قرأتيه لقد وجدتيه.

61– البيت من الطويل وهو للحارث بن خالد المخزومي من قصيدة له في الأغاني 333/3 ونسبه صاحب اللسان للعرجي و اسمه عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان. لسان العرب (نقخ).

النُّقاخ: الماء البارد العذب الصافي الذي يكاد ينقخ الفؤاد ببرده.

وقوله:(62)

رمـــيم الــــتي قالـــت لجـــارات بيتـــها ضمنت لكـــم أن لا يـــــزال يهيـــــم

ومن وقوع ضمير الجمع المذكر للمفرد المؤنث قوله:(63)

كلـــــثم أنـــــت الهـــــم يـــــاكلثم وأنتـــــم دائـــــي الـــــذي أكتـــــم

وكذا مضمر المفرد يقع للجمع كقوله:(64)

فــــإني رأيـــت الـــصامرين متـــاعهم يمـــوت ويفـــنى فارضـــخي مـــن وعائيـــا

وقوله: (65)

لـــو عاينـــت رهبـــان ديـــر في القلـــل لأقبـــــل الرهبـــــان يمـــشي ونـــــزل

وللتثنية كقوله:(66)

خليلـــــي قومـــــا في عطالـــــة وانظـــــرا أنـــارا تـــرى مـــن نحـــو يـــبرين أم برقـــا

وكذا مضمر الاثنين نحو﴿ألقيا في جهنم ﴾ ونحو﴿يرسل عليكما شواظ من نار ﴾

وكذا مظهرالجمع كقطعت رؤوس الكبشين وشابت مفارقه ،وكذا مظهـــر المفـــرد كقوله:(67)

تداركتما الأحـــلاف قـــد ثـــل عرشـــها وذبيان قـــد زلـــــت بأقدامـــــها النعـــل

62- البيت من الطويل وهو لأبي حية النميري ديوان الحماسة شرح الأعلم 824/2 دار الفكر المعاصر ونسبه في معجـم البلدان لعمر بن أبي ربيعة.

63- البيت من السريع وهو لإسماعيل بن يسار النسإي (العهد الأموي) الأغاني 416/4 الشاهد فيه: إعادة ضمير جمـع المذكر وهو: "وأنتم" على الواحد المؤنث.

64- البيت من الطويل وهو لمنظور الدبيري اللسان (ح ظ ل). الشاهد فيه: عود ضمير الواحد في يموت على الجمع وهو الصامرين.

الصامر: البخيل, والرضخ :العطاء غير الكثير

65- الرجز بلا نسبة في لسان العرب (رهب) وروايته: لو كلمت. الشاهد فيه: هنا رجوع ضمير المفرد في قوله: (نـزل) إلى (الرهبان) وهي جمع ، واستشهد به صاحب اللسان على أن (الرهبان) قد ياتي للواحد.

66- البيت من الطويل وهو لسويد بن كراع العُكلي. طبقات ابن سلام الجمحي ص: 148 ط/ دار المعارف. الـشاهد فيه: رجوع ضمير المفرد في ترى على المثنى خليليَّ. يبرين: اسم موضع.

67- البيت من الطويل وهو لزهير مختار الشعر الجاهلي ص/238 والشاهد فيه: استعمال النعل في محل النعال.

ونحو قطعت رأس الكبشين ، وسياتي هذا في باب التكسير عند قوله ورجح الجمع فالافراد الخ الأبيات،وكذا مظهر الاثنين نحو حنانيك ولبيك وقوله :[68]

لمــــــــــن زحــلوقـــــــــــة زل بـــــــه العينـــــــــان تنهـــــــــل

وسياتي أيضا.

وَرُبمـــــا اسْـــــتُغْنِيَ بِانـــــضِمَامِ عَـــنِ أُخْتِـــهِ مَـــا الْيَـــاءُ لِلإِعْـــلامِ

قوله "وربما استغني بانضمام عن أخته "أي وربما استغني بالضمة عن الواو مع الماضي كثيرا والأمر والمضارع المجزوم قليلا كقوله:[69]

فلـــو أن الأطبـــا كـــانُ حـــولي وكـــان مـــع الأطبـــاء الأُســـاة

قال أبو حيان: وهو ضرورة لا نادر، وقوله:[70]

إذا مـــا شـــاءُ ضـــروا مـــن أرادوا ولا يـــألوهمُ أحـــد ضـــرارا

وقوله:[71]

إذا مـــا الأقربـــون مـــن الأداني أمـــالُ علـــي صـــفاحا وطينـــا

وقوله:[72]

لو أن قـــومي حـــين أدعـــوهم حُمِـــلْ علـــى الجبـــال الـــشم لانهـــد الجبـــل

شـــبوا علـــى المجـــد وشـــابوا واكتـــهل

68- البيت من الهزج وقد نسبه ابن مالك في شرح التسهيل 108/1 لأمرئ القيس وليس من رواية الأعلم.

الزحلوقة: الأرجوحة, زُلٌّ: يقال مقام زُلٌّ ومقامة زُلٌّ وزلل محركة يزل فيه أي يزلق.

69- بعده:

إذاً مـــا أذهبـــوا ألمـــا بقلـــبي وإن قيـــل الأســـاة هـــم الـــشفاة

والبيتان من الوافر في خزانة الأدب 385/2 386 قال: و لم يعزهما الفراء ومن بعده إلى أحد، الشاهد حذف الواو من قوله كان حولي

70- البيت من الوافر وهو من شواهد المغني ص 716 بلا نسبة و لم يعلق عليه السيوطي 897/2

71- البيت من الوافر وهو بلانسبة في التذييل والتكميل لأبي حيان قائلا أنشده الكسائي 138/2

الصفاح: حجارة عراض رقاق.

72-الرجز بلا نسبة في ضرائر الشعر لابن عصفور ص 100 الشاهد فيه: حذف الواو من حمل ،واكتهل

قال أبو حيان: يحتمل أنه راعى معنى القوم أوَّلا فقال أدعوهم ثم راعى اللفظ ثانيا فقال حمل لأن اسم الجمع يجوز أن يخبر عنه إخبار الواحد، بل هذا الاحتمال أرجح هـ. وقوله:[73]

إن ابن الاحوص معروف فبلغُه　　في ساعديه إذا رام العلا قصر

أراد فبلغوه، قال أبو حيان: يحتمل أنه أتبع حركة الغين حركة الهاء هـ. قال في النتائج: وأنت خبير بما في هذا من التكلف والضعف الموجب طرحه هـ. وقوله:[74]

وإذا احتملت لأن تزيدهمُ تقى　　فروا فلم يزدادُ غير تماد

وربما حذفت الواو لاما كقوله:[75]

من كان لا يزعم أني شاعر　　فيدن مني تنهه المزاجر

قوله "ماالياء للإعلام" يعني أنه ليس الياء والنون والواو والألف علامات كتاء التأنيث في قرأت هند والفاعل مستكن خلافا للمازني فيهن، ووافقه الأخفش في الياء على أنها علامة كتاء التأنيث، ووافق الجمهور في النون والألف والواو على أنهن ضمائر، وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعَل وفعَلت استكن في التثنية والجمع وجيء بالعلامات للفرق، وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز، بل يفرق المذكر والمؤنث بالياء أول الفعل للغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث. وأبطل المصنف القولين بأنها لو كانت حروفا لما التزمت كما أن تاء التأنيث لم تلزم في نحو قوله:[76]

فإما تريني ولي لمة　　فإن الحوادث أودى بها

73- البيت من البسيط بلانسبة في الخزانة 588/4 قائلا أنشده الفارسي وروايته: أن ابن أحوص. الشاهد فيه: حذف الواو من من قوله "فبلغه "إذ الأصل فبلغوه.

74 -البيت من الكامل بلا نسبة في الدرر 180/1 الشاهد فيه: حذف الواو استغناء بالضمة في المضارع المجزوم وهو قوله "يزداد"

75- الرجز بلا نسبة في سر صناعة الإعراب 70/2 وفي ضرائر الشعر لابن عصفور ص/ 117 وروايته: الزواجر. استشهد به على حذف لام الأمر من قوله: (فيدن) والشاهد هنا: في حذف الواو من يدنو لدلالة الضمة عليها.

76-البيت من المتقارب وهو لأعشى ميمون ديوانه ص28 وروايته: ألوى بها. وانظر خزانة الأدب 579/2

لأن العلامة لاتلزم،وبأنها لو كانت حروفا لزم أن تكون نون الإناث ساكنة وأن لا يسكن آخر الفعل لها كتاء التأنيث.

تنبيه: أشار في الخلاصة إلى رد قول الأخفش والمازني المذكور بتمثيله بياء سليه في قوله:

... ... والياء والها من سليه ما ملك

ففيه إشارة إلى أنها عنده ضمير لا علامة كتاء التأنيث قاله يس في حواشيه على الألفية.

هَا بَعْدَ كَسْرَةٍ وَأُخْتِهَا كُسِرْ وَالاخْتِلاسُ بَعْدَ سَاكِنٍ كَثُرْ

قوله "ها بعد كسرة إلخ.." يعني أن الهاء للغائب تكسر لزوما إتباعا إن وليت كسرة أوأختها وهي الياء الساكنة نحو: ﴿قال لأهله امكثوا﴾، ﴿ما عاهد عليه الله﴾ وهذا عند غير الحجازيين كما مثلنا، وأما الحجازيون فيضمونها مطلقا، وبلغتهم قرأ حفص: ﴿وما أنسانيهُ إلا الشيطان﴾، ﴿وأعانه عليهُ﴾، وقرأ حمزة ﴿لأهلهُ امكثوا﴾ وانظر إليهُ، ومررت بهُ بضم الهاء. قوله "والاختلاس..إلخ" أي ويختار اختلاس حركة الهاء إن كانت بعد ساكن مطلقا سواء كان الساكن حرف علة نحو يرضوه وفيه أو صحيحا نحو منه وعنه، ويقل فيه الإشباع ولو صحيحا وفاقا لأبي العباس المبرد وسيبويه إذا لم يكن الساكن حرف لين وبيانه أن الساكن إذا كان لينا قل الإشباع باتفاق سيبويه وأبي العباس، وإذا كان صحيحا قل عند أبي العباس لا سيبويه.

وَسَكَّنُوا وَاخْتَلَسُوا مِنْ بَعْدِ مَا حُرِّكَ إِنْ فُصِلَ خَيِّرْ وَاحْكُمَا
لِهَا وَلِلكَافِ بِمَا أَوْلَيْتَ تَا وَكَسْرُ ذِي مِنْ بَعْدِ يَاءٍ ثَبَتَا

قوله "وسكنوا واختلسوا من بعد ما حرك" يعني أنه قد تسكن أو تختلس الحركة بعد متحرك عند بني عُقيل وبني كلاب اختيارا، قال الكسائي: سمعتهم يقرأون: ﴿إن الإنسان لربهْ لكنود﴾ واضطرارا عند غيرهم كقوله:[77]

وأشرب الماء ما بي نحوه ظمأ إلا لأن عيونهْ سيل واديها

[77]- البيت من البسيط وهو في الخصائص 128/1 بلا نسبة وضرائر الشعر 96 وروايتها: عطش. وفي الدرر 182/1

وقوله:[78]

عسى ذات يوم أن يعود بها النوى   على ذي هوى حيران قلبهُ طائر

وقوله:[79]

إنه لايبرئ داء الهُدَبِدْ   مثلُ قَلايا من سنام وكبد

قوله "إن فصل خير" أي وإن فصل المتحرك بساكن حذف جزما أو وقفا نحو: ﴿يؤده إليك﴾، الأصل فيه قبل دخول الجازم يؤديه إليك، وقوله تعالى: ﴿فألقه إليهم﴾، الأصل ألقيه جازت الأوجه الثلاثة وهي: الإشباع والاختلاس والتسكين، فالإشباع نظرا إلى اللفظ إذ الضمير بعد حركة، والاختلاس نظرا إلى الأصل لأنه بعد ساكن، والإسكان نظرا إلى حلول الهاء محل المحذوف وحقه الإسكان لو لم يكن معتلا ،وقرئ بهذه الأوجه الثلاثة. والمراد بالوقف هنا حذف آخرالأمرالمعتل للبناء.

قوله "واحكما لها وللكاف..إلخ" أي ويلي الهاء والكاف في التثنية والجمع للمذكر والمؤنث ما ولي التاء، فتقول ضربكما غلامكما وضربكم غلامكم وضربهما غلامهما وضربهم غلامهم وضربهن غلامهن. قوله "وكسر ذي.. إلخ" يعني أنه ربما كسرت الكاف بعد الياء الساكنة في التثنية والجمع نحو فيكِما وفيكِم وفيكِن، وربما كسرت الكاف بعد كسرة، وهي لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، قال وهي رديئة جدا، ورويت في قوله:[80]

وإن قال مولاهم على جل حادث   من الأمر ردوا بعض أحلامكِم ردوا

ويُشْبِعُوهَا إِذَا مَا أُفْرِدَتْ   وَالشِّينُ قَدْ تَخْلُفُهَا إِنْ أُنِّثَتْ

[78]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد 92/1. والشاهد فيه: اختلاس حركة هاء الضمير من قوله "قلبه"

[79]-الرجز أنشده الجوهري في الصحاح ولم يسم قائله وكذا في اللسان. والشاهد فيه: اختلاس حركة هاء الضمير في قوله: "إنه". الهدبد: ضعف العين.

[80]-البيت من الطويل وهو للحطيئة ديوانه 76 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: كسر الكاف من قوله: أحلامكم بعد كسرة الميم.

يعني أنهم قد يشبعون الكاف إذا أفردت عن اللواحق قبل الهاء ودونه كأعطيتكاه وأعطيتكيه،وأعطيتكا وأعطيتكي. وأنه قد تبدل الكاف المكسورة للمؤنث شينا نحو: أكرمتش في أكرمتك وهي كشكشة تميم، وقرئ: ﴿قد جعل ربشِ تحتشِ سريا﴾ وقوله:[81]

فعيناشِ عيناها وجيدشِ جيدها ولكن عظم الساق منشِ دقيق

وَكَسْرُ مِيمِ الجمعِ بَعْدَ مَا كُسِرْ هَاءٌ قُلَ اقْيَسُ وَغَيْرُهُ شُهِرْ

يعني أن كسر ميم الجمع، – ولا فرق بين أن تكون ضمير رفع أو نصب أو جر، بعد الهاء المكسورة نحو عليهم باختلاس قبل ساكن نحو: ﴿بهم الأسباب﴾ و﴿عليهم القتل﴾، وبإشباع دون ساكن نحو فيهم إحسان – أقيس من ضمها قبل الساكن لثقل الخروج من ضم إلى كسر ومن إسكانها قبل المتحرك لأن الصلة هي الأصل. قال الدماميني: في قوله في التسهيل أقيس نظر وإنما حقه أن يقول أسهل وإلا فالأقيس الضم لأنه أصل حركة واو الجماعة؛ وما كان أحسن اللفظ والمعنى لو قال في الأول أيسر وضمها قبل ساكن وإسكانها قبل متحرك أشهر، انتهى كلامه. وقد وجه أبو حيان أقيسية الكسر بقوله: وإنما كان كسرها أقيس من الضم لأجل الإتْباع، وإذا كانوا يتبعون في الكلمتين مع انفصالهما فلأن يتبعوا فيما هو كلمة واحدة أولى هـ من شرحه على التسهيل. فمثال ضمها قبل ساكن قراءة الأكثرين: ﴿بِهِمُ الأسباب﴾ بضم الميم، ومثال إسكانها قبل متحرك قراءة الأكثرين: ﴿صراط الذين أنعمت عليهمْ غير المغضوب عليهمْ ولا الضالين﴾، ولكن ما ذكر هو الأشهر في الوجهين قرأ به الأكثر، وربما كسرت ميم الجمع قبل ساكن مطلقا أي وإن لم يكن قبلها كسرة ولا ياء ساكنة كقوله:[82]

فهُمُ بطانتهم وهم وزراؤهم وهُمِ القضاة وفيهمِ الحكام

---

[81]-البيت من الطويل وهو لمجنون بني عامر قيس بن الملوح ديوانه ص 205 وخزانة الأدب 595/4

[82]- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 132/2 بهذه الرواية
وفي تعليق الفرائد للدماميني 56/2
وفي الخصائص لابن جني 132/1 ومنهم الحكام
وكذا شرح المصنف للتسهيل 130/1 وروايته في همع الهوامع: وهم الملوك ومنهم الحكماء ولم يسم قائله في كل هذه الأصول. والشاهد فيه: كسر الميم من "هم"في عجز البيت

وقوله:[83]

ألا إن أصـــحاب الكنيـــف وجـــدهم هـــم النـــاس لمـــا أخـــصبوا وتمولـــوا

قوله " بعد ما كسرهاء "، يحتمل أن ما موصول حرفي وعليه فالهاء نائب كسر، أي بعد كسر الهاء، أو اسمي وعليه فهاء حال من الضمير الذي في كسر أي بعد الذي كـــسر حال كونه هاء أو نكرة وهاء بدل منها أي بعد شيء كسر هاء، أفاده بعضهم.

فصل

وَكَـــــضَمِيرِ ذَاتِ غَيْبَـــــةٍ جُعِـــــلْ ضَـــمِيرُ جمـــعٍ وَكَغَائِـــبٍ يَقِـــلْ

يعني أنه يأتي ضمير الغائبين كضمير الغائبة كثيرامطلقا أي مصححا أومكـــسرامذكرا أومؤنثا لتأويله بالجماعة لا على وجه الحقيقة كقـــولهم: "الرجـــال وأعـــضادها والنـــساء وأعجازها"، ونحو: ﴿وإذا الرسل أقتت﴾ وكقوله:[84]

قـــد علمـــت والـــدتي مـــا ضـــمت إذا الكمـــــاة بالكمـــــاة التفـــــت

وقوله:[85]

وقـــال الله قـــد يـــسرت جنـــدا هـــم الأنـــصار عرضـــتها اللقـــاء

قال أبوحيان: وإطلاق هذا القول من المصنف إنما يصح على قول الكوفيين، وأمـــا البصريون فيمنعون في جمع السلامة الزيدون قامت كما يمنعون قامت الزيدون، وهو موافق لهم في ذلك الباب، وكان ينبغي أن يوافقهم هنا فلا يطلق. ويرده قوله:[86]

دعـــا المحرمـــون الله يـــستغفرونه بمكـــة شـــعثا كـــي تمحَّـــى ذنوبهـــا

83- البيت من الطويل وهو لعروة ابن الورد ديوانه 91 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: كسر ميم الجمع من "هم الناس"

84- الرجز لجحدر ابن ضبيعة الجاهلي شرح المفصل لابن يعيش 96/4. الشاهد فيه: عود ضمير الغائبة علـــى الجمـــع المذكر في قوله "التفت"

85- البيت من الوافر وهو لحسان ابن ثابت ﷺ ديوانه 20. الشاهد فيه: عود ضمير المؤنث في عرضتها علـــى الجمـــع المذكر وهم الأنصار، القاموس: هو عرضة ذلك مُقرن له قوي عليه.

86- البيت من الطويل وهو للمجنون ديوانه 40 المكتبة العصرية. الشاهد فيه: عود ضمير المؤنث في ذنوبها علـــى جمـــع المذكر السالم وهو المحرمون

ولقائل أن يقول برجوع ضميرالغائبة لقوله شعثا. قوله "وكغائب يقل" أي ورجوع ضمير الغائب على الغائبين قليل لتأويلهم بواحد يفهم الجمع أو سد واحد مسدهم، فالأول كقوله:[87]

فــإني رأيــت الــصامرين متــاعهم يموت ويفــنى فارضــخي مــن وعائيــا

فيؤول البيت المذكور أن الصامرين بمعنى من ثم أو من ذكر، وهو واحد يفهم الجمع، فعاد الضمير عليه بهذا الاعتبار كما يدل عليه كلام سيبويه،وخرج أبوحيان البيــت علــى وجه آخر وهو أن يكون متاعهم بدلا من الصامرين والخبر يموت كما تقــول إن الزيــدين برهم واسع. وكنى عن نفاد متاعهم بالموت على سبيل المجاز والتقدير فإني رأيــت متــاع الصامرين يبيد ويفنى. قال ناظر الجيش ولايخفى ضعف هذا التخريج اهـ. والثاني وهو سد واحد مسدهم وهو تأويل الفارسي كقولهم: "هو أحسن الفتيان وجها وأجمله"، لأنه بمعــنى أحسن فتى، فأفرد الضمير حملا على المعنى، وقوله:[88]

تعفــق بــالأرطى لهــا وأرادهــا رجــالٌ فبــذت نبلــهم وكليــب

فيؤول الرجال بالجمع أي أرادها جمعهم. واحتج الكسائي بهذا البيت على حــذف الفاعل لأنه أعمل الثاني، ولو أعمل الأول لقال أرادوها لأنه عائد على جمع.

وَبَعْــدَ تَفْــضِيلٍ كَــذَاكَ مُــضْمَرُ لاثْنَــيْنِ وَالمؤَنَّثَــاتِ يَكْثُــرُ

يعني أن مجيء ضمير الاثنين والمؤنثات بعد أفعل التفضيل كذاك أي كضمير الغائــب المفرد المذكر كثير، فمثال الأول وهو ضمير الاثنين بعد أفعل التفضيل قوله:[89]

وميــة أحــسن الــثقلين جيــدا وســالفة وأحــسنه قــذالا

87– تقدم تخريجه.

88– البيت من الطويل وهو لعلقمة مختار الشعر الجاهلي 420/1. الشاهد فيه: عود ضمير الواحد الغائب في تعفق على الجمع وهو رجال. تعفق :استتر والكليب :جمع كلب

89– البيت من الوافر وهو لغيلان ديوانه ص/ 199 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: عود ضمير الواحد الغائــب في اسم التفضيل وهو أحسنه على المثنى وهو الثقلين، السالفة: ناحية مقدم العنق من لدن معلق القرط إلى قلة الترقــوة والقذال :جماع مؤخر الرأس

فأفرد الضمير في أحسنه وهو راجع إلى الثقلين، قال أبو حيان: لا دليل في هذا لأن معنى أحسن الثقلين جمع إذ معناه الخلائق فلا يجوز هذا أحسن ولديك وأنبله، وقال إن دعوى الكثرة بوجود بيت أو بيتين غير سديد. ومثاله في ضمير الإناث بعد أفعل التفضيل قوله ﷺ: «خير النساء صوالح نساء قريش أحناه على ولده في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده وأرضاه بالقليل من النفقة »[90]. قوله أحناه أي أحنى هذا الصنف وأحنى من ذكرت. قال أبو حيان: وأين كثرة هذا وهو لم يذكر منه إلا هذا الأثر مع احتمال النقل فيه بالمعنى. ويقل ذلك في التثنية دون أفعل التفضيل كقوله:[91]

أخو الذئب يعوي والغراب ومن يكن شريكيه تطمع نفسه كل مطمع

فلم يقل ومن يكونا شريكيه أي الذئب والغراب، فكأنه قال ومن يكن هذا النوع. قال ابن الشجري: جعل الذئب والغراب بمنزلة الواحد لأنهما كثيرا ما يصطحبان في الوقوع على الجيف.

لجمعِ غَيْرِ الْعَاقِلِ الَّذِي يجِبْ لِذَاتِ إِفْرَادٍ وَجمعِهَا وَجَبْ

يعني أنه وجب أي ثبت وجاز لجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة نحو: ﴿وإذا النجوم انكدرت﴾، ﴿وإذا الجبال سيرت﴾ الآية، أو ما للغائبات نحو: ﴿إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها﴾ فالوجهان جائزان، لكن فعلت ونحوه من ضمائر المفرد المؤنث والحال والخبر والنعت أولى من فعلن ونحوه من ضمائرالجمع المؤنث بأكثر جمع غير العاقل، فالجذوع انكسرت أولى من انكسرن، وأما أقله والعاقلات مطلقا فبالعكس،

90- رواه البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم 5082 ولفظه: «خير نساء ركبن الابل صالح نساء قريش».

91- البيت من الطويل وهو لامرأة اسمها غضوب من رهط ربيعة ابن مالك أخي حنظلة تهجو سبيعا والبيت ثاني ثلاثة أبيات في نوادر أبي زيد 119 وقبله:

لا تنه عن شح سبيعا فإنه متى ينكئ الشاة السبيعي يرضع

الشاهد فيه: عود ضمير الواحد الغائب في يكن على الإثنين مع غير اسم التفضيل وهما: الذئب والغراب. وأخو الذئب خبر مبتدء محذوف أي هو أخو الذئب والمراد به سبيع المذكور في البيت قبله.

ففعلن ونحوه للعاقلات أولى من فعلت. قوله: مطلقا أي سواء كان جمع قلة أو كثرة نحو ﴿والمطلقات يتربصن بأنفسهن﴾ ومن الوجه الآخر ﴿ولهم فيها أزواج مطهرة﴾ وقوله:[92]

ولست بسائل جارات بيتي أغياب رجالك أم شهود

و لم يقل رجالكن، وقوله:[93]

تركنا الخيل والنعم المفدى وقلنا للنساء بها أقيمي

و لم يقل أقمن.

قلت: قال الدماميني: وينبغي أن يبحث عن وجه الفرق أقول: لعل وجه هذا التفصيل هو أنه كان الأولى في العاقلات مطلقا رجوع ضمير الجمع لشرف العقل، فرجوع ضمير الواحدة فيه هضم لحقهن، وكان أقل جمع غير العاقلات مثل العاقلات لضعفه باجتماع الخستين فيه ورجوع ضمير الواحدة عليه يزيده ضعفا، وكان الأولى في أكثر جمع غير العاقل رجوع ضمير الواحدة لأن له قوة لدلالته على الكثرة وضعفا بكونه لغير العقلاء فتبعنا فيه الأخس وهو وجه ضعفه فقلنا الأولى فيه فعلت ونحوه أي ولا يضره ذلك لأن له قوة من جهة أخرى بخلاف جمع القلة لغير العقلاء والله تعالى أعلم. أقول: ولينظر هل اسم الجمع في غير العاقل ملحق بأقل جمعه أو أكثره، أما في العاقل فحكمهما واحد.

وقد يجيء ضمير جمع غير العقلاء كضمير غائب كقوله تعالى: ﴿وإن لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه ﴾ ونحو:[94] مثل الفراخ نتفت حواصله.

بِفَعَلُوا فَعَلْنَ قَدْ أَتَى كَمَا حَدُثَ بَعْدَ قَوْلِهِمْ مَا قَدُمَا

قوله: "بفعلوا" الباء للبدل وهو متعلق بقوله "أتى" الذي هو خبر قوله "فعلن". يعني أن فعلن قد تقع موقع فعلوا طلبا للمشاكلة كما روي في الحديث: "اللهم رب السماوات السبع

92- البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفة المري شرح الحماسة للأعلم 197/1 وهو أحد شعراء الدولة الأموية ترجمته في الخزانة 278/2. الشاهد فيه: رجوع ضمير الواحدة وهو الكاف في رجالك على جمع المؤنث وهو "جارات".

93- البيت من الوافر وهو لجرير ديوانه 374 ,وروايته: منعنا الجوف والنعم..

94- الرجز بلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح لابن بري ص: 347. والشاهد فيه: أنه أعاد على الفراخ ضمير الواحد لأنهما في معنى الفرخ إذا أريد به الجنس والكثرة.

وما أظللن ورب الأرضين السبع وما أقللن ورب الشياطين وما أضللن"[95] وكان القياس أن يقول ومن أضلوا لكن لما تقدم عليه أظللن وأقللن قال أضللن مكان أضلوا طلبا للمناسبة والمشاكلة اللفظية، وربما وقع فعلن موقع فعلوا دون طلب المشاكلة أيضا كقوله:[96]

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب

وعكسه قوله:[97]

لها النظرة الأولى عليهم وبسطة وإن كرت الأبصار كان لها العقب

وقد يسوغ طلب المشاكلة للكلمات غير ما لها من الأحكام والأوزان نحو:"لا دريت ولا تليت"[98] وقوله ﷺ: «أيتكن صاحبة الجمل الأزبب تنبحها كلاب الحوأب»[99] أراد الأزب فأظهر الإدغام لأجل الحوأب، وكقولهم: أخذه ما قدم وما حدث بضم الدال من حدث فغيروه عن وزن فعل بفتح العين إلى وزن فعل بضمها لطلب المشاكلة.

وَأَعْطِ مِيمَ الجمعِ فِي انفِصَالِ جميعَ مَا لها في الاتِّصَالِ

يعني أنه يثبت لميم الجمع في حالة كونه ضميرا منفصلا ما ثبت لها في حالة كونها ضميرا متصلا فيثبت لميم أنتم ما ثبت لميم ضربتم من جواز السكون والضم والاختلاس والإشباع، ومحل هذا إذا لم يتصل بها ضمير كما سبق هـ.بل لا يجري هنا خلاف يونس في ضربتموه إذ لا يتصل بها الضمير.

95- الحديث في سنن النسائي الكبرى كتاب عمل اليوم والليلة الحديث رقم 10377

96- البيت من الطويل وهو من شواهد الكتاب 115/1 ونسبه السيرافي في شرح شواهد الكتاب لرجل من همدان 340/1 ونسبه العيني للأحوص ونقل عن الحماسة البصرية أنه لأعشى همدان ثم قال وقال الجوهري قال جرير يمرون بالدهنا والأظهر ما قاله في الحماسة . العيني 46/3 وانظر الحماسة البصرية 2/ 262وروايتها: "ويخرجن" وكذا المبرد في الكامل 146/1 – 147. الشاهد فيه: وقوع ضمير المؤنث وهو النون من يرجعن موقع الواو بجر:جمع ابجر وهو المملوء.

97- البيت من الطويل وهو لجميل. ديوانه ص/ 14 ط/ دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: وقوع ضمير الجمع المذكر "عليهم" موقع ضمير الجمع المؤنث والعقب : بالضم العاقبة.

98- الحديث في البخاري كتاب الجنائز الحديث رقم 1338و في سنن أبي داود رقم 4751

99- رواه البزار انظر فتح الباري ج 55/13 والذي فيه "الأدبب" قال : بهمزة مفتوحة ودال ساكنة ثم موحدتين الأولى مفنوحة. وهكذا أيضا في غيره. أما رواية الطرة "الأزبب" فلم نجدها في كتب الحديث، والمعنى واحد.

تَسْكِينُ هَا هُوَ وهِيَّ بَعْدَ فَا   وَالْوَاوِ وَاللامِ وَثُمَّ قَدْ وَفَى
وَبَعْدَ همزَةٍ وَكَافٍ نَدَرَا   ... ...

يعني أنه قد ورد تسكين ها هي وهو بعد الفاء والواو واللام وثم نحو: ﴿فهْو وليهم﴾، ﴿وهْو معكم أينما كنتم﴾ وبه قرأ البصري والكسائي وقالون ﴿إن هذا لَهْو القصص الحق﴾، وقراءة الأخوين حمزة والكسائي:﴿ثم هْو يوم القيامة﴾، وقد تسكن بعد همزة الاستفهام نادرا كقوله:[100]

فقمت للطيف مرتاعا فأرقني   فقلت أهي سرت أم عادني حلم

وبعد كاف الجر كقوله:[101]

وقد علموا ما هي كهي وكيف لي   سلو ولا أنفك صبا متيما

قال المصنف في الشرح: ولم يجئ التسكين بعدهما إلا في الشعر.اهـ، وإنما جاز تسكينها بعد الواو وما ذكر معها لأنهما صارا على وزن فعل با لضم والكسر وهو يجوز تخفيفه بالإسكان وإنما جاز بعد ثم لطول الضمير بها لأن العاطف يمتزج بالمعطوف.

... ...   وَسَكَّنُوا الْوَاوَ وَيَاءً ويُرَى
تَشْدِيدُ هَذَيْنِ في الاختِيَارِ   وَحَذَفُوهما في الاضطِرَارِ

قوله: "وسكنوا الواو وياء" يعني أن واو هو وياء هي قد تسكنهما قيس وأسد كقوله:[102]

أدعوته بالله ثم غدرته   لو هو دعاك بذمة لم يغدر

وقوله:[103]

100- البيت من البسيط من قصيدة لزياد ابن حمل وقيل لزياد ابن منقذ وقيل لمرار ابن منقذ وفي الأغاني أنها لبدر أخي المرار ابن سعيد السيوطي شرح شواهد المغني 134/1

101- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 140/1 والمساعد 100/1

102- البيت من الكامل وهو لمتمم ابن نويرة الكامل للمبرد 271/3

103- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 140/1 وروايته لو تخالي أي تخالل بقلب اللام الثانية ياء وهو للهذلي في لسان العرب (خلل). الشاهد فيه: تسكين الياء من هي في قوله حبذا هي.

إن سلمى هي التي لو تراءت   حبذا هي من خلة لو تحابي

فائدة: وجه بناء هو وهي على حركة هو القصد إلى امتيازهما عن ضمير الغائب المتصل لكونه هاء مضمومة لفظا وواوا ساكنة أو هاء مكسورة وياء ساكنة، فلو سكن آخرهما التبس المنفصل بالمتصل اهـ من شرح المصنف. قوله "ويرى تشديد هذين في الاختيار" يعني أنه تشدد الواو والياء من هو وهي اختيارا، حكى الكوفيون هوَّ وهيَّ بالتشديد ونسبه في التسهيل لهمدان كقول شاعرهم:[104]

وإن لساني شهدة يشتفى بها   وهوَّ على من صبه الله علقم

وقوله:[105]

والنفس إن دعيت بالعنف آبية   وهيَّ ما أمرت بالرفق تأتمر

قوله "وحذفوهما في الاضطرار" أي وتحذف الواو والياء من هو وهي اضطرارا، قال:[106]

فبيناه يشري رحله قال قائل   لمن جمل رخو الملاط نجيب

وقوله:[107]

بيناه في دار صدق قد أقام بها   حينا يعللنا وما نعلله

وقوله:[108]

سالمت من أجل سلمى قومها وهم   عدى ولولاهِ كانوا في الفلا رمما

104- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 843/2 وفي شواهد العيني يقال إنه لرجل من همدان 451/1 وكذا في التصريح 148/1 والشاهد فيه: تشديد الواو في "هو" والشهدة بالضم ضرب من العسل.

105- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الارتشاف 274/3 وروايته باللطف تأتمر وفي الدرر 193/1

106- البيت من الطويل وهو للعجير السلولي أو للمخلب الهلالي خزانة الأدب 2/ 396وقال الصواب ذلول بدل نجيب لأن الأبيات لامية وقال ابن بري الصواب طويل اللسان (هدبد)

الملاط:ككتاب جانبا السنام.

107- البيت من البسيط وهو في الكتاب 31/1 ولم يعزه ولا عزاه السيرافي في شرح شواهد الكتاب 368/1. الشاهد فيه: حذف واو هو في قوله بيناه

108- البيت من البسيط وهو في المساعد 101/1 ولم أقف على قائله. الشاهد فيه: حذف ياء هي في قوله ولولاه.

رمما:جمع رمة العظم البالي.

قلت: قد يدل هذا الحذف لزيادة الواو والياء فيهما لبيان الحركة لأن بعض الكلمة لا يحذف للضرورة إلا على سبيل الترخيم، والله تعالى أعلم.

فصل

وَيُفْصَلُ الْعَامِلُ فِيهِ مُبْتَدَا أَوْ ابْتِدًا أَوْ حَرْفُ نَفْيٍ أَوْ نِدَا

يعني أنه ينفصل الضمير العامل فيه مبتدأ وجوبا إذا كان فاعلا سادا مسد الخبر نحو: أقائم أنت؟ أو كان خبرا نحو: القائم هو، لأن الخبر لا يتصل بالمبتدإ بخلاف حبيك شديد، فقوله: "العامل فيه مبتدا" ليس على إطلاقه إلا إن قلت بصفة كونه مبتدأ، وفي المثال المذكور عمل بصفة المصدرية. أو كان الضمير مبتدأ نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾ لأن الابتداء عامل معنوي، والمعنوي لا يتصل به الضمير، أو كان عاملا فيه حرف نفي نحو: ﴿ما هن أمهاتِهم﴾، ﴿وما أنتم بمعجزين﴾ وقوله:[109]

إن هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانين

وقوله:[110]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبها متراخيا

قال الدماميني: وإنما انفصل هنا لأنه لو اتصل لوجب استتاره إذا كان مفردا غائبا مثلا بعد تقدم ذكر زيد، فيقال زيد ما قائما على أن يكون في ما ضمير زيد فيؤدي إلى استتار الضمير في الحرف، واللازم باطل لأنه خلاف لغتهم. ولا يخفى أن هذا الموجب إنما هو على لغة من أعمل الحرف وهم الحجازيون وأهل العالية في إنْ؛ وأما التميميون فموجب انفصال الضمير عندهم في هذه الصورة كون عامل الضمير معنويا لأنه مرفوع عندهم بالابتداء اهـ. قال ابن زكري في قوله: "واللازم باطل" لا نسلم بطلان اللازم، وقوله:

109- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في البحر المحيط 441/1 وفي خزانة الأدب 143/2 قال لم يعلم له قائل وكذا العيني 113/2 الشاهد فيه: انفصال الضمير "هو" لأنه معمول حرف النفي "إن".

110- البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي ديوانه 186

شرح شواهد المغني للسيوطي 613/1

"لأنه على خلاف لغتهم" حاصله أنه لم يسمع وأنهم لم يرتكبوا في كلامهم الاتصال بالحرف والاستتار فيه وهذا هو المحتاج للتوجيه، فالأوجه أنه إنما امتنع ذلك لأن الحرف فضلة وخارج عن أركان الكلام فلم يجعل ما هو عمدة وركن أعني الضمير المرفوع كالتتمة له، وساغ ذلك في المنصوب وإن كان عمدة في المعنى كاسم إن، لأن صورته صورة الفضلة والله تعالى أعلم اهـ من شرح الفريدة باختصار يسير.

قوله: "أو ندا" أي وينفصل الضمير بعد حرف النداء نحو: يا إياك ويا أنت قاله المصرح، لأنه إنما أعمل لنيابته عن الفعل، والنائب لا يبلغ درجة المنوب عنه. وأما على أن العامل هو الفعل فهو داخل تحت قوله الآتي ومضمر إلخ..

أَوْ تِلْوَ إِمَّا وَاوِ مَعْ وَمُضْمَرُ　　　وَمَا يُرَى مِنْ بَعْدِهِ وَمَصْدَرُ

أُضِيفَ وَالَّذِي مَعَ اللامِ جُعِلْ　　　أَوْ إنما وَمَا بمَتْبُوعٍ فُصِلْ

قوله "أو تلو إما إلخ الشطر" أي ويفصل الضمير بعد إما نحو: قام إما أنا وإما أنت، وقوله:[111]

بك أو بي استعان فَلْيَلِ إما　　　أنا أو أنت ما ابتغى المستعين

فـ"أنا" فاعل قوله "فليل" و "ما ابتغى" مفعوله وفصلت لوقوعها بعد إما لأن إما تفصل ما قبلها عن ما بعدها، ويفصل الضمير الواقع بعد واو المصاحبة وهي التي بمعنى مع كقول أبي ذؤيب الهذلي يخاطب ابن أخته إذ أفسد عليه محبوبته:[112]

فآليت لا أنفك أحدو قصيدة　　　تكون وإياها بها مثلا بعدي

وقبله:

تريدين كيما تجمعيني وخالدا　　　وهل يجمع السيفان ويحك في غمد

وقد أورد ابن زكري أنهم استدلوا على أنها غير عاملة بالانفصال بعدها فيكون ثبوت عدم عملها متأخرا عن وجوب الانفصال لأنه مستفاد منه فإذا وجه وجوب الانفصال بأنها غير عاملة لزم الدور. قال وجوابه والله تعالى أعلم أن المتأخر عن وجوب الانفصال هو

---

111 - البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 147/1 وفي العيني بهامش الخزانة 299/1

112 - البيتان من الطويل وهما لأبي ذؤيب الهذلي الدرر 601/1 الشاهد فيه: انفصال الضمير إياها لوقوعه بعد واو مع

العلم بكونها غير عاملة لا نفس ذلك الكون في نفس الأمر والمتقدم عليه هو نفس ذلك الكون لا العلم به فانفكت الجهة اهـ من شرح الفريدة.

قوله ومضمرُ أي ويفصل الضمير إن عمل فيه عامل مضمر أي محذوف، قال:[113]

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

فقوله "أنت" فاعل فعل مقدر مطاوع لقوله: "ينفعك" تقديره "فإن لم تنتفع بعلمك لم ينفعك علمك" وذهب ابن عصفور إلى أن التقدير فإن ضللت لم ينفعك علمك فأضمر ضللت لدلالة لم ينفعك علمك عليه فهو فاعل فعل محذوف يفسره المعنى وليس من باب الإشتغال. نقله المرادي. ومن هذا: إياك والشر وذلك لتعذر الاتصال بالمحذوف. قوله "وما يرى من بعده" أي يجب الانفصال كذلك في الضمير الذي يرى العامل فيه من بعده نحو ﴿إياك نعبد﴾، قوله "ومصدر أضيف" أي ويفصل الضمير إن رفع بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو عجبت من ضربك هو، وقوله:[114]

بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد أغرى العدا بكم استسلامكم فشلا

فـ"نصر" مصدر أضيف إلى مفعوله، وفاعله "نحن"، والتقدير كنتم ظافرين على العدا بنصرنا إياكم، وسواء كان مفعوله ضميرا كما في المثال أو اسما ظاهرا كعجبت من ضرب زيد أنت، وإن أضيف إلى فاعله المضمر فالوجهان مع ترجيح الفصل كعجبت من ضربكه أو ضربك إياه.وإن أضيف إلى فاعله الظاهر وجب فصله كعجبت من ضرب الأمير إياك، ويرد عليه قوله:[115]

فإن كان النكاح أحل شئ فإن نكاحها مطرٍ حرام

113- البيت من الطويل وهو للبيد. الدرر 600/1 في الخزانة 451/1 وروي فيها أيضا: فإن أنت لم تصدقك نفسك... إلخ 339

114- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شواهد العيني 289/1 والدرر 198/1

115- البيت من الوافر وهو للأحوص ديوانه 147

وروايته: فإن يكن النكاح أحل شيئا... إلخ. الشاهد فيه: أن الضمير لم ينفصل مع إضافة المصدر لفاعله الظاهر وذلك لفصل الضمير بين المتضايفين.

على رواية الجر فمطر فاعل أضيف إليه المصدر وفصل بينهما بالمفعول الـذي هـو الضمير واتصل وروي البيت أيضا برفع مطر ونصبه.

قوله "والذي مع اللام جعل" أي ويفصل الضمير الواقع بعد اللام الفارقة بين النفـي والإثبات يعني بين إن النافية والمخففة من إن الثقيلة نحو: إن ظننت زيدا لإياك وقوله:[116]

إن وجـدت الـصديق حقـا لإيـا ك فمـرني فلـن أزال مطيعـا

وهذه اللام الفارقة بين النفي والإثبات ليست هي لام الابتداء عند أبي علي الفارسي وأبي الفتح بن جني وجماعة هـ. قاله الدماميني.

قوله "أو إنما" أي ويفصل الضمير الواقع بعد إنما، قال:[117]

أنـا الذائـد الحـامي الـذمار وإنمـا يـدافع عـن أحـسابهم أنـا أو مثلـي

خلافا لأبي حيان القائل بعدم وجوبه بعدها، ولا حجة له في قوله تعالى: ﴿قل إنمـا أعظكم بواحدة﴾ وقوله: ﴿إنما أشكو بثي وحزني إلى الله﴾، لأن المحصور غـير الـضمير، والمراد بإنما الموجبة للانفصال التي تحصر الضمير، ومعنى الآيتين إنما أعظكـم بواحـدة لا باثنتين وإنما أشكو بثي وحزني إلى الله لا إلى غيره. وفي هذا مناقشة ذكرها الدماميني. قوله "وما بمتبوع فصل" أي ويفصل الضمير أيضا إن فصل عن عامله بمتبوع نحـو: ﴿يخرجـون الرسول وإياكم﴾ و﴿لقد كنتم أنتم وآباؤكم في ضلال مبين﴾، وقوله:[118]

مـبرأ مـن عيـوب النـاس كلـهم فـالله يرعـى أبـا حفـص وإيانـا

---

116 – البيت من الخفيف وهو في شواهد العيني بهامش الخزانة بلا نسبة 301/1 الشاهد فيه: انفصال الضمير من لإيـاك لوقوعه بعد اللام الفارقة بين النفي والإثبات.

117 – البيت من الطويل وهو للفرزدق ديوانه 288 ط دار الكتب العلمية. الشاهد فيه: انفصال الضمير وهو أنا لوقوعه بعد إنما. الذمار: ما يلزم الإنسان حفظه وحمايته

118 – البيت من البسيط بلا نسبة في الكتاب 356/2 و لم يذكره السيرافي من شواهد الكتاب. الشاهد فيـه: انفـصال الضمير إيانا للفصل بينه وبين عامله وهو "يرعى" بمتبوعه وهو "أبا حفص"

بخلاف إن لم يفصل نحو: ﴿وإياي فاتقون﴾، قال أبو حيان: إياي مفعول متقدم والياء في اتقون توكيد، فهذه صورة وقع فيها الضمير تابعا و لم يفصل لاتصاله بالعامل لفظا، وهي مسألة غريبة قاله الدماميني.

تنبيه: ويفصل الضمير الواقع بعد إلا كقوله تعالى: ﴿أمر ألا تعبدوا إلا إياه﴾ وقوله:[119]

قد علمت سلمى وجاراها ما قطَّر الفارس إلا أنا

وقد أفهم هذا في الخلاصة في قوله: ولا يلي إلا اختيارا أبدا.

وكذلك يفصل الضمير إذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها كقوله:[120]

غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان أو كربا

لقول الخلاصة: وأبرزنه مطلقا حيث تلا..إلخ.

وقال الرضي: الضمير البارز بعد الصفة إذا جرت على غير من هي له تأكيد للمضمر المستكن فيها.

فصل

وَالأَصْلُ أَنْ يُؤَخَّرَ المفَسَّرُ وَبِسِوَى الأَقْرَبِ لا يُفَسَّرُ

يعني أن الأصل تقديم مفسر ضمير الغائب عليه لأن الواضع وضعه معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه فإن ذكرته و لم يتقدمه ما يفسره بقي مبهما لا يعرف المراد به حتى يأتي تفسيره بعدُ وذلك على خلاف الأصل، وإنما حملهم على مخالفته مقتضى وضعه بتأخير مفسره عنه في بعض المواضع قصدُهم التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر بأن يذكروا أوَّلا شيئا مبهما ثم تتشوف نفس السامع إلى العثور على المراد به ثم يفسروه فيكون أوقع في النفس، وأيضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين بالإجمال أوَّلا والتفصيل ثانيا فيكون آكد. قوله "وبسوى الأقرب..إلخ" أي ولا يفسر غير الأقرب إلا بدليل نحو: جاء زيد وبكر ضربته أي ضربت بكرا. وينبغي أن يراد بالأقرب غير المضاف إليه كقوله تعالى﴿وإن تعدوا

119- البيت من السريع وهو لعمرو ابن معدي كرب. شرح شواهد الكتاب للسيرافي 141/2 الشاهد في قوله إلا أنا حيث انفصل الضمير لوقوعه بعد إلا وقطره على فرسه: ألقاه على قطره.

120- البيت من البسيط وينسب لغيلان وهو مفرد في ديوانه 38 دار الكتب العلمية.

نعمة الله لاتحصوها ﴾، أما إذا كان الأقرب مضافا إليه فلا يكون الضمير له إلا بدليل عليه كقوله تعلى:﴿فأطلع إلى إله موسى وإني لأظنه كاذبا﴾ ، وعليه قوله:[121]

أفاضل الناس أغراض لذا الزمن يخلو من الهم أخلاهم من الفطن

وفي معنى الشطر الأخير قوله:[122]

وصاحب العقل في الدنيا أخو كدر وإنما الصفو منها للمجانين

ومثال رجوعه على غير الأقرب بدليل قوله تعالى: ﴿ووهبنا له إسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوءة والكتاب﴾ فالضمير في ذريته عائد على إبراهيم لا على إسحاق ولا على يعقوب لأن المحدث عنه من أول القصة إلى آخرها هو إبراهيم عليه السلام، ونحو جاء عالم وجاهل فأكرمته، وقوله تعالى: ﴿آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ فإن فاعل جعلكم ضمير غيبة يعود إلى أبعد مذكور وهو اسم الله تعالى لوجود الدليل عليه.

وَقَدِّمَنّهُ إِذَا مَا كَمَّلا مَعْمُولَ كَالْفِعْلِ وَهَذَا نُقِلا

فِيمَا بِرُبَّ جُرَّ أَوْ مَا ارْتَفَعَا بِأَوَّلِ اللَّذَيْنِ قَدْ تَنَازَعَا

أَوْ نِعْمَ أَوْ مَا أُبْدِلَ المُفَسِّرُ مِنْهُ وَذَا فِي الشَّأْنِ أَيْضًا يُذْكَرُ

قوله "وقدمنه إذا ما كملا معمول كالفعل" يعني أنه يقدم الضمير المكمل عمل فعل أو شبهه على مفسره كثيرا إن كان مؤخر الرتبة نحو ، ضرب غلامه زيد، وغلامه ضرب زيد، وضرب غلام أخيه زيد، وغلام أخيه ضرب زيد، فهذه أربع صور شملها قوله المكمل معمول فعل، لأن المضاف إليه مكمل المضاف، أما الأولى فجائزة بإجماع لأن الفاعل مقدم الرتبة، وأما الثانية فحكى المصنف عن الكوفيين منعها والصحيح أنها جائزة، وأماالثالثة فكالأولى، وأما الرابعة فحكى المصنف عن الكوفيين منعها والصحيح الجواز وحكى غيره عن الكوفيين إجازة ذلك اهـ من شرح المرادي على

121- البيت من البسيط وهو للمتنبي ديوانه ص 112. الشاهد فيه: رجوع الضمير من أخلاهم على المضاف إليه ما قبله وهو الناس

122- البيت من البسيط وهو لابن هشام القرطبي نفح الطيب 543/12

التسهيل. ومنه قولهم: في بيته يؤتى الحكم، وقوله تعالى: ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾ ومنه قوله:[123]

شـرَّ يوميها وأغـواه لهـا ركبـت عنـز بحـدج جمـلا

فشر يوميها ظرف لركبت، وهذا داخل تحت معمول فعل، ومثال المكمل معمول شبه الفعل نحو: أضارب غلامه زيد، وأضارب غلام أخيه عمرو، وأما إن كان الضمير مقدم الرتبة وشاركه صاحب الضمير في عامله فقليل كقوله:[124]

كسا حلمه ذا الحلم أثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد

قال في المساعد: والمصنف في إجازة هذه المسألة تابع لابن جني، وأجازها قبلهما الأخفش من البصريين وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين، وخص بعضهم جوازها بالشعر، والمشهور فيها المنع هـ.وذكر المصنف في شرح التسهيل أيضا من أمثلة المكمل مأراد أخذ زيد لأن معمول الصلة يكمل الموصول كتكميل ما الموصولية هنا بفاعل أراد وهو ضمير راجع على زيد، وضرب جارية يحبها زيد لأن معمول الصفة مكمل الموصوف فجارية معمول ضرب ويحبها صفتها وفاعله ضمير راجع على زيد.

قوله وشاركه صاحب الضمير إلخ.. احترازا من أن لا يشاركه صاحب الضمير في العامل نحو ضرب غلامها جار هند، فصاحب الضمير الذي هو هند لم يشارك الفاعل الذي هو غلامها في العامل ضرورة، فالأول مضاف إليه والثاني مضاف، ولا مشاركة بين عامليهما قطعا وإنما فرق بينهما فأجيزت الأولى ومنعت الثانية لأن صاحب الضمير إذا شاركه في عامله أشعر به لأن الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فإذا افتتح الكلام بفعل ووليه مضاف إلى ضمير علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبا ومفعول إن كان المضاف مرفوعا، فإذا لم يشاركه في عامله لم يكن قبله ما يشعر به فيتأكد

[123]– البيت من الرمل وهو لبعض شعراء جديس اللسان (ع ن ز) وفي معجم البلدان 475/4 نسبته لتُبَّع
عنز: امرأة من طسم سبيت فحملوها في هودج وألطفوها بالقول والفعل فقالت هذا شر يومي. وفي معجم البلدان أنها قالت: شر يوميَّ الذي أركب فيه الجملا. 476/4.

[124]– البيت من الطويل وقد ذكره السيوطي في شرح شواهد المغني 875/2 بلا نسبة.

المنع. قوله "وهذا نقلا فيما برب جر إلخ.." أي وهذا التقديم أيضا نقل فيما جر برب نحو ربه رجلا، قال:[125]

ربـــه فتيـــة دعـــوت إلى مـــا يـــورث المجـــد داعيـــا فأجـــابوا

أو رفع بأول المتنازعين كقوله:[126]

جفـــوني و لم أجـــفُ الأخـــلاء إنـــني لغـــير جميـــل مـــن خليلـــي مهمـــل

أما إن رفع بثانيهما كما في: (وقد بغى واعتديا عبداكا) فليس مـــن هـــذا البـــاب لرجوع الضمير حينئذ إلى متأخر في اللفظ فقط دون الرتبة لأنه معمول للعامل المتقدم فكأنه متقدم على الأصل. قوله "أو نعم أو ما أبدل إلخ.." أي أو رفع بنعم كقوله:[127]

نعـــم امـــرأ هـــرم لم تعـــر نائبـــة إلا وكـــان لمرتـــاع بهـــا وزرا

وبئس رجلا زيد وظرف رجلا عمرو وساء مثلا، وكذلك إن أبدل المفسر منه كزره خالدا و نحو ما حكى الكسائي اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم، وهذه المـــسألة أجازهـــا الأخفش ومنعها غيره قاله أبوحيان. قال الدماميني: وحكى ابن كيسان الإجماع على جواز هذه المسألة فيما نقله عنه المصنف اهـــ منه. و لم نقف على هذا النقل في شرح التـــسهيل، والله تعالى أعلم. وكذلك إذا جعل المفسر خبرا لضمير المفسر نحو قوله تعالى: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ قال الزمخشري: هذا الضمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه من بيانه، وأصله: إنِ الحياة إلا حياتنا الدنيا ثم وضع الضمير موضع الحياة لأن الخبر يدل عليها ويبينها. قـــال ومنه: هي النفس تحمل ما حملت، وهي العرب تقول ما شاءت اهـــ. قال المصنف: وهـــذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف لإمكان كون النفس والعرب بدلين اهـــ، أي وتحمل وتقول خبرين. قال أبو حيان: وليس في كلام الزمخـــشري مايـــدل

125- البيت من الخفيف ذكره العيني. بهامش الخزانة 259/3 قال: لم أقف على قائله وكذا السيوطي في شرح شـــواهد المغني 874/2 وروايتهما: دائبا.

126- البيت من الطويل ذكره السيوطي شرح شواهد المغني 874/2 لم يسم قائله.

127- البيت من البسيط وقد ذكر منه ابن هشام في أوضح المسالك نعم امرء هرم وأكمله الأزهري بلا نسبة التـــصريح على التوضيح 95/2 وأهمله العيني وأنشده الأشموني 24/3 بلانسبة أيضا والمساعد 114/1.

على ماذهب إليه المصنف لأنه قال: "وضع هي موضع الحياة" فلم يقل موضع "حياتنا الدنيا" الذي هو الخبر، وقوله: "لأن الخبر يدل عليها..إلخ" يعني أن سياق هذا الكلام دل على أن المفسر هو الحياة اهـ. ولعل هذا القول هو ما عبر عنه بعضهم بأن الضمير عائد على ملازم في الذهن. والله تعالى أعلم. قال ابن هشام في المغني: وفي كلام ابن مالك أيضا ضعف لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة.

قلت: و لم يذكر ابن هشام هذا الوجه الأخير في الآية: ﴿إن هي إلا حياتنا الدنيا﴾ لعدم إمكانه إذ لا يفسر ضمير القصة بمفرد. ففي تمثيل السيوطي بالآية لضمير القصة في شرح عقود الجمان في آخر المسند إليه نظر وإن تبعه الشيخ محنض بابه في طرته على العقود و لم نجده لغيرهما والله تعالى أعلم. ونص كلام السيوطي : وكذا -أي من وضع المضمر موضع الظاهر- ضمير الشأن والقصة نحو هو الله أحد وإن هي إلا حياتنا الدنيا .

قول الناظم: وذا في الشأن الخ يعني أن تقدم المفسَّر على مفسِّره يذكر أيضا في ضمير الشأن كما سماه البصريون وسموه أيضا ضمير القصة، قال ابن الخباز وضمير الأمر وضمير الحديث. وسماه الكوفيون ضمير المجهول لأنه لا يدرى عندهم على ما ذا يعود، وهو ضمير غائب يأتي صدر جملة خبرية يدل على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه.

فصل

وَاسْتَغْنِ عَنْ مُفَسِّرِ الضَّمِيرِ ... بِالْكُلِّ وَالجزْءِ وَبِالنَّظِيرِ

يعني أنه قد يستغنى عن التصريح بذكر المفسر بذكر ما هو له كل كقوله:[128]

أماوي ما يغني الثراء عن الفتى ... إذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر

فالضمير في حشرجت وبها عائد على النفس، لكن استغني عنها بذكر ما هو كل لها وهو الفتى، وقال ابن هشام الخضراوي: لم يتقدم للنفس ذكر لكن الحشرجة وضيق الصدر دلا عليها هـ. نقله أبو حيان في شرح التسهيل. وقوله:[129]

---

[128]- البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي. خزانة الأدب 163/2

حشرجت النفس ترددت عند الموت

[129]- البيت من الكامل وهو لكعب الغنوي. الأمالي 550 وروايته: فاعلم أنه.

وإذا سئلت الخير فاعلم أنها قربى تخص بها من الرحمن

فاعلم أنها أي المسألة، واستغني عنها بسئلت لأنها مصدر وهو أحد مدلولي الفعل، فهو جزء والفعل له كل. وقوله:[130]

إذا نهي السفيه جرى إليه وخالفه السفيه إلى خلاف

فالضمير في إليه يعود على السفه وهو جزء من مدلولي السفيه لأنه ذات متصفة به، فاستغني عنه بذكر كله. قوله "والجزء" أي وربما استغني عنه بذكر جزئه كقوله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها﴾ أي الكنوز، وقد استغني عنها بذكر جزئها وهو الذهب والفضة، وإنما خصهما لأنهما اللذان يذابان وتكوى بهما الجباه؛ وإنما قدم الوجه على الجنب والجنب على الظهر لأن أول ما يفعله اللئيم تقطيب الوجه ثم الإعطاء بالجنب والظهر. وقوله:[131]

ولو حلفت بين الصفا أم معمر ومروتها بالله برت يمينها

فأعاد الضمير إلى مكة لكون الصفا جزء منها. قوله "وبالنظير" أي وربما استغني عنه بذكر نظيره نحو علي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر، فعاد الضمير إلى نظير المذكور لا إلى عينه، وقوله تعالى: ﴿ وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ أي عمر معمر آخر، وفيه مناقشة ذكرها الدماميني، قال:[132]

وكل أناس قاربوا قيد فحلهم ونحن فككنا قيده فهو سارب

أي قيد فحلنا، وقوله:[133]

كأن ثياب راكبه بريح جرين وهي ساكنة الهبوب

---

130 – من الوافر أنشده الفراء في تفسيره وثعلب في أماليه وابن جني في شرح الحماسة، ولم يعزه الفراء إلى أحد. خزانة الأدب 383/2 ونسب في إعراب القرءان المنسوب للزجاج إلى أبي قيس بن الأسلت الأنصاري 902/3

131 – البيت من الطويل وهو بلانسبة في شرح المصنف للتسهيل 154/1 وهو لأبي أحمد ابن جحش ابن رئاب كما في سيرة ابن هشام انظر الروض الأنف 292/2 وروايته: أم أحمد.

132 – البيت من الطويل وهو للأخنس ابن شهاب حماسة أبي تمام. شرح الأعلم 152/1 السارب: الذاهب على وجهه في الأرض.

133 – البيت من الوافر أنشده أبوحيان في البحر المحيط في تفسير قوله تعالى: ﴿ وإن تخفوها فهو خير لكم ﴾ 338/2. وروايته: "خريق" ولم يسم قائله والشاهد فيه: رجوع الضمير من قوله وهي على نظير المذكور وهو الريح بالمعنى الحقيقي.

وقوله:[134]

قالـــت ألا ليتمـــا هـــذا الحمـــام لنـــا إلى حمامتنـــــــا ونـــــــصفه فقـــــــد

وقد نسب الدماميني جواز الاستغناء بالنظير للمصنف وجماعة، وأنكر ذلك صـــاحب النتائج قائلا إن المصنف لم يقل ذلك ولا مثَّل به، وإنما قاله أبو حيـــان ومقلـــدوه، وإن ابـــن الصائغ قال هو خطأ إذ ليس الذي عليك نصف درهم آخر، وإنما المراد ومثل نصفه فالضمير عائد على ما قبله لفظا ومعنى إلخ.. انظر النتائج. قلت: قوله: "إن المصنف لم يقل ذلك" لعله يعني أنه لم يرده وإلا فهو في متن التسهيل لكنه لم يفسره في الشرح وإن ذكر الآيـــة ﴿ومـــا يعمر من معمر ولا ينقص من عمره﴾ إلا أنه جعل الضمير فيها عائدا على غـــير المعمـــر لأن ذكر المعمر مذكر به لتقابلهما، قال: فكان صاحَبه في الاستحضار الذهني.

أقول: وأما قوله:[135]

فـــسقى الغـــضا والـــساكنيه وإن هـــم شـــبوه بـــين جـــوانحي وضـــلوعي

وقوله:[136]

وللغزالـــــة شـــــيء مـــــن تلفتـــــه ونورها مـــن ضـــيا خديـــه مكتـــسب

فليس من باب الاستغناء بل من باب الاستخدام، والفرق بين البابين اتفاق اللفـــظ والمعنى في الأول واختلاف المعنى في الثاني والله تعالى أعلم.

وَمَـــا لَـــهُ صَـــاحَبَ مِثْـــلَ مَـــا لَـــزِمْ مِنْـــهُ وَبِالحـــضُورِ كَالَّـــذِي عُلِـــمْ

134– البيت من البسيط وهو للنابغة مختار الشعر الجاهلي 153/1. خزانة الأدب 297/4 الشاهد فيه: رجوع الـــضمير من قوله ونصفه على نظير الحمام المذكور .

135– البيت من الكامل وهو للبحترى ديوانه 170/1 وهذه هي الرواية المشهورة في كتب البلاغة ورواية الديوان هكذا:

فـــسقى الغـــضا والنازليـــه وإن هـــم شـــبوه بـــين جـــوانح وقلـــوب

الشاهد في قوله شبوه حيث أعيدت الهاء على الغضا باعتباره شجرا والمذكور اسم موضع.

136– البيت من البسيط وهو في عقود الجمان لم يذكر قائله ص 116 وكذا في خزانة الأدب للحموي 10/2 الـــشاهد فيه: عود الضمير من قوله ونورها على الغزالة بمعنى الشمس بعد استخدامها بمعنى أنثى الغزال.

قوله "وما له صاحب مثل ما لزم منه" أي ويستغنى عن مفسر الضمير بمصاحبه بوجه ما وذلك كالاستغناء بمستلزم عن مستلزم كقوله تعالى: ﴿فمن عفي له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف وأداء إليه بإحسان﴾ فعفي يستلزم عافيا والضمير في إليه عائد عليه، وقوله:[137]

لكالرجل الحادي وقد تلع الضحى وطير المنايا فوقهن أواقع

فالحادي يستلزم محدوات، فضمير فوقهن عائد على الإبل المحدوة. قوله "وبالحضور" أي ويستغنى عنه أيضا بالحضور حسا نحو: ﴿هي راودتني عن نفسي﴾ كذا مثّل المصنف، وقال أبو حيان إنها لما كنت عن نفسها بقولها "بأهلك" ولم تقل بي كنى هو عنها بضمير الغيبة على سبيل الأدب، قوله "كالذي علم" أي علم المراد منه ولم يكن له مفسر متقدم ولامتأخرعنه نحو: ﴿أنزلناه في ليلة القدر﴾ ونحو: ﴿ماترك على ظهرها من دابة﴾ ونحو: ﴿ حتى توارت بالحجاب﴾ ونحو: ﴿وأوحى إلى عبده ما أوحى﴾. قيل الضميران لله وقيل الضمير في أوحى الأولى لجبريل أي أوحى جبريل إلى النبي ﷺ ما أوحى إليه الله لأن الضمائر التي قبل ذلك كلها لجبريل ورجع الضمير في أوحى الثانية على الله للعلم به.

ويستغنى عن ذكر صاحب الضمير بما لازمه استحضارا كقوله:[138]

وما أدري إذا يممت أرضا أريد الخير أيهما يليني

وقد يعاد الضمير على المسكوت عنه لاستحضاره بالمذكور وعدم صلاحيته له نحو: ﴿إنا جعلنا في أعناقهم أغلالا فهي إلى الأذقان﴾ فضمير هي للأيدي لمصاحبتها للأعناق في الأغلال، فأغنى ذكر الأعناق عن ذكرها، ونحو: ﴿فأثرن به نقعا﴾ أي البلد لأن إثارة النقع يلزم منها البلد.

137– البيت من الطويل العيني بهامش الخزانة 524/3 قال: لم أقف على قائله تلع النهار: طلع والضحى انبسطت.

138– البيت من الوافر للمثقب العبدي خزانة الأدب 339/4 حماسة الظرفاء ص 155. والمفضلية رقم 76.

فصل: في الكلام على ضمير الشأن

وَالْتَزَمُـــوا الإفْـــرَادَ وَالتَّـــذْكِيرَا   في الـــشَّأْنِ قُـــلْ قَـــدْ أَنَّثُـــوا كَـــثِيرَا
قَبْـــلَ المؤَنَّـــثِ وَمَـــا قَـــدْ شُـــبِّها   بِـــهِ وَبِاسْـــتِكْنَانِ هَـــذَا نُبِّهَـــا
فِـــي بَـــابِ كَـــانَ كَـــادَ حَتْمًـــا ...   .

قوله "والتزموا الإفراد والتذكيرا في الشأن" يعني أنه يلتزم إفراد ضمير الشأن لأنه عائد إلى مفرد وهو الشأن والحديث والأمر، وقال في الطرة "لأن مفسره مضمون الجملة إلخ.."

قلت: أي داع إلى العدول عن كونها مفسرة بنفسها إلى تأويلها بمفـــرد فـــإن الجملة لا تنافي الإفراد المراد هنا وهو المقابل للتثنية والجمع وإنما تنافي الإفراد المقابـــل للتركيب. والله تعالى أعلم. وقد صور الرضي مضمون الجملة بمصدر مضاف إلى فاعله أو مفعوله. ويلتزم أيضا تذكيره ما لم يله مؤنث نحو إنها هند حسنة، أو مذكر شبه به مؤنث نحو إنها قمر جاريتك، أو فعل بعلامة تأنيث نحو ﴿فإنها لا تعمـــى الأبـــصار﴾ فيرجح تأنيثه في هذه الصور باعتبار القصة على تذكيره باعتبار الشأن، والمعني بالقصة والشأن واحد فأنث في الصور المذكورة رعاية للقصة لمناسبة لفظية يحسن بها الكلام لا أنه راجع إلى ذلك المؤنث، وهذا هو ما يعني بقوله "قل قد أنثوا كثيرا إلخ.." ولا عبرة بما ولي الضمير من مؤنث شبه به مذكر، فلا يقال إنها شمس وجهك، ولا بتأنيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تأنيث، فلا يقال إنها قام جاريتك هـــ. ومن غير الأكثـــر قوله:[139]

وإلا يكـــن لحـــم غـــريض فإنـــه   تكـــب علـــى أفـــواههن الغرائـــر

والتفصيل المذكور مذهب الكوفيين، وأما البصريون فيجيزون تانيثه مطلقا.

---

[139] – البيت من الطويل وهو لأبي طالب عم النبي ﷺ يرثي أبا أمية ابن المغيرة خزانة الأدب 177/2 الشاهد فيه: تذكير ضمير الشأن في "إنه"قبل فعل مسند لمؤنث وهو "تكب".

اللحم الغريض :الطري الغرائر :جمع غرارة بالكسر الجوالق.

تنبيه: قال المرشدي عند قول السيوطي في عقود الجمان "أوضمير الشان ليثبت التاليه في الأذهان" إن ضمير الشأن يرد بصيغة الجمع كقوله:[140]

أتت تشتكي عندي مزاولة القرى   وقد رأت الضيفان ينحون منزلي
فقلت كأني ما سمعت كلامها   هم الضيف جدي في قراهم وعجلي

وهو عجيب من مثله للإجماع على أن ضمير الشأن يلازم صيغة الإفراد.

قوله "وباستكنان هذا نبها في باب كان كاد حتما" يعني أنه يستكن الضمير في بابي كان وكاد كقوله:[141]

إذا مت كان الناس صنفان شامت   وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وقيل من رفع كان للجزئين، وقوله:[142]

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها   وليس منها شفاء الداء مبذول

وقوله تعالى: ﴿من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم﴾ في قراءة حمزة وحفص بالياء للغائب في يزيغ وحينئذ يتعين أن يكون في كاد ضمير الشأن وقلوب فاعل يزيغ، ولا يجوز أن يكون اسما لكاد لما يلزم من جواز القلوب يزيغ بياء الغائب وبابُه الشعر.

... ... وَبَدَا   في بَابِ إِنَّ ظَنَّ مَا وَالابْتِدَا

140- البيتان في كتاب التبيان في علم المعاني والبيان للطيبي ص: 295 طبعة عالم الكتب ، بلا نسبة وقد نسبهما بعض المعلقين لحاتم الطائي وليسا في ديوانه، والشاهد فيهما عند المرشدي: جمع ضمير الشأن في قوله "هم الضيف".

141- البيت من الطويل وهو للعجير السلولي شواهد الكتاب للسيرافي 223/1 خزانة الأدب 653/3 ورواية أبي زيد في النوادر

إذا مت كان الناس صنفين شامت   ومثن بصرعي بعض ما كنت أصنع

ولا شاهد فيها النوادر 156 الشاهد فيه: استتار ضمير الشأن في "كان" من قوله: إذا مت كان الناس، والناس مبتدأ وصنفان خبره.

142- البيت من البسيط وهو لهشام بن عقبة أخي ذي الرمة الكتاب 71/1 ، السيوطي شرح شواهد المغني 704/2. الشاهد فيه: استتار ضمير الشأن في ليس صدر عجز البيت.

قوله: "وبدا في باب إن ظن" يعني أن ضمير الشأن يبرز في باب إن جوازا نحو: ﴿وإنه لما قام عبد الله﴾ وربما حذف كقوله:[143]

إن من لام في بني بنت حسا ... ن ألمه وأعصه في الخطوب

وقوله:[144]

إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جآذرا وظباء

لأن من الشرطية لا تعمل فيها إنَّ. ويبرز في باب ظن أيضا جوازا كقوله:[145]

علمته الحق لا يخفى على أحد ... فكن محقا تنل ما شئت من ظفر

وقد يحذف كقوله:[146]

أرجو وآمل أن تدنو مودها ... وما إخال لدينا منك تنويل

قوله "ما والابتدا" أي ويبرز وجوبا حال كونه اسم ما الحجازية كقوله:[147]

وما هو من ياسو الكلوم وتتقى ... به نائبات الدهر كالدائم البخل

أو مبتدأ كقوله تعالى: ﴿قل هو الله أحد﴾ على أحد القولين، والثاني أنه راجع إلى الرب فإنهم قالوا يا محمد صف لنا ربك فنزل: ﴿قل هو الله أحد﴾.

وَفَسِّرَنَّه بِذَاتِ خَبَرِ ... مُصَرَّحًا بِهَا جميعًا تَظْفَرِ

يعني أن ضمير الشأن يفسر بجملة خبرية مصرح بجزأيها، فلا يفسر بمفرد ولا بجملة إنشائية ولا طلبية، فلا يقال هو اضرب زيدا ولا هو والله لأفعلن، قال في المساعد كذا قيل وفيه نظر.

143- البيت من الخفيف وهو للأعشى خزانة الأدب 2/ 463. الشاهد فيه: حذف ضمير الشأن المنصوب بإن صدر البيت قبل من الشرطية.

144- البيت من الخفيف وهو للأخطل. خزانة الأدب 119/1 شرح شواهد المغني للسيوطي 122/1. الشاهد فيه: كما قبله.

145- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في المساعد 117/1 وفي الدرر اللوامع 223/1

و لم أقف على قائله. الشاهد فيه: بروز ضمير الشأن المنصوب بعلم في قوله علمته.

146- البيت من البسيط وهو لكعب بن زهير ﷺ شرح بانت سعاد لابن هشام ص/44 خزانة الأدب 7/4 العيني 412/2 الشاهد فيه: حذف ضمير الشأن بعد خال في قوله: وما إخال.

147- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المساعد 117/1 والدرراللومع 222/1 الشاهد فيه: قوله: وما هو حيث برز ضمير الشأن اسما لما.

أقول: وقد صحح الشيخ خالد الأزهري في تصريحه عند الكلام علـــى تخفيــف أن المفتوحة جواز تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية، و لم أقف عليه لغيره صريحا وإن كـــان بعضهم أطلق في الجملة فسكت عن اشتراط خبريتها كابن مالك في الكافية، لكن قال ابن هشام في الباب الخامس من المغني إنه ينبغي أن يستثنى من اشتراط الجملة الخبرية في ضـــمير الشأن الجملة الدعائية في خبر أن المفتوحة المخففة و لم يبين وجهه، ولعله لكونها خبريـــة في الصورة وإن كانت طلبية في المعنى فاغتفر فيها ذلك نظرا للفظ. والله تعالى أعلم.

قلت: وقول الطرة هنا "وفسرنه بجملة" لا يعارض ما تقدم له من كـــون مفـــسره مضمون الجملة لأنه مفسر بالجملة لفظا وبمضمونها معنى. قوله "مصرحا بها جميعـــا" أي ولا يفسر بمحذوف أحد جزأيها عند البصريين لأن ضمير الشأن مؤكد لمدلول الجملة ومفخـــم له وذلك مناف للحذف كما لا يجوز ترخيم المندوب، وخالف الكوفيون والأخفش في نحو ظننته قائما زيد فإنهم يجعلون الهاء ضمير الشأن وقائما مفعولا ثانيا لظننت ويرفعون زيـــدا بقائم وفسروا ضمير الشأن بذا، ولا يخفى أن هذا تفسير بمفرد لأن الصفة ومرفوعهـــا إذا لم تعتمد على نفي أو استفهام لا تخرج عن الإفراد، ورد بأنه لم يثبت أن سمع نظـــير هـــذا في كلام العرب، وخُرِّج على أن زيدا مبتدأ مؤخر وظننته قائما خبر مقدم والهاء عائـــد علـــى زيد، وهو السابق للفهم. وخالف الكوفيون في إنه ضرب بالبناء للمفعول وإنه قـــام علـــى حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار، والأمر والشأن لايضرب ولا يقوم، والبصريون يمنعون ذلك لما تقدم ولامتناع حذف الفاعل ونائبه عندهم.

فائدة: هذا الضمير لا يؤكد ولا يبدل منه ولا يقدم الخبر عليه. قال الرضـــي: كـــل ذلك لئلا يزول الإبهام المقصود. قال في المغني: ولا يعطف عليه. قال الشمني: أمـــا البيـــان فلئلا يزول الإبهام وأما النسق فلأن الجملة المخبر بها عنه لا تحتاج لرابط لكونها نفسه، فلـــو عطف عليه عطف نسق لشاركه المعطوف في الإخبار بالجملة ولزم خلو خبر المعطوف عليه من الرابط وهو ممنوع اهـــ. قال ابن زكري: هذا إنما يبين امتناع عطف غـــيره عليـــه لا عطف مثله ..إلخ. انظر شرح الفريدة.

وهو اسم خلافا لابن الطراوة، قال إنه حرف مؤكد ورد بدخول الناسخ عليه.

وَغَلِّـــبِ الأخَـــصَّ بِالإجمَـــاعِ مِـــنَ الـــضَّمَائِرِ فِي الاجْتِمَـــاعِ

يعني أن أعلى المضمرات اختصاصا المتكلم ويليه المخاطب ثم الغائب، فيغلب الأخـص على غير الأخص، فتقول أنا وأنت فعلنا ولا تقول فعلتما، وأنت وهو فعلتما ولا تقول فعلا.

فصل: في الكلام على ضمير الفصل

والكلام عليه من خمسة أوجه: حقيقته وموضوعه ومحله وفصليته وفائدته.

وَسَـمِّ فَـصْلا مُـضْمَرًا قَـدْ وَقَعَـا مُنفَـصِلا بِلَفْـظِ مَـا قَـدْ رُفِعَـا

يقول: ومن المضمرات المسمى عند البصريين فصلا لأنه فصل بين المبتدإ والخبر نحـو زيد هو القائم، وقيل لأنه فصل به بين الخبر والنعت، وقيل لأنه فصل بين الخـبر والتـابع، فالإتيان به يوضح كون الثاني خبرا لا تابعا لما قبله. فإذا قلت زيد المنطلق تعينت الخبريـة. وسماه الكوفيون عمادا لأنه يعتمد عليه في الفائدة لأنه يبين أن الثاني خبر لا تابع، وبعـض الكوفيين دعامة لأنه يدعم الكلام أي يقويه، وقال الرضي لكونه حافظـا لمابعـده حـتى لايسقط عن الخبرية كالعماد الحافظ للبنيان من السقوط هـ. ويقع ضمير الفـصل بلفـظ الضمير المنفصل المرفوع. وقوله مضمرا ومابعده إلى قوله أوكمعرف مفعول أول لقوله سم وفصلا مفعول ثان .

مسألة: لا يقع ضمير الفصل بين الخبرين فلا تقول ظننت هذا الحلو هو الحامض لأن الثاني ليس بالمعول عليه وحده وقيل بدخوله بينهما اهـ. مـن شـرح أبي حيـان علـى التسهيل.

مُطَابِقًـا مُعَرَّفًـا كَـثِيرًا مَحْمُولُـهُ قَـدْ زَايَـلَ التَّـنْكِيرَا
أَوْ كَمُعَـرَّفٍ ... ...

قوله "مطابقا معرفا كثيرا" يعني أن ضمير الفصل مطابق في إفراد وجمع وتثنية وتكلم وخطاب وغيبة – نحو: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ ﴿إنا لنحن الصافون﴾ – مبتدأً قبلـه معرفا كثيرا ثابت الابتداء نحو زيد هو القائم أو منسوخه نحو: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾ فقول الناظم "معرفا" نعت لمحذوف وهو مفعول قوله "مطابقا" يعني أنه يطابق مبتدأ معرفـا قبله، فلو كان قبل الفصل منكر نحو ما ظننت أحدا هو القائم، وكان رجل هـو القـائم،

امتنع على رأي سيبويه والبصريين وأجازه الفراء وهشام هـ نقله أبوحيان قال : والمعروف من قول الكوفيين إجازة مثل قوله: (ولايك موقف منك الوداعا). فعلى هذا يجوز فيه الفصل كما ذهب إليه هشام والفراء.

قوله "محموله قد زايل..إلخ" أي خبر ذلك المعرف معرف أيضا نحو زيد هو القائم أو كالمعرف في امتناع دخول أل عليه نحو زيد هو أفضل منك أو مثلك فلو كانت النكرة قابلة لأل امتنعت المسألة هـ. وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف كقوله:[148]

وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أُصبت هو المصابا

فإن يرى داخلة على المبتدإ الذي هو ياء المتكلم وهو ضمير فصل غير مطابق له إذ حقه أن يقول يراني أنا، لكن راعى وقوعه موقع المضاف إذ الأصل يرى مصابي. وفي خزانة الأدب وجملة لو أصبت معترضة بين مفعولي يرى وهما الياء والمصاب، أي لو أصبت يراني المصاب .بمعنى أنه لا يرى المصاب إلا إياي دون غيري. كأنه لعظم مكانته عنده وصداقته تتلاشى مصائب غيره فلا يرى المصاب غيره ولايرى المصاب إلا إياه. وفي المغني :وقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان إذا أصيب كأن صديقه هو الذي أصيب فجعل ضمير الصديق .بمنزلة ضميره لأنه نفسه في المعنى وقيل ليس هو فصلا وإنما هو تاكيد للفاعل في يراني.

تنبيه: ما زال العلماء قديما وحديثا يستنكرون استعمال الألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويعدونه من التخليط هـ انظر يس على التصريح في ترجمة باب الكلام فقد بسط في ذلك.

... ... وَرُبما وَقَعْ مِنْ بَيْنِ ذِي حَالٍ وَحَالٍ وَاتَّسَعْ
وُقُوعُهُ بَيْنَ مُنَكَّرَيْنِ قَدْ ضَاهَيَا عَنْهُمْ مُعَرَّفَيْنِ

قوله "وربما وقع من بين ذي حال وحال" أي وربما وقع ضمير الفصل بين حال وصاحبها نحو: ﴿هؤلاء بناتي هن أطهر لكم﴾ في من قرأ بنصب أطهر لأن نسبة الحال إلى

---

[148] – البيت من الوافر و هو لجرير ديوانه ص /23 خزانة الأدب 2/ 454 شرح شواهد المغني 875/2.

صاحبه كنسبة الخبر إلى المبتدإ، وحكى الأخفش أن بعض العرب يقول: ضربت زيدا هـو ضاحكا وهو لحن عند أبي عمرو والخليل وسيبويه. قاله في المساعد. قال الدماميني: وقـد خُرِّجت القراءة على أن هؤلاء بناتي جملة وهن إما توكيد لضمير مستتر في الخبر أو مبتـدأ ولكم الخبر وعليهما فأطهر حال. قال ابن هشام: وفيهما نظر أما الأول فلأن بناتي جامـد غير مؤول بالمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين. قلت: قد يمنع كونه غير مؤول بالمشتق إذ هو في معنى مولوداتي، قال وأما الثاني فلأن الحال لا تتقدم على عاملـها الظـرفي عنـد أكثرهم. اهـ كلام الدماميني. قوله "واتسع وقوعه بين منكرين.. إلخ" أي وأجاز بعـضهم وقوع ضمير الفصل بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول أل عليهما، فتقول مـا أظـن أحدا هو خيرا منك وما أجعل أحدا هو مثلك بنصب خير ومثلٍ ومثلُه حكاه سيبويه عـن أهل المدينة؛ وزعم يونس أن أبا عمرو جعله لحنا. وقيل إن أحدا لما فيه من العموم أشـبه ذا الأداة الجنسية.

وأجاز الجرجاني وقوعها قبل المضارع لأنه يشبه الاسم محتجا بعطفه على الخبر الواقع قبله ضمير الفصل في قوله تعالى: ﴿ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هـو الحق ويهدي﴾ ويمكن أن يكون معمولا لمحذوف أي يرونه يهدي فيكون من عطف الجمل لكن لايسلم أن وقوعه معطوفا على الخبر كوقوعه خبرا إذ يغتفر في الأواخر ما لا يغتفر في الأوائل وجَعل منه ﴿إنه هو يبدئ ويعيد﴾ وهو عند غيره توكيد أو مبتدأ، وقولَه تعـالى: ﴿ومكر أولئك هو يبور﴾. وهو عند غيره مبتدأ .

تَقْدِيمُهُ مَعَ تَقَدُّمِ الخَبَرْ   محلُّهُ مَنْعُهُمَا قَدِ اشْتَهَرْ

يعني أن ضمير الفصل يمنع أن يتقدم مع الخبر المقدم، فلا تقول هو القائم زيد ولا هو القائم كان زيد ولا هو القائم ظننت زيدا، وحكى الفراء وغيره عن الكسائي إجازة ذلك، وحكى عنه هشام المنع وهو قول الجمهور ومنهم هشام والفراء، قاله في المساعد، وذلـك لأن فائدة الفصل صون الخبر عن كونه تابعا ولا توهم مع تقدمه ضرورة أن التابع لا يتقدم على المتبوع فتكون فائدته إذ ذاك منتفية، فتمتنع المسألة، كذا قال المصنف. وفيه نظر للزوم

امتناع الإتيان به حيث انتفت تلك الفائدة، واللازم باطل بدليل كان زيد هو القائم بالنصب. اهـ من الدماميني.

قال ابن زكري: قلت: تقدم أنه كان مقتضى القياس أن لا يدخل هناك لكنهم توسعوا فيه، وإذا كان كذلك فهذا لم يثبت عنهم فيمتنع ولا يدخل في المنع نحو زيدا هو القائم ظننت لأنه لم يتقدم مع الخبر وحده. قال ابن قاسم فلو تقدم الأول وتأخر الثاني نحو زيدا ظننت هو القائم ففي جواز ذلك نظر اهـ من شرح الفريدة.

والكلام على محل ضمير الفصل يأتي قريبا في شرح قوله: (وبابتدا عن بعضهم قد أعربا).

وَافْصِلْ إِذَا أَوْلَيْتَهُ مَنْصُوبَا بِاللامِ مَقْرُونًا بِهِ وُجُوبَا
أَوْ تَالِيًا لمظْهَرٍ قَدْ نُصِبَا ... ...

يعني أن الضمير تتعين فصليته إذا وليه منصوب وقرن باللام نحو إن كان زيد لهو الفاضل، إذ يمتنع جعله مبتدأ لنصب ما بعده وتابعا لدخول اللام عليه، فلو لم يله منصوب لم تتعين الفصلية بل يجوز كونه مبتدأ نحو إن زيدا لهو القائم وزيد هو القائم، وكذا إن وليه منصوب و لم يقترن باللام وكان ما قبله غير منصوب نحو كان زيد هو القائم لجواز كونه بدلا. وكذا تتعين الفصلية إن ولي ظاهرا منصوبا ووليه منصوب نحو ظننت زيدا هو القائم لامتناع كونه مبتدأ لنصب ما بعده والبدلية لنصب ما قبله. والذي في التسهيل "أو ولي ظاهرا" قال في المساعد: ويحتاج المصنف أن يقول أو ولي ظاهرا منصوبا، لأنه إذا لم يكن منصوبا لم تتعين الفصلية نحو: كان زيد هو القائم إذ يجوز كون "هو" بدلا كما سبق. قلت: ونحوه للدماميني أيضا وأصله لأبي حيان لكنه يتوقف على جواز إبدال المضمر من الظاهر ، وسيأتي قوله: (لم يبدل المضمر مما أضمرا ولامن الظاهر..إلخ) فالصواب في تعليل تعين الفصلية في المثال أن يقال: لامتناع الابتدائية لنصب ما بعده والتوكيد لأن الضمير لا يؤكد الظاهر.

قوله: "لمظهر قد نصبا..إلخ" لم تظهر فائدة اشتراط النصب – وإن تبع فيه المساعد – لأنه لا يجوز إبداله من الظاهر ولا توكيده نصب أم لا فالظاهر إطلاقه في التسهيل. وأما إن تلا مضمرا فلا تتعين فصليته لجواز تاكيده به بدليل قوله في الخلاصة:

ومضمر الرفع الذي قد انفصل أكد به كل ضمير اتصل

والصواب في المثال السابق إن كنت لأنت القائم إذ لا يمكن جعله مبتدأ لنصب مابعده ولا توكيدا لدخول اللام عليه فالأحوال أربعة : إنك أنت القائم يحتمل التوكيد والفصل والابتدائية، وإنك لأنت القائم يحتمل الفصل والابتدائية، وإن كنت أنت القائم يحتمل الفصل والتوكيد ،وإن كنت لأنت القائم لا يحتمل إلا الفصل.

... ... وَبِابْتِدًا عَنْ بَعْضِهِمْ قَدْ أُعْرِبَا

الأصح كون ضمير الفصل لا محل له من الإعراب لأن الغرض منه الإعلام من أول الأمر بكون ما يليه خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف إذ لم يأت إلا لمعنى في غيره فلم يكن له موضع من الإعراب. وفي شرح الكافية أن محله باعتبار ما قبله عند الفراء، وباعتبار ما بعده عند الكسائي. وغيره عكس هذا النقل، ومن قال له موضع فهو عنده اسم والقائل إنه لا موضع له فهو حرف عنده فقد استعظم الخليل القول بأنه اسم ملغى قال لأن إلغاء الاسم ليس بهين كإلغاء الحرف. نقله ابن زكري ثم فَرَّق بين ضمير الفصل وغيره مما فيه معنى الحرف و لم يلغ كأسماء الشرط بأن معنى الحرف مدلول لكل الأسماء ضمنا لا مطابقة بخلاف ضمير الفصل وكذا كاف الخطاب فإن معنى الحرف مدلول لهما مطابقة و لم يؤت بهما إلا له اهـ من شرح الفريدة. وبعضهم يعربه مبتدأ مخبرا عنه بما بعده، وحكى الجرمي أنها لغة تميم وحكي عن أبي زيد أنه سمعهم يقرؤون: ﴿ تجدوه عند الله هو خيرٌ وأعظم أجرا﴾ بالرفع، وقال:[149]

أتبكي على ليلى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنت أقدر

149– البيت من الطويل وهو لقيس بن ذريح . شواهد الكتاب للسيرافي 278/1 وروايته: تُبَكِّي على لبنى. وكذا في شرح المفصل لابن يعيش 112/3 الشاهد فيه: قوله أنت أقدر فـ(أنت) ضمير صالح للفصلية وقد جعل مبتدأ بدليل رفع ما بعده ولو كان ضمير فصل لقيل أقدر بالنصب خبرا لكان.

وقال سيبويه: بلغنا أن رؤبة يقول أظن زيدا هو خير منك، وقرئ ﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾.

وَالحَصْرُ بِالضَّمِيرِ ذَا قَدْ حُقِّقَا كَكُنْتَ أَنْتَ الْعَالِمَ المحَقِّقَا

قال في المغني: فائدة ضمير الفصل ثلاثة أمور، الأول لفظي وهو: الإعلام بأن ما بعده خبر لا تابع، الثاني معنوي وهو: التأكيد وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل، الثالث معنوي أيضا وهو: الاختصاص، وكثير من البيانيين يقتصر عليه اهـ. قال السهيلي: إنما فائدته الاختصاص فإذا قلت كان زيد هو القائم أفاد اختصاصه بالقيام دون غيره وعليه: ﴿إن شانئك هو الأبتر﴾ أي المختص بالأبتر دونك، ﴿وأنه هو أضحك وأبكى وأنه هو أمات وأحيى﴾ أي المختص بالإماتة والإحياء دون غيره هـ. والحصر هنا في مثال الناظم مأخوذ من تعريف الجزئين وضمير الفصل مؤكد له وصوبه بعضهم بقوله :

والحصر بالضمير ذا قد ينجلي كالمصطفى هو أجل رجل
وهو لتأكيد انحصارٍ حققا ككنت أنت العالم المحققا

فصل في الكلام على نون الوقاية

وَكَلَعَلَّ فِي التَّجَرُّدِ بجلْ أَتَى وَمِنْ لَعَلَّنِي لَيْتِي أَقَلْ

يعني أن بجل كلعل في كون حذف نون الوقاية منها أعرف من إثباتها، وهي بمعنى حسب،قال المصنف وذلك لأنها أشبه بحسب من قد وقط لأنه ثلاثي مثله ولمساواته في اشتقاق فعل منه إذ قيل أبجله وأحسبه بمعنى كفاه اهـ. ومن حذفها قوله:[150]

ألا إنني شربت أسود حالكا ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجل

وقوله:[151]

فمتى أهلك فلن أخلفه بجلي الآن من العيش بجل

---

[150]– البيت من الطويل وقائله طرفة ابن العبد ديوانه بشرح البطليوسي 122 وروايته من الشراب.

[151]– البيت من الرمل وهو للبيد ابن ربيعة خزانة الأدب 34/3.

تنبيه: ظاهر المغني أن محل الإثبات بندور إذا كانت بمعنى يكفي لا إذا كانت اسما مرادفا لحسب، إذ قال: وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب، ويقال على الأول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي اهـ بلفظه. لكن قال شراحه إن قوله "وهو نادر" راجع للاستعمال الأول وهو كونها بمعنى يكفي لا للمقول وهو بجلني لأن لحاق النون لها حينئذ لازم.

قلت: ولامانع من أن يكون المراد ندورهما معا بأن يكون إثبات نون الوقاية خاصا بما إذا كانت بمعنى يكفي وهو استعمال نادر كما قال –أي ابن هشام – فيلزم من ذلك ندور لحاق نون الوقاية وإن كان لازما في الحقيقة لأن ندوره ليس بالنسبة لحذفها مع كون بجل اسم فعل بل إنما هو لندور استعمالها بمعنى يكفي فأما إذا كانت بمعنى حسب فلا تلحقها نون الوقاية أصلا، وحاصله أن يقال إن الأعرف تجردها من نون الوقاية نظرا للاستعمال الغالب وهو كونها بمعنى حسب وإن من ألحقها نظر للاستعمال النادر وهو كونها بمعنى يكفي كما هو المختار عند أبي حيان فيها وفي قد وقط أيضا والله تعالى أعلم.

قوله: ومن لعلني.. إلخ يعني أن إثبات نون الوقاية مع لعل أقل منه حذفها مع ليت.

وَهْيَ الَّتي أَبْقَيْتَ في فَلَيْني وَقِيلَ بِالْعَكْسِ بِغَيْرِ مَيْنِ

يعني أن نون الوقاية هي الباقية في فليني من قوله:[152]

تراه كالثغام يعل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني

وليس المحذوف الأولى وهي نون الإناث وفاقا لسيبويه بناء على أنه إذا دار المحذوف بين كونه أولا أو ثانيا فكونه ثانيا أولى لأن الأواخر بمرصد، والصحيح أن المحذوف نون الوقاية لأن النون الأخرى فاعل والفاعل لا يجوز حذفه، وفي البسيط: كون المحذوف نون الوقاية أمر مجمع عليه، والمصنف نقل الخلاف كما رأيت اهـ من الدماميني. وحذف

[152]– البيت من الوافر وقائله عمرو ابن معدي كرب خزانة الأدب 2/ 445

الثغام :كسحاب نبت واحده ثغامة

نون الوقاية هو مذهب المبرد وهو الموافق لما قرره البصريون من أن الفاعل لا يحـذف اهـ من المساعد. قلت: ولينظر هل حذف الفاعل لعلة صـرفية كاجتمـاع الأمثـال كحذفه في غير ذلك.

وَمَـعَ تَفْـضِيلٍ وَفَاعِـلٍ عُـني   بِقِلَّـةٍ مِثَالُـهُ أَخْـوَفُني

يعني أن نون الوقاية قد تلحق اسم الفاعل وأفعل التفضيل حملا على الفعل بطريقـة التشبيه كقوله:[153]

ولـيس المـوافيني ليرفـد خائبـا   فـإن لـه أضـعاف مـا كـان أمـلا

فألحق نون الوقاية بالموافي وهو اسم فاعل، وكقول الحارثي:[154]

ومـا أدري وظـني كـل ظـن   أمـسلمني إلى قـومي شـراحي

فألحقها بمسلم، وقيل إنه تنوين لحقه شذوذا وكسر لالتقاء الساكنين. وكقوله:[155]

ألا فـتى مـن بـني ذبيـان يحملـني   ولـيس حـاملني إلا ابـن حمـال

وقوله ﷺ: «غير الدجال أخوفني عليكم» [156] والأصل أخوف مخوفـاتي فحـذف المضاف إلى الياء وأقيمت هي مقامه، واتصل أخوف بالياء معمودة بالنون، قاله المصنف في شرح تسهيله. وفي أخوفني ثلاث نوادر: صوغها من فعل مبني للمفعول وإضافة أفعل إلى ما ليس بعضه وإتيان نون الوقاية مع الاسم. ويجاب عن الأول بأنه على حد "أشغل مـن ذات النحيين" أو أنه من أخاف أو خاف ويكون من وصف المعاني بما توصف به الذوات كشعر

153– البيت من الطويل أنشده ابن هشام في المغني ص 451 و لم يذكره السيوطي وذكره العيني بهامش الخزانة قائلا لم أقف على قائله 387/1.

ليرفد: ليعطى.

154– البيت من الوافر وهو ليزيد ابن مخزم الحارثي السيوطي شرح شواهد المغني 770/2 وذكر عن أبي محمد أنـه إنمـا ذكره الفراء على هذا النمط ليجعله بابا من النحو وأن الصواب في البيت: أيسلمني.

وشراحي: أصله شراحيل إسم رجل لحقه الترخيم.

155– البيت من البسيط وهو في خزانة الأدب 185/2 قال من أبيات لم أرها إلا في كامل المبرد قال أنشدنا أبو محلـم السعدي والرواية التي صدر بها المبرد وليس يحملني إلخ ولا شاهد فيها ثم ذكر رواية الشاهد الكامل 427/1.

156– أخرجه مسلم في كتاب الفتن، الحديث رقم 7373.

شاعر، وتكون غير على حذف مضاف أي خوف غير الدجال وعن الثاني بأنه على حذف مضاف أي أخوف مخوفاتي في الأول أو مخيفاتي في الثاني أو خوفي في الثالث عليكم. ويجاب عن الثالث بأن التفضيل والتعجب متفقان لفظا ومعنى والشيء يحمل على موافقه في اللفظ أو موافقه في المعنى فقط وأحرى موافقه فيهما اهـ من الدماميني بالمعنى، وقد نقله ابن زكري في شرح الفريدة. وقال عقبه: وهو كلام حسن محتاج إليه الغاية في تنزيل لفظ الحديث على معناه. أقول: لكن ظاهر الدماميني أن المصنف اقتصر على الاستدلال بالحديث مع مايرد عليه مما تقدم، وليس كذلك بل المصنف أشار إلى جميع الإيرادات المذكورة وتضمن كلامه الجواب عنها.

تنبيه: إنما لم يقل "أنا من غير الدجال أخوف عليكم من الدجال" لأن غير الدجال هو المحدث عنه والمقصد المهم الذي جرى الكلام لأجله فجيء به مسندا إليه مبتدأ به.. إلخ, قاله ابن زكري.

وهذا الفصل متقدم في بعض النسخ على قوله: (والأصل أن يؤخر المفسر..إلخ)

❋❋❋

العلم

ونَكَّـــرُوا الأعْـــلامَ قُـــلْ قَـــدْ أَذْهَبُـــوا تَعْيِينَهـــا بِـــالجمعِ قَـــدْ لا يَـــذْهَبُ

قوله "ونكروا الأعلام" أي وقد ينكر العلم فيجري مجرى النكرات فيكون اسم لا التبرئة، ويجر بمن الزائدة ويصرف إن كان ممنوعا كرب إبراهيمٍ رأيت، ولا يتأخر الحال عنه كما في نكرة غيره ويصح دخول أل عليه.

ينكر تحقيقا حيث يقع الاشتراك كما من زيد مثل زيد بن ثابت، و«ليس موسى بني إسرائيل وإنما هو موسى آخر»[157] وقد ينكر تقديرا حيث لا يقع اشتراك كقول أبي سفيان: لا قريش بعد اليوم، وقول بعض العرب: لا بصرة لكم، وقيل: على إضمار مثل ويرده قوله:[158]

أتبكي على زيـــد ولا زيـــد مثلـــه سليـــم من الحمـــى بريـــئ الجـــوانح

وقيل معناه لا واحد من مسميات هذا الاسم بعد اليوم ويرده الحديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده» [159] والتأويل الحسن أن يقال لا واحد من مسميات هذا الاسم يصدق عليه الاسم كصدقه على هذا بعد اليوم.

وأما قوله:[160]

أزمـــان سـلمى لا يـــرى مثلـــها الـــ ـــراؤون في شـــام ولا في عـــراق

فليس من هذا وإنما هو من الشام والعراق انتزعت أل منهما وبقيا على علميتهما.

قوله "قل قد أذهبوا تعيينها بالجمع" يعني أنه يسلب العلم التعيين بالجمع والتثنية لتغيير الصورة التي وقعت التسمية بها كما سبق، ولا فرق بين كون الجمع مكسرا أو صحيحا مذكرا أو مؤنثا فيجبر بحرف التعريف إن أردت تعريفه كقوله:[161]

157- الحديث في البخاري كتاب العلم الحديث رقم :122

158- البيت من الطويل بلا نسبة في خزانة الأدب 98/2 وروايته: بريئ من الحمى سليم الجوانح. الشاهد فيه: تنكير العلم بجعله اسم لا النافية للجنس في قوله: لازيد مثله.

159- رواه البخاري في كتاب المناقب، الحديث رقم 3619.

160- البيت من السريع بلا نسبة في الكامل للمبرد 312/1 ويكثر ذكره غير منسوب في كتب العروض .

161- البيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر نوادر أبي زيد ص/160 لسان العرب (جحا) الشاهد فيه: جبر العلمية في الخالدان بأل لما زالت بالتثنية.

وقبلـــي مـــات الخالـــدان كلاهمـــا عميـــد بـــني جحـــوان وابـــن المـــضلل

وقال زيد بن ثابت لعمر رضي الله عنهما هؤلاء المحمدون بالباب محمد بن أبي بكـــر ومحمد بن طلحة ومحمد بن حاطب ومحمد بن مسلمة، أو بالإضافة كجاء زيدُوكُم، وإن لم ترد تعريفه فلا جبر كقوله:[162]

رأيـــت ســـعودا مـــن شـــعوب كـــثيرة فلم تر عيني مثـــل ســـعد بـــن مالـــك

فائدة: اختلف في جبر التعريف المذكور بحرفه إن أردته فقال ابـــن الحاجـــب يجب وقال الرضي إن الاستقراء يقويه مع القياس وقال ابن يعيش لا يجب. واعلم أن أل هذه عهدية واكتفي في جبر التعريف الفائت بتعريف آخر وإن كـــان التعريفـــان متغايرين لأنه غاية المجهود قاله الرضي وقال ابن زكري إنها إذا كانت عهدية فهـــي مشار بها إلى مسمى العلم الأصلي قبل التثنية والجمع فالمآل واحد اهـــ باختصار من شرح الفريدة. وفي شرح المرادي: أن هذا ليس جبرا في الحقيقة بـــل هـــو كـــسائر النكرات مرادا تعريفها.

وقد يذهب تعيين العلمية أيضا بالإضافة كقوله:[163]

علا زيـــدنا يـــوم النقـــا رأس زيـــدكم بـــأبيض ماضـــي الـــشفرتين يمـــاني

قوله: "قد لا يذهب" أي وقد لا يذهب التعيين في الجمع والتثنية كعمـــايتين وهمـــا جبلان لهذيل متقاربان اسم كل منهما عماية، وجماديين لشهرين معروفين الأولى والآخـــرة وعرفات، قال في المساعد: والدليل على إبقاء العلمية فيهن أنهن لا يـــضفن ولا تـــدخل أل عليهن اهـــ. وأصله لأبي حيان.

162- البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد ديوانه بشرح البطليوسي ص/76 الشاهد فيه: عدم جبر العلمية في ســـعودا وقد زالت بالجمع.

163- البيت من الطويل ونسبه المبرد في الكامل لرجل من طيء 3/3 وروايته: ..يوم الحمى.. بأبيض مشحوذ الغرار.. وكذا العيني 371/3 خزانة الأدب 327/1 ونسبه أبو تمام في الوحشيات لعمير بن الحباب السلمي. ص/82
الشاهد فيه: قوله: زيدنا حيث ذهبت العلمية بالإضافة وقد حصل الجبر أيضا بكونها لمعرفة.

تنبيه: قال الدماميني إن عرفات ليس جمعا لعرفة وإنما هما مترادفان ورده ابن زكري بكلام الرضي إذ قال إنها كأبانين كل واحد منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع. انظر شرح الفريدة.

وَاجْعَلْ مِنَ الأَعْلامِ مَا وَزَنْتَ بِهْ ... فَأَعْطِيَنْهُ مَا لها فَلْتَنْتَبِهْ

يقول: ومما قد يكون من الأعلام الجنسية دون الشخصية الأمثلة لا أن كل موزون به علم. قال الدماميني: ثم إجراء الأمثلة مجرى الأعلام هو اصطلاح من النحاة مخترع من غير أن يقع ذلك في كلام العرب. وإنما تكون كذلك إذا عبر بها عن موزوناتها و لم يدخل عليها ما يقتضي تنكيرها ككل ورب ومن الاستغراقية وغيرها من علامات التنكير فتعطى ما للأعلام من الأحكام كالصرف ومنعه إن كان فيه مع العلمية سبب آخر كزيادة الألف والنون وألف التأنيث في فعلان وفعلاء ونحوهما وإلا صرف كفاعل ونحوه قال:[164]

تعرض ضيطار فعالة دوننا ... وما خير ضيطار يقلب مسطحا

فعالة كناية عن خزاعة والضيطار: الرجل الذي لا غناء فيه، وقال:[165]

كأن فعلة لم تملأ مراكبها ... ديار بكر ولم تخلع ولم تهب

والأكثر أن لاتجري مجراها إن كان موزون هذه الأسماء معها قاله الرضي.

وَقَدْ يُرَى كَوَصْفِ مَا قَدْ سَبَقَهْ ... وَهَكَذَا الأَعْدَادُ مِنْهَا المطْلَقَهْ

يقول: وإن قرن مثال بما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه في الصرف وعدمه تقول: مررت برجل فاعلٍ تكني به عن فاضل مثلا فيصرف لأن حكم المكنى عنه الصرف، وتقول مررت برجل أفعلَ تريد أفضل مثلا فتمنعه من الصرف وإن كان نكرة لأنه كناية عن صفة لا تصرف، ويدل على أنه في موضعها أن موقعه هنا موقع النعت إذ لا يتأتى أن يكون علما هنا لأن العلم لا يوصف به ولأن المعرفة لا تكون صفة للنكرة، وهذا مذهب

164– البيت من الطويل وهو لعوف بن مالك. القاموس المحيط (ف ع ل).

165 –البيت من البسيط وهو للمتنبي. ديوانه ص/278 ط/ دار صادر خزانة الأدب 111/3

فعلة كناية عن اسم المرثية وهي خولة أخت سيف الدولة.

سيبويه وخالفه المازني فقال هو مصروف وانتصر له السيرافي بأن أفعل أقصى أحواله أن يكون كأربع إذا وصف به فهو اسم وصف به، وما هو كذلك لا يمنع من الصرف ورده ابن الضائع بأن أربعا وضع على أن يكون اسما ووصفا فعرضت له الوصفية فلم يعتد بها، وأفعل هذا لم يستقر في كلامهم لا اسما ولا صفة فينبغي أن يراعى له حكمه العارض له اهـ من الدماميني. وابن الضائع المذكور هو بالضاد المعجمة والعين المهملة شيخ أبي حيان فقد نقل كلامه في شرحه، أما ابن الصائغ بالصاد المهملة وإعجام الغين فهو تلميذه. قوله: (وهكذا الأعداد..إلخ) يعني أن الأعداد المطلقة عن المعدود أي التي لم تتقيد بمعدود مذكور ولا محذوف وإنما تدل على مجرد العدد، تحسب من علم الجنس كالأمثال الموزون بها فلا تنصرف إن انضم إلى العلمية سبب آخر، كقولك ستة ضعف ثلاثة وثلاثة نصف ستة فيمتنع هذا ونحوه للعلمية والتأنيث. والذي في التسهيل: "وكذا بعض الأعداد المطلقة" لكن قال ناظرالجيش في شرحه: واعلم أنني لم يظهر لي اقتصار المصنف على بعض الأعداد لأنه إن ثبت أن الأعداد المطلقة محكوم بعلميتها فلأي شيء قصر الأمر على بعض الأعداد، وكان الأولى أن يقول وكذا الأعداد المطلقة. أي كما قال الناظم هنا.

قال في المساعد: والمصنف وافق الزمخشري في هذه المسألة و لم ينقلها عنه بل نقلها غيره وهو صاحب رؤوس المسائل، وقال بعض الشيوخ هي مصروفة.

قلت: ويخيل لي أن هذه المسألة أيضا كإجراء الأمثلة مجرى الأعلام، مما اخترعه النحاة واصطلحوا عليه إذ لا تأتي العرب -فيما أظن- بالأعداد مطلقة بل مقيدة إما لفظا أو تقديرا.

وَعَنْ كَهِنْدَ كَنِّ مِنْ فُلانَهْ   وَعَنْ سَكَابِ كَنِّ بِالفُلانَهْ

يعني أنهم يكنون بفلانة عن علم مؤنث عاقل كهند وبفلان عن علم مذكر عاقل كزيد؛ قال:[166]

---

[166] -البيت من الطويل وهو لعروة بن حزام ديوانه ص/42 وروايته: ألا لعن .

ألا قاتـــــل الله الوشـــــاة وقـــــولهم فلانـــــة أمـــــست خلـــــة لفـــــلان

ويجريان مجرى العلم فلا تدخلهما اللام، ويمتنع صرف فلانة، وكنوا بالفلانة عن علم مؤنث لا يعقل كسكاب وهو علم فرس من السكب وهو الجري ونحو كساب علم كلبة، وندر قول سودة ماتت فلانة تعني شاة. وكنوا بالفلان عن علم مذكر لا يعقل كلاحـــق، وزادوا فيهما أل فرقا بين علم من يعقل وعلم ما لا يعقل. وجعلوها في علم ما لا يعقل لأن علميته دخيلة على من يعقل لأن أصل الباب له فكانت زيادهما في الأقل أولى منها في الأكثر تقليلا للزيادة قاله ابن الحاجب، وقال الرضي إن كناية أعلام البهائم أولى باللام لأن إنـــس الإنسان بجنسه أكثر فهو عنده أشهر من أعلام البهائم فكأن فيها نوع تنكير اهـــــ، وقـــد جعل ابن الحاجب فلانا وفلانة موضوعين لحقيقة أعلام من يعقل إذ لها حقيقة ذهنية كمـــا ذلك لجنس الأسد ونقضه الرضي بقول الشاعر:(167)

وإذا فـــلان مـــات عـــن أكرومـــة رقعـــوا معـــاوز فقـــده بفـــلان

وقوله:(168)

وحتى سألت القرض عنـــد ذوي النـــهى ورد فـــــلان حـــــاجتي وفـــــلان

قول الناظم: (كَنِّ من فلانه) من فيه بمعنى الباء.

وَهَنَـــــةً لأَمَـــــةٍ قَـــــدْ ذَكَـــــرُوا وَأَذْهَبُـــوا التَّـــاءَ لمـــا قَـــدْ ذَكَّـــرُوا

يعني أهم كنوا بهنة عن اسم جنس مؤنث غير علم من ذوات العقل كأمة، وبهن بلا تاء عن اسم جنس مذكر كرجل. قوله: وأذهبوا راجع إلى الثلاثة: فلانة والفلانـــة وهنـــة، وقيل إنما يكنى بهنة عما يستقبح وقيل عن الفرج خاصة، ولا يكنى بهن عن علم عاقـــل ولا غيره كأسامة إلا ما ندر كقوله:(169)

الله أعطـــاك فـــضلا مـــن عطيتـــه على هن وهـــن في مـــا مـــضى وهـــن

167– البيت من الكامل و قد رواه الأصمعي من قول مرار الفقعسي. تعليق الفرائد، 167/2

168– البيت من الطويل وهو لمعن بن أوس. خزانة الأدب 255/3.

169– البيت من البسيط وهو لابن هرمة. خزانة الأدب 259/3

يخاطب الحسن بن زيد، وكنى عن عبد الله وحسن وإبراهيم، والصحيح أهن كنايات عن أسماء أجناس.

وَقُلْ بِقَدْ جامَعْتَ قَدْ هَنَيْتَا وَبِحَدِيثٍ كَيْتَ كَيْتَ ذَيْتَا

قوله: (وقل بقد جامعت..إلخ) قال في التسهيل: "وهنيت عن جامعت ونحوه" أي ولما كان الغرض من الكناية الستر كثرت الكناية عن فعل الجماع ونحوه من الأفعال التي يقصد سترها بهنيت كما كنوا عن الفرج بهن. قوله: "ونحوه" أي كلامست ومسست وباشرت ورفثت وباضعت.

قول الناظم: (وبحديث كيت..إلخ) أي وكنوا بكيت بسكون الياء مخففة، وكيت بتشديد الياء وبذيت وذيت بتخفيف الياء من الأولى وتشديدها من الثانية عن الحديث، ولا يستعملان إلا مكررين، ولا تستعمل ذيت إلا بعد كيت وهما مبنيان لنيابتهما عن الجملة فتقول جاءني فلان وقال لي كيت وكيت؛ ومحل كيت النصب وإن كان مفردا لأنه كناية عن جملة، وفي كلام الفارسي إذا قلت كان من الأمر كيت وكيت، فكان شأنية خبرها كيت وكيت لأنه نائب عن الجملة ولا يكون كيت وكيت اسما كما لا يكون اسمها جملة؛ قال ابن هشام: لله در هذا الإمام ما أتم نظره اهـ من الدماميني.

وَافْتَحْ أَوِ اكْسِرَنْ أَوِ اضْمُمَنْ إِذَا خَفَّفْتَ وَالتَّشْدِيدَ مَعْ فَتْحٍ خُذَا

يعني أن التاء من كيت وذيت مثلثة فتفتح وتكسر وتضم إذا خففت الياء وليس مع التشديد إلا الفتح. قال الرضي: وإنما بنيتا لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام والجملةُ من حيث هي لا تستحق إعرابا ولا بناء لأنهما من عوارض الكلم وأورد أنه كان يجب أن لا تكون مبنية أيضا كالجمل، وأجاب بأنه يجوز خلو الجمل عن الإعراب والبناء لأنهما من صفات المفرد، ولا يجوز خلو المفرد منهما مثلها فبقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه وهو البناء إذ بعض المبنيات يكفيه عريه عن سبب الإعراب سببا للبناء كما قيل: عدم العلة علة العدم؛ وقد نقل صاحب النتائج كلام الرضي المذكور وقال إنه مدفوع بأصالة الإعراب في الأسماء اهـ. وبناؤهما على الفتح استثقالا للياء كأينَ وعلى الكسر والضم تشبيها بجيْرِ وحيثُ.

وَجَـــوَّزُوا الْعَطْـــفَ وَغيْـــرَهُ كَـــذَا مُكَـــرَّراً بِـــالْعَطْفِ لا غَـــيرُ كَـــذَا

يعني أنه يجوز العطف في كيت المكررة وفي ذيت أيضا وترك العطف فتقول كيـــت وكيت وذيت وذيت أو كيت كيت وذيت ذيت.

وتكون كناية عن مفرد معرفة، لقول بعض أئمة اللغة قيل لبعضهم: "أما كان بمكان كذا وجذ؟ قال: بلى وجاذا" منصوب بأعرف مضمرة، أو نكرة ومنه الحـــديث: «يقـــال للعبد يوم القيامة أتذكر يوم كذا وكذا» [170]. وعن العدد كما يأتي، وتكون مركبة مـــن كاف التشبيه وذا الإشارية نحو: رأيت عمرا قائما وزيدا كذا، وقوله:[171]

وأســــــلمني الزمـــــــان كـــــــذا فـــــــلا طـــــــرب ولا إنـــــــس

انظر المغني. ومثل كيت وذيت في كونهما كنايتين كذا حال كونه مكررا بالعطف لا بغيره. فـــ"كذا" الأولى في بيت الناظم مبتدأ، والثانية خبرها وقوله "لاغـــير" أي لا غـــير العطف وهو الإفراد.

❋❋❋

170– انظر صحيح مسلم كتاب الإيمان، الحديث رقم 467.

171– البيت من مجزوء الوافر في المغني 431/1 السيوطي شرح شواهد المغني 514/2 لم يعلق عليه. الشاهد فيه: قولـــه: كذا ذا اسم إشارة والكاف للتشبيه.

اسم الإشارة

لا تَلْحَقُ الْكَافُ سِوَى ذِي تِي وَتَا مِنَ المؤَنَّثِ وَمَعْهَا ثَبَتَا
كَتَلْكَ تَالِكَ وتِلْكَ تَيْكَا وَتِيكَ تِيلِكَ وذِيكَ ذَيْكَا

يعني أن الكاف لا تدخل على شيء من الألفاظ التي يشار بها للمؤنث إلا هذه الألفاظ وهي: ذي وتي وتا كتلك بتاء مفتوحة ولام ساكنة، وتالك بتاء فألف فلام مكسورة، قال:[172]

تعلم أن بعد الغي رشدا وأن لتالك الغمى انقشاعا

وأصلهما تا فإن حركت اللام ثبتت الألف وإلا حذفت لالتقاء الساكنين.

وتلك بتاء مكسورة فلام ساكنة وهي الفصحى قاله أبوحيان وتيك بكسر التاء وتيك بفتحها وتيلك بتاء مكسورة فياء ساكنة فلام مكسورة، حكاها الفراء وأنشد عليها:[173]

بآية تيلك الدمن الخوالي عرفت منازلا لو تنطقينا

وأصل الأربعة تي بإلحاق الكاف وحدها مع كسر التاء أوفتحها أومع اللام فإن حركت ثبتت الياء وإلاحذفت لالتقاء الساكنين.

وذيك بكسر الذال وأنكرها ثعلب. قال في المواهب: و لم أر من تعرض لذيك بفتح الذال.

قوله (ومعها ثبتا) أي لا تلحق الكاف سوى الكلم الثلاث ومعها ثبتت الكاف فهو تاكيد لمفهوم قوله (لا تلحق الكاف) إلخ.

وَرُبَمَا أُلاَّكَ قِيلَ آلِكْ كَمَا يَقُولُونَ هُلاَءِ ذَائِكْ
وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَالِكٍ ذَانِيكَا عَنْ بَعْضِهِمْ وَهَكَذَا تَانِيكَا

172– البيت من الوافر وهو للقطامي. خزانة الأدب 2/4.

173– البيت من الوافر وهو في تعليق الفرائد 313/2 وروايته: عجبت منازلا ...إلخ وفي الدرر 232/1 بلا نسبة فيهما

أي وربما أشاروا للمتوسط بألاك بهمزة مضمومة فلام مشددة، حكاها بعض أهل اللغة، وعليه قوله:[174]

من بين ألاَّك إلى ألاَّك

ويقولون في ذلك آلك بهمزة مفتوحة ممدودة بعدها لام مكسورة. قال الدماميني: وينبغي أن يكون كل من الهمزة والذال أصلا وأن لا يكون أحدهما بدلا من الآخر لتباعد مخرجيهما اهـ.

وقد يقال هلاء والأصل ألاء فأبدلت الهمزة هاء كقولهم في إياك هياك. وقد يقال هوْلاء كتوراب، حكاها أبو علي الشلوبين عن بعض العرب، وأنشد:[175]

تجلد لا يقل هَوْلاء هذا بكى لما بكى أسفا علينا

وبحث فيه الدماميني. وقد تبدل لام ذلك همزة فيقال ذائك. قوله: وقد روى ..إلخ أي وقد روى محمد بن مالك في التسهيل ذانيك في ذانّك بالتشديد بإبدال آخر المثلين ياء وهكذا تانيك في جواز إبدال نونها الثانية.

وَبِأَرَيْتَ وَبِـ"هَا" قَدِ اتَّصَلْ ذَا الْكَافُ وَالنَّجَا رُوَيْدَ حَيَّهَلْ

حَسِبْتَ نِعْمَ بِيسَ كَلاَّ وَبَلَى أَبْصِرْ وَلَيْسَ قُلْ بِهَا قَدْ وُصِلا

يعني أن هذه الكاف تتصل بأريت موافقة أخبرني مغنيا لحاق علامات الفروع بها عن لحاقها بالتاء وليس الإسناد إليها مزالا عن التاء خلافا للفراء. قاله في التسهيل. قوله: "موافقة أخبرني" أي لا بمعنى علمت فإن همزتها للاستفهام والكاف فيها ضمير منصوب تجب مطابقته للتاء نحو أريتك ذاهبا وأريتماكما ذاهبين وأريتموكم ذاهبين وأريتك ذاهبة وأريتماكما ذاهبتين وأريتكن ذاهبات لأن ذلك جائز في أفعال القلوب لقوله الآتي: (وأضمر الفاعل والمفعول.. إلخ) ويقال في جوابه نعم أو لا اهـ.

174- الرجز بلا نسبة في المساعد 185/1 وفي الدرر 235/1

175- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المفصل لابن يعيش 136/2 وروايته : أسفا وغيظا وفي خزانة الأدب 2/ 270 قائلا : وذكر عن الشلوبين في حاشية المفصل رواية أخرى: ...... أسفا عليكا، ورواية المصنف في شرح التسهيل : حذرا عليكا 235/1 والمثبت هنا رواية الدماميني 2/ 320. الشاهد فيه: قوله: هَوْلاء بسكون الواو.

والتي بمعنى أخبرني منقولة من رأى بمعنى علم عند ابن هشام فمـــا بعـــدها ظـــاهرا أومقدرا مفعوله الأول والاستفهام ظاهرا أومقدرا مفعوله الثاني ومن رأى البـــصرية عنـــد الرضي وجملة الاستفهام مستأنفة وماقبلها مذكورا أو مقدرا مفعوله.

قوله: "خلافا للفراء" لأنه يرى أن التاء حرف خطاب وأن الكاف فاعـــل لكونهـــا المطابقة للمسند إليه. ورده المصنف بأن الكاف يستغنى عنها والتاء لا يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية، والتاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل بإجمـــاع، والكـــاف بخلاف ذلك. وقال الكسائي إن التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو أريتك زيدا ماصنع لأنه المفعول الثاني ولكن الفائدة لاتتم عنده فلا يجـــوز الاقتصار عليه، ورجع ابن مالك في التوضيح إلى مذهب الفـــراء فخَـــرَّج «ماعـــسيتهم أن يفعلوا» على أن الهاء والميم فاعل والتاء حرف خطاب وأن يفعلوا سد مسد مفعولي عـــسى لتضمنها معنى حسب .

وتتصل الكاف أيضا بها بمعنى خذ فيقال هاك، وبالنجا بمعنى أسرع فيقال النجـــاك، قال:[176]

فيـــا رحمـــة الله النجـــاك النجـــا لـــك أنالـــك غـــوث المـــسنتين أنالـــك

ورويد بمعنى أمهل، فيقال رويدك وحيهل بمعنى أقدم أو أقبل أو أعجل فيقال حيهلك أسماء أفعال احترازا من أن يكون النجا ورويد مصدرين. وتتصل الكاف أيـــضا بحـــسبت وحمل عليه أبو علي الفارسي قوله:[177]

لـــسان الـــسوء تهديـــه إلينـــا وجئـــت ومـــا حـــسبتك أن تجينـــا

بفتح التاء من حسبتك ليلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر، وقيل يحتمل كـــون أن وصلتها بدلا من المفعول الأول وهو الكاف وأغنت عن الثاني كما قيل في قراءة حمـــزة:

176– البيت من الطويل و لم أقف عليه.

177– البيت من الوافر وهو في شرح شواهد المغني 42/1 بلا نسبة و لم يعلق عليه السيوطي. ورواية المغني: وحنت من الحين: الهلاك.

﴿ولا تحسبن الذين كفروا أن ما نملي لهم﴾ بالخطاب، ويحتمل أن تكون الكاف مفعولا أول و"أن" زائدة على مذهب الأخفش.

وتتصل بنعم فيقال نعمك وبيس فيقال بيسك وكلا التي هي حرف زجر وردع فيقال كلاك. وتتصل ببلى فيقال بلاك، وبأبصر فيقال أبصرك زيدا تريد أبصر زيدا وليس فيقال ليسك زيد قائما. كقوله:[178]

ألستك جاعلي كابني جعيل ... هداك الله أو كبني جناب

قوله قد وصلا أي قليلا جدا.

وَفَصْلُ "هَا" بِكَأَنَا قَدِ اطَّرَدْ ... وَبِسِوَاهُ نَادِرًا أَيْضًا وَرَدْ

يعني أنه يطرد فصل ها التنبيه من اسم الإشارة المجرد من الكاف بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كقوله:[179]

أحولي تنفض استك مذرويها ... لتقتلني فها أنا ذا عمارا

وها نحن أولاء، وفي حديث السائل عن أوقات الصلاة: «ها أنا ذا يا رسول الله»[180]. وفصلها بغير ضمائر الرفع المنفصلة نادر كقوله:[181]

تعلمن ها لعمر الله ذا قسما ... فاقدر بذرعك وانظر أين تنسلك

ففصل بين ها وذا بقوله لعمر الله، وقوله:[182]

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا ... فقلت لها هذا لها ها وذا ليا

178– البيت من الوافر والشطر الأول بلا نسبة في التذييل والتكميل 205/3 والبيت للحطيئة في ديوانه ص/49 ط/دار الكتب العلمية وروايته: ألست بجاعلي...إلخ ولاشاهد

179– البيت من الوافر وهو لعنترة ديوانه شرح البطليوسي ص/ 57 الشاهد فيه: ها أنذا حيث فصل بين ها التنبيه واسم الإشارة بأنا.

المذروان: أطراف الألية.

180– الموطأ: كتاب وقوت الصلاة، الحديث الثالث.

181– البيت من البسيط وهو لزهير بن أبي سلمى ديوانه شرح البطليوسي ص/ 103 خزانة الأدب 475/2

الذرعُ: الطاقة.

182– البيت من الطويل ونسبه الأعلم والأندلسي للبيد خزانة الأدب: 2/ 481

ففصل بينهما بالعاطف أي وهذا ليا. قال الدماميني: كذا قالوا، وفيه تعسف بتقـــديم ما في حيز العاطف عليه، ويظهر لي أن ها هذه اسم فعل بمعنى خذ ولا غبار عليه، ويظهـــر أيضا في كلام المصنف انتقاد من جهة أن لنا صورتين يقع فيهما الفصل بين ها التنبيه واسم الإشارة وليس ذلك شيئا من أنا وأخواته، ومع ذلك هو كثير لا قليل، أحدهما الكاف نحو: ﴿أهكذا عرشك﴾ وقوله:

ما هكذا يا سعد تورد الإبل[183]

والثانية اسم الله تعالى في القسم عند حذف حرف الجر منه نحو لا ها الله.

قال أبوحيان: وليس من هذا قوله:[(184)]

ها إن ذي عذرة إلا تكن نفعت..إلخ

لأن ذي اسم إن وعذرة الخبر لأنك لو قلت هذي إن عذرة لم يكن كلاما فـــ"ها" هنا لم تدخل على اسم الإشارة اهـــ.

قال تلميذه ناظر الجيش: و لم يظهر لي ماقاله والمصنف أورد هذا البيـــت علـــى أن الأصل فيه (إن هذي عذرة) فقدم ها التنبيه قال :وهذا واضح ولاأعرف كيف قدر الشيخ إن مؤخرة عن إسم الإشارة ولا ما الموجب له.

وَقَـــدْ تُعَـــادُ بَعْـــدَ أَنْ قَـــدْ فُـــصِلَتْ لأَجْـــلِ تَوْكِيـــدٍ لِمـــا قَـــدْ وُضِـــعَتْ

وقد تعاد ها التنبيه بعد الفصل توكيدا لما له وضعت من التنبيه كقوله تعالى: ﴿هـــا أنتم هؤلاء﴾.

قال أبو حيان وهو مخالف لظاهر كلام سيبويه إذ استدل بالآية على أن "ها" في هـــا أنت ذا قد تكون غير مقدمة بل تدل على التنبيه مع غير اسم الإشارة كما تدل عليه معـــه،

---

[183] ــ الرجزلمالك بن زيد مناة وصدره : (أوردها سعد وسعد مشتمل) والشاهد فيه الفصل بكاف التشبيه بين ها التنبيه واسم الإشارة. مجمع الأمثال للميداني 125/1 ط: دار الكتب العلمية .

[184]– البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني، وتمامه: فإن صاحبها مشارك النكد. مختار الشعر الجاهلي 1/ 155 خزانة الأدب 478/2.

قال: فلو كانت ها المقدمة مصاحبة أولاء لم تعد مع أولاء، قال أبو حيان: وهو استدلال واضح اهـ من شرحه على التسهيل.

يعني أنه إذا لم تكن "ها" مقدمة بل أتي بها ابتداء لم يتجه أنها قد تعاد بعد الفصل توكيدا إذ لا إعادة ولا فصل لأنهما اثنان. انظر بحث ناظر الجيش في المسألة .

أَشِرْ لِعَظْمَةٍ لِما قَدْ قَرُبَا ... بِما لِضِدِّهِ يَجِي وَأَوْجَبَا
حِكَايَةَ الحالِ إِذَا بِنَحْوِ ذَا ... كُنْتَ مُشِيرًا لِبَعِيدٍ تَنْفُذَا

قوله: "أشر لعظمة لما قد قربا بما لضده يجي" يعني أنه قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة المشير كقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾ ولعظمة المشار إليه نحو: ﴿فذلكُنّ الذي لُمْتُنَّني فيه﴾ بعد أن أشار النسوة بهذا حيث قلن: ﴿ما هذا بشرا﴾ والمجلس واحد، وذلك لأن يوسف عند امرأة العزيز أعظم منزلة منه عند النسوة فأشارت بما يشار به للبعيد إجلالا وإعظاما.

قوله "وأوجبا حكاية الحال ..إلخ" أي وينوب ذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال نحو: ﴿هذا من شيعته وهذا من عدوه﴾. وحكاية الحال أن تنزل ماهو واقع في الماضي كأنه واقع الآن .قال في المغني إنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لإحضاره في الذهن كأنه مشاهد حالة الإخبار.

قوله "أشر لعظمة" العظمة محركة وسكنها للضرورة.

أَشِرْ بِما يَجِي لِوَاحِدٍ إِلَى ... جَمْعٍ أَوِ اثْنَين وَلَكِنْ قَلِّلا

يعني أنه قد يشار بما للواحد إلى جمع وتثنية وهو قليل كقوله:[185]

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

أي سؤال هؤلاء الناس، وقوله تعالى: ﴿لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك﴾ أي بين الفارض والبكر، وقوله:[186]

185- البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة. خزانة الأدب 339/1

186- البيت من الرمل وهو من قصيدة لعبد الله بن الزبعرى. السيوطي شرح شواهد المغني 549/2 ورواية الأغاني: لكلا ذينك وقت وأجل، ولا شاهد فيها 177/15

إن للخـــــير وللــــــشر مـــــدى وكـــــلا ذلـــــك وجـــــه وقَبَـــــل

والقبل بفتحتين المكان المرتفع أي كلا ذين الأمرين الخير والشر.

قال الدماميني: ولا يخفى أن هذه الشواهد محتملة للتأويـــل فـــلا تثبـــت الـــدعوى بمجردها. وأصله للمرادي

وَرُبمَـــــا تَعَاقَبَـــــا إنْ وَقَعَـــــا قَبْلَهُمَـــا الَّـــذِي لَـــهُ قَـــدْ وُضِـــعا

يعني أن ما يشار به للبعيد وما يشار به للقريب يتعاقبان مشارا بهما إلى مـــا وليـــاه كقوله تعالى متصلا بقصة عيسى عليه السلام: ﴿ذلك نتلوه عليك من الآيـــات والـــذكر الحكيم﴾ ثم قال: ﴿إن هذا لهو القصص الحق﴾. فأشار بذلك إلى ما أشـــار إليـــه بهـــذا، ومذهب الجرجاني أن ذلك يكون للحاضر بمعنى هذا، وأنكر هذا السهيلي. انظر شرح أبي حيان.

قلت: ولعل النكتة البلاغية في الآية هي أن إشارة البعد أوَّلا لتعظيم القصة ثم جيء بإشارة القرب على الأصل والله تعالى أعلم.

❁❁❁

الموصول الحرفي

وهو اسم مفعول في الأصل من وصلت الشيء بغيره إذا جعلته من تمامه، قال:[187]

في ليل صول تناهى العرض والطول كأنما ليله بالليل موصول

واصطلاحا اسمي وسيأتي، وحرفي وهو المبوب له هنا وإنما عقد له فصلا هنا لمشاركته للاسمي في الاسم وإلا فالكلام في المعارف وإنما قدمه لقلة الكلام عليه.

قولنا: الحرفيُّ، يدخل فيه جميع الحروف لكن المراد بالحرفي ما يؤول مع صلته بالمصدر وهذا الذي خصه بهذه التسمية، وبالاسمي ما يفتقر إلى جملة وعائد فخرج ماعداهما.

مَوْصُولُنَا الحرْفِيُّ مَا أُوِّلَ مَعْ صِلَتِهِ بِمَصْدَرٍ حَيْثُ وَقَعْ

يعني أن المراد بالموصول الحرفي ما أول مع صلته بمصدر حيث وقع و لم يحتج إلى عائد، فخرج ما أول دون صلته نحو ﴿على أن لا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى﴾ أي العدل أقرب للتقوى، أو ما أولت صلته دونه نحو ﴿ومن حيث خرجت﴾ أو ما أول مع الصلة لكن بغير مصدر نحو: جاء الذي قام أبوه، أو ما أول مع صلته بمصدر لاحيث وقع كهمزة الاستفهام فإنها تؤول مع صلتها بمصدر لكن بقيد كونها بعد سواء نحو ﴿سواء عليهم آنذرتهم﴾ أي إنذارك إياهم، أو ما أول مع صلته بمصدر حيث وقع لكن احتاج إلى عائد نحو ضربت الذي ضربته أي ضربك الذي ضربته فالذي موصوف به مصدر محذوف

قال يس في حاشيته على التصريح: قال اللقاني: يرد على هذا الحد – يعني حد صاحب التصريح لأنه لم يذكر حيث وقع – همزة التسوية نحو ﴿سواء عليهم آنذرتهم﴾. وأجاب الشهاب القاسمي بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه؛ وفيها استفهام.

قوله "ما أول.. إلخ" مبتدأ خبره "موصولنا الحرفي" إذ لوكان موصولنا مبتدأ لم يدخل شيء من المخرجات.

[187]– البيت من البسيط وهو لحندج بن حندج. الأمالي ص/105 ط/ مؤسسة الثقافة.

وَذَاكَ أَنْ وَالْوَصْلُ فِعْلٌ صُرِّفَا وَكَيْ بِمَا ضَارَعَ لِلَّامِ قَفَا

والموصولات الحرفية ستة منها: أن الناصبة مضارعا لا المخففة من الثقيلة نحو﴿ونعلم أن قد صدقتنا﴾ ولا المفسرة نحو﴿وأوحينا إليه أن اصنع الفلك بأعيننا﴾ ولا الزائدة نحو﴿ولما أن جاء البشير﴾ وصلتها فعل متصرف لا جامد كعسى سواء كان مضارعا نحو أريد أن أقوم، أو ماضيا نحو أعجبني أن قمت، أو أمرا نحو كتبت إليه بأن قم، حكاه سيبويه، وخالفه أبو حيان في وصلها بالأمر وقال إن كل شيء سمع من ذلك فأن فيه تفسيرية واستدل بدليلين أحدهما أنه إذا قدر بالمصدر فات معنى الأمر ،ورد بأنها مع الماضي والمضارع كذلك، الثاني أنهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا؛ فلا يصح: أعجبني أن قم، ولا كرهت أن قم، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع،ولما فيه من اجتماع أداتي استقبال، ورد بحكاية سيبويه: كتبت إليه بأن قم، لأن حرف الجر لا يدخل على جملة صريحة، وأجاب بأنها محتملة للزيادة مثلها في قوله:[188]

هن الحرائر لا ربات أخمرة سود المحاجر لا يقرأن بالسور

وهذا وهم لأن حروف الجر زائدةً أو غيرَ زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله، قاله الدماميني.

وقول الطرة: (ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا) أما بالمضارع فمجمع عليه وأما حكاية الاتفاق بالماضي ففيها نظر لأن ابن طاهر مخالف فيها مدعيا أن الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع لأن "أن" الناصبة تخلص المضارع للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف، ولأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد إن الشرطية، وقد أجاب ابن هشام عن الأول بانتقاضه بنون التوكيد فإنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد ، وبأدوات الشرط فإنها

188- البيت من البسيط وهو للراعي النميري واسمه عبيد بن حصين، لقب الراعي لكثرة وصفه للإبل. شرح شواهد المغني 336/1 الشاهد فيه: زيادة الباء في قوله: بالسور.

أيضا تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق ،وعن الثاني بأنه إنما حكم على موضع الماضـــي بالجزم بعد إن الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الاستقبال في معناه فأثرت الجزم في محله.

وقد استشكل الشيخ المحقق أبو عبد الله المسناوي تصور الخلاف بين ابن طاهر وغيره فكتب إلى فقهاء الوقت وطلبته في ذلك ،وحاصل إشكاله أن الكل يتفق على أنه لا عمـــل لها باعتبار المحل وعلى صحة التأويل بالمصدر فلم يظهر أثر لكونها عـــين الداخلـــة علـــى المضارع أو غيرها مع عدم ذكر ما يردها إليه المنكر للعينية من بقية أقسامها المعروفة بل لا تقبل فيما يظهر الرد إلى واحد منها. فأجاب عنه تلميذه ابن زكري بما ضـــمنه شـــرحه للفريدة، وحاصل جوابه، أنه لا يلزم من الاتفاق على ما ذكر في السؤال الاتفـــاق علـــى غيره، وأنها عند ابن طاهر من قبيل المشترك وضعت مع غير المضارع للسبك وحده ومـــع المضارع له وللتخليص للاستقبال، وعند الجمهور من قبيل المتواطئ وضعت مع المـــضارع وغيره للمعنى المصدري ليس غير ودلالتها مع المضارع على الاستقبال عارضة فلا تـــضر في ادعاء العينية، فظهر ما يختلف فيه القولان وليس ظهور الأثر بحسب الأحكام اللفظية شرطا في تحقق الخلاف النحوي، قال: وعُلم أنها عند المنكر للعينية هي المصدرية نفسها لأنه وافق على التأويل مع غير المضارع وبه يتحقق القسم ولا يتوقف ذلك على التخليص ولا علـــى النصب اهـــ بتصرف.

قوله: "وكي بما ضارع" أي ومنها كي وتوصل بفعل مضارع مقرونة بلام التعليـــل لفظا، نحو جئت لكي أقرأ، ويتعين كونها مصدرية إذ لا يدخل حرف جر علـــى مثلـــه أو تقديرا نحو جئت كي أقرأ، ويحتمل حينئذ أن تكون حرف جر والنصب بأن مقـــدرة، ولا تستعمل كي وصلتها مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مجرورا بالإضافة ولا بحرف غـــير لام التعليل بخلاف أن.

وَأَنَّ وَالْوَصْـــــلُ ابْتِـــــدَاءٌ وَخَبَـــــرْ وَمَـــا بِـــذِي تَـــصَرُّفٍ لا مَـــا أَمَـــرْ

قوله: "وأنّ والوصل ابتداء وخبر" يعني أن من الموصولات الحرفية أنّ بفتح الهمـــزة وتشديد النون وتوصل بمعموليها وهما اسمها وخبرها فتؤول بمصدر خبرها مضافا إلى اسمهـــا نحو بلغني أن زيدا قائم فتأويله بلغني قيام زيد، وكذا بلغني أنك في الدار أي استقرارك فيها

لأن الخبر في الحقيقة المنوي من استقر أو مستقر، وكذا إن كان الخبر جامدا نحو بلغني أنك زيد، قال الرضي: أي زيديتك فإن ياء النسب إذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء أفادت معنى المصدر نحو الفارسية والضاربية والمضروبية. وقال ابن هشام: يقدر بالكون أي كونك زيدا، لأن كل خبر جامد تصح نسبته إلى المخبر عنه بلفظ الكون. قوله "وما بذي تصرف.. إلخ" أي ومنها "ما" وتوصل بفعل متصرف احترازا من الجامد كعسى ونعم، وسمع وصلها بليس شاذا كقوله:[189]

أليس أميرَيْ في الأمور بأنتما ... بما لستما أهل الخيانة والغدر

وقوله "أميري" بحذف النون تشبيها له بالمضاف.

ولا توصل بفعل أمر وأكثر ما توصل بالماضي نحو: ﴿وضاقت عليهم الأرض بما رحبت﴾ ونحو﴿بما نسوا يوم الحساب﴾. واشترط السهيلي أن يكون الفعل عاما نحو أعجبني ما صنعت، لا خاصا نحو أعجبني ما جلست ووافقه صاحب البسيط، وترده الآية. وأن يكون المحل صالحا لما التي هي موصول اسمي. وتختص بنيابتها عن ظرف زمان وتسمى هذه ما المصدرية الظرفية نحو أكرم زيدا ما دام صديقك أي مدة دوامه صديقك، فحذف الظرف وخلفته "ما" وصلتها كما جاز في المصدر الصريح كجئتك صلاة العصر وقدوم الحاج،وتكون موصولة في الغالب بفعل ماضي اللفظ مثبت نحو: ﴿ما دمت حيا﴾ أو مضارع منفي بلم كقوله:[190]

ولن يلبث الجهال أن يتهضموا ... أخا الحلم ما لم يستعن بجهول

ومن غير الغالب وصلها بمضارع مثبت كقوله:[191]

189- البيت من الطويل و لم يسم قائله. السيوطي شرح شواهد المغني 717/2

190- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الدرر 254/1 وفي تعليق الفرائد 277/2 وقد نسبه البحتري في الحماسة لكعب بن سعد الغنوي ص/201 وكذا في الخزانة 6/3 ونسب في الحماسة البصرية لمالك بن حريم الهمداني 44/2. الشاهد فيه: وصل ما المصدرية بالمضارع المنفي بلم في قوله ما لم يستعن. التهضم : الظلم.

191- البيت من الوافر وهو للبُرج بن مُسهر. السيوطي شرح شواهد المغني 1/ 281. الشاهد فيه: وصل ما المصدرية الظرفية بغير ماض في قوله: ما يطوف.

يطـــوف مـــا يطـــوف ثم يـــأوي ذوو الأمـــوال منـــا والعـــديم

قوله: "وتختص بنيابتها عن ظرف..إلخ" خلافا لابن جـــني فقـــد ذهـــب إلى أنَّ أنْ تشاركها في هذا المعنى. وتبعه الزمخشري، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أن آتاه الله الملك﴾ ونحو: ﴿أتقتلون رجلا أن يقول ربي الله ﴾ وقوله :[192]

فـــوالله مـــا إن شـــهلة أم واحـــد بأوجـــع مـــني أن يهـــان وحيدهـــا

قال في المغني: والتعليل في الآيات والبيت ممكن وهو متفق عليه فلا عدول عنـــه اهــــ. وليست ما المصدرية اسما فتفتقر إلى عائد خلافا للأخفش وابن السراج. فإذا قلت أعجـــبني مـــا صنعت فتقديره عند سيبويه والأكثرين صنعك ولا ضمير أصلا. والتقدير عندهما الـــصنع الـــذي صنعته ورد عليهما بقوله: (بما لستما أهل الخيانة والغدر) لأنه لا يتأتى فيه تقدير رابط وتوصل بجملة اسمية على رأي طائفة، منهم الأعلم الشنتمري والسيرافي وابن خروف وجعل منه قوله:[193]

أحلامكـــم لـــسقام الجهـــل شـــافية كما دمـــاؤكم تـــشفي مـــن الكلـــب

والبيت متأول على أن ما كافة. والشاهد الصريح قوله:[194]

واصل حبيبـــك مـــا التواصـــل ممكـــن فلأنـــت أو هو عـــــن قريـــب ترحـــل

تنبيه: قول الطرة: "وليست اسما فتفتقر إلى ضمير..إلخ" كذا في التسهيل باللفظ لكن الخلاف المشار إليه عام في المصدرية لا في خصوص الظرفية كما يوهمه ســـياقهما فكـــان حقهما التصريح بذلك، قاله الدماميني. قال في النتائج وقد سبقه إليه ابن عقيل بسبك اللفظ وأبو حيان والمرادي بالتصريح به.

وَلَـــوْ كَمَـــا بِتِلْـــوِ مُفْهِـــم الـــتَّمَنْ وَمَنْ يَـــزِدْ فِيـــهِ الَّـــذِي فَمَـــا وَهَـــنْ

192– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المغني ص/431 وروايته:

وتالله .... بأوجد مني أن يهان صغيرها.

وفي شرح الشواهد للسيوطي 716/2.

193– البيت من البسيط وهو للكميت بن زيد. معاهد التنصيص 88/3

الكلب: مرض يصيب من عضة الكلب.

194– البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 221/1 وروايته: ذاهب, وفي تعليق الفرائـــد بروايـــة الشرح 281/2 غير منسوب . الشاهد فيه: وصل ما المصدرية الظرفية بالجملة الإسمية في قوله : ما التواصل ممكن.

قوله: "ولو كما بتلو مفهم التمن" يقول: ومنها لو التالية غالبا مفهم تمن، قال المرادي: وهو يشمل ودّ وأحب وتمنى واختار والمسموع ودَّ كقوله تعالى: ﴿يود أحدهم لو يعمر ألف سنة﴾. أي تعمير. وقوله: ﴿ودوا لوتدهن فيدهنون﴾. قال الدماميني: وعدُّ ابن قاسم –يعني المرادي– من ذلك أحب واختار فيه نظر، لأنه لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى، لأنه قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله، إما لعارض له في طلبه أو لأنه حاصل عنده بالفعل. فأنى يكون أحب واختار من مفهم التمنى؟ .اهـ ومن غير الغالب أن لا تكون بعد مفهم تمن، كقول قتيلة:[195]

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق

قلت: لكن الاستفهام مما قد يفهم التمني فلا يخرج البيت عن الغالب والله تعالى أعلم. وقوله:[196]

وربما فات قوما جل أمرهم من التواني وكان الحزم لو عجلوا

قال الدماميني: وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي أثبته الفراء والفارسي وأبو البقاء والتبريزي والمصنف. ويقول المانعون في نحو ﴿يود أحدهم لو يعمر﴾ إنها شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود أحدهم التعمير، لو يعمر لسره ذلك. ولا يخفى ما فيه من التكلف.

وقد تغني لو المصدرية عن التمني فينصب بعدها المضارع مقرونا بالفاء، كقوله:[197]

سرينا إليهم في جموع كأنها جبال شرورى لو نعان فننهدا

---

[195]– البيت من الكامل وهو لقتيلة وقيل ليلى بنت النضر شرح شواهد المغني للسيوطي 648/2
المحنق: المُغْضَب.

[196]– البيت من البسيط وهو للقطامي. شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص/1009 وقد نسبه ابن هشام في المغني ص/350 والدماميني في تعليق الفرائد للأعشى وليس في ديوانه.

[197]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في إعراب القرآن للزجاج 443/2 وروايته: تُعان, وفي العيني 413/4
وشرورى : جبل لبني سليم, ننهدا: ننهض.

الأصل وددنا لو نعان فحذف الفعل لدلالة لو عليه فأشبهت لو ليت في الإشعار بمعنى التمني فنصب جوابها كما ينصب جواب ليت، وقيل إن فننهدا من باب العطف على المصدر لأن قوله "لونعان" يقدر بالمصدر كأنه قال وددنا الإعانة فننهض إلى الأعداء.

وصلة لو كصلة ما فتوصل بفعل متصرف غير أمر نحو: وددت لو تقوم، أو لو قمت. قوله: "ومن يزد فيه الذي..إلخ" أي كالفارسي، قال: ويقوي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة كما في قوله:[198]

حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحلجين

فنصب "مثل الجديلين" وجعله صفة لـ"اللذين" اهـ على نقل المصنف قال: وبه أقول. قلت: ولعل وجه التقوية ثبوت الاشتراك في "الذي" بذلك حيث خرجت عن كونها موصولة إلى كونها موصوفة فإنه إذا ثبت خروجها عن باب النص من الموصول الاسمي إلى باب المشترك منه فلا يبعد حينئذ أن تجيء مصدرية كما جاءت "ما" للأقسام الثلاثة وقد يشهد لما ذكرنا قول الفارسي في الشيرازيات زيادة على ما نقل المصنف عنه "قد جاءت موصوفة غير موصولة كما جاءت ما" فقوله: " كما جاءت ما" فيه إيماء إلى أنه إذا ثبت اشتراكها بمجيئها موصوفة غير موصولة لم يبعد مجيئها أيضا مصدرية كما. والله تعالى أعلم. إلا أنه قد يقال إن موصوفيتها لايلزم عليها محظور لأن الاشتراك في الاسمية معهود بخلاف الاشتراك بين الاسم والحرف فهو خلاف الأصل لايثبت إلا بدليل كما سيأتي قريبا عن أبي حيان.

وإلى تقوية المصنف لقول الفارسي أشار الناظم بقوله: "فما وهن" أي لم يضعف، لكن ضعفه أبو حيان قائلا إنه ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين الاسم والحرف بغير دليل وقد ثبتت اسميتها فلا يعدل عنها لشيء لا يقوم عليه دليل قاله في شرح التسهيل. وجعل المصنف من مجيء الذي موصولا حرفيا قولَه تعالى: ﴿ذلك الذي يبشر الله عباده﴾. قال أبو حيان: والأحسن أن يكون التقدير ذلك الذي يبشره وأصله يبشر به فلما صار منصوبا حذف، إذ مجوز الحذف فيه موجود.

198– الرجز بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 213/1 وفي شرح الكافية 267/1 وخزانة الأدب 531/1. والجديل حبل من أدم أو شعر والمحملج: من حملج الحبل فتله شديدا.

ومنه قول الجمحي:[199]

يا ليت من يمنعُ المعروف يُمْنَعُه حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم قوتا كقوت ووسعا كالذي وسعوا

أي كوسعهم وقوله تعالى: ﴿خضتم كالذي خاضوا﴾ أي كخوضهم، والمانع يدعي أن الأصل كالذين خاضوا فحذفت النون على لغة، أو أن الأصل كالخوض الذي خاضوه فحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذي خاضوا، فقال الذي باعتبار لفظ الجمع وخاضوا باعتبار معناه.

فائدة: قال ابن هشام إن قوله: يا ليت من يمنع المعروف يمنعه.. إلخ. من أدل الدليل على ذلك، و لم يسلم قوله ابن زكري فقال إنه لا دليل فيما ذكر إلا على إرادة المعنى المصدري. ولا يلزم من قبول التأويل به كون الذي من الموصولات الحرفية. وقد تقدم الفرق بين ما يلزمه قبول ذلك وما لا عند قوله: "كيف وقع". ثم قال: وقد علمت من هذا التقرير قوة مذهب الجمهور وضعف مخالفه، ففي قوله "فما وهن" نظر. اهـ من شرح الفريدة، وقال فيه إنه رفع إليه سؤال في بيان توجيه القولين والصحيح منهما فأجاب بما ضمنه الشرح المذكور فليرجع إليه فيه.

وأبيات هذا الفصل من فريدة السيوطي في النحو استعان بها الناظم هنا.

❁❁❁

199 – البيتان من البسيط وهما لأبي دهبل الجمحي التصريح 130/1 وقوتا ووسعا حالان.

الموصول الاسمي

وَالْيَاءَ ضُمَّ وَاكْسِرًا مُشَدِّدا   وَاحْذِفْهُ كَاللَّتِ أَوِ اللَّذْ ذَادَ دَا

قوله: "والياء ضم واكسرن مشددا" يعني أن الياء من الذي والتي يضم ويكسر مشددا، والكسر لالتقاء الساكنين أما الضم فلا يظهر وجهه ، فمن ضمها قوله:[200]

اغض ما اسطعت فالكريم الذيُّ   يالف الحلم إن جفاه بذيُّ

ومن كسرها قوله:[201]

وليس المال فاعلمه بمال   وإن أرضاك إلا للذيِّ

ينال به العلاء ويصطفيه   لأقرب أقربيه وللقصي

وصرح الجزولي بأنهما مع التشديد معربان بأنواع الحركات كما في أيّ. قال الرضي: ولا وجه لإعراب المشدد، إذ ليس التشديد موجبا للإعراب. وجزم المصنف بالبناء أماعلى الكسر فلالتقاء الساكنين وأما على الضم فبعيد، على أنه يجوز في قوله: وليس المال فاعلمه إلخ أن تكون الحركة حركة إعراب كما قال الجزولي لكنه روي: (وإن أنفقته إلا اللذيِّ تنال به العلاء.. إلخ) على الخطاب في قوله: "تنال" وبقوله: "أقربيك" فيكون الذي واقعا على المال لا على الشخص، أي وليس المال فاعلمه بمال وإن أغناك إلا المال الذي تنال به العلاء.. إلخ، ففي هذه الرواية دليل على البناء. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

قوله "واحذفه إلخ" أي وقد تحذف الياء منهما مكسورا ما قبلهما كقوله:[202]

لا تعذل اللذِ لا ينفك مكتسبا   حمدا وإن كان لا يُبقي ولا يذر

وقوله:[203]

شغفت بك التِ تيمتك فمثل ما   بك ما بها من لوعة وغرام

200- البيت من الخفيف بلا نسبة في المساعد 138/1 وهمع الهوامع 82/1

201- البيتان من الوافر وهما في خزانة الأدب 498/2 قال: لايعلم قائلهما.

202- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 158/1 والمساعد 139/1 وتعليق الفرائد 186/2

203- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في المساعد 139/1 وتعليق الفرائد186/2

وقد تحذف الياء ساكنا ما قبلها كقوله:[204]

وكنت والأمر الذي قد كيدا كالذْ يزبّي زبية فاصطيدا

وقوله:[205]

أرضنا التْ أوت ذوي الفقر والذل فأضحوا ذوي غنى واعتزاز

وقوله:[206]

فلم أر بيتا كان أحسن بهجة من الذْ به من آل ضبة عامر

و كل ما ذكر من التشديد في الياء أو الحذف مع الكسر أو التسكين ليس مختصا بالشعر بل هي لغات نقلها أئمة العربية. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

وَاسْتَغْنِ عَنْهُ بِالَّذِي وَيَكْثُرُ فِي غَيْرِ تَخْصِيصٍ وَفِيهِ يَنْدُرُ

يعني أنه يستغنى عن الذين بالذي في غير تخصيص كثيرا أي إذا كان المراد الجنس لا أفراد منه على الخصوص، فيأتي "الذي" بصيغة الإفراد كثيرا موصوفا به مفرد اللفظ مجموع المعنى كقوله تعالى: ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون﴾ أي الجمع أو الفريق الذي جاء بالصدق فله جهتان بحسب اللفظ والمعنى فروعي اللفظ فوصف بالمفرد، وروعي المعنى فعاد عليه ضمير الجماعة وكذا قوله: ﴿كمثل الذي استوقد نارا﴾ فحمل على اللفظ أي الجمع ثم قال بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الآية مخففا من الذين محذوف النون لم يجز إفراد العائد إليه.

204- الرجز لرجل من هذيل خزانة الأدب 2/ 498

الزبية: حفرة الأسد وزبَّاها تزبية وتزبَّاها : حفرها.

205- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 186/1.

206- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 185/1وروايته: من آل عزة .وكذا في الإنصاف 671/2 والدرر257/1.

قلت: و حيث اجتمعا يراعى اللفظ أوَّلا إيناسا لها ثم المعنى بعد ذلك كما يعلم بالاستقراء وإلا فقد يقتصر على مراعاة المعنى كما سياتي. قوله "وفيه يندر" أي واستغني عنه في التخصيص للضرورة قليلا كقوله:[207]

وإن الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد

أراد قوما مخصوصين لوصفه لهم بما لا أبلغ منه. وقوله:[208]

فبت أساقي القوم إخوتي الذي غوايتهم غيي ورشدهم رشدي

قال أبو حيان: ولا يعرف أصحابنا هذا التفصيل بل أنشدوا البيتين على الجواز في فصيح الكلام لا على الضرورة.

وَجِيءَ بِاللائِينَ كَالَّذِينَا وَنَطَقُوا بِالْوَاوِ رَافِعِينَا

قوله "وجيء باللائين.. إلخ" يعني أنهم نطقوا باللائين كقاضين رفعا ونصبا وجرا وهذه لغة أكثر هذيل، وربما قالوا اللاؤون رفعا وهي لغة لبعض هذيل ومنها قوله:[209]

هم اللاؤون فكوا الغل عني بمروِ الشاهجان وهم جناحي

فائدة: قال في معجم البلدان إن "مرْوا" بالعربية الحجارة البيض التي يقتدح بها، قال: إلا أن هذا عربي، ومرو ما زالت عجمية ثم لم أر بها من هذه الحجارة شيئا البتة، وأما الشاهجان فهي فارسية معناها نفس السلطان، لأن الجان هي النفس أو الروح والشاه هو السلطان، سميت بذلك لجلالتها عندهم. اهـ منه. قلت: قوله في البيت

207- البيت من الطويل وهو للأشهب بن رميلة. خزانة الأدب 507/2 والشاهد فيه: استعمال الذي بمعنى الذين في غير إرادة الجنس

فلج: موضع بين البصرة وضرية.

208- البيت من الطويل وهو قريب من بيت للعديل بن الفرخ من قصيدة مذكورة في الحماسة وهو:

ظللت أساقي الهم إخواني الألى أبوهم أبي عند الحفاظ وفي الجد

شرح الحماسة للأعلم 189/1 ولاشاهد في هذه الرواية.

209- البيت من الوافر وقد نسبه ابن الشجري في الأمالي للهذلي 58/3وكذا ابن هشام في المغني /ص:535

ومروالشاهجان مرو العظمى أشهر مدن خراسان والنسبة إليها مروزي على غير قياس والثوب مروي على القياس.

الشاهجان: فارسية معناها نفس السلطان / معجم البلدان: 112/5.

"بمرو الشاهجان" هو بكسر الواو لأنه مركب إضافي لا بالفتح كما قد يتوهم. والله تعالى أعلم.

وقد تحذف النون في اللائين كقوله:[210]

هم اللائي يعود الحلم فيهم ويعطون الجزيل بلا حساب

وقرأ ابن مسعود ﴿واللاء آلوا من نسائهم﴾ وحكى الكسائي اللاءو صنعوا كذا.

وَرُبمَا قَالُوا لَذِي لَذَانِ لَذِينَ مَعْ لاتِي لَتِي لَتَانِ

قوله: "وربما قالوا لذي.. إلخ" أي وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي بحذف الألف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات. قال أبوحيان: ولم يذكر ابن مالك شاهدا على تخفيف الذي وفروعه إلا قراءة أعرابي حكاها أبو عمرو: ﴿صراط لذين﴾، فلا ينبغي أن يقاس على الذين بقية الألفاظ. قلت: مع أنه إن كان دليله القياس فالقياس ليس بسماع حتى يسوغ أن يقال قالوا لذي لذان.. إلخ، ولندور هذا جدا أطلق ابن مالك في قوله: (وقد تزاد لازما كاللات.. إلخ) لأن الندور جدا لا ينافي اللزوم.

وَهَكَذَا اللَّوَاءِ وَاللاَّ وَاللوَا وَاللايِ واللايُ جميعُهُمْ رَوَى

يقول: وتجمع التي أيضا على اللواء بالمد والكسر، واللا بلا همز وبلا ياء، كقوله:[211]

وكانت من اللا لا يعيرها ابنها إذا ما الغلام الأحمق الأم عيرا

واللوا بالقصر، كقوله:[212]

210- البيت من الوافر و رواية المصنف في شرح التسهيل (من اللائي) و لم ينسبه 189/1 ويحتمل أن يكون اللائي بمعنى الذين كقوله: علينا اللائي قد مهدوا الحجورا. وكذا يقال في قراءة ابن مسعود.

211- البيت من الطويل وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل للكميت 190/1.وكذا في لسان العرب (لتا).

212- الرجز ذكره صاحب المحكم واللسان والتاج في مادة (شرف) قالوا وشرف الناقة كاد يقطع أحلافها بالصرِّ عن ابن الأعرابي وأنشد:

جمعتها من أينق غزار من اللوى شُرِّفن بالصرار

ولم يسموا قائله.

عكار : لم أجد هذه الصيغة في مادة عكر.

جمعتهـــــا مـــن أينـــــق عكــــــار   مــن اللـــوا شــربـــن بـــالـــصـــرار

قال المصنف: والأظهر عندي أن الأصل في اللوا اللواء وفي اللا اللاء اهـ. و"اللايِ" بياء محضة مكسورة، و"اللايْ" بسكون الياء وحركت للوزن، فينبغـي أن تقـرأ بـالرفع للعطف على ما قبلها، ثم لا تثبت هذه اللغة بقوله: "اللاي يئـسن" لإمكـان أن يكـون السكون لأجل الإدغام. قاله أبو حيان في شرح التسهيل. قال المرادي: وليس كـذلك لأن الذي قرأ بالإسكان لم يدغم.

كَـذَلِكَ الـــلاءَاتُ بِـالْبِنَـــاءِ أَوْ   بِالضَّمِّ وَالْكَـسْـرَةِ مُعْـرَبًـــا رَوَوْا

وتجمع التي أيضا على اللاءات مكسورا دائما كسرة بناء أو معربـا إعـراب أولات بالضمة رفعا وبالكسرة جرا ونصبا وروي بالوجهين قوله:[213]

أولئك إخوانـي الـذيـن عـرفتهم   وأخْواتـك الـلاءات زيـن بـالكتم

قلت: ولعل وجه الإعراب مع قيام سبب البناء، هو ما عارضه من كثرة التغيير في الصيغة فهي جمع جمع. والله تعالى أعلم.

تَقَعُ مَـنْ شَـرْطًـا أَوِ اسْتِفْهَـامَـــا   نَكِـرَةً مَـوْصُوفَـــةً كَـــذَا مَـــا

يعني أن من تقع شرطية نحو: ﴿من يعمل سوء يجز به﴾. وكذلك ما نحو: ﴿ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها﴾ وتقع من وما كذلك استفهاميتين نحو: ﴿من إله غـير الله﴾. ﴿قال فرعون وما رب العالمين﴾. ونكرتين موصوفتين بمفرد وجملة نحو مررت بمـن معجب لك، ومررت بما معجب لك، وقوله:[214]

ألا رب من تغتشـه لـك نـاصـح   ومؤتمن بـالغيـب غـير أمـين

وقوله:[215]

213– البيت من الطويل وهو بلانسبة في تعليق الفرائد للدماميني 196/2 وفي الدرر 266/1

الكَتَمُ: نبت يخلط بالحناء ويخضب به الشعر.

214– البيت من الطويل وهو لعبد الله ابن همام السلولي , حماسة البحتري / ص:209

215– البيت من الطويل وهو للأسود ابن يعفر / نوادر أبي زيد ص:24

تحية من لا قاطع حبل واصل ولا صارم قبل الفراق قرينا

فقد أنشد المفضل هذا البيت بخفض قاطع ورواه الكسائي بالرفع وقال: إن من موصولة بتقدير من لا هو قاطع ، لكن رواية المفضل لا تندفع بروايته. قاله أبو حيان. وقوله:[216]

إني وإياك مذ حلت بأرحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور

وخَرَّجه الكسائي على أن من موصولة وصلتها بواديه وممطور بدل من "من" قال أبو حيان: وهو ضعيف لأنه مشتق والبدل بابه أن يكون بالجوامد، وقوله:[217]

ربما تكره النفوس من الأمر له فَرجة كحل العقال

فتكره صفة لما، والعائد محذوف أي رب شيء تكرهه النفوس. وقوله:[218]

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا

أي لشيء نافع يسعى.

انْفِ بمـا وَزِيـدَ مَـا لاَ مَـَنْ وَصِـفْ بما تمَـامُ مَـا وَمَنْ عَنْهُـمْ عُـرِفْ

قوله: "انف بما وزيد ما" يعني أن ما تأتي نافية نحو: ﴿ما هذا بشرا﴾. وتزاد كثيرا بعد أدوات الشرط نحو حيثما وكيفما وإذما نحو ﴿إذا ما جاءوها﴾، ونحو ﴿أينما تكونوا﴾. ويقولون ماحرف يولي ويعزل،سؤال وجواب. وما الزائدة نوعان: كافة وغير كافة؛ فالكافة إما عن عمل الرفع، وتتصل بقلّ وكثر وطال، أوعن عمل النصب، وهي المتصلة بإنّ وأخواتها، أوعن عمل الجر وتتصل بأحرفه نحو: ربما وكما ولبما ومما، وغير الكافة نوعان: عوض نحو: أما أنت منطلقا انطلقت، والأصل انطلقت لأن كنت منطلقا، قدم المفعول له وحذف الجار وكان، وجيء بما للتعويض ونحو افعل هذا إما لا، وأصله إن كنت لا تفعل غيره. وغير عوض وتقع بعد الرافع نحو شتان ما زيد وعمرو، وبعد الناصب الرافع نحو ليتما زيدا قائم، وبعد الجازم نحو: ﴿أيا ما

216- البيت من البسيط وهو للفرزدق، ديوانه/ص:190 وروايته ...إن بلغن أرحلنا وهو كذلك في الكتاب 106/1 وشرح السيرافي ، أبيات الكتاب 414/1. الشاهد فيه: كون من في قوله "كمن" نكرة موصوفة بقوله "ممطور"

217- تقدم الكلام عليه.

218- البيت من الطويل وقد ذكره السيوطي شرح شواهد المغني 707/2 و لم يعلق عليه.

تدعوا﴾. وبعد الخافض حرفا نحو: ﴿فبما رحمة من الله﴾، أو اسما نحو: ﴿أيما الأجلين﴾، ولاسيما يوم. و قبل الخافض نحو ماخلا زيد، وبين المتبوع والتابع نحو: ﴿مثلا ما بعوضة﴾.

قوله "لا من" أي ولا تزاد من خلافا للكسائي فإنه قال بزيادتها. و لم يتحاش من القول بالزيادة مع كون من اسما جريا على قول أهل الكوفة إن الأسماء تزاد، واستدل على مذهبه بقوله:[219]

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا

وقوله:[220]

يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت علي وليتها لم تحرم

وقوله:[221]

آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والأثرون من عددا

وأجيب بأن الأولين نكرة موصوفة أي على قوم غيرنا، ويا شاة إنسان قنص، وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة أي مقتنص. وعددا إما صفة لمن، على أنه اسم وضع موضع المصدر وهو العد أي الأثرون قوما عددا أي قوما معدودين. وإما معمول ليعد محذوف صلة أو صفة لمن، ومن بدل من الأثرون. قوله "وصف بما" أي ويوصف بما على رأي كقولهم "لأمر ما جدع قصير أنفه"؛ وأعطه شيئا ما للفخامة والحقارة أو للتنويع نحو اضربه ضربا ما، وفي الجملة تؤكد ما أفاده تنكير الاسم قبلها، قال المصنف: والمشهور أنها زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل وهو أولى لأن زيادتها عوضا عن محذوف ثابتة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت.

219– البيت من الكامل وهو لكعب بن مالك ﷺ وقيل لحسان بن ثابت وقيل لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك شرح شواهد المغني للسيوطي 337/1 خزانة الأدب 545/2 العيني 686/1. الشاهد فيه: وقوع (من) من قوله: (على من) زائدة .

220– البيت من الكامل وهو لعنترة بن شداد. مختار الشعر الجاهلي 378/1 خزانة الأدب 549/2. الشاهد فيه: زيادة (من) في قوله: (من قنص). القنص: المصيد.

221– البيت في خزانة الأدب 548/2 و لم يعرف قائله، وكذا في شرح شواهد المغني للسيوطي 742/2. الشاهد فيه: زيادة (من) في قوله: الأثرون من..إلخ.

قوله: "تمام ما ومن" أي وتستعمل من وما تامتين، أما "ما" فتكون نكــرة تامــة، قــال الدماميني عند قوله في التسهيل "وأفردت ما نكرة": أي خالية عما تقدم من كونها موصــولة أو موصوفة أو شرطية أو استفهامية وهذه هي التي تسمى تامة، وتقع في التعجب نحو ما أحــسن زيدا؛ المعنى شيء حسَّن زيدا. وبعد نعم وبيس نحو غسلته غسلا نعما أي نعم شيئا؛ فما نصب على التمييز؛ وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة. وقولهم إذا أرادوا المبالغة في الإخبار عن أحــد بالإكثار من فعل كالكتابة إن زيدا مما أن يكتب أي أنه مخلوق من أمر، ذلك الأمر هو الكتابــة، فما بمعنى شيء وأنْ وصلتها في موضع خفض بدلا منها، أي مبالغة على حد ﴿خلق الإنــسان من عجل﴾ على أحد التأويلين، وجعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها. وزعم الــسيرافي وابــن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء، وأنْ وصــلتها مبتــدأ والظرف خبره والجملة خبر إن. قال ابن هشام: ولا يتحصل للكلام معنى طائــل علــى هــذا التقدير. اهــ وكذلك "من" عند أبي علي فتكون نكرة تامة كقوله:[222]

فنعم مــزكأ مــن ضاقت مــذاهبـــه ونعم مــن هـــو في ســـر وإعـــلان

أي نعم إنسانا هو. قال العيني: من تمييز، وهو مخصوص بالمدح وقيل من موصــولة فاعل نعم، وهو مبتدأ خبره هو آخر محذوف تقديره نعم من هو هـــو في ســـر وإعـــلان، والمجرور متعلق بهو المحذوف لأن فيه معنى الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفــضائل في حالتي السر والإعلان. قال ابن هشام: ويحتاج إلى تقدير هو ثالث يكون مخصوصا بالمــدح خبره الجملة قبله، قال الدماميني: ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره قــال الصبان: وفيه أنه لا يتعين تقدير الخبر هو لجواز تقديره الممدوح مثلا.. إلخ فانظره.

وَمَعْ كَــ"مَــا" يُــرَجَّــحُ اللفْــظُ وَمَــعْ لَبْسٍ وَقُبْحٍ مُطْلَقًـــا قَـــدِ امْتَنَـــعْ

قوله: "ومع كــ"ما" يرجح اللفظ" يعني أنه يرجح اعتبار اللفظ على اعتبار المعــنى فيما يلازم الإفراد والتذكير لفظا كما موصولةً أو شرطية أواستفهامية. قال في التــسهيل:

222- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 213/1 وفي خزانة الأدب 115/4 و شرح شواهد المغــني للسيوطي 741/2 والعيني 487/1. زكأ إليه: لجأ واستند.

ومن وما في اللفظ مفردان مذكران، فإن عني بهما غير ذلك فمراعاة اللفظ في ما اتصل بهما أو بما أشبههما أولى. أي من مراعاة المعنى لأنه الأكثر في كلام العرب نحو: ﴿ومنهم من يومن به﴾، ومن اعتبار المعنى ﴿ومنهم من يستمعون إليك﴾. وقوله:[223]

تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذيب يصطحبان

قوله "ومع لبس وقبح.. إلخ" أي وتجب مراعاة المعنى حيث يلزم من مراعاة اللفظ لبس أو قبح صورة اللبس نحو: أعط من سألك لا من سألتك، بإلحاق علامة التأنيث للفعل الثاني إذ لو لم تلحقه مع إرادتك للمؤنث حصل الإلباس. كذا في المواهب وظاهره أن الفعلين في تركيب واحد. والذي في التصريح نحو أعط من سألتك أي بتاء التأنيث. قال ولا تقل من سألك أي بدون التاء. اهـ والخطب سهل.

وأما القبح فمثل من هي حمراء أمتك، فإنك لو راعيت اللفظ فقلت من هو أحمر أمتك، أو من هو حمراء أمتك، لكان في غاية القبح،لأن الموصول وصلته كشيء واحد فكأنك أخبرت عن مذكر بمؤنث لكن القبح في من هي أحمر أمتك ومن هو حمراء أمتك أشد من نحو من أحمرأمتك لأن تخالف الخبر والمخبر عنه فيهما في الصلة وفي الموصول وخبره، وأما في الثالث فالتخالف في الموصول وخبره فقط ، فتجب مراعاة المعنى حينئذ مطلقا سواء كانت الصفة مما يفرق بين مؤنثها ومذكرها بتاء التأنيث كمحسنة أولا كحمراء خلافا لابن السراج في نحو من هي محسنة أمتك. فإنه لا يوجب رعاية المعنى بل يجوز رعاية اللفظ والمعنى، فتقول على مذهبه: من هي محسنة أمتك أو من هو محسن أمتك. وشُبهتُه أن محسنا شبيه بمرضع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظ خال من علامة بخلاف أحمر فإن إجراءه على المؤنث لم يقع، وهو مردود بأن أفعل كذلك كما في نحو هند أفضل من غيرها وبأن في هذا من القبح ما هو قريب مما في من هي أحمر أمتك، وهو يوافق على منعه فوجب اجتناب هذا أيضا. فإنْ حُذِفَ هي سهل التذكير، فتقول من محسن أمتك وفاقا لابن السراج إذ ليس فيها من القبح ما هو فيها قبلها.

223- البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ص: 628 ط دار الكتب العلمية وروايته: "واثقتني" والشاهد فيه: اعتبار معنى من لإعادة ضمير التثنية عليها في قوله: "يصطحبان".

وَرَجِّحِ المعْنَى إذَا مَا عُضِّدَا بِسَابِقٍ وَبَعْدَ لَفْظٍ وُجِدَا
بِكَثْرَةٍ وَاللفْظَ بَعْدَ ذَلِكْ بِقِلَّةٍ إعْتَبَرَ ابْنُ مَالِكْ

قوله "ورجح المعنى إذا ما عضدا.. إلخ" أي ويرجح مراعاة المعنى إذا عضد بسابق سواء سبق على الموصول كقوله:[224]

وإن من النسوان من هي روضة تهيج الرياض حولها وتصوح

أوْلا كقوله تعالى: ﴿ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا﴾. بالمثناة من فوق حملا على المعنى لسبق قوله منكن. قوله "وبعد لفظ وجدا..إلخ" أي ويعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا كقوله تعالى: ﴿ومن الناس من يقول آمنا بالله واليوم الآخر وما هم بمومنين﴾ وقوله تعالى: ﴿ويعبدون من دون الله ما لايملك لهم رزقا من السموات والأرض شيئا ولا يستطيعون﴾ وقوله تعالى: ﴿ومنهم من يقول ايذن لي ولا تفتني ألا في الفتنة سقطوا﴾ وقوله تعالى: ﴿ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن﴾ الآية، وعكسه نحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك، لكن الأحسن البداية باللفظ وهذا كثير مع الفصل وأما دونه كمن يقومون وينظر فجائز عند البصريين وممنوع عند الكوفيين. وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك قليلا نحو: ﴿ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليضل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزؤا أولئك لهم عذاب مهين وإذا تتلى عليه ءاياتنا﴾، وقوله تعالى: ﴿ومن يومن بالله ويعمل صالحا ندخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا﴾. وقوله:[225]

لست ممن يكع أو يستكينو ن إذا كافحته خيل الأعادي

لَنْ يُتْبَعَ الموْصُولُ مِنْ قَبْلِ الصِّلَهْ بِتَابِعٍ وَكُلُّهُمْ لَنْ يَفْصِلَهْ
عَنْهَا بِالاسْتِثْنَا وَلا بِمَا الخَبرْ وَلا بِالاجنَبِيِّ إلا مَا نَدَرْ

224– البيت من الطويل وهو لجران العود العيني 492/1 ورواية الديوان:

ولسن بأسواء فمنهن روضة تهيج الرياض غيرها لا تصوح

ص: 40 ولا شاهد فيها. التصوح: التشقق.

225– البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 209/1 وفي المساعد 162/1. الشاهد فيه: اعتبار اللفظ أولا في "يكع" ثم اعتبار المعنى في "يستكينون" ثم اعتبار اللفظ في "كافحته". كع: تأخر، كافحته: واجهته.

قوله: "لن يتبع الموصول من قبل الصله بتابع" يعني أنه لا يفصل بين الصلة والموصول بتابع للموصول قبل تمام الصلة أو تقدير تمامها فلا يجوز مررت بالضاربين وإخوتك زيدا ولا بالضاربين كلهم زيدا ولا بالضاربين المحسنين زيدا ولا بالضاربين إخوتك زيدا بيانا قدَّرتَه أو بدلا وذلك لأن الموصول والصلة كجزئي اسم وأشبهُ الأسماء هما المركب المزجي لمباينة المفرد لهما إفرادا والمضاف والجملة بتاثير الصدر في العجز فلهما ما لجزئي الاسم من ترتيب ومنع فصل بأجنبي، وأما قوله:(226)

لسنا كمن جعلت إياد دارها تكريت تمنع حبها أن يحصدا

فمؤول بأن دارها منصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور والتقدير لسنا كمن جعلت إياد جعلت دارها قال ابن هشام: وهو مشكل لأن جعلت فعل عام لا يصح أن يُعرَّف به الموصول بخلاف ضربت وأكلت ونحوها من الأفعال الخاصة، ولا يقال إن الإبهام قد زال بالجملة الثانية لأنا نقول شرط الصلة أن يتعرف الموصول منها وأما أنه يتعرف من جملة أخرى فليس بكاف. قاله الدماميني. وقد نقل ابن زكري كلام ابن هشام المذكور. وقال عقبه: والظاهر أن البيت ضرورة اهـ من شرح الفريدة. أي والظاهر أن إياد بدل مِن مَن في رواية من خفض وبدل من الضمير المستكن في جعلت في رواية من رفع فقد أبدل على الأول من الموصول قبل تمام الصلة لكنه قدر التمام. قوله "وكلهم لن يفصله عنها بالاستثنا ولا بما الخبر" أي ولا يستثنى من الموصول قبل تمام الصلة فلا يجوز جاء الذين إلا زيدا أكرمتهم، وإنما تقول جاء الذين أكرمتهم إلا زيدا. ولا يخبر عن الموصول قبل تمام الصلة فلا يجوز الذي زيد أكرمته يعني أن الذي أكرمته زيد. قوله "ولا بالاجنبي" أي لا يفصل بينهما بأجنبي وهو ما ليس معمولا للصلة، وأما غير الأجنبي فيجوز الفصل به كالجملة الاعتراضية كقوله:(227)

ماذا ولا عتب في المقدور رمت أما يحظيك بالنجح أم خسر وتضليل

226- البيت من الكامل وهو للأعشى ديوانه ص: 54. الشاهد فيه: الفصل بالبدل من الموصول وهو إياد بين أجزاء الصلة. إياد: حي من معد، وتكريت: بلدة بين بغداد والموصل.

227- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 226/1 والدرر 287/1. الشاهد فيه: الفصل بالجملة الاعتراضية وهي: ولا عيب في المقدور بين الصلة والموصول.

والقسمية كقوله:[228]

هذا الـــذي وأبيك يعـــرف مـــالكـــا والحق يـــدفـــع تـــرهـــات البـــاطل

قال المرادي: والقسم في التحقيق من الجمل الاعتراضية. اهـ والنداء كقوله:[229]

وأنت الذي يا سعد أبـــت بمـــشـــهـــد كريم وأبـــواب المكـــارم والمجـــد

وتالي النداء هنا مخاطب أي هو المنادى في المعنى، فلو لم يكن بعد النداء مخاطب عـــد الفصل به أجنبيا، ولا يجوز إلا ضرورة كقوله:[230] (نكن مثل من يا ذئب يصطحبان).

والصحيح أن هذه المسائل أجنبية مغتفرة. ولعل وجه اغتفارها أن الاعتراضية شـــأنها ذلك، وأما القسم والنداء فلما يفيدانه من تأكيد الصلة والتنبيه على مضمونها.

وندر الفصل بالأجنبي كقوله:[231]

وأبغـــض مـــن وضعـــت إلي فيـــه لـــســـانـــي معـــشر عنهـــم أذود

فإلي متعلق بأبغض، وفصل به بين وضعت ومعموله وهو أجـــنبي مـــن وضـــعت، والأصل وأبغض من وضعت فيه لساني إلي.

وَقَدْ تَلِي أَكْثَــرَ مِـــنْ مَـــوْصُـــولِ وَقَدْ يَلِـــي المـــوْصُـــولَ كَـــالمفْعُولِ
غَـــيرَ كَـــأَنْ وَأَلْ وَرُبمـــا حُـــذِفْ مَا مِنْهُمَـــا وَمَـــا مِـــنَ اجْلِهَـــا عُـــرِفْ

قوله: "وقد تلي أكثر من موصول" أي وقد تلي الصلة أكثر من موصـــول واحـــد مشتركا فيها أو مدلولا بها على ما حذف، ومن الأول قوله:[232]

228– البيت من الكامل وهو لجرير ديوانه ص: 325 وروايته:

هذا الذي وأبيك يعرف مالكا والحق يعرف ترهات الباطل

الترهات: جمع ترهة، كقبرة: الباطل.

229– البيت من الطويل وهو لحسان بن ثابت من قصيدة يرثي بها سعد بن معاذ ﷺ كما في سيرة ابن هشام انظر الروض الأنف 478/3. الدرر 289/1

230– تقدم الكلام عليه

231– البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفة المرِّي، شرح الحماسة للأعلم 198/1 وبلا نسبة في الدرر 286/1، الشاهد في قول: من وضعت إليَّ فيه، حيث فصل بالجار والمجرور المتعلق بأبغض بين أجزاء الصلة.

232– الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 559/2

من اللواتـــي والـــتي والـــلاتـــي يـــزعمن أنـــي كـــبرت لـــداتي

وقوله:[233]

بعـــد اللتيـــا واللتيـــا والـــتي إذا علتهـــا أنـــفـــس تـــردت

فهو مما يحتمل الإشتراك والحذف. ومن الثاني قوله:[234]

وعنـــد الـــذي والـــلات عدنك إحنـــة عليـــك فلا يـــغررك كيـــد العـــوائد

أي عند الذي عادك فهي متعينة الحذف لعدم صلاحية الصلة لهما. قال الـــدماميني: ويحتمل أن يكون هذا من باب قوله: (ويرجعن من دارين بجر الحقائب)[235]

بل أولى هنا للاختلاط، وسهَّله أنه تغليب للأكثر المجاور على الفرد المنفـــصل عـــن الصلة اهـــ منه. وقوله:[236]

صل الـــذي والـــتي متـــّا بآصـــرة وإن نأت عن مـــدى مرماهمـــا الـــرحم

فقوله: "متا" اشترك فيه الذي والتي وكان قياسه "اللـــذين" بتـــرك العطـــف وتغليب المذكر، لكنه أفرد ليوضح المذكر والمؤنث ففيه تفريـــق التثنيـــة للتوضـــيح, والاشتراك هنا متعين.

قوله: "وقد يلي الموصول كالمفعول " يعني أنه قد يلي الموصـــول معمـــول الـــصلة كالمفعول والحال كقوله :[237]

إن الـــذي وهو مثـــر لا يجـــود حـــر بفاقـــة تعتريـــه بعـــد إثـــراء

233– الرجز للعجاج، الكتاب 347/2 وشرح الشواهد للسيرافي 68/2

234– البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 227/1 و المساعد 177/1 ومغني اللبيب ص: 816 وقد أهمله السيوطي في شرح الشواهد. الإحنة: الحقد.

235– تقدم تخريجه.

236– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 227/1 وفي المساعد 177/1

الآصرة: الرحم.

237– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 227/1. الشاهد فيه: الفصل بالجملة الحالية (وهومثر) بين الذي وصلتها: (لايجود).

قوله: "غير كأن وأل" أي إن لم يكن حرفا أو الألف واللام مثل جاء الذي زيدا ضـــرب، فإن كان حرفا أو الألف واللام لم يجز، وعلل المصنف ذلك بأن امتزاج الحرف بصلته أشـــد مـــن امتزاج الاسم بصلته، فلو تقدم معمولها كان بمنزلة وقوع كلمة بين جـــزأي مـــصدر، وكـــذلك امتزاج الألف واللام، فلا يقال (ال زيدا ضارب) لامتزاجها بالصلة. قال المـــرادي: ولم يُفَـــصِّل المصنف بين الحرف العامل وغيره وفصَّل غيره فأجاز ذلك في غير العامل نحو عجبت ممـــا زيـــدا تضرب، ومنع في العامل نحو أنْ أي لما فيه من الفصل بين الحرف المصدري وصـــلته الـــتي هـــي معموله. قال: وتعليل المصنف يقتضى إطلاق المنع اهـــ.قال ناظر الجيش: والحق أن هذا يتوقـــف فيه على السماع فإن ورد الفصل مع غير العامل قبل وإلا فالقول ماقاله المصنف.

قوله "وربما حذف ما منهما وما منَ اجْلها عرف" أي وربما يحذف ما علم منهما أي الموصول الاسمي غير الألف واللام والصلة بشرط كونه معطوفا على مثله نحـــو: ﴿بالـــذي أنزل إلينا وأنزل إليكم﴾. وقوله:[238]

ومـــن يهجـــو رســـول الله منكـــم ويمدحـــه وينـــصره ســـواء

أي ومن يمدحه. وقوله:[239]

ما الـــذي دأبـــه احتيـــاط وحـــزم وهـــواه أطـــاع يـــستويان

أي والذي هواه أطاع وهذا مذهب الكوفيين والبغـــداديين والأخفـــش ومـــذهب البصريين المنع وما ورد من ذلك مخصوص بالشعر، والآية مؤولة. قاله في المـــساعد. ومـــن حذف الصلة قوله:[240]

نحـــن الألى فـــاجمع جمـــو عـــك ثم وجههـــم إلينـــا

238- البيت من الوافر وهو لحسان بن ثابت ﷺ، ديوانه ص: 20 ورواية ابن هشام في السيرة: أمن يهجو..إلخ الـــروض الأنف 188/4

239- البيت من الخفيف وهو لبعض الطائيين، شرح المصنف للتسهيل 229/1-230 وبلا نسبة في مغني اللبيب 816 وقد أهمله السيوطي.

240- البيت من مجزوء الكامل وهو لعبيد بن الأبرص، ابن الشجري 43/1 العيني 490/1 خزانة الأدب 322/1

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة والنجدة، وفهمت هذه الصلة من قوله فاجمع جموعك.. إلخ، وقوله:(241)

دافع عني بنقير موتتي بعد اللتيا واللتيا واللتي
إذا علتها أنفس تردت ... ...

أي بعد التي بلغت من الشناعة ما لايعبر عنه، ومثل ذلك فيما بعدها.

ومثال ما عرف من أجلها قوله:(242)

أتجزع إن نفس أتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

فقد دلت الصلة وهي عن بين جنبيك على حذف عن قبل التي إذ التقدير فهلا تدفع عن التي بين جنبيك. فحذفت عن الداخلة على الموصول وزيدت "عن" قبل "بين" وهي متعلقة بالصلة لأن الصلة فعل مقدر أي استقرت بين.. إلخ فصارت "عن" المحذوفة معروفة بالمتعلق بالصلة لأنها دل عليها بعن الداخلة على بين.

وَمَعَ أَلْ مِنْ بَعْدِ مِنْ ذَا يَكْثُرُ وَمُطْلَقًا مَعْ مَا سِوَاهُ يَنْدُرُ

قوله: "ومع أل من بعد من ذا يكثر" يعني أنه يكثر ذا أي حذف ما علم من أجل الصلة مع أل الموصولية حال كونه "أل" من بعد "من" التبعيضية ونص التسهيل: ويجوز تعليق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها نحو: ﴿وكانوا فيه من الزاهدين﴾. ﴿إني لعملكم من القالين﴾. ﴿وإني لكما لمن الناصحين﴾. ﴿وأنا على ذلكم من الشاهدين﴾. فحرف الجر في هذه وأمثالها متعلق بمحذوف تدل عليه الصلة، وليس متعلقا بصلتها إذ لا يتقدم معمول الصلة على الموصول، والتقدير زاهدين فيه من الزاهدين وقالٍ لعملكم من القالين وناصح لكما من الناصحين وهذا تخريج المبرد وابن السراج وابن جني اهـ من المساعد. قال الدماميني: وغير المصنف يقدر أعني وليس بجيد. ثم قال: وكلام ابن الحاجب صريح في أن التعليق في مثل ذلك بنفس الصلة لا بشيء محذوف.

241- تقدم تخريجه. نقير: موضع.

242- البيت من الطويل وهو لزيد بن رزين بن الملوح، شرح الشواهد للسيوطي 436/1 والشاهد فيه: حذف عن قبل التي لدلالة عن المتعلقة بالصلة عليها.

قوله "ومطلقا مع ما سواه يندر" أي ويندر تعليق حرف جر قبل الموصول بمحذوف تدل عليه الصلة في الشعر مع غير أل من الموصولات مطلقا أي سواء جر الموصول بمن أم لم يجر بها فالأول كقوله:[243]

لا تعذلوا مسورا فإنه لكم   من الذين وفوا في السر والعلن

فالأصل فإنه واف لكم من الذين وفوا والثاني كقوله:[244]

وأهجو من هجاني من سواهم   وأعرض منهم عمن هجاني

والأصل وأعرض عمن هجاني منهم عمن هجاني منهم على سبيل التوكيد ثم حذف منهم من المؤكد وحذف ما سواها من المؤكد. وقيل التقدير عن هاجيَّ منهم إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حذف موصول وصلته. واستحسنه أبو حيان.

ويندر كذلك مع أل غير مجرورة بمن التبعيضية، وعلل بأن في ذلك إشعارا بأن المحذوف بعض المذكور، فتقوى الدلالة عليه بخلاف المجرور بغيرهاكقوله:[245]

تقول وصكت صدرها بيمينها   أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

فـ"بالرحى" متعلق بمحذوف يدل عليه "متقاعس" صلة أل، التقدير: متقاعس بالرحى، وقوله:[246]

فتى ليس بالراضي بأدنى معيشة   ولا في بيوت الحي بالمتولج

فتى يملأ الشيزى ويروي سنانه   ويضرب في رأس الكمي المدجج

أي ولا بمتولج في بيوت الحي، ففي بيوت متعلق بمتولج محذوف.

243- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 232/1 وروايته: لا تظلموا...إلخ وفي الدرر 291/1

244- البيت من الوافر لهدبة بن خشرم، شرح الحماسة للأعلم 385/1 وروايته: سأهجوا من هجاهم من سواهم ...إلخ، وبلا نسبة في الدرر 292/1

245- البيت نسبه أبو تمام لأعرابي من بني سعد مناة، الحماسة شرح الأعلم 426/1. المتقاعس: المتأخر.

246- البيتان للشماخ بن ضرار، ديوانه ص: 82 وروايته: أبل فلا يرضى...إلخ، والبيت الثاني قبل الأول في الديوان. الشيزي: خشب أسود للقصاع.

تنبيه: منعُ تقديم الصلة أو شيء منها على الموصول يُفهِمه قول الخلاصة: (وكلـــها تلزم بعده صله). قاله الأشموني.

لم تحــذَفَ الْ وَوَصْلُهَـــــا حَــرْفٌ وَلا   وَصْـــلٌ لَــهُ مَــعْ حَذْفِ مَا فِيهِ اعْمِــلا

قوله: "لم تحذفَ ال ووصلها" يعني أن أل الموصولية لا يجوز حــذفها، فــلا تقــول الضارب زيدا ومكرم عمرا، تريد والمكرم عمرا. ولا تحذف صلة أل. قوله "حرف" بالرفع عطف على أل بحذف العاطف أي ولا حرف. يقول: ولا يجوز حذف الموصول الحرفي أي إلا "أنْ"، نحو: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه. وإذا حذفت "أنْ" فتارة يبطل عملها وهـــو الكثير نحو: ﴿ومن آياته يريكم البرق﴾، وتارة يبقى كقوله:[247]

ألا أيهـــذا الزاجـــري أحضـــر الـــوغى   وأن أشهـــد اللذات هل أنـــت مخلـــدي

في رواية من نصب أحضر.

ولا تحذف صلة الموصول الحرفي إن حذف معمول الصلة فإن بقي معمولهـــا جـــاز حذفها كقولهم لا أفعله ما أنَّ حراء مكانه ولا أكلمه ما أنَّ في السماء نجما أي ما ثبـــت في المثالين، فحذف الفعل منهما وهو ثبت، وهو صلة ما وبقي معمولها وهو أنَّ وصلتها.

تنبيه: من هذا نحو: (أمـــا أنت برا فاقترب) حذفت كان وهي صـــلة أنْ وأبقـــي معمولاها ومنه قول العرب: كل شيء مَهَهٌ ما النساءَ وذكرَهن أي ما عدا النساء. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

قوله: "لم تحذف أل ووصـــلها.. إلخ" أي لم تحـــذف أل ولا وصـــلها ولا حـــرف مصدري ولا وصله مع حذف معموله.

وَجَـــــوِّزِ الغَيْبَـــــةَ فِي ضَمِـــــيرِ   عَادَ عَلَـــى خَـــبرِ ذِي حُـضُـــورِ
سِـــــوَى مُـــشَبَّــهٍ بِـــــهِ تَـــأَخَّرَا   وَإِنْ عَلَـى الــضَّمِـيرِ زِدْتَ آخَـــرَا

---

[247]- البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد، مختار الشعر الجاهلي 317/1 الشاهد فيه: حذف الموصول الحرفي وهو أن المقدرة قبل أحضر.

قوله: "وجوز الغيبة.. إلخ البيت" يعني أنه يجوز الحضور والغيبة في ضمير الموصول المخبر به أو بموصوف الموصول أو غيره عن مبتدإ حاضر متكلما أو مخاطبا تقدم، وإنما يكون ذلك في الذي والتي وفروعهما. فتقول أنا الذي فعلت كذا أو فعل كذا اعتبارا لحال الموصول وحال المخبر عنه لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد، واعتبار حال الخبر أكثر وأقيس ومنه قوله:(248)

وأنت الذي أمست نزار تعده — لدفع الأعادي والأمور الشدائد

وقوله:(249)

نحن اللذون صبحوا الصباحا — يوم النخيل غارة ملحاحا

ومن اعتبار حال المخبر عنه قوله:(250)

أنا الذي فررت يوم الحره — والحر لا يفر إلا مره

وقوله:(251)

وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها — إليك وللأيتام أنت طعامها

وقوله:(252)

وأنت الذي إن شئت أنعمت عيشتي — وإن شئت بعد الله أنعمت باليا

248- البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه 151 الشاهد في قوله: تعده. حيث اعتبر الموصول و لم يعتبر ضمير الحضور الذي قبله.

249- الرجز لرؤبة بن العجاج وقيل لجاهلي من بني عقيل، وقيل لليلي الأخيلية العيني 426/1 الشاهد قوله: صبحوا حيث لم يقل صبحنا. النخيل بالتصغير: موضع.

250- الرجز لعبد الله بن مطيع القرشي، حماسة البحتري ص: 57 والاستيعاب 597/1 الشاهد في قوله فررت باعتبار ضمير الحضور.

251- البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه 555 الشاهد في قوله: إليك حيث اعتبر المخبر عنه الذي هو ضمير الحضور دون الموصول.

252- بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل وروايته: نعمت... وهو في ديوان جميل 89 و روايته: وأنت التي إن شئت... إلخ وبهذه الرواية أيضا منسوبا للمجنون في الأغاني 69/2.

الشاهد في قوله شئت بالحضور.

ومثال الإخبار بموصوف الموصول أنت الرجل الذي فعلت، أو فعل كذا؛ ومن اعتبار حال المخبر عنه قوله:(253)

وإنا لقوم ما نرى القتل سبة إذا ما رأته عامر وسلول

وقوله تعالى: ﴿بل أنتم قوم تفتنون﴾ وظاهر كلام المصنف التعميم في الموصولات، وقد خص أبوحيان هذا الكلام بالذي والتي وفروعهما، ولا يجوز في غيرهما عنده إلا الغيبة، وجعل التعميم وهْما.

تنبيه: حكم الموصول والنكرة الواقعين خبرا للناسخ حكمهما إذا وقعا خبرا للمبتدإ نحو قوله:(254)

أحار بن بدر قد وليت ولاية فكن جرذا فيها يخون ويسرق

يروى بالتاء والياء، وقال:(255)

وكنا أناسا قبل غزوة قرمل ورثنا الغنى والمجد أكبر أكبرا

وفي الحديث: «إنك امرؤ فيك جاهلية» (256) أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

قوله: "سوى مشبه به" يعني أن محل جواز الوجهين ما لم يقصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به، فتتعين الغيبة حينئذ نحو أنا في الشجاعة الذي قتل مرحبا، وأنت الذي قتل مرحبا، وذلك لأن المعنى على حذف مثل، ولو صرح بها تعينت الغيبة، قوله: "تأخرا" أي أو ما تأخر يعني أنه كذلك تتعين الغيبة إن تأخر الضمير الذي كان مبتدأ في المُثُل السابقة، نحو الذي قام أنا أو أنت، وهو مذهب الفراء، ومقتضى أصول البصريين؛ قال أبوحيان:

253- البيت من الطويل للسموأل، شرح الحماسة للأعلم 262/1 وله أو لعبد الملك بن عبد الرحيم الحارثي في شرح المرزوقي.110/1. الشاهد في قوله: نرى بضمير الحضور. السُّبة: العار.

254- البيت من الطويل لأنس بن أُنيس, الكامل للمبرد 373/1 ، الشاهد في قوله: يخون باعتبار الغيبة بعدما يشبه الموصول وهو النكرة الموصوفة بالجملة. الجرذ بضمتين: ضرب من الفار.

255- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 60/1 قرمل كقنفذ و جعفر هو ابن الحميم ملك من ملوك اليمن.

256- رواه البخاري في كتاب الإيمان. الحديث رقم 30.

وهو الصحيح لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل تمام الكلام، وأجاز الكسائي ذلك مع التأخير.

قوله: "وإن على الضمير..إلخ" مبالغة في جواز الغيبة والحضور. فلو قال:

وإن على الضمير زدت آخَرا سوى مشبه به أو أُخِّرا

لكان أوضح. يعني أنه يجوز الوجهان الحضور والغيبة إن وجد ضميران أو ضمائر راجعة إلى الموصول المخبر به عن حاضر كما أنهما يجوزان إن اتحد الضمير الراجع إلى الموصول نحو: أنا الذي قام وأكرمتُ زيدا، وأنت الذي قام وأكرمتَ زيدا، وأنت الذي قام وأكرمتُه، وتعكس فتقول أنا الذي قمتُ وأَكرمَ، وأنت الذي قمتَ وأَكرمَ، والأحسن البداءة بالحمل على اللفظ، كقوله:[257]

نحن اللذون بايعوا محمدا على الجهاد ما بقينا أبدا

وقوله:[258]

أأنت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والأرحبي المعلف

والكوفيون يمنعون الجمع بين الأمرين، حيث لا فاصل، وذكر أبوحيان أن السماع يشهد لهم.

مَا كَاسْتَقَرَّ صِلَةً أَوْ خَبرَا أَوْ صِفَةً فَحَذْفُهُ قَدْ حُظِرَا

إِنْ كَانَ مخْتَصًّا وَيحذَفُ إِذَا أُعْمِلَ فِي الموْصُولِ كَالمخْتَصِّ ذَا

يعني أن ما كاستقر في كونه متعلقا للظرف والمجرور الواقعين صلة أو خبرا أو صفة، فحذفه قد حظر أي منع إن كان مختصا بأن كان استقر معناه عدم التزلزل، أو كان ذا حدث خاص لا يحتمل غيره نحو: ضحك مثلا، فلا يقال جاء الذي عندك أو في الدار، أي ضحك عندك، أو في الدار لعدم الدلالة عليه ما لم يعمل مثله في الموصول، أو الموصوف به كنزلنا الذي البارحة، أي نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة أو أمس أو آنفا، فإن كان ذلك

257- الرجز نسبه المصنف في شرح التسهيل لبعض الأنصار 206/1

258- البيت من الطويل وهو بلا نسبة، شرح المصنف للتسهيل 206/1 وفي تعليق الفرائد للدماميني 235/2

الأرحبي: نسبة إلى أرحب، قبيلة أو فحل أو مكان.

جاز حذف المتعلق الخاص كما قال الناظم: "ويحذف إذا أعمل.. إلخ" وقوله: "كالمختص" الكاف نائب أعمل فهي اسم بمعنى مثل وقوله: "ذا" بدل من المختص. ثم جواز الحذف بشرط أن يكون الظرف قريبا من زمن الإخبار فإن كان بعيدا من زمن الإخبار لم يجز حذف العامل، فلا يقال نزلنا المنزل الذي عام أول، قاله الكسائي. لكن اعتبار هذا القيد يمنع من قياس المجرور على الظرف إذ لايتصور فيه قرب ولابعد، ومحل السماع أيضا إنما هو فيما عمل مثله في الموصوف بالموصول نحو نزلنا المنزل الذي البارحة فلم يسمع فيما عمل مثله في الموصول وهذا خارج عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

شَرْطًا أَوِ اسْتِفْهَاماً اَيٌّ وَقَعَا وَصِفَةً وَقُلْ بِأَنْ لا تَقَعَا

نَكِرَةً تُوصَفُ وَالأخِيرُ بِالحذْفِ في اسْتِفْهَامِهَا جَدِيرُ

قوله: "شرطا أو استفهاما اي وقعا..إلخ" يعني أن أيا تقع شرطية نحو: ﴿أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى﴾، وقوله ﴿أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علي﴾، واستفهامية نحو: ﴿أي الفريقين أحق بالأمن﴾ وصفة لنكرة مذكورة غالبا، كقوله:[259]

دعوت امرأ أي امرئ فأجابني وكنت وإياه ملاذا وموئلا

ومررت برجل أيِّ رجل، أيْ كامل في الرجولية. أو واقعة حالا بعد معرفة كقوله:[260]

فأومأت إيماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

قال أبو حيان: لم يذكر أصحابنا كون أيٍّ تقع حالا وأنشدوا البيت بالرفع على أنه مبتدأ أو خبر مبتدإ وقدروه أيُّ فتى هو.

ومن غير الغالب أن تقع صفة لنكرة محذوفة كقوله:[261]

إذا حارب الحجاج أي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع

---

259 -البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 215/1 وفي الدرر 305/1

260 - البيت من الطويل وهو للراعي النميري، العيني 423/3 الشاهد في قوله: أيما حيث وقعت أي حالا وما زائدة.

261 - البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه ص: 360 الشاهد في قوله أي منافق حيث حذف موصوف أي وتقديره منافقا.

أي منافقا أي منافق، وهذا في غاية الندور لأن المقصود بالوصف بأي التعظـيم، والحذف مناف لذلك، قاله أبوحيان. قال: وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضـيفت إلى معرفة كانت بعضا مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة إذ هي أبدا الموصوف لا بعضه.

قوله: "وقل بأن لا تقعا نكرة توصف" أي ولا تقع أي نكـرة موصـوفة خلافـا للأخفش، فإنه أجاز وقوعها كذلك، نحو مررت بأي معجب لك، وهذا هو الذي جزم به ابن الحاجب. قال المصنف: ولاحجة له –يعني الأخفش- إلا القياس على "مـا" و"مـن"، والقياس في مثل هذا ضعيف.

قوله "والأخير بالحذف.. إلخ" يعني أنه يحذف ثالث "أي" في الاستفهام كقوله:[262]

تنظـرت نصرا والسمـاكين أيْهـما علي مـن الغيـث استهلـت مـواطره

وكذا في شرطيتها وقرئ (أيْما الأجلين). قال بعضهم: فلو قال الناظم:

... ... والياء الأخير بالحـذف في الـشرط وتلـوه جـدير

لأفاد ذلك.

قلت: وبقي من أقسام "أي" أن تكون وصلة للنداء و لم يذكره الناظم، لكـن لعلـه اكتفى عن ذكره بما في الخلاصة من قوله: (وأيها مصحوب أل بعد صفه.. إلخ) وفيـه أن الشرطية يأتي ذكرها أيضا في الجوازم. كذا ظهر لي، ثم وقفت على نحوه في نتائج التحصيل مع بسط فلينظر.

❁❁❁

[262]- البيت من الطويل وهو للفرزدق، ديوانه، ص: 246 الشاهد في قوله أيهما حيث خففت ياء أي.

المعرف بأداة التعريف

وَسَــــمِّهَا عَهْـدِيَّــــةً إذَا عُــــهِدْ مَـدْلُـولُ مَا صَـحِبَهَا وَإنْ وُجِــــدْ
سَوَاءَ مَعْهُــــودٍ وَكُـــلاًّ خَلَفَـــتْ حَقــًّا فَبِالـشُّمُـولِ مُطْلَقًــــا أَتَــتْ

قوله: "وسمها عهدية إذا عهد مدلول ما صحبها..إلخ" يعني أن أل تسمى عهديـــة إن عهد مدلول صاحِبِها بحضور حسي، بصَريا كان كما تقول لشاتم رجل تشاهده بحضرتك: لا تشتم الرجل، أو سمعيا، نحو: ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرســول﴾ ونحو: ﴿فيها مصباح المصباح في زجاجة﴾ ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس، وعبرة ذا أن يسد الضمير مسدها مع مصحوبها قاله في المغني. أو حضور علمي نحو: ﴿إذ هما في الغار﴾. ﴿إذ يبايعونك تحت الشجرة﴾. وإن لم يعهد مدلول مضمونها بشيء مما تقدم، فجنسية نحو: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾. فإن خلفها كل حقيقة دون تجوّز، فهي للشمول والاســتغراق نحو: ﴿عالم الغيب والشهادة﴾. أي كل غيب وشهادة، وهذا ما يعني الناظم بقوله: "سواء معهود.. إلخ".

قوله: "فبالشمول مطلقا" مثله في التسهيل. قال الدماميني: أي حال كونه مطلقا وهو شمول الأفراد فإنه هو المراد من الشمول إذا استعمل مطلقا، وأما إذا استعمل مصاحبا لقرينة تدل على إرادة الخصائص فليس المراد منه شمول الأفراد ضرورة وجود المانع مـــن إرادتـــه، وإنما هو لشمول الخصائص الذي قامت القرينة عليه، وتنزيل كلام المصنف على هذا حسن لولا أنه فسره بأن المراد بالإطلاق ما هو باعتبار الأفراد والخصائص، أي فهـــي للـــشمول سواء تعلق بالأفراد أو بالخصائص، وهو غير جيد. اهــ كلامه. والشمول حقيقي كما مر، وعرفي نحو: جمع الأمير الصاغة أي صاغة بلده ﴿أو ينفـــوا مـــن الأرض﴾. أي أرضـــهم ﴿وفضلكم على العالمين﴾. أي عالمي عصركم، فإن لم تخلفها كل فلبيان الحقيقـــة نحـــو: ﴿وجعلنا من الماء كل شيء حي﴾. ونحو: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثياب، ولذا يقع الحنث بواحدة وبواحد. ونحو ﴿أكله الذيب﴾.

فائدة: قد سئل ابن زكري عن وجه كون أل للحقيقة في الآية: ﴿وجعلنا من المـــاء كل شيء حي﴾ فلينظر جوابه عن ذلك في شرحه للفريدة، فقد بسط فيه، وحاصله أنهـــا

ليست للعهد الخارجي وهو بَيِّنٌ ولا للعهد الذهني وليست للاستغراق لما بَيَّنه هو مما يطول جلبُه، فلم يبق إلا أن تكون للحقيقة. قال: والجعل لايدل على إرادة الأفراد من مدخولها لعدم توقفه عليها كما في جعل أفراد الإنسان من حقيقته، وكونُه من مياه مخصوصة إنما هو اتفاقي لاعقلي يوجبه النظر.

وإن خلفت أل كل مجازا فهي لشمول خصائص أفراد الجنس مبالغة، نحو: أنت الرجل علما، قال:[263]

ليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد

والصيد كله في جوف الفرا.

وَاسْتَثْنِ مِنْ مَصْحُوبِها وَرَجَّحُوا فِيما لَهُ اللَّفْظَ وَمَعْنى صَحَّحُوا

قوله: "واستثن من مصحوبها" يعني أنه يستثنى من مصحوب أل الجنسية نحو: ﴿والعصر إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات﴾. فلولا اقتضاء الأداة شمول الإحاطة بأفرادها لم يستثن منها لأن الاستثناء معيار العموم، والظاهر أيضا صحة الاستثناء من مدخول التي لشمول الخصائص، إذ لا مانع من أن يقال زيد الرجل إلا في الشجاعة كما لا يمتنع زيد الكامل إلا في ذلك. ذكره الدماميني.

أما التي لا يصح أن يخلفها كل فلا يصح الاستثناء منها قطعا. قوله "ورجحوا فيما له اللفظ" أي وإذا أفرد مصحوب أل فاعتبار لفظه فيما له من نعت وحال وخبر أولى من اعتبار معناه، ومن اعتبار اللفظ قوله تعالى ﴿والجار ذي القربى﴾، ﴿لا يصلاها إلا الأشقى الذي كذب وتولى﴾. وقولك تصدق بالدينار صحيحا، ومن اعتبار المعنى وهو قليل قوله تعالى ﴿أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء﴾. ومثله ما حكى الأخفش: أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض، وتقول هذا الدينار حمرا، أي هذه الدنانير، وإنما قال في التسهيل وإذا أفرد لأن مصحوب أل الجنسية إن كان مثنى نحو نعم الرجلان الزيدان، أو

263- البيت من السريع وهو لأبي نواس في مدح الرشيد ديوانه:349/1 وروايته: وليس لله بمستنكر. وهو مثال من حيث المعنى لا الصناعة.

مجموعا نحو: ﴿قد أفلح المؤمنون﴾. لم يجز في مالَه من نعت أو غيره إلا اعتبار اللفظ. اهـ من المساعد.

وَجَوِّزَ انْ تَقُومَ فِي غَيرِ الصِّلَهْ ... مَقَامَ مُضْمَرٍ وَبَعْضٌ حَظَلَهْ

يعني أنه قد تقوم أل في غير الصلة مقام ضمير رابط نحو زوجي المس مس أرنب أو غيره نحو: مررت برجل حسن الوجه أي وجهه. وقوله تعالى: ﴿فإن الجنة هي المأوى﴾. وبهذا التعويض قال الكوفيون وبعض البصريين. قوله: "وبعض حظله" هو ابن خروف، ومن منعه جعل الضمير محذوفا أي حسن الوجه منه و «زوجي المس مس أرنب والريح ريح زرنب» [264]. أي المس منه. ولا يختص هذا بضمير الغيبة، بل يكون فيه كما رأيت وفي غيره نحو: ﴿ولو تقول علينا بعض الأقاويل لأخذنا منه باليمين﴾. أي يميننا أي قوتنا إذا لم تجعل الباء زائدة ونحو ﴿واشتعل الرأس شيبا﴾ أي رأسي. وقد تقوم مقام الظاهر عند الزمخشري نحو: ﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾. أي أسماء المسميات بدليل ﴿أنبئوني بأسماء هؤلاء﴾ ليتحقق مرجع الضمير في قوله ثم عرضهم. قوله: "في غير الصلة" احترز به من الصلة، فلا تقوم أل فيها مقام الضمير فلا يقال: جاء الذي ضربت الظهر والبطن أي ظهره وبطنه. وأما قولهم أبو سعيد الذي رويت عن الخدري أي عنه، فلا يطرد قاله ابن مالك، قال أبوحيان وليس المثال المذكور مما قامت فيه أل مقام الضمير في الصلة بل القائم مقامه هو الاسم الذي فيه أل .

وَلامُهَا المظْهَرُ مِيمًا يُجْعَلُ ... وَفِي الْقَرِيضِ مُدْغَماً قَدْ يُبْدَلُ

يعني أنه قد تبدل لام أل ميما في لغة حمير. وفي الحديث: «ليس من امبر الصوم في السفر» [265]وإنما الإبدال في البر فقط إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر، قاله الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب انظر التصريح. وقال بعض الطائيين:[266]

264– رواه البخاري في كتاب النكاح الحديث رقم 5189.

265– أخرجه مسلم في كتاب الصيام الحديث رقم 2612 ولفظه: ليس من البر أن تصوموا في السفر. ورواية النحاة بهذا اللفظ عن النمر بن تولب ﷺ. مغني اللبيب. ص: 71.

266– البيت من الطويل قال العيني قائله بعض الطائيين لم أقف على اسمه 222/1. الأولق: الجنون.

أأن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل أم أرمد اعتاد أو لقا

قوله: "وفي القريض.. إلخ" يعني أن لامها يبدل ميما في الشعر وإن كان مدغما كقوله:[267]

ذاك خليلي وذو يواصلني يرمي ورائي بامسهم وبامسلمه

أي بالسهم والسلمة وهي الحجارة. قلت: وانظر ما وجه اختصاص هذا بالشعر فإن الوزن لا يختلف. وقد اشتهرت نسبة هذه اللغة إلى حمير وهي لاتختص بهم فقد نسبها المصنف في شرح التسهيل إلى أهل اليمن ومن والاهم ونقل المرادي عن ابن عصفور أنها لغة طيء وعلى هذا اقتصر الأشموني عند قوله في الخلاصة: (وجر بالفتحة ما لاينصرف.. إلخ)، ويدل لعدم اختصاصها بحمير البيت المتقدم (ذاك خليلي.. إلخ) فإن قائله من طيء لا من حمير.

فصل

مَدْلُولُ الاعْرَابِ لِلاسْمِ فَانتَبِهْ مَا كَانَ عُمْدَةً أَوِ الفَضْلَةَ بِهْ
أَوْ بَيْنَ ذَيْنِ وَلِعُمْدَةٍ وَجَبْ رَفْعٌ وَغَيرُ عُمْدَةٍ قَدِ انْتَصَبْ
مَنْصُوبُ كَانَ إِنَّ ظَنَّ مُلْحَقُ بِهِ وَلِلثَّالِثِ خَفْضًا حَقَّقُوا

قوله: "مدلول الاعراب" إلى قوله: "وبين ذين" أي مدلول إعراب الاسم ما هو به عمدة أو فضلة أو بينهما. فالعمدة ما لا يتم الكلام دونه لفظا أو تقديرا. قوله: "ما.. إلخ" أي شيء كان الاسم به عمدة أي بذلك الشيء عمدة، فـ"ما" نكرة موصوفة بمعنى شيء. قال المصنف: العمدة عبارة عما لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم مقام اللفظ به، والفضلة عبارة عن ما يسوغ حذفه إلا لعارض.

قوله: "ولعمدة وجب رفع" أي فيجب الرفع للعمدة لشرفها والاهتمام بها، فجعل لها الرفع لأن علامته الضمة، وهي أظهر الحركات لكونها من الواو، ومخرجها من الشفتين وهو المخرج الظاهر، ولإمكان الإشارة إلى الضمة بالإشمام؛ قوله "وغير عمدة قد انتصب" أي لأنه لَّما جعلت الضمة للعمدة والكسرة للمتوسط تعينت الفتحة للفضلة، وقال السيوطي:

[267]- البيت من المنسرح وهو لبجير بن غنمة أحد بني بولان، العيني: 464/1. السَّلِمة: الحجارة.

إن الفضلة لما كانت كثيرة أعطيت ما علامته الأصلية الفتحة وهـــي أخـــف الحركـــات، والعمدة لقلتها أعطيت ما علامته الأصلية الضمة، وهي أثقل الحركات.

فالعمدة المبتدأ و خبر المبتدإ أو إنّ، والفاعل و نائبه واسم كان وأخواهّا، وهل أصلها المبتدأ أو الفاعل أو كلاهما أصل؟ أقوال. وتظهر ثمرة الخلاف في قولــه تعــالى: ﴿ولــئن سألتهم﴾ الآية، فمن قال بالأول قدر الله مبتدأ محذوف الخبر، ومن قال بالثاني قدره فــاعلا بفعل محذوف. قوله "وغير عمدة قد انتصب" أي والنصب للفضلة وهي مفعول مطلــق أو مقيد كالمفعول به أو له أو معه أو فيه أو مستثنى أو حال أو تمييز أو مشبه بــالمفعول بــه، والجر لما بين العمدة والفضلة، وهو المضاف إليه كما قال الناظم "وللثالث خفضا حققوا"، وإنما كان بين العمدة والفضلة لأنه يقع في موقع يكمل العمدة نحو: جــاء عبــد الله، وفي موضع يكمل الفضلة نحو أكرمت عبد الله، ويقع في موضع عمدة نحو: يعجبني قيام زيــد، وفي موضع فضلة نحو: هذا ضارب زيد، وخص بالجر لأن علامته الأصلية الكسرة وهـــي متوسطة بين الخفة والثقل، فناسب جعلها للمتوسط بين المرتبتين.

قوله: "منصوب كان ظن..إلخ" يعني أنه ألحق من العمد بالفضلات المنصوبُ في باب كان وإنَّ ولا وظن، لأنه مبتدأ أو خبر في الأصل.

❀❀❀

المبتدأ والخبر

وَزِدْ في الاخْبَارِ عَلَى الماهِيَّهْ   إنْ وُجِدَتْ في المبْتَدَا جَلِيَّهْ

هذا البيت ساقط من بعض النسخ ومؤخر عن المسوغات في بعضها، ويغني عنه تمثيله في الطرة لتمام الفائدة بمتعلق الخبر بالآية ﴿بل أنتم قوم تفتنون﴾. يعني أنه إذا فهمت ماهية المبتدإ حال كونها جلية فيه لم يصح الإخبار عنه بها إلا مع زيادة متعلق تتم به الفائدة، كالصفة في الآية المذكورة آنفا، ولهذا إذا قلت زيد رجل صالح مقدرا أن صالحا صفة جاز أو خبرا ثانيا لم يجز، وكذلك نحو العنقاء طائر يغتال الصبيان، وعلى هذا فيبطل قول بعضهم في ﴿هذا كتاب أنزلناه مبارك﴾ أن أنزلناه خبر ثان لأنه ليس الغرض الإخبار عن المشار إليه أنه كتاب لأن المخاطبين عالمون بكونه كتابا. انظر حواشي يس على الألفية.

أَخْبِرْ بِغَيرِ خَبرِيَّةٍ بِلا   إضْمَارِ قَوْلٍ وَبِهِ قَدْ نُقِلا

يعني أن الجملة الطلبية ربما تأتي خبرا نحو: زيد اضربه، وقوله:[268]

قلب من عيل صبره كيف يسلو   صاليا نار لوعة وغرام

خلافا لابن الأنباري ومن وافقه من الكوفيين لأن الخبر ما يحتمل الصدق والكذب، وينبغي أن يمنع الإنشائية أيضا لهذه العلة، وهذا غلط نشأ عن اشتراك لفظ الخبر بين ما يقابل الإنشاء وبين خبر المبتدإ قاله الدماميني، وقد أشار إليه ناظر الجيش. وقد رد المصنف في الشرح قول ابن الأنباري أيضا بالإجماع على وقوع الخبر هنا مفردا وهو لايحتمل الصدق والكذب والجملةُ واقعة موقعه فلا يمتنع كونها مثله بالقياس لو كان غير مسموع قال : ومع ذلك فهو شائع في كلام العرب.

قوله: (بلا إضمار قول.. إلخ) أي ولا يلزم تقدير القول قبل الجملة الطلبية خلافا لابن السراج. فإذا قيل زيد اضربه فالتقدير عنده زيد أقول فيه اضربه وذلك القول المقدر

268- البيت من الخفيف وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل لرجل من طيء 296/1

عيل الصبر: من قولهم عال الشيء فلانا غلبه

الشاهد فيه: الإخبار عن المبتدأ وهو قلب بجملة طلبية استفهامية وهي كيف يسلو.

هو الخبر، والجملة الطلبية محكية به، فهي في محل نصب على هذا التقدير. ويخبر بالجملة القسمية خلافا لثعلب، ويرده قوله تعالى ﴿والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم﴾ ﴿والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا﴾.

قال الدماميني: قال ابن هشام: وعندي في هذا تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضمن معنى الشرط، وخبره منزل منزلة الجواب فإذا قدر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدإ المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة ﴿وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن﴾ التقدير والله ليمسن، إن لم ينتهوا يمسن.

تنبيه: قد يعرض للجملة الخبرية ما لا يسوغ وقوعها خبرا كدخول لكن عليها أو بل أو حتى، وبعض الجمل غير الخبرية لا يجوز أن تقع خبرا وذلك جملة النداء فلا يجوز زيد يا أخاه. أفاده أبو حيان في شرح التسهيل.

وَرَابِطًا نُصِبَ مَفْعُولاً وَإِنْ عَادَ عَلَى سِوَى كَكُلٍّ وَزُكِنْ
احْذِفْ قِيَاسًا حَذْفُ مَا جُرَّ بِفِي أَوْ مِنْ وَ مَا تَقَدَّمَ الْمِثْلُ يَفِي

قوله: "ورابطا نصب" مفعول قوله "احذف قياسا"، يعني أنه يحذف الضمير العائد إن "زكن" أي علم بأن تعين للربط ونصب بفعل أو وصف وعاد على ككل في إفادة العموم والافتقار إلى متمم سواء كان موصولا أو غيره كأسماء الشرط والاستفهام والنكرة الموصوفة، بل يجوز حذفه وإن كان المبتدأ غير كل وشبهه فمثال ما نصب بفعل قوله:[269]

ثلاث كلهن قتلت عمدا وأخزى الله رابعة تعود

أي قتلتها.

[269]- البيت من شواهد الكتاب 86/1 ولا يعرف قائله ولا ما قبله ولا ما بعده، وهو في الخزانة 177/1
الشاهد فيه: حذف رابط الجملة المخبرة في قوله: "قتلت".

وقرأ أبو عمرو ﴿وكل وعد الله الحسنى﴾ أي كل واحد منهم، ونحو أيهم سألني أعطي بناء على أنها موصولة، ورجل يدعو إلى الخير أجيب، ومثال ما نصب بصفة قوله:[270]

غني نفس العفاف المغني وخائف الإملاق لا يستغني

يحتمل أن يكون غني نفس مبتدأ، والعفاف مبتدأ، والمغني خبره، أي غني نفس العفاف المغنيه، والجملة خبر للأول، وأن يكون غني نفس خبر المغني، وهما خبر العفاف، أي الذي أغناه العفاف غني النفس. والوجه الأول أظهر وأقل تكلفا، قاله أبو حيان. ونحو: الدرهم أنا المعطي، ومنع الكوفيون حذفه، والخبر غير كل وشبهه اختيارا، فينصبون ذا النوع على المفعولية، وعليه قراءة: ﴿أفحكمَ الجاهلية يبغون﴾ وأجازه البصريون على ضعف، ومنه قراءة الأسلمي: ﴿أفحكمُ الجاهلية﴾ بالرفع، وقوله:[271]

وخالد يحمد ساداتنا بالحق لا يحمد بالباطل

برفع خالد وساداتنا أي يحمده ساداتنا بخلاف الزيدان قاما وزيد هو قائم لعدم النصب وزيد إنه فاضل للنصب بحرف، وزيد ضربته في داره فلا يحذف إذ لا يدرى أحذف شيء أم لا؟ لعدم تعينه للربط. قوله: "حذف ما جر بفي أو من" أي وكذلك يحذف جوازا العائد من الجملة المخبر بها على المبتدإ إن جر بفي الظرفية كقوله:[272]

فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر

أي نساء فيه ونسر فيه؛ وقولهم شَهرٌ ثَرَى وشهرٌ تَرَى وشهر مَرْعَى، أي ترى فيه النبات، قال الشمني: لم ينون مرعى لمناسبة ترى.

أو جر بمن التبعيضية كقولهم السمن منوان بدرهم، أي منه، وقول الخنساء:[273]

270- رواية المصنف في شرح التسهيل غناء نفس ... إلخ، 297/1 ولم ينسبه لأحد، وهو برواية الشرح في تعليق الفرائد غير منسوب 98/2

271- البيت من السريع وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 298/1 وفي شرح الكافية 348/1 ونسبه ابن عصفور في ضرائر الشعر للأسود بن يعفر ص: 139

272- البيت من المتقارب وهو للنمر بن تولب الصحابي ديوانه 65 طبعة دار صادر.

273- البيت من المتقارب وهو للخنساء في ديوانها ص: 59 طبعة دار صادر

عزَّ: غلب، بزَّ: سلب. و "عزَّ بزَّ" مثل أول من قاله جابر بن رألان الطائي الميداني. 363/2.

كأن لم يكونوا حمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عز بزا

أي من عز منهم، وقيد بعضهم ذلك بأن لا يؤدي حذف المجرور إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه فلا يجوز: الرغيف أكلت، وأنت تريد منه لأن المجرور لو حذف لم يعلم لجواز أكلته وأكلت منه.

قوله: "وما تقدم المثل" أي ويحذف العائد كذلك جوازا إن جر بحرف مماثل لفظا ومعمولا كقوله:(274)

أصخ فالذي توصَى به أنت مفلح فلا تك إلا في الصلاح منافسا

أي أنت مفلح به، بحذف العائد المجرور لكونه جر بحرف سابق عليه مماثل لفظا ومعمولا وهو الباء الجارة للضمير، إذ الحرف الجار هو الباء والمجرور ضمير الغيبة فلو جر بحرف غير ذلك امتنع حذفه؛ قال أبو حيان: وهو نظير قوله ﴿أيحسبون أن ما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات﴾ أي نسارع لهم به اهـ. ويحذف إن جر بإضافة اسم الفاعل كقوله:(275)

سبل المعالي بنو الأعلين سالكة والإرث أجدر ما يحظى به الولد

أي سالكتها، لأنه حينئذ فضلة وذلك يسوغ له الحذف بخلاف غير العامل والاسم غير الوصف نحو: زيد أبوه قائم وأنت أمس ضاربه، ومنع بعضهم حذفه مطلقا إذا جر.

قوله في آخر البيت: "يفي" خبر قوله "حذفُ ماجر بفي.. إلخ"

بِالمبْتَدَا المفْرَدُ قَدْ يَتَّحِدُ مَعْنى فَقَطْ كَمِثْلِ هَذَا أَحمَدُ

يعني أن الخبر المفرد قد يتحد مع مبتدئه معنى ويغايره لفظا نحو زيد قائم وهذا أحمد، قال الدماميني: وذلك لأن حق الخبر أن يكون صادقا على المبتدإ على معنى أن ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر وهو الذي يعبر عنه بهو هو اهـ. وأما الخبر الجملة فقد يتحد بمبتدئه أيضا كما في قول ابن مالك: (وإن تكن إياه معنى.. إلخ).

وَمُطْلَقًا وَافَقَهُ وَمُطْلَقَا خَالَفَهُ مُسَاوِيًا أَوْ مُلْحِقَا

274- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الدماميني للتسهيل 101/3

275- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 298/1

مَعْنًى بِعَيْنٍ أَوْ بِهِ عَيْنًا وَقَدْ مَكَانَ ذِي إِضَافَةٍ أَيْضًا وَرَدْ

قوله: "ومطلقا وافقه" يعني أنه قد يتحد الخبر والمبتدأ لفظا ومعنى دالا على الشهرة وعدم التغير، كقوله:[276]

خليلي خليلي دون ريب وربما ألان الفتى قولا فظن خليلا

أي خليلي من لا أشك في صحبته ولا يتغير في حضوره وغيبته؛ وقوله:[277]

(أنا أبو النجم وشعري شعري).

أي شعري على ما ثبت في النفوس من جزالته لم يتغير عن ذلك، وقوله:[278]

فما خُذَّلٌ قومي فأخضعَ للعدى ولكن إذا أدعوهم فهمُ همُ

أي هم الكاملون في الشجاعة؛ قوله "ومطلقا خالفه مساويا" أي وغاير الخبر المبتدأ لفظا ومعنى دالا على التساوي حقيقة نحو: ﴿وأزواجه أمهاتهم﴾ أي مساويات لأمهاتهم في التحريم والاحترام حقيقة، أو التساوي مجازا كقوله:[279]

ومجاشع قصب خلت أجوافها لو ينفخون من الخؤورة طاروا

أي مساوون للقصب الخاوية الأجواف في طيرانها بالنفخ وهذا التساوي ليس حقيقة وإنما هو مجاز.

قوله: "أو ملحقا معنى بعين أو به عينا" أي وخالف الخبر المبتدأ في حال كونه مشعرا بلزوم حال تلحق المعنى بالعين نحو نهاره صائم وليله قائم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿والنهار

276- البيت من الطويل وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل لرجل من طيء 291/1

277- الرجز لأبي النجم، خزانة الأدب 211/1

278- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 325/1 وفي العيني 95/2 وروايتهما: "وما خذل.."

279- البيت من الكامل وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل 292/1 والرواية في ديوان جرير:

لا يخفينَّ عليك أن مجاشعا لو ينفخون من الخؤور لطاروا

ص: 156 طبعة دار الكتب العلمية. ولا شاهد في هذه الرواية والشاهد هنا ملفق من بيتين لجرير أحدهما هذا البيت، والآخر:

ومجاشع قصب هوت أجوافه غزوا الزبير فأي جار ضيعوا

الديوان ص: 259

القصب: كل نبات ذي أنابيب، والخؤور: الضعف.

مبصرا﴾ أو مشعرا بلزوم حال تلحق العين بالمعنى نحو: زيد صوم، إذا جعلته نفس الصوم، مبالغة، ولا يصلح أن يكون التقدير ذو صوم لأن هذا يصدق على من صام ولو يوما، وذاك إنما يصدق على المدمن للصوم. قوله: "وقد مكان ذي إضافة.. إلخ" يعني أن الخبر المخالف لمبتدئه لفظا ومعنى قد ورد قائما مقام مضاف هو الخبر، نحو: ﴿هم درجات عند الله﴾ أي ذوو درجات ﴿ولكن البر من آمن بالله﴾ أي بر من آمن بالله. قال الدماميني: ولا يختص الحكم بالخبر المفرد، بل يأتي في الجار والمجرور، قال الفارسي في ﴿أجعلتم سقاية الحاج﴾ الآية، التقدير: أهل سقاية الحاج، أو كإيمان من آمن بالله، لتشبيه ذات بذات أو حدث بحدث، وقال بعضهم في ﴿والعاقبة للتقوى﴾، التقدير لذوي التقوى.

قال أبو حيان في شرحه: وهذا التقسيم في الخبر المفرد تكثير من المصنف.

وَزَمَنٌ نُكِّرَ ذُو مَعْنى وَقَعْ ... بِجمْعِهِ قَدْ غَلَّبُوا أَنِ ارْتَفَعْ

قوله: "وزمن نكر ذو معنى" أي اسم زمان مخبر به عن مبتدإ اسم معنى، فإن وقع اسم المعنى في جميع الظرف أو أكثره، وكان نكرة يغلب رفعه على نصبه وجره بفي نحو: ﴿وحمله وفصاله ثلاثون شهرا﴾، ﴿وغدوها شهر ورواحها شهر﴾؛ ﴿الحج أشهر معلومات﴾. فالخبرية يرجحها التنكير والظرفية يضعفها استغراق كله. والتزمه الكوفيون ومستندهم صون اللفظ عما يوهم التبعيض فيما يقصد به الاستغراق، فإن كان معرفة جاز الرفع والنصب نحو: قيامك يوم الخميس أو اليوم والصوم رمضانَ أورمضانُ والغالب النصب.

وَرُبَّ مَوْقُوعٍ بِبَعْضِه رُفِعْ ... وَفِي المكَانِ بَعْدَ عَينٍ ذَا سُمِعْ

قوله: "ورب موقوع ببعضه رفع" أي وربما رفع الزمان الموقوع في بعضه الذي هو غير الأكثر فيصدق على النصف فما دونه، ولا فرق في هذا بين المعرفة والنكرة نحو: ﴿موعدكم يوم الزينة﴾، وميعادك يوم أو يومان، وروي بالوجهين قوله:[280]

[280]- البيت من الكامل للنابغة الذبياني، مختار الشعر الجاهلي 183/1 الشاهد فيه: جواز الرفع والنصب في الزمن المنكر المخبر به وهو غد بعد معنى واقع في بعضه وهو رحلتنا.

الغداف: غراب القيظ والنسر الكثير الريش.

زعم الغداف بأن رحلتنا غدٌ وبذاك خبرنا الغداف الأسود

والنصب أقيس، وهشام يوجب الرفع؛ قوله "وفي المكان.. إلخ" أي وقد يرفع بعد اسم عينٍ المكانيُّ المتصرف لاغيره كعند، المبهم لا المختص لأنه لا ينصب على الظرفية فلا يخبر به فلا يقال زيد دارك، وهذا الرفع راجح إن كان المكاني نكرة نحو: المسلمون جانب والمشركون جانب؛ والنصب جائز عند الفريقين ولكنه مرجوح بالنسبة إلى الرفع، بخلاف ما إذا كان المبتدأ اسم معنى نحو الخير أمامك فيجب النصب.

ورَجِّحاً عَلَيْهِ فِي ذِي مَعْرِفَهْ وَاخْتِيرَ فِي سِوَاهُ عَنْ ذِي مَعْرِفَهْ

أي ورجحاً – بنون التوكيد الخفيفة- النصب على الرفع إن كان الظرف المكاني معرفة نحو: زيد خلفك وداري خلف دارك بالنصب، وهو الراجح، والرفع مرجوح؛ والكوفيون لا يجيزون الرفع إلا في الشعر، أو إذا كان المخبر عنه اسم مكان نحو داري خلف دارك. قوله: "واختير في سواه.. إلخ" أي في سوى المعرفة وهو النكرة كالمسلمون جانب كما تقدم.

تنبيه: لا محل لاستشهاد الطرة هنا بقوله:[281]

ألم تر أني قد حميت حقيقتي وباشرت حد الموت والموت دونها

لأن الكلام في الإخبار بالظرف المكاني المتصرف عن اسم عين والموت اسم معنى والله تعالى أعلم. ثم هو محذوف في بعض النسخ القديمة كما هو الصواب.

ومَا مِنَ الظُّروف حُدَّ يُرْفَعُ مِنْ بَعْدِ ذِي عَينٍ وَرَفْعٌ يمَنَعُ
فِي نحو مِنِّي أنت فَرسخين نَاوٍ مِنَ اشْيَاعِيَ فَرْسَخَينِ

قوله: "وما من الظروف حد يرفع من بعد ذي عين" يعني أنه يرفع الظرف المحدود بكثرة بعد اسم العين زمانيا، أو مكانيا بشرط التصرف مقدرا إضافة بُعد إليه. نحو زيد مني يومان أو فرسخان بالرفع أي بُعده كذلك، وقد أوجبه ابن العلج. قال الدماميني: ولا يصح أن يحمل الفرسخان على البُعد لأنهما ليسا إياه، فتحتاج إلي تقدير مصحح أي مسافة بعدك مني فرسخان، وقيل بتقدير مضافين من الخبر أي ذو مسافة فرسخين، قاله الفارسي، والأول

[281]– البيت من الطويل وقد نسبه أبو تمام في الحماسة لموسى بن جابر الحنفي، شرح الأعلم 371/1

للأخفش جريا على قاعدة تقليل المحذوف ما أمكن. اهـ باختصار. لكن قوله: ولا يصح أن يحمل الفرسخان على البعد..إلخ رده الشمني بأن البعد مصدر مراد به هنا محله فيصح حمل فرسخان عليه وتعلق المجرور به لما علم أن الظروف كافية فيها رائحة الفعل .

قوله: "ورفع يمنع في نحو مني.. إلخ" يعني أنه يتعين النصب في نحو: أنت مني فرسخين بمعنى أنت مني ما سرنا فرسخين اهـ من التسهيل. وإنما تعين لأن مني خبر عن أنت نظيره ﴿فمن تبعني فإنه مني﴾ أي أنت من أشياعي، فينصب فرسخين على الظرفية بخلافه على تقدير البعد، فلا يكون خبرا لنقصانه. وقدر سيبويه ما دمنا نسير فرسخين. لكنه تفسير معنى لا إعراب لما فيه من حذف ما ودام وخبرها وإبقاء معمول الخبر. قاله أبو حيان.

خمستُهُمْ عَشْرَهُمْ مَعْ مُبْتَدَا   رَفْعٌ وَنَصْبٌ فِيهِمَا قَدْ وُجِدَا

يعني أن خمستهم وعشرهم إن جعلتها خبرا عن المبتدإ جاز لك فيها الوجهان: الرفع على الخبرية والنصب على الظرفية ذهابا بهما مذهب وحدهم قاله الكسائي. فالنصب في نحو القوم خمستهم باعتبار أن الخمسة مظروفون لغيرهم والرفع باعتبار أن غيرهم غير موجود .

وَالْيَوْمُ مَعْ كَجُمْعَةٍ يَنْتَصِبُ   لا مَعْ كَالاثْنَيْنِ وَقَالُوا يُنْصَبُ
مَا أَخْبرُوا بِهِ مِنَ الأَسْفَلِ عَنْ   كَالظَّهْرِ وَارْفَعْهُ جَوَازًا حَيْثُ عَنْ

قوله: "واليوم مع كجمعة ينتصب لا مع كالاثنين" يعني أن اليوم ينصب مع الجمعة ونحوها مما يتضمن عملا لأن في الجمعة معنى الاجتماع، والسبت لأن فيه معنى القطع، والفطر لأن فيه معنى الإفطار والعيد لأن فيه معنى العود فتقول اليوم السبت، برفعه ونصبه. ولا يجوز ذلك مع الاثنين ونحوه كالأحد والثلاثاء والأربعاء والخميس مما لا يتضمن عملا فتقول اليوم الأحد برفع اليوم ولا يجوز النصب لأن الأحد هنا بمعنى الأول والاثنين بمعنى الثاني والثلاثاء بمعنى الثالث، والأربعاء بمعنى الرابع والخميس بمعنى الخامس. فيتعين الرفع في الجميع، والنصب إنما هو على معنى كائن فيها شيء ولا شيء كائن فيها بخلاف الجمعة ونحوها فإنه متضمن للاجتماع وهو كائن في اليوم فيكون ظرفا له فينصب. قال الرضي: والأولى رفعه لغلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين، وخالف الفراء وهشام في هذا التفصيل، وأجازا الرفع والنصب في النوعين، فتقول على رأيهما اليوم الأحد رفعا ونصبا، فإذا رفع جعل نفس ما بعده وإذا نصب جعل اليوم بمعنى

الآن، فكأنك قلت الأحد واقع في هذا الوقت الذي هو الآن. وهو ضعيف لأن النصب إنما هو على كينونة الشيء ولاشيء فيها كائن. قوله: "وقالوا ينصب ما أخبروا به.. إلخ" أي وينصب جوازا الأسفل مخبرا عن مبتدإ كالظهر فيقال ظهرك خلفك بالرفع على جعل الظهر نفس الخلف، والنصب على جعل الخلف محلا له، وظرفا اشتمل عليه. ومثله رجلاك أسفلك، وقرئ بالوجهين ﴿والركب أسفل منكم﴾.

قوله: "من الأسفل" أي ونحوه من الظروف المتصرفة، فإن لم يتصرف كفوق وتحت وجب النصب لأنهما لا يخرجان عن الظرفية، وقد وقع في بعض روايات البخاري: «وفوقه عرش الرحمن» [282] برفع فوق، وإنما ينبني على القول بتصرف فوق.

وَرُبَّمَا اسْتُغْنِيَ بِالمعْمُولِ عَنْ خَبرٍ كَالحَالِ وَالمفْعُولِ

يعني أنه ربما استغني بالمعمول عن الخبر وجوبا فيما هو نحو كائن واستقر، وما كضربي العبد مسيئا، وجوازا في ما عدا ذلك، ويكثر إن كان قولا نحو: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾، أي يقولون ما نعبدهم ونحو: ﴿وأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي يقال فيهم أكفرتم. ومنه والعامل غير قول، قول بعض العرب: إنما العامري عمامته أي يتعهد عمامته، ونحو: كنت أحسب العقرب أشد لسعا من الزنبور فإذا هو إياها أي يساويها على أحد الأقوال في هذا المثال المشهور في مناظرة سيبويه والكسائي المشهورة. قال ابن لب في نظم الألغاز:

وقد يرى مبتدأ خبره ... في الرفع والنصب له حالان

قال شارحها: ومما يدخل تحت هذا قول ابن قتيبة: إن الطبع بياض في الشفتين وأكثر ما يعتري ذلك السودان، برفع "السودان" على أنه خبر "أكثر" ونصبه على أنه مفعول "يعتري" وأغنى عن الخبر اهـ. فهذه أمثلة إغناء المفعول به عن الخبر، ومثال الحال قراءة ﴿ونحن عصبة﴾ بالنصب أي نرى، وخُرِّج عليه قوله: [283]

وحلت سواد القلب لا أنا باغيا ... سواها ولا في حبها متراخيا

282- أخرجه البخاري في كتاب الجهاد والسير .الحديث رقم: 2790

283- تقدم تخريجه.

أي لا أنا أوجد حال كوني باغيا، ومقابله أنها خبر لا، أو أنا نائب فعل محذوف تقديره أرى وحذف الفعل وانفصل الضمير.

كَعَطْفِ صَالِحٍ لِلابْتِدَا عَلَى مُنَكَّرٍ وَالْعَكْسُ هَكَذَا انجَلَى
أَوْ أَنْ تُبَيَّنَ بِهَا الحقِيقَهْ وَكَوْنِها لِكَالدُّعَا مَسُوقَهْ

قوله: "كعطف صالح للابتدا" يعني أن من مسوغات الابتداء بالنكرة أن يعطف عليها صالح للابتداء، كقولهم: طاعة وقول معروف أي أمثل من غيرهما فطاعة سوغ لها كون المعطوف عليها صالحا للابتداء، لكونه نكرة موصوفة، وقوله:[284]

غراب وظبي أعضب القرن ناديا ... بصرم وصردان العشي تصيح

والعكس هو عطف النكرة على صالح للابتداء نحو: ﴿قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى﴾. قال الصبان: وإنما كان العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به مسوغا لأن حرف العطف مشرك يصير المتعاطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر اهـ. وظاهر كلام المصنف في الشرح أن مطلق العطف مسوغ وجعل من ذلك قولهم: شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى، وقوله:[285]

عشية سعدى لو تراءت لراهب ... بدومة تجر دونه وحجيج

وعند غير المصنف أن المسوغ هو التفصيل، وقد أغفله هو في المسوغات كما سيأتي التنبيه عليه. قال أبو حيان: وقد ذكره أصحابنا. أي كابن عصفور، فقد استظهره في شرح الجمل ووجه ابن زكري التسويغ في ذلك بأن المبتدآت المتعددة في قوة مبتدإ عام فلينظر.

قوله: "أو أن تبين بها الحقيقه" أي ومن مسوغات الابتداء بالنكرة أن تبين بها الماهية من حيث هي، فكان وجودها في فرد غير معين وليس فرد أولى من غيره فتفيد العموم،

284- البيت من الطويل وهو لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، أحد فقهاء المدينة السبعة. أمالي القالي، ص: 411-412 طبعة دار الثقافة. صردان: جمع صرد، طائر ضخم الرأس.

285- البيت من الطويل وقد نسبه ابن مالك في شرح الكافية للراعي النميري 1033/3 ونسبه سيبويه في الكتاب لأبي ذؤيب الهذلي 111/1 وليس في أشعار الهذليين وقد أهمله السيرافي في شرح شواهد الكتاب، والشاهد فيه: تسويغ العطف على تجر للابتداء بها. دُومة: موضع معروف.

كرجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة، وهو من كلام عمر حين سأله محـــرم عـــن جرادة قتلها[286].

قوله: "وكونها لكالدعا مسوقه" أي أو أن تكون النكرة دعاء نحو: ﴿سلام علـــى آل ياسين﴾ ونحو: ﴿ويل للمطففين﴾ أو التعجب كقوله:[287]

عجـــب لتلـــك قـــضيـــة وإقـــامــــتي فيكم على تلـــك القـــضيـــة أعجــــب

وربما يكون اغتفر الابتداء بالنكرة هنا لوقوعها موقع الفعل فكانت مسندا في الحقيقة لا مسندا إليه، وهي دقيقة ينبغي التنبه إليها. هكذا ظهر لي ثم وقفت على نحوه في شرح ابن زكري على الفريدة، لكنه قال إنه غير كاف في بيان جهة التسويغ ونقل عن ابن الحاجـــب أنه اختص بنسبته إلى الفاعل لأن المعنى سلمت سلاما وكذا نظائره. قال الرضي: وهو غير مطرد إذ ليس معنى ويل لك ويلي لك، وإنما المراد مطلق الهلاك لك فـــالأولى أن تـــنكيره لرعاية أصله. اهــ من شرح الفريدة باختصار.

وقول الشاعر: "عجب لتلك قضية " روي بجر قضية على البدلية من تلك وبالنصب على التمييز وبالرفع على أنه خبر مبتدإ محذوف.

إِبْهَــامُــــها الإِخْبَـــارُ بالمحــالِ وَكَــوْنُهَـــا مُبْتَـــدَأً في الحـــالِ

وَبَعْـــدَ لَـوْلا كَــمْ إِذَا لامِ ابْتِـــدَا أَوْ مَــا جَــوَابــًا لِكَــ"أَيٍّ" وُجِـــدَا

قوله: "إبهامها" أي ومن مسوغات الابتداء بالنكرة كونها مقصودا إبهامها لأن البليغ قد يقصده فلا يَرِد أن إبهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مـــسوغا؟ وهو كقوله:[288]

مـــرسعـــــة بـــين أرســاغــــه بـــه عـــســم يبتغـــي أرنبـــا

---

286 – في الموطإ كتاب الحج باب من أصاب شيئا من الجراد، ولفظه: لتمرة..إلخ. بلام الابتداء.

287 – البيت من الكامل وهو لهنئ بن أحمر الكناني، الكتاب 319/1 شرح شواهد الكتاب للـــسيرافي 272/1 خزانـــة الأدب 241/1.

288 – البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 99/1

العسم: يبس في مفصل الرسغ تعوج منه اليد والقدم.

فمرسعة هي التميمة المشدودة في الرسغ، والمسوغ أن النكرة إذا لم يُرَد بها معين ساغ الابتداء بها إذ لا يريد مرسعة دون مرسعة ولم يبين جنسها لأنها تحتمل أن تكون من السيور، ونحو: ما أحسن زيدا، فما نكرة مبتدأ سوغ لها الابتداء الإبهام، وقيل المسوغ فيها معنى التعجب.

قوله: "الإخبار بالمحال" أي وكذلك إن كان في خبرها خارق من خوارق العادات كبقرة تكلمت، وشجرة سجدت، وحصاة سبحت[289]، فقد أفادت لاشتمالها على أمر غريب وبه يعلم أن الخبر متى قيد بما يصير الإخبار مفيدا كان مسوغا.

قوله: "وكونها مبتدأ في الحال" أي وكذلك كون النكرة مبتدأ في أول جملة حالية بواو أو دونه كقوله:[290]

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارق

وقوله:[291]

الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية بيدي

في رواية رفع مدية.

قوله: "وبعد لولا" أي أو كانت النكرة تالية لولا، كقوله:[292]

لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة لما استقلت مطاياهن للظعن

ولعله لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدإ فيها بالنكرة، ثم وقفت على ذلك في حاشية الصبان وعلله ابن هشام في توضيحه بشبه تالي لولا بتالي النفي قوله: "كم" أي أو كانت بعد كم كقوله:[293]

289- حديث تكلم البقرة: أخرجه البخاري بلفظ: "بقرة تتكلم" في كتاب أحاديث الأنبياء رقم 3471 . وحديث سجود الشجرة: في جامع الترمذي في كتاب الصلاة الحديث رقم 579 .وحديث تسبيح الحصا: أخرجه البزار والطبراني في الأوسط ، انظر الخصائص الكبرى للسيوطي 74/2.

290- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 282/1 وتعليق الفرائد 54/2 والعيني 546/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 863/2

291- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في حماسة أبي تمام، شرح الأعلم 186/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 864/2

292- البيت من البسيط بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 532/1

293- البيت من الكامل للفرزدق في ديوانه، ص: 312 وشرح الشواهد للعيني 550/1 الفدع: إعوجاج الرسغ من اليد.

كم عمـــة لـــك يـــا جريـــر وخالـــــة فـــدعـــاء قد حلبـــت علـــي عـــشاري

و لم يلح فيه شاهد لأن عمة موصوفة بلك لفظا وتقديرا بفدعاء، وإن نصبت عمة أو جرت تمييزا لكم لم يلح أيضا، لأن فيه المبتدأ كم، والمسوغ للابتداء العموم في الأول وعمل الجر في الثاني، وعلى رفع عمة، فكم خبرية، أو للاستفهام التهكمي في محل النصب علـــى الظرفية أو المصدرية، ومميزها محذوف أي كم وقت أو حلبة بجره إن كانت خبرية ونـــصبه إن كانت استفهامية وناصبها حلبت. قوله: "إذا" أي أو كانت النكرة تالية لإذا الفجائيـــة بناءً على أن إذا حرف كما يقول الأخفش، ولعله لأن ما تدل عليه من الفجأة وصف لهـــا معنى، كقوله:[294]

حـــسبتك في الـــوغى بـــردي حـــروب إذا خـــور لـــديك فقلـــــت سحقـــــا

لا على أنها ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعا للمبرد ولا زمان كمـــا يقـــول الزمخشري تبعا للزجاج، فعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمسوغ للابتداء بقوله "خور" وصفه بـــ "لديك".

قول الشاعر: "بُرْدي حروب" تثنية برد على ما نقله الصبان عن بعضهم، وفيـــه أن البرد من ثياب الزينة فالظاهر أن الرواية "مِرْدى".

قوله: "لام ابتدا" أي أو كانت تالية لام الابتداء نحو لرجل قائم، ولعله لما تقتـــضيه من التأكيد فهو مخصص لمدخولها، قوله: "وما جوابا لكأي وجدا" أي أو كانـــت جوابـــا لسؤال سائل بكـــ"أي" من أدوات الاستفهام، كأن يقول لك: ما عندك؟ فتقول: رجـــل، أي رجل عندي. ولا يجعل التقدير عندي رجل إلا على ضعف لأن الجـــواب ينبغـــي أن يسلك سبيل السؤال. قاله المصنف في شرح التسهيل، وقد نَظَّر أبو حيان في قوله "إلا على ضعف" قائلا: إن عدم مطابقة الجواب للسؤال في الإعراب لا نقول هو ضعيف بـــل هـــو جائز وإن كان الأرجح المطابقة. اهـــ وقال سم: هذا الدليل يقتضي أن لا فرق بين المعرفة

[294]– البيت من الوافر بلا نسبة في شرح الأشموني 217/1 وسحقا مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره: اسحق.

والنكرة في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره. اهـ من الصبان. والرمز بـ"سم" إلى ابن قاسم العبادي صاحب الآيات البينات.

تتمة: و مما ذكروا من المسوغات أيضا أن تكون النكرة محصورة نحو إنما في الدار رجل، أو للتفصيل كما استظهره ابن عصفور في شرح الجمل نحو: الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته وقوله:[295]

وأقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر

وقولهم شهر ثرى.. إلخ، أو بعد فاء الجزاء نحو: إن مضى عيْر فعير في الرباط،[296] وفيهن نظر أما الأولى فالابتداء فيها صحيح قبل مجيء إنما، وأما الثانية فلاحتمال رجلٍ البدليةَ مثل قوله:[297]

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى بها الزمان فشلت

ويسمى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الأولى الخبرية والتقدير أشهر الأرض الممطورة شهر ذو ثرى أي تراب نَدٍ وشهر ترى فيه الزرع وشهر مرعى، ولاحتمال نسيت وأَجُرُّ للوصفية والخبر محذوف أي من أثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب أجره، وأما الثالثة فلأن المعنى فعير آخر ثم حذفت الصفة. اهـ من المغني.

وَالأَصْلُ أَنْ تُنَكَّرَ الأَخْبَارُ وَلَيْسَ فِي تَعْرِيفِهَا ضِرَارُ

يعني أن الأصل في الخبر التنكير، قال الرضي: لأنه مسند فشابه الفعل والفعل خال من التعريف والتنكير لأنهما من عوارض الاسم، ولا يصح تجريد الاسم عنهما فجردناه مما يطرأ ويحتاج لعلامة وهو التعريف، وإنما كان الأصل في الإسناد الفعل دون الاسم لأن الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا إليه، والفعل يختص بكونه مسندا لا غير، فصار الإسناد لازما له دون الاسم. قال وأما قول النحويين أصل الخبر التنكير لأن المسند ينبغي

295- البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس. مختار الشعر الجاهلي 117/1 و رواية الأعلم للشطر الأول: فلما دنوت تسديتها ..

296- مثل يضرب في الرضا بالحاضر وترك الغائب ولفظه في الميداني: إن ذهب العير..إلخ. 56/1

297- البيت من الطويل وهو لكثير ديوانه ص/ 68 دار صادر.

أن يكون مجهولا فليس بشيء لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه وإنما الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه، فالمجهول في قولك زيد أخوك هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد، واستنادها إليه لا نفس الأخوة. قوله: "وليس في تعريفها ضرار" أي وقد يُعَرف الخبر نحو: ﴿الله ربنا وربكم﴾ ومحمد رسول الله. وقد أخبر سيبويه بالمعرفة عن النكرة في نحو: كم مالك؟ واقصد رجلا خير منه أبوه، وكان القياس نصب خير نعتا للنكرة لكن منع من ذلك أن اسم التفضيل لا يرفع الظاهر في الصحيح إلا في مسألة الكحل ، و لم يوجد مسوغ لابتدائية خير قال الدماميني: و لم أر فيه ما يثلج الصدر.

قوله: كم مالك؟ لأن أكثر ما يقع بعد الاستفهام النكرات والظروف والجمل، فتعين إذ ذاك كون الاستفهام مبتدأ نحو: من قائم ومن عندك ومن قام؟ فحكم على كم بالابتدائية وعلى المعرفة بالخبرية إجراء للباب على سننه حملا للأقل على الأكثر.

فِي خَبَرٍ للشَّأْنِ أَوْ مَعْ فَا وَقَعْ ... فِي نحوِ مَنْ يَأْتِي فَلِي فِيهِ طَمَعْ

قوله: "في خبر للشأن" يعني أنه يمنع تقدم خبر الشأن أو شبهه في كون الجملة الواقعة خبرا هي نفس المبتدإ نحو: ﴿قل هو الله أحد﴾. وهو زيد قائم لأن تقديمه يوهم كون الضمير مؤكدا لضمير الخبر لا ضمير الشأن، ولأن تأخير ضمير الشأن يخرجه عما وضع له من تعظيم الأمر وتفخيمه، ومثال شبه ضمير الشأن: نطقي الله حسبي وكلامي زيد منطلق، فلو أخر المبتدأ هنا لم يفد شيئا لأن قولك زيد منطلق يعلم منه أنه كلامك لا كلام غيرك، فإذا قلت بعد ذلك كلامي فكأنك قلت كلامي كلامي، كذا قال المصنف. وفيه نظر إذ قد يقال إنه يفيد أن ذلك كلامك لا كلام غيرك فإن ما يتلفظ به الإنسان قد يكون كلام غيره، وحكاه هـ من الدماميني. قال في النتائج: وهو مردود بأنه خلاف الأصل سيما وليس هنالك ما يقتضي الحكاية.

قوله: "أو مع فا وقع.. إلخ" أي ويمنع كذلك تقديم خبر مقرون بالفاء نحو: من يأتي فلي فيه طمع والذي ياتيني فله درهم، تشبيها للمبتدإ باسم الشرط لعمومه وإبهامه واستقباله

ولخبره بجواب الشرط لترتيبه عليه والجواب لا يتقدم على الشرط ، ونظرا إلى ماتفيده الفاء من التعقيب أي الترتيب بلامهلة.

وَجَــــــوَّزُوا فِي دَارِهِ زَيْـــــدٌ وَقَـــــدْ يَجُـــوزُ مَعْهَـــا عَبْـــــدُ هِنْـــــدَ إِذْ وَرَدْ

قوله: "وجوزوا في داره زيد" يعني أنهم أجمعوا علي جواز تقديم الخبر المتلبس بضمير المبتدإ عليه قال الدماميني: وإنما كان كذلك لأن الخبر منوي التأخير بالأصالة، فهو مــؤخر رتبة وإن تقدم لفظا، ومفسر الضمير وهو زيد مقدم الرتبة، ولا يشترط أن يجتمع له الأمران التقدم رتبة ولفظا نحو في داره زيد. اهـــ وقد قال البصريون ومنهم الأخفش إنه يجوز تقدم الخبر المتلبس بضمير ما أضيف إليه المبتدأ مطلقا كفي داره قيام زيد، وورد في كلام العرب: في أكفانه درج الميت.

قوله: "مطلقا" أي سواء كان المبتدأ صالحا للسقوط كما في مثال الطرة وهو أســـهل لأن الضمير فيه كأنه راجع إلي المبتدإ، أو غير صالح له كما في مثال النص أي قوله: "معها عبد هند". والكوفيون يمنعون ذلك، ووجه الجواز أن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد، فإذا كان المضاف مقدر التقديم بوجه كان المضاف إليه مقدر التقديم معه ولا إشكال.

وَجَوَّزُوا زَيْـــــدًا أَبُــــوهُ ضَـــرَبَـــــا أَوْ ضَـــارِبٌ وَ بَعْـــضُهُمْ ذَيْـــنِ أَبَـــى

يعني أنهم جوزوا تقديم مفسر ضمير أضيف إليه المبتدأ عاملا فيه الخبر نحو زيدا أبـــوه ضرب أو ضارب، وبعضهم منع ذين التركيبين وهم الكوفيون إلا هـــشاما فإنـــه وافـــق البصريين في جوازهما ووافقهم الكسائي في مسألة اسم الفاعـــل لا في مـــسألة الفعـــل لأن المعمول عنده لا يحل إلا حيث يحل العامل، والخبر هنا لا يصح تقديمه لقول الخلاصة: (كذا إذا ما الفعل كان الخبرا).

قال أبوحيان: والصحيح مذهب البصريين بل مسألة الفعل أولى بالجواز لأنه الأصل في العمل اهـــ. وحجة المانعين أن لا يفصل العامل من معموله بأجنبي ويرده قوله تعـــالى: ﴿في النار هم فيها خالدون﴾. والحجة عليهم السماع، كقوله:[298]

---

[298]- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 290/1

خـــــيرا المبتغيـــــــه حـــــاز وإن لم يقـــض فالـــسعي في الرشـــاد رشـــاد

وقوله:[299]

كعبـــا أخـــــوه نهـــى فانقـــاد منتـــهيا ولـــو أبى بــــاء بالتخليـــد في ســـقرا

قلت: وبهذا السماع يُعلَم أنه لا يلزم من جواز تقديم المعمول جواز تقـــديم العامـــل كما اشتهر من قواعدهم، فقد تقدم معمول الخبر هنا ولايجوز تقدم الخبر. ثم وقفت علـــى نحو ذلك في شرح المصنف للتسهيل قال: وهذه شبهة اشتهرت عند النحويين وفيهـــا إذا لم تقيد ضعف لأن تقديم معمول العامل العارض منعُ تقديمه مُنبِّهٌ على ما كان له مـــن جـــواز التقدم قبل عروض العارض فالحكم بجوازه أولى من الحكم بمنعه.. إلخ. فـــانظره في بـــاب المبتدأ قُبيل الكلام على الخبر.

وَقَـــدَّمُوا كَـــــذَاكَ مَـــا كَـــانَ خَـــبرْ عـــَنْ أَنَّ بِـــالْفَتْحِ وَمَـــا بَعْـــدُ اسْـــتَقَرْ

يعني أنه يجب تقدم الخبر على المبتدإ حيث كان مسندا دون أما إلى أنَّ وصلتها نحو: ﴿وآية لهم أنا حملنا ذرياتهم﴾.

قوله: "ما كان خبر..إلخ" أي عن مصدر منسبك من أنَّ وصلتها، ولا يجـــوز أنـــك منطلق عندي وهذا مذهب سيبويه والجمهور. واختلف في تعليل ذلك فقيل لـــئلا تلتـــبس "أنَّ" المفتوحة بإن المكسورة خطا فقط لأن الموقع موقع المكسورة لأن لها صـــدر الكـــلام بخلاف المفتوحة، لكن متى كان خوف اللبس خطا معتبرا في كلام العرب الأميين؟ وقيـــل خوف اللبس بأن بمعنى لعل لفظا وخطا وفيه أن "أن" بمعنى لعل قليلة الاستعمال فلايتوهمها السامع إلا بقرينة، وقيل لئلا يتعرض للأول النواسخ ومن جملتها أنَّ فيستثقل اجتماعهما.

وأجاز تقدم الخبر هنا الأخفش والفراء وأبو حاتم، قياسا على نحو: ﴿وأن تـــصوموا خير لكم﴾. فإن كانت أنَّ تالية لأما جاز بلا خلاف كقوله:[300]

عنـــدي اصـــطبار وأمـــا أنـــني جـــزع يـــوم النـــوى فلوجـــد كـــاد يـــبريني

[299] - البيت من البسيط وقد نسبه المصنف في شرح التسهيل لرجل من طيء 84/2

[300] - البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 536/1.

فــ"أنني جزع" مبتدأ خبره "فلوجد" تأخر لانتفاء المحذور، لأن الجملــة التامــة لا تتوسط بين أما وفائها، فالمكسورة والتي بمعنى لعل لا يدخلان هنا لأن كلا منــهما جملــة مستقلة.

قوله: "وما بعد استقر" أي أنَّ بالفتح وما استقر بعدها وهو صلتها.

وَهَكَـــذَا مَـــا جَـــاءَ بِالتَّقَـــدُّمِ بمـــــا إِذَا أَخَّـــــرْتَهُ لم يُعْلَـــــمِ

يعني أنه يجب تقديم الخبر حيث كان دالا في التقديم على ما لا يفهم منــه إذا أخــر كلله دره فارسا، فإنه لا يفهم منه التعجب إلا بالتقديم، ونحو: سواء علي أقمت أم قعــدت إذ لو قدم لأوهم الاستفهام الحقيقي، ويكون المعنى أقمت أم قعدت، وذلك ســواء علــي فتكون سواء خبر مبتدإ محذوف فلايفيد التسوية .

وَالحَـــالَ ذَا ارْفَعَـــنَّ بَعْـــدَ أَفْعَـــلا أَضَفْتَـــهُ لمـــا بِكَـــانَ وُصِـــلا

يعني أن الحال الذي سد مسد خبر المصدر العامل في مفسر صاحبها أو ســد مــسد خبر العامل في ذلك المصدر يُرفع جوازا إن كان بعد أفعل على أنه خبر عن أفعــل تجــوزا للمبالغة، ومحل هذا إذا أضفت أفعل لما وصل بكان أو يكون، فتقول: أخطب مــا يكــون الأمير قائم بالرفع. قال الدماميني: وهذا عند الأخفش والمبرد ومنَعه سيبويه واختار المصنف القول بالجواز لأنك لما جعلت الكون أخطب مجازا لأن الأخطب من صفات الأعيان، جاز جعله قائما أيضا على جهة المجاز، ولا يجوز ذلك في مصدر صريح فلا تقول: ضربي زيــدا قائم إذ لا مجاز في أول الكلام اهــ. ففي الكلام ارتكاب مجازين؛ إضافة أخطب مع كونه من صفات الأعيان إلى الكون، والإخبار بقائم وهو من صفات الأعيان عن أخطــب مــا يكون الأمير مع كونه في المعنى كونا لكون اسم التفضيل بعض ما يــضاف إليــه قــصدا للمبالغة المفتوح بابها بأول الجملة فعضدت بآخرها. قال أثير الدين: ومن ثم امتنع رفع قائما في ضربي زيدا قائما، إذ لم يفتتح أول الجملة بالمجاز.

وَيَـــرْفَعُونَهَـــــا في الاضْطِـــــرَارِ بَعْـــدَ صَـــرِيـــحٍ لا في الاخْتِيَـــارِ

يعني أنهم يرفعون الحال في الضرورة على أنها خبر مبتدإ محذوف، والجملــة حاليــة سدت مسده بعد مصدر صريح نحو: ضربي العبد مسيء، إذ يجوز رفعه على أنه خبر لمبتــدإ

محذوف تقديره وهو مسيء، والحال سدت مسد الخبر لا في الاختيار، فلا يجوز لمشابهته لجاء زيد راكب، ولا يجوز أن يكون مسيء خبرا عن ضربي لأن مسيئا من صفات الأعيان، وإن كان يوهمه قول الناظم: "ويرفعونها.. إلخ" كقول المصنف في التسهيل: (وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع) فقوله: دون ضرورة مشعر بأن ذلك يجوز في الضرورة وهو أن يكون خبرا عن المصدر الصريح، وليس كذلك والذي كان ينبغي أن يصرح بمنع الرفع فيها فإن أدت الضرورة إليه خُرِّج على إضمار مبتدإ مقرون بواو الحال. قاله أبو حيان في شرح التسهيل.

لا تَمْنَعَنَّ كَوْنَهَا فِعْلاً وَلا مُبْتَدَأً أُخْبِرَ عَنْهُ مُسْجَلا

قوله: "لا تمنعن كونها فعلا" قال الأشموني: وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيبويه، ومنه قوله:[301]

ورأي عيني الفتى أباكا يعطي الجزيل فعليك ذاكا

وقوله:[302]

عهدي بها في الحي قد سربلت بيضاء مثل المهرة الضامر

و في المواهب أن سيبويه موافق للفراء في المنع قال: هربا من كثرة المخالفة للأصل لأن سدها خلاف الأصل كما أن وقوع الفعل موقعها كذلك، ويردهما قول رؤبة: ورأي عيني الفتى..إلخ. قلت: وهي رواية عنه ذكرها المرادي، وذكر أيضا أنه حكى ابن خروف عن الفراء الجواز.

قوله: "ولا مبتدأ..إلخ" أي ولا يمنع أيضا كون الحال المذكورة مبتدأ أخبر عنه أي جملة اسمية مقرونة بالواو أم لا وفاقا للكسائي مطلقا. وفي الحديث: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[303] وقوله:[304]

301- الرجز لرؤبة بن العجاج، الكتاب 191/1 وعليك اسم فعل وذاك مفعول به.

302- البيت من السريع وهو للأعشى. ديوانه ص/188 دار صعب – بيروت. وروايته: هيفاء.

303- أخرجه مسلم في كتاب الصلاة. الحديث رقم 1083

304- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 268/1 وشرح الشواهد للعيني 579/1

خير اقترابي من المــولى حليــف رضــى وشــر بعــدي عنــه وهــو غــضبان

وتقول ضربي زيدا هو قائم خلافا للفراء قائلا: السماع إنما ورد بــالواو، وســيبويه يمنعه. قال المرادي: ولم يذكر المصنف في الجملة الاسمية المصحوبة بواو الحال خلافــا بــل حكى عن ابن كيسان مايقتضي الجواز في كل الأقوال، وفي ذلك خلاف أجازه الكــسائي والفراء وهو الصحيح ونقل عن سيبويه والأخفش منعه.

وَيُتْبَــــعُ المــصْــدَرُ وَاللَّــــذْ قَــسَمُ خَـــــبرُهُ فَحَــذْفُـــــهُ مُلْتَـــــزَمُ

قوله: "ويتبع المصدر" يعني أن المصدر المحدث عنه بكونه مبتدأ ناصبا لمفسر صــاحب الحال يجوز إتباعه بنعت نحو ضربي زيدا الشديد قائما، أو بتوكيد نحو شربي السويق كلــه ملتوتا، وحجة مجوِّز الإتباع القياس، وحجة المانع أن الموضع موضع اختصار.

قوله: "واللذ قسم خبره..إلخ" يعني أنه يحذف وجوبا المبتدأ الذي خبره قسم صريح، كفي ذمتي لأفعلن، كقولها:[305]

تــســاور ســـوارا إلى المجــد والعـــلا وفي ذمـــتي لئـــن فعلـــت ليفعـــلا

فإن قيل: في ذمتي ليس بقسم صريح، فالجواب أنه يكون صريحا بذكر الجــواب أي في ذمتي عهد أو ميثاق لا يمين لأن اليمين لا يكون في الذمة. والمراد متعلق عهد أو ميثــاق وهو مضمون الجواب لأنه الذي يستقر في الذمة.

أَوْ مَــصْدَرٌ أُبْــدِلَ مِــنْ فِعْــــلٍ وَإِنْ بما عَطَفْتَــــهُ عَلَــى ابْتِـــــدًا قُـــرِنْ
فِعْـــلٌ لِكُـــــلٍّ مِنْهُمَــــا فَالخَـــبرُ ذَا الْفِعْـــــلُ عَنْهُمَــــا وَذَا لا يُحْظَــرُ

قوله: "أو مصدر أبدل من فعل" أي يحذف المبتدأ المخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلا من اللفظ بفعله نحو: سمع وطاعة أي أمري سمع وطاعة لأن الأصل أسمع سمعا وأطيــع طاعــة حذف الفعل اكتفاء بدلالة المصدر عليه، ثم عدل إلى الرفع لإفادة الدوام، وأوجبوا حذف المبتدإ

305– البيت من الطويل وهو لليلى الأخيلية ورواية الديوان، ص: 96

تنــــافر ســـوارا إلى المجـــد والعـــلا وأقـــسم حقـــا إن فعلـــت لـــيفعلا

ولا شاهد فيها، ورواية الشرح في الكتاب 512/3 والعيني: 569/1.

المساورة: المواثبة، وسوار: رجل.

إعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب، إذ يجب فيها حذف الفعل؛ أفاده زكرياء. اهـ من الصبان وإنما كان المقام للفعل لأن المبتدأ في هذا ونحوه أمري وشأني والشأن هو الحكم الثابت في الواقع ولا يفيده إلا الجمل فالتزم كون المصدر بدلا من الفعل لأنه كالفعل في المعنى ألا ترى أن ضمير الشأن لايخبرعنه إلا بجملة، وقيل المحذوف الخبر ،وقيل لاحذف لاشتماله على المسند والمسند إليه. ومنه قوله:[306]

وقالت حنان ما أتى بك هاهنا أذو نسب أم أنت بالحي عارف

وقوله:[307]

شكى إلي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى

قال أبو حيان: وقد جاء إظهار هذا المبتدإ في الشعر، أنشد ابن جني في الخصائص:[308]

فقالت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفت ما لم أعود

قال ناظر الجيش: ولقائل أن يقول إن طاعة في هذا البيت لم يكن الرفع فيه عن نصب إذ لايتعين أنه كان منصوبا على أنه مصدر ثم عدل به إلى الرفع بل طاعة أتى به مرفوعا من أول الأمر، ومعنى أمرك طاعة أمرك مطاع وإذا كان كذلك فليس هذا الذي في البيت مما نحن فيه.

تنبيه: ذكر الناظم هنا موضعين من مواضع وجوب الحذف للمبتدإ، وقد عدها ابن مالك في غير الخلاصة أربعة، الثالث: ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم، الرابع: ما أخبر عنه مخصوص نعم وبئس المؤخر إذا قدر المخصوص خبرا. وقد ذكر الوجهين في الخلاصة في موضعيهما منها ولعل الناظم لم يذكرهما هنا لذلك، والله أعلم.

306- البيت من الطويل وهو لمنذر بن درهم الكلبي، شرح شواهد الكتاب للسيرافي 273/1

307- رواية الكتاب: "يشكو إلي" 321/1 والرجز للملبد بن حرملة من بني أبي ربيعة بن ذهل بن شيبان، شرح شواهد الكتاب للسيرافي 310/1

308- البيت من الطويل وهو لعمر بن ربيعة، ديوانه، ص: 112 طبعة دار الكتب العلمية.

ويجب حذف المبتدإ أيضا بعد لاسيما، وفي قولهم من أنت زيد أي مذكورك زيد وهذا التقديرأولى من تقدير سيبويه كلامك زيد لأن المعاني لايخبر عنها بالذوات ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام، وروي بالنصب أي تذكر زيدا وهذا الكلام يفيد تعظيما وإجلالا لزيد وتحقير المخاطب وإذلاله.

قوله: "وإن بما عطفته.. إلخ" تقريره: وإن قرن فعل أيْ أو وصف باسم عطفته بالواو خاصة على مبتدإ والفعل أو الوصف يصلح لكل منهما أي المبتدإ وما عطف عليه فالخبر عنهما ذا الفعل. قوله: "لكل منهما..إلخ" بأن كان مسندا إلى ضمير أحدهما واقعا على الآخر أو على ملابسه. قال في التسهيل ممزوجا بشرح الدماميني: وإن ولي معطوفا بالواو دون غيرها من حروف العطف على المبتدإ فعل وكذا وصف لأحدهما واقع على الآخر أو على ما لابسه نحو: عبد الله والريح يباريها، ونحو زيد والمنية شارب بعقارها صحت المسألة عند البصريين على إضمار الخبر وسد الحال مسده، أي يجريان يباريها وعند الكوفيين حملا على المعنى أي يتباريان فيكون يباريها في موضع رفع خلافا لمن منع المسألة، ووجهه أن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر، ولا يصح ما حمله البصريون عليه لأن الجملة حينئذ حال من ضمير يجريان، فإذا أولت الحال بالوصف كان التقدير مباريا لها، وذلك لا يكون حالا من ضمير يجريان ولا يطرد ما حمله الكوفيون عليه في نحو قولك: والمنية شارب بعقارها، فالمنع متجه كما قيل. قال الدماميني: قلت: والذي يظهر لي صحة قول الكوفيين عليه، وما ذَكر من عدم اطراده ليس بصحيح إذ يمكن تأويل مثل زيد والمنية شارب بعقارها بقولك زيد والمنية متلبسان وهذا لا يعوزك في مكان أصلا وإنما قال المصنف معطوف لأن المسألة لو كانت بغير عاطف نحو عبد الله الريح يباريها صحت إجماعا، ولو كان العطف بغير الواو لم يجز قولا واحدا. اهـ منه باللفظ.

قوله: "وذا" أي التركيب "لا يحظر" أي خلافا لمن منعه لبقاء أحدهما بلاخبر كما تقدم.

وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف فيطابقهما الخبر نحو: راكب الناقة طليحان أي والناقة، وقيل الأصل أحد طليحين بحذف المضاف وقام الثاني مقامه.

ثم شرع الناظم في ذكر تعدد المبتدآت بعد ماذكر في الخلاصة تعدد الأخبار فقال :

أَخْبِرْ عَنِ الأَخِيرِ إِنْ تَوَالَى مُبْتَدَآتٌ وَاعْلَمَ انْ يُقَالا
أَنَّ الأَخِيرَ وَالَّذِي قَدْ جُعِلا خَبَرَهُ خَبَرُ مُبْتَدًا تَلا
وَالمبْتَدَا وَمَا بُعَيْدَهُ خَبَرْ عَنِ الَّذِي تَلا وَذَا كَذَا اسْتَقَرْ
أَضِفْ وُجُوبًا غَيرَ مَا تَقَدَّمَا إلى ضَمِيرِ مَا تَلا أَوُ احكُمَا
مُعَاكِسًا بِأَنْ تجِي الرَّوَابِطْ أَوَّلُهَا بِذَا الأخِيرِ نَائِطْ

قوله: "أخبر عن الأخير..إلخ" يقول: وإن تعددت مبتدآت أخبر عن آخرها مجعولا هو وخبره خبر متلوه والمتلوُّ مع ما بعده خبر متلوه إلى أن يخبر عن الأول بتاليه، ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوه، نحو: زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم، فقائم في هذا المثال خبر عن أبوه، ويجعل أبوه وقائم خبرا عن متلوه الذي هو أخوه، وأخوه مع ما بعده خبر متلوه وهو خاله وهكذا، وكل واحد من المبتدآت غير الأول مضاف إلى ضمير متلوه كما رأيت، فيكون المعنى: أبو أخي خال عم زيد قائم.

قوله: "أواحكما معاكسا..إلخ" أي وربما يجاء بعد خبر الأخير بروابط المبتدآت أول لآخر وتال لمتلوه معاكسا لترتيب الروابط، كبنوك الزيدان هند الدرهم أعطيته إياها عندهما في دارهم. والمعنى: الدرهم أعطيته هند عند الزيدين في دار بنيك، فأول الروابط الذي هو الهاء المتصل بأعطيت للمبتدإ الأخير الدرهم وهكذا وهو واضح. قال في النتائج: ويتفرع عن الطريقين ثالث مركب منهما وهو ضربان: أحدهما أن يتقدم بعض المبتدآت المعرى، ويتأخر بعض غير معرى فتحتاج الأولى إلى ضمائر أخيرة نحو: زيد عمرو هند أبوها أخوه منطلق من أجله عنده. وتلخيصها: أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد ، والثاني عكسه نحو: زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله عنده. وتلخيصه: العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد اهـ. وهذه مسائل موضوعة للتمرين والامتحان ولا نظير لها في كلامهم وإنما اقتضتها الصناعة.

تنبيه: قول الناظم: "واعلم أن يقال" لعل العلم هنا ليس على ظاهره بل ضمنه معنى الاستفادة ليسوغ النصب بأن بعده.

فصل فيما يجوز دخول الفاء فيه على الخبر وما لا يجوز

والأصل في الخبر أن لا يقرن بالفاء لأن نسبته من المبتدإ كنسبة الفعل من الفاعل والصفة من الموصوف، فكما لا يقال قام فزيد لا يقال زيد فقائم إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فجاز اقتران خبره بالفاء.

وَقَرَنُوا بِفَا جَوَازًا خَبَرَا عَمَّا كَمَا شَرْطٍ وَمَنْ شَرْطٍ يُرَى

قوله: "كما شرط" أي مبتدإ كما شرط، يقول: و تدخل الفاء على خبر المبتدإ جوازا بعد مبتدإ واقع موقع ما الشرطية أو مَن أختها في العموم والإبهام وترتيب ما بعده عليه نحو: الذي تفعله فهو حسن والذي يأتيني فله درهم، فالمبتدأ تارة يكون لمن يعلم بمعنى الشرط فيكون واقعا موقع من الشرطية وتارة يكون لما لا يعقل متضمنا لمعنى الشرط فيكون واقعا موقع ما الشرطية. وإذا تقدم الخبر امتنعت الفاء نحو: له علي درهم الذي يأتيني.

كَمَا بِظَرْفٍ أَوْ بِفِعْلٍ يَصْلُحُ لِلشَّرْطِ مَوْصُولا ... ...

أي تدخل الفاء على الخبر إذا كان المبتدأ كـ"ما" حال كونه موصولا بظرف أو جار ومجرور، كقوله:[309]

ما لدى الحازم اللبيب معارا فمصون وماله قد يضيع

وقوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة فمن الله﴾ ومن له حزم فسعيد، أو موصولا بفعل صالح للشرطية نحو: ﴿وما أصابكم فبما كسبت أيديكم﴾ فما فيه موصولة لا شرطية بدليل سقوط الفاء في قراءة نافع وابن عامر. وكذا تدخل الفاء على خبر المبتدإ الموصوف بذلك أي الموصول نحو: ﴿والقواعد من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح﴾ على قول الفراء ومنعه بعضهم وتأول الآية على أن اللاتي خبر والقواعد والصحيح المنع، وقد

309– البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 312/1 الشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء بعد مبتدإ موصول بظرف وهو "ما لدى".. إلخ.

مثَّل في الطرة هنا بقوله تعالى: ﴿قل إن الموت الذي تفرون منه﴾ الآية، وفيه أن المبتدأ هنا دخلت عليه إنَّ فمحل التمثيل به قوله الآتي: (وامنعه بعد مبتدا قد اقترن..إلخ).

وكذا تدخل الفاء أيضا على خبر المبتدإ المضاف إلى الموصول نحو: غلام الذي يأتيني فله درهم، وغلام الذي عندك أوفي الدار فله درهم. ومثَّل في الطرة أيضا هنا بقوله:[310]

يسرك مظلوما ويرضيك ظالما وكل الذي حملته فهو حامله

وفيه أن المبتدأ كل فمحل التمثيل به عند قوله الآتي: "وبعد كل قد ألف".

بخلاف الموصول بجملة اسمية كالذي أبوه محسن مكرم فلا تدخل الفاء على الخبر خلافا لابن السراج.

قوله: "أو بفعل يصلح للشرط" أي لكونه عاما مستقبلا وخاليا من أدوات الاستقبال، وقد، وما النافية، بخلاف الموصول بفعل ماضي اللفظ والمعنى نحو الذي أتاني أمس له درهم.

... ... وَذَاكَ رَجَّحُوا
فِي خَبَرٍ عَنْ أَلْ بِمَا يُسْتَقْبَلُ مَوْصُولَةً وَبِاتِّفَاقٍ يُقْبَلُ
مَعْ مَا بِظَرْفٍ أَوْ بِفِعْلٍ قَدْ وُصِفْ مُعَمَّمًا وَبَعْدَ كُلٍّ قَدْ أُلِفْ

قوله: "وذاك رجحوا" أي دخول الفاء على الخبر عن مبتدإ واقع موقع ما أو من الشرطيتين وهو أل الموصولة بمستقبل عام لا بماض ولا حال ولا خاص نحو: ﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾؛ ﴿والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ حملا لأل على غيرها من الموصولات وللوصف على الفعل. ومنع الجمهور دخول الفاء في خبر أل وخرَّجوا الآية ونحوها على حذف الخبر أي فيما يتلى عليكم السارق والسارقة وفيما يتلى عليكم الزانية والزاني أي حكمهما وقوله فاقطعوا، أوفاجلدوا جملة أخرى لأن هذا

310- البيت من الطويل وهو لزينب بنت الطثرية، شرح الحماسة للأعلم 545/1 أو للعجير السلولي كما في أمالي القالي 262 طبعة مؤسسة الكتب الثقافية، وفي الأغاني نسبه لزينب أو لأم يزيد بن الطثرية ويقال إنه لوحشية الجرمية. 182/8

ليس بظرف ولاعديله. والمبتدأ أل خاصة كما أطبقوا عليه وظهر إعرابه في صلتها، وقيل المبتدأ هي وصلتها.

فإن قصد بصلة أل مضي أو عهد فارق شبه من وما فتمتنع الفاء.

قوله: "وباتفاق يقبل مع ما بظرف" أي ويقبل دخول الفاء باتفاق على خبر مبتدإ نكرة عامة موصوف بظرف أو شبهه أو بفعل نحو: رجل عندك أو في الدار فله درهم، وامرؤ يتقي الله فسعيد. قوله: "وبعد كل قد ألف" أي وقد تدخل الفاء على خبر "كل" المضاف إلى نكرة موصوفة بأحد الثلاثة كالأمثلة السابقة إن دخلت عليها "كل" نحو كل رجل له حزم فسعيد وكل عبد للكريم فما يضيع وكقوله:[311]

نرجو فواضل رب سيبه حسن وكل شيء لديه فهو مبذول

وتدخل الفاء كذلك على خبر "كل" مضافا إلى غير موصوف لمضارعته لكلمات الشرط في الإبهام نحو: كل نعمة فمن الله، أو مضاف إلى موصوف غير الثلاثة نحو قوله:[312]

كل أمر مباعد أو مدان فمنوط بحكمة المتعالي

وَبعْدَ مَا بِذِي مُضِيٍّ وُصِلا وَالْفَاءَ بَعْضٌ مُطْلَقًا قَدْ قَبِلا

قوله: "وبعد ما بذي مضي وصلا" يعني أن الفاء قد تدخل على خبر موصول غير واقع موقع من أو ما الشرطيتين نحو: ﴿وما أصابكم يوم التقى الجمعان فبإذن الله﴾. فإن مدلول ما معين ومدلول أصابكم محقق المضي، فانتفت مشابهته الشرط معنى لكنه اعتبر فيه مجرد الشبه اللفظي فإن ما الموصولة شبيهة بـ:"ما" الشرطية. وأولت الآية على معنى التبين أي ما تتبين إصابته إياكم.

---

[311]- البيت من البسيط وهو لعبدة بن الطبيب في المفضليات شرح أبي محمد القاسم الأنباري 367/1 وروايته: وكل خير لديه فهو مقبول.

وفي الهمع عجزه غير منسوب برواية: وكل خير لديه فهو مسؤول 109/1 والشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: فهو مبذول بعد كل.

[312]- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في مغني اللبيب ص: 583 وبلا تعليق في شرح الشواهد للسيوطي 847/2

قوله: "والفاء بعض مطلقا قد قبلا" أي وبعضهم وهو الأخفش أجاز دخولها على الخبر مطلقا أي أشبه أداة الشرط أم لا تمسكا بقوله:[313]

وقائلة خولان فانكح فتاهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

وهو محمول عند سيبويه على أن خولان خبر مبتدإ محذوف تقديره هذه خولان أو هؤلاء، وقوله:[314]

أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لأي أمر تصير

وحملوه على أن أنت فاعل فعل مقدر يفسره المذكور وقوله:[315]

ويحدث ناس والصغير فيكبر

ووافق الفراء الأخفش فيما إذا كان الخبر طلبا أمرا كقوله:[316]

يا رب موسى أظلمي وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه

وقائلة خولان.. البيت. أو نهيا نحو زيد فلا تضربه.

وحاصل هذا أن ما يقترن خبره بالفاء جوازا اتفاقا ثلاثة عشر: المبتدأ الموصول بظرف أو شبهه أو فعل يصلح للشرط وفي كل إما موصول أو موصوف به أو مضاف إليه، فتلك تسع أو نكرة موصوفة بأحد الثلاث أو خبر عن كل، وأما خبر أل والجملة الاسمية فاختلف فيهما، فالجملة خمسة عشر نوعا، متفق على ثلاثة عشر، ومختلف في اثنين.

313- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 139/1 ولم ينسبه السيرافي ونص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين 218/1. الشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: فانكح بعد مبتدإ لا يشبه الشرط وهو: خولان. الأكرومة: الكرم، الخلو: التي لا زوج لها والتقدير وذات الأكرومة.

314- البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد الكتاب 140/1 شرح الشواهد للسيرافي 363/1 شرح شواهد المغني للسيوطي 469/1 الشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: فانظر بعدما لا يشبه الشرط وهو: أنت.

315- البيت من الطويل وصدره: يموت أناس أويشب فتاهم.

استشهد به المصنف في شرح الكافية 1256/3 ولم ينسبه وكذا ابن عصفور في الضرائر. ص: 57 والخزانة 588/3 والشاهد فيه: قوله: "فيكبر" حيث اقترن الخبر بالفاء بعدما لا يشبه الشرط وهو: الصغير

316- الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب 311/2، والشاهد فيه: اقتران الخبر الذي هو أمر بالفاء في قوله: "فاصبب".

وَامْنَعْهُ بَعْدَ مُبْتَدًا قَدِ اقْتَرَنْ   بما سِوَى إِنَّ وَلَكِنَّ وَأَنْ

يعني أنه لا يجوز دخول الفاء على خبر لمبتدإ دخل عليه ناسخ من نواسخ الابتداء سوى إن ولكن وأن، ويجوز معها على الأصح، خلافا للأخفش نحو: ﴿إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم﴾، ﴿واعلموا أن ما غنمتم من شيء فأن لله خمسه﴾، وقوله:[317]

فو الله ما فارقتكم قاليا لكم   ولكن ما يقضى فسوف يكون

وقوله:[318]

بكل داهية ألقى العدو وقد   يظن أنيّ في مكري بهم فزع
كلا ولكنَّ ما أبديه من جزع   فكي يُغَرُّوا فيغريهم بيَ الطمع

قال في التسهيل: وتزيلها نواسخ الابتداء إلا أن وإن ولكن على الأصح فلا يقال كأن الذي يأتيني فله درهم وإنما جاز في الثلاثة لأنها لم تغير الجملة عن معناها الذي كان في الابتداء، ومقابل الأصح أنه لا يجوز معها لزوال شبه المبتدإ باسم الشرط لعمل ما قبله فيه، وهو محجوج بما ذكر من السماع. اهـ وقد أفهم كلام المصنف أن باقي النواسخ لاخلاف في أنه لاتدخل الفاء معها، قال أبوحيان: وفي ذلك تفصيل وخلاف، فذكر أن منهم من ألحق "لعل" بما لايغير معنى الابتداء فأجاز دخول الفاء معها، وأن ما فيه تحقيق مما ينصب المفعولين نحو علمت، ظاهرُ قولِ ابن السراج جوازُه فيقول: علمت الذي يأتيني فله درهم، قال: والظاهر أنه لايجوز لأن الفاء إذا دخلت على الخبر فهو إنشاء للشرط والسبب، والإخبارُ بأنه معلوم أو مظنون إخراج له عن الإنشاء لأن القصد بدخول هذه تعريف كيفية الخبر عندك أو في اعتقادك فليس إنشاء حينئذ. قال: أما ما لا تحقيق فيه نحو ظننت فالمنع فلا يجوز ظننت الذي يأتيني فله درهم والأخفش يجيزه على زيادة الفاء، وأما "كان" فإن كان

317- البيت من الطويل وهو لذي القرنين أبي المطاع بن حمدان، تاج العروس(برد)، ومعجم البلدان 378/1. والشاهد فيه: اقتران الخبر بالفاء وهو: "فسوف يكون" بعد المبتدأ المنسوخ بلكنّ.

318- البيتان من البسيط وهما بلا نسبة في شرح التسهيل للمصنف 315/1 وشرح الكافية 377/1، والشاهد فيه: كما قبله ومحل الاستشهاد "فكي يغروا".

بلفظ الماضي فلا يجوز أو بلفظ "يكون" فظاهرُ قولِ ابن السراج الجوازُ. اهـــ باختصار من شرح أبي حيان على التسهيل.

مسألة: وإن أعملت هذه العوامل في اسم آخر جاز دخول الفاء نحو إنه الذي يأتيني فله درهم وإنَّ زيدا كلٌّ رجل يأتيه فله درهم. اهـــ من شرح أبي حيان على التسهيل.

وتجب الفاء بعد أما كما في فصلها من الخلاصة.

❁❁❁

كان وأخواتها

كَصَارَ آضَ حَارَ رَاحَ قَعَدَا   تحوَّلَ اسْتَحَالَ وَارْتَدَّ غَدَا

يعني أنه كصار في رفع الاسم ونصب الخبر والمعنى "آض" كقول الراجز:[319]

ربيته حتى إذا تمعددا   وآض نهدا كالحصان أجردا

قلت: ومن الغريب أن ذلك لم يقع إلا في مقام الذم وكفران النعم، بل نصوا على أنها لاتكون إلا في الذم.

ومثلها "حار" كقوله:[320]

وما المرء إلا كالشهاب وضوئه   يحور رمادا بعد إذ هو ساطع

وتعمل عملها "راح" و"غدا" كما ذهب إليه قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء، واستشهدوا على ذلك بقوله ﷺ: «لو توكلتم على الله حق التوكل لرزقكم كما ترزق الطير تغدو خماصا وتروح بطانا»[321]، وعندي في الاستشهاد به وقفة إذ الظاهر بقاؤهما على معناهما، والله تعالى أعلم. بل قال المصنف: والصحيح أنهما ليسا من الباب، وإنما المنصوب بعدهما حال إذ لايوجد إلا نكرة. اهـ وكذا تلحق بصار "قعد" مثل قوله:[322]

لا ينفع الجارية الخضاب   ولا الوشاحان ولا الجلباب

من دون أن تلتقي الأركاب   ويقعد الأير له لعاب

وأرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فتقعد مذموما مخذولا﴾، وقيل لايجوز إلحاقها بصار مطلقا، ولابن الحاجب أنه إن صدر خبرها بكأنَّ جاز وإلا فلا. و"تحول" كقوله:[323]

319- الرجز للعجاج، خزانة الأدب 562/3-563

تمعدد المهزول: أخذ في السمن, والنهد: الجسيم، الأجرد: السبَّاق.

320- البيت من الطويل وقائله لبيد بن ربيعة، مختار الشعر الجاهلي 413/2 حماسة الظرفاء ص: 216

321- الحديث في جامع الترمذي، كتاب الزهد، رقم: 2344

322- الرجز بلا نسبة في البيان والتبيين 106/3 وفي شرح المصنف للتسهيل 330/1 وروايته: "لا يُقنع.. إلخ".

323- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 86/1

وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن أبؤسا

و"استحال" كما في الحديث: «فاستحالت غربا» [324]وقوله:[325]

إن العداوة تستحيل مودة بتدارك الهفوات بالحسنات

ومثلها "ارتد" -لا مطاوع رد، بمعنى صير- كقوله:[326]

فرد شعورهن السود بيضا ورد وجوههن البيض سودا

كقوله تعالى: ﴿فارتد بصيرا﴾.

وقد زاد الشيخ محنض بابه "يأتي" كما في قوله تعالى: ﴿يأت بصيرا﴾. واستعمل ابن مالك "بقي" بمعنى صار في قوله : (في ادان وازدد وادكر دالا بقي).

وَعَادَ آلَ ثُمَّ جَاءَ رَجَعَا وَنَى وَرَامَ مِثْلَ زَالَ وَقَعَا

أي ومما يعمل عمل صار "عاد" كقوله:[327]

وكان مضلي من هديت برشده فلله مغو عاد بالرشد آمرا

و "آل" كقوله:[328]

وعروب غير فاحشة ملكتني ودها حقبا

ثم آلت لا تكلمنا كل حي معقب عقبا

أي صارت لا تكلمنا، ومحتمل أن تكون آلت بمعنى حلفت، و "جاء" كقول الخوارج لابن عباس حين أتاهم رسولا من علي ﷺ (ما جاءت حاجتك)، فهي في هذا التركيب بمعنى

324- أخرجه البخاري في كتاب التعبير الحديث رقم 7019 ولفظه: فاستحالت في يده.

325- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 329/1

326- البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 329/1 وهو في حماسة أبي تمام لعبد الله بن الزَّبير الأسدي شرح الأعلم 498/1 وفي شرح الشواهد للعيني 417/2 وخزانة الأدب 344/1 وفي ذيل الأمالي نسبته للكميت بن معروف وروايته: .... ورد خدودهن..... ص: 662

327- البيت من الطويل وهو لخنافر بن التوأم الحميري، أمالي القالي ص: 136 ط/مؤسسة الكتب الثقافية. والشاهد فيه: استعمال عاد بمعنى صار، في قوله: "عاد بالرشد آمرا".

328- البيتان من المديد وهما بلا نسبة في تعليق الفرائد للدماميني 194/1-195 وفي لسان العرب انشده ابن الأعرابي. (عقب) العروب: المتحببة لزوجها.

صار، ويروى بالرفع، فما استفهامية في محل نصب على أنها خبر قدم لأجل الاستفهام، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك، ويروى بالنصب على أنها خبر جاءت واسمها ضمير ما وصح تأنيثه للإخبار عنه بالحاجة مثل من كانت أمك؟ قال أبو حيان: ويقتصر بها على هذا المثال وطَرد بعضهم ذلك فجَعل منه قولهم جاء البر قفيزين وصاعين، والصحيح أن هذا حال. و "رجع" كالحديث: «لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض».[329]

قوله: "ونى ورام مثل زال..إلخ" يعني أنه وقع ونى ورام مثل زال معنى وعملا كقوله:[330]

لا يني الخب شيمة الخب ما دا   م فلا تحسبنه ذا ارعواء

وقوله:[331]

إذا رمت ممن لا يريم متيما   سلوا فقد أبعدت في رومك المرمى

وقدح أبو حيان في الاستدلال بالبيت الأول باحتمال نصب شيمة على إسقاط الخافض والأصل عن شيمة الخب وفي الاستدلال بالبيت الثاني باحتمال نصب متيما على الحال. لكن قال ناظر الجيش إن معنى البيت الأول ينبو عن تخريجه فالظاهر ماقاله المصنف.

كَكَانَ أَسْحَرَ وَأَفْجَرَ لَدَى   بَعْضٍ وَأَظْهَرَ كَذَاكَ وُجِدَا

أي وككان "أسحر" و "أفجر" عند بعض وهو الفراء، وكذلك "أظهر" عنده أيضا حملا لهن على أمسى وأصبح ولم يذكر لذلك شاهدا، قال في التسهيل: والأصح أن لايلحق بهن آل ولا قعد مطلقا وأن لايجعل من هذا الباب غدا وراح ولا أسحر ولا أفجر.

وظاهر الطرة اختصاص إلحاق "أظهر" بالأخفش دون الفراء، وليس كذلك كما في الدماميني والمساعد و الهمع، بل اقتصروا على العزو للفراء في الجميع.

تنبيه: لم يحصر سيبويه الكلمات التي ترفع الاسم وتنصب الخبر بل أعطى قانونا

329- أخرجه البخاري في كتاب العلم. الحديث رقم 121.

330- البيت من الخفيف بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 317/1 وتعليق الفرائد للدماميني 158/3، والشاهد في قوله: "لايني الخب" أي لا يزال.

الخِب بالكسر: المكر والخديعة، وبالفتح: الماكر.

331- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 317/1. الشاهد فيه: استعمال: لا يريم بمعنى لا يزال.

كليا يعرف به ذلك وهو كون المرفوع لا يستغنى به عن الخبر، ولهذا ألحق النحويون بها أفعال المقاربة. أفاده أبو حيان في شرحه. **قلت**: وقد يدل هذا لما تقدم عن الشيخ محنض بابه في زيادة "يأتِ".

كَصَارَ كَانَ ظَلَّ أَضْحَى اسْتَعْمَلُوا وَهَكَذَا أَصْبَحَ أَمْسَى نَقَلُوا

يعني أن "كان" تأتي بمعنى صار كقوله: ﴿وفتحت السماء فكانت أبوابا﴾، وقوله:(332)

بتيهاء قفر والمطي كأنها قطى الحزن قد كانت فراخا بيوضها

وكذلك "ظل" كقوله تعالى: ﴿ظل وجهه مسودا﴾، و"أضحى" كقوله:(333)

ثم أضحوا كأنهم ورق جف ف فألوت به الصبا والدبور

و"أصبح" كقوله تعالى: ﴿فأصبحتم بنعمته إخوانا﴾، وقوله:(334)

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر

لكن في الاستشهاد بهذا البيت على ذلك نظر للإخبار عنها بفعل ماض وهو ممتنع كما يأتي قريبا في قوله: (ما قبل صار..إلخ). و"أمسى" كقوله:(335)

أمست خلاء وأمسى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد

والاستشهاد به إنما هو باعتبار "أمست خلاء" لا باعتبار "أمسى اهلها احتملوا" إذ لو كان بمعنى صار لم يخبر عنه بالماضي.

332- البيت من الطويل وهو لعمرو بن أحمر الباهلي، خزانة الأدب 31/4 وله أو لابن كنزة في شرح شواهد الإيضاح ص: 525 ، والشاهد فيه: استعمال كان بمعنى: صار، في قوله: "قد كانت فراخا بيوضها".

333- البيت من الخفيف وهو لعدي بن زيد، شرح شواهد المغني 469/1-470 والدليل على أن أضحى بمعنى صار أن رواية الأغاني 139/2: ثم صاروا كأنهم. ألوت به: ذهبت به.

334- البيت من البسيط وهو للفرزدق، ديوانه ص: 167

335- البيت من البسيط وهو للنابغة الذبياني، مختار الشعر الجاهلي 149/1 أخنى عليها: أهلكها.

تنبيه: زعم الزمخشري أن بات قد تستعمل بمعنى صار، وقال المصنف إنه ليس بصحيح لعدم شاهد على ذلك مع التتبع والاستقراء. قال المصنف: ومن أصلح ما يتمسك به جاعل بات بمعنى صار قوله:[336]

أجنِّي كلما ذكرت كليب أبيت كأنني أطوى بجمر

لأن كلما تدل على عموم الأوقات وأبيت إذا كانت على أصلها مختصة بالليل. اهـ من شرحه للتسهيل.

وَكَانَ ضَاهَى لم يَزَلْ كَثِيرَا كَاللهُ كَانَ عَالمًا بَصِيرَا

يعني أن "كان" بصيغة الماضي خاصة ترادف لم يزل كثيرا فتفيد الدوام والاستمرار نحو: ﴿وكان الله على كل شيء قديرا﴾. قال:[337]

وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة أسب بها إلا كشفت غطاءها

قال الدماميني: وفيه نظر إذ لا ترادف بين فعل ومجموع حرف وفعل وإنما لم يمكنه أن يفسرها بدام لأن نقصانها مشروط بتقدم ما الظرفية، فإن قال بمرادفة مادام فتكون ناقصة في تأويل المفرد وإن قال دام فلا تكون ناقصة.

مَا قَبْلَ صَارَ مُطْلَقًا قَدْ أَخْبَرُوا عَنْهُ بِفِعْلٍ قَدْ مَضَى وَيُخْبرُ
نَزْرًا بِهِ عَنْ لَيْسَ لا تخْبِرْ بما كَأَيْنَ عَنْ دَامَ وَمَنْفِيٍّ بِمَا

يعني أن ما قبل صار من هذه الأفعال وهي كان وظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى قد أخبروا عنه بفعل ماض اقترن الفعل بقد أم لا، واشترط الكوفية في الجواز اقتران الماضي بقد إما لفظا نحو كان زيد قد قام أو تقديرا نحو: ﴿إن كان قميصه قد من دبر﴾ لأن كذبها ثابت إن

336- البيت من الوافر وهو لعمرو بن قيس المخزومي، أشعار الهذليين 226/2

قوله: أجني: أراد من أجل أني. الشاهد فيه: استعمال بات بمعنى صار، في قوله: أبيت كأنني.. إلخ.

337- البيت من الطويل وهو لقيس بن الخطيم الأنصاري، حماسة أبي تمام، شرح الأعلم 104/1.

والشاهد فيه: استعمال كنت بمعنى لم أزل، في قوله: "وكنت امرءا".

كان قُدَّ من دبر مطلقا قريبا من الحال أم لا، وقوله تعالى: ﴿إن كنت قلته فقد علمته﴾ فتقدير "قد" فيه مخل بالمعنى لأن الله يعلمه إن قاله قريبا من الحال أم لا، وكقوله:[338]

ثم أضحوا لعب الدهر بهم   وكذاك الدهر حالا بعد حال

ولعله لا يمكن تقدير قد هنا لقدم القصة فلا تكون للتقريب، اللهم إلا إن قصد إحضارها في الذهن لتشاهد، فلقائل أن يقول ذلك. واحتج المشترطون لقد بأن هذه الأفعال إنما دخلت على الجملة لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطيه لم يحتج إليها، ألا ترى أن معنى زيد قام وكان زيد قام واحد، فاشتُرط الاقتران بقد تقريبا للماضي من الحال فتحصل فائدة لا تفيدها كان والصحيح خلافه لكثرة وروده غير مقرون بقد ولقلة الاقتران بها.

أقول: وتكون الأفعال حينئذ مؤكدة لما أعطاه الخبر فهي غير ضائعة، والله تعالى أعلم.

قوله: "ما قبل صار..إلخ" أي بخلاف صار وما بعدها، فلا يقال صار زيد علم وكذا البواقي. قال السيرافي: لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا بخلاف الأوصاف كصار زيد عالما لأنها حقيقة في الحال ومجاز في غيره.

قوله: "ويخبر نزرا به عن ليس" أي ويخبرون بالماضي نزرا عن ليس إن كان اسمها ضمير الشأن قاله ابن مالك. وحكى سيبويه: ليس خلق الله أشعر منه وليس قالها زيد أي الأمر والشأن، وقيل: ملغاة بمنزلة ما وهي حينئذ حرف. وقيل: إن اسمها ضمير شيء تقدم ذكره.

قوله: "ولا تخبر بما كأين..إلخ" أي ولا تخبر بأين وغيره من كل مفرد طلبي كمن وما الاستفهاميتين عن دام ومنفي بما لامتناع تأخير كل منهما سواء كان مما شرطه النفي أم لا،

338- البيت من الرمل وهو لعدي بن زيد العبادي، الكامل للمبرد 122/2 وروايته: "عصف الدهر" وهو برواية الشرح في المساعد بلا نسبة 259/1 وروايته في الحماسة البصرية:

ثم أضحوا عصف الدهر بهم   وكذاك الدهر يؤدي بالرجال

وبعده:

وكذاك الدهر يرمي بالفتى   في طلاب العيش حالا بعد حال

408/2

الشاهد فيه: الإخبار عن أضحى بفعل ماض في قوله: "ثم أضحوا لعب الدهر بهم".

فلا يقال أصحبك كيف ما دام زيد ولا أين ما زال زيد، لازدحام كل من النفي والطلبي على طلب الصدرية فإن أعطيها أحدهما حصل الإخلال بحق الآخَر، ولتقديم معمول الصلة في ما دام.

ويفهم من قوله ومنفي بما أنه يجوز في المثبت نحو: أين كان زيد.

تنبيه: قد تقدم في الطرة صدر الباب منعُ الإخبار عن هذه الأفعال بجملة طلبية فمفهومه جواز أن يخبر عنها بمفرد طلبي، وفي ذلك تفصيل يفهم من قوله هنا: "لا تخبر بما كأين..إلخ" وهو تخصيص الجواز بغيرهما.

وَأَخِّرِ الخَبَرَ إنْ تَأَخَّرَا ... مَرْفُوعُه وَسَبْقُهُ قُبْحًا يُرَى
إذَا الَّذِي مُنْتَصِبٌ بِهِ وُجِدْ ... مُؤَخَّرًا مَا لم يَكُنْ ظَرْفًا يَرِدْ
أَوْ مُشْبِهًا ظَرْفاً وَلا يمتَنِعُ ... تَقْدِيمُهُ مُشَارِكاً وَيَقَعُ
هُنَا وَفِي إنّ مُعَرَّفًا خبَرْ ... عَنِ الَّذِي مُنَكَّرًا قَبْلُ اسْتَقَرّْ

قوله: "وأخر الخبر إن تأخرا مرفوعه" يعني أن خبر هذه الأفعال كلها إن كان مشتقا رافعا لفاعله وتأخر فاعله فلا يجوز تقديمه أي الخبر عن الاسم، فلا تقول قائما كان زيد أبوه فالخبر قائما وقد رفع الظاهر وهو أبوه، والعلة هي الفصل بين العامل والمعمول الذي هو كالجزء منه بأجنبي وهو أبوه، ولا يقال أيضا كان قائما زيد أبوه، وأما إن تقدم معه أو توسط فيجوزتقديمه وتوسيطه نحو: قائما أبوه كان زيد، و كان قائما أبوه زيد، والحاصل أن للخبر ستة أحوال: وجوب التاخير نحو: ﴿وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء﴾ ووجوب التوسط نحو: يعجبني أن يكون في الدار ساكنها، ووجوب التقديم نحو: أين كان زيد، ومنع التقديم فقط نحو: يعجبني أن يكون في الدار زيد، ومنع التاخير فقط نحو: كان في الدار ساكنها، السادس جواز الأوجه الثلاثة نحو: كان زيد قائما، وأما منعُ التوسط فقط فغير موجود.

قوله: "وسبقه قبحا يرى..إلخ" أي ويقبح تأخير منصوبه نحو: آكلا كان زيد طعامك، ولا يمتنع لأنه ليس كالجزء من عامله لأنه فضلة ما لم يكن ظرفا أو شبهه فيجوز

نحو: مسافرا كان زيد اليوم، وراغبا كان زيد فيك لأن الظرف والمجرور يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما.

قوله: "ولا يمتنع تقديمه مشاركا" أي ولا يمتنع تقديم خبر مشارك للاسم في التعريف والتنكير إن ظهر الإعراب ولا توسيطه نحو: كان زيدا أخوك وما كان خيرا منك أحد، فإن خفي الإعراب وجب كون المقدم الاسم نحو كان أخي صديقي، ولم يكن فتى أزكى منك، قلت: والذي يظهر لي جوازه عند قصد الإجمال كما أجازوا تصغير عمرو وعمر، نظير ما قاله ابن الحاج في مسألة: (وأخر المفعول إن لبس حذر) فقد نقل في الطرة هناك احتجاجه بمثل هذا، بل ذَكرأنه احتَج أيضا بأن الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه يجوز في نحو: ﴿فما زالت تلك دعواهم﴾ كونُ تلك اسمها ودعواهم الخبر والعكس، خلاف ما هنا من تقييد الجواز عند المشاركة في التعريف أو التنكير بظهور الإعراب، وأصله في التسهيل وسَلَّمه شراحه إلا المرادي فإنه قال هنا: وتقدم كلام ابن الحاج في النقد، يُحيل إلى ما سبق له نقله من قوله إن هذا اللبس لا يلتفت إليه ...إلخ، فالظاهر أن المصنف لا يُسلِّم ما نقله الزجاج كما ذكره الصبان في الكلام على مسألة الفاعل، ثم الأظهر هنا ما لابن الحاج. والله تعالى أعلم.

قوله: "ويقع هنا..إلخ" أي وقد يخبر في هذا الباب وباب إنَّ بمعرفة عن نكرة اختيارا وذلك لشبه المرفوع هنا بالفاعل والمنصوب بالمفعول، ومنه قوله:[339]

قفي قبل التفرق يا ضباعا ... ولا يك موقف منك الوداعا

وليس مضطرا لتمكنه من أن يقول: ولا يك موقفي منك، وقد حمل هذا الشبه المذكور على جعل الاسم في باب إنّ نكرة والخبر معرفة كقوله:[340]

---

[339]- البيت من الوافر وهو للقطامي، الكتاب 243/2 خزانة الأدب 391/1

[340]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 338/1 وفي تعليق الفرائد 209/1 منسوبا للفرزدق وكذا في خزانة الأدب 64/4 وهو في ديوان الفرزدق لكن روايته:

وليس بعدل إن سببت مقاعسا ... بآبائي الشم الكرام الخضارم

ص/606

ولا شاهد فيها. الشاهد فيه: تنكير اسم إن وهو: حراما, وتعريف خبرها، وهو: أن أسب لأن المصدر المؤول معرفة.

الخضارم: جمع خضرم الجواد المعطاء والسيد الحمول.

وإن حـــــراما أن أســـب مجـــاشعـــــا   بـــآبـــــائي الـــشم الكـــرام الخـــضارم

تنبيه: قال أبو حيان في شرحه إن المصنف أجحف في هذا الباب بكيفيـــة الإخبـــار بالمعرفة عن المعرفة وعن النكرة بالنكرة وعن المعرفة بالنكرة وعن النكرة بالمعرفة قال: ونحن نذكر ما تيسر. ثم بسط في ذلك فليراجع.

وَكَـــانَ فِي التَّمَـــامِ مِثْـــــلُ كَفَـــــلا   حَـــدَثَ مَـــعْ ثَبَــــتَ ثُـــــمَّ غَـــزَلا

يعني أن كان في حال تمامها تكون بمعنـــى كفل ككنت الصبي كيانة بمعنى كفلتـــه، وتكون بمعنى حدث كقوله:[341]

إذا كـــــان الـــــشتـــاء فـــأدفئـــــوني   فـــــإن الـــشيـــخ يهدمـــه الـــشتـــاء

وكان زيد قائما يحتمل التمام أي ثبت حال كونه قائما بخلاف كان زيـــد أخـــاك لامتناع كون الحال معرفة إلا أن يجعل كان بمعنى كفل، وتكون بمعنى ثبت نحو: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ وجوز الكوفي نقصها على حذف الخبر أي من غرمائكم، ويرده أن الخـــبر في هذا الباب لا يحذف. وكان بمعنى غزل ككنت الصوف بمعنى غزلته مصدرها الكون.

قوله: "حدث مع ثبت" قد اقتصر في التسهيل على ثبت، وقال في الشرح ما نـــصه: وثبوتُ كل شيء بحسبه فتارة يعبر عنه بالأزلية نحو: كان الله ولا شيء معه، وتارة يعبر عنه بحدث كقوله: (إذا كان الشتاء..إلخ البيت) وتارة يعبر عنه بحضر كقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة﴾ وتارة يعبر عنه بقدَّر أو وقع نحو: ماشاء الله كان اهـــ منه. قـــال الـــدماميني: والتعبير بقدَّر مشكل لأن شاء الله بمعنى قدر فيتحد السبب والمسبب.

وَصَـــارَ مِثْـــلُ ضَـــــمَّ يَقْطَـــعُ رَجَـــعْ   وَظَـــلَّ لِلـــدَّوَامِ وَالطُّـــــولِ وَقَـــــعْ

أي وصار في حال تمامها بمعنى ضم نحو: ﴿فصرهن إليك﴾ ومضارعه يصور ويصير وصار بمعنى قطع نحو: صرت الحبل بمعنى قطعته ومضارعه يصور ويصير وصار بمعنى رجع نحو: ﴿ألا إلى الله تصير الأمور﴾، قوله: "وظل للدوام..إلخ" أي وظل تامة بمعنى الدوام والإقامة نهارا، نحو: لـــو ظل الظلام لهلك الأنام، وظل بالقوم أي أقام بهم نهارا وظل النبت والظِّل طالا.

[341]– البيت من الوافر وهو للربيع بن ضبع الفزاري، أمالي القالي 749 ط/ مؤسسة الثقافة. وخزانة الأدب 306/3

فائدة: ذكر في المصباح أن ظل النهار يظِل من باب ضرب ظلالة دام ظله. وبهذا يعلم أن قول الشيخ الحسن بن زين في طرة اللامية (ظل يقرأ) قد يكون احترازا من ظل هذه وإلا كان تطويلا بلا حاجة. والله تعالى أعلم.

تنبيه: ليس تعدي بعض هذه الأفعال ككان بمعنى كفل أو غزل وصار بمعنى ضم ينافي تمامها لأن المراد بالاكتفاء في قول الخلاصة: (وذو تمام ما برفع يكتفي) هو أن يستقل به الكلام حتى يكون جملة من فعل وفاعل وأما الفضلة فمستغنى عنها في الإسناد. قاله الشاطبي.

وَبَاتَ لِلنُّزُولِ لَيْلاً وَانْطِقِ   بِدَامَ مُشْبِهًا لِيَسْكُنُ بَقِي

أي وبات تأتي تامة بمعنى نزل ليلا، قال:[342]

فبات وباتت له ليلة   كليلة ذي العائر الأرمد

ودام تأتي تامة بمعنى سكن نحو: « نهى رسول الله ﷺ أن يبال في الماء الدائم»[343] أي الساكن، وبمعنى بقي نحو: ﴿خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض﴾ أي بقيت.

دَخَلَ فِي الصَّبَاحِ مِثْلُ أَصْبَحَا   ذَهَبَ مَعْ ظَهَرَ مِثْلُ بَرِحَا

يعني أن أصبح تأتي تامة بمعنى دخل في الصباح وأمسى دخل في المساء وأضحى دخل في الضحى، قال تعالى: ﴿فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون﴾ قال:[344]

ومن فعلاتي أنني أحسن القرى   إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها

وبرح بمعنى ذهب وظهر، وبهما فسر برح الخفاء وإن كانت بمعنى ظهر فالخفاء بمعنى المخفى وإلا فعلى بابها، وقال تعالى: ﴿وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح﴾ أي لا أذهب.

وَمِثْلُ يَفْتُرُيَنِي وَكَذَهَبْ   رَامَ وَفَارَقَ وَهَكَذَا طَلَبْ

342– البيت من المتقارب وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 132/1

العائر: ما يسقط في العين فيؤذيها.

343– أصله في البخاري: لايبولنَّ أحدكم في الماء الدائم. باب الوضوء الحديث رقم 239.

344– البيت من الطويل وهو لعبد الواسع بن أسامة، شرح المفصل لابن يعيش 103/7

الشاهد فيه: استعمال أضحى تامة بمعنى دخل في وقت الضحى في قوله: "أضحى جليدها" الجليد: ما يسقط على الأرض من الندى.

قوله: "ومثل يفتريني" أي وتأتي ونى تامة بمعنى فتر. قوله: "وكذهب رام.. إلخ" يعني أنه تاتي رام بمعنى ذهب كقوله:[345]

أبانا فلا رمت من عندنا فإنا بخير إذا لم ترمْ

وبمعنى فارق يقال رمت فلانا أي فارقته، و بمعنى طلب كقوله:[346]

ومن هاب أسباب المنية يلقها ولو رام أسباب السماء بسلم

وهذه الأخيرة واوية فقط.

وَانْفَكَّ كَانْفَصَلَ مَعْ خَلَصَ عَنْ فَتَأَ مُشْبِهًا لأَطْفَا وَسَكَنْ

قوله: "وانفك كانفصل مع خلص" يعني أن انفك تأتي تامة بمعنى انفصل كفككت الخاتم فانفك أي انفصل ويقال فككت الأسير فانفك أي خلص، قوله: "عن فتأ مشبها..إلخ" أي وفتأ بالفتح تأتي تامة بمعنى أطفأ وسكن، حكى الفراء فتأْتُ النار أي أطفأها، وفتأْتُ عن الأمر أي سكنت وذهب أبو حيان إلى أن فتأ تامة بمعنى كسر يقال فتأته عن الأمر أي كسرته. وقول الناظم: "عَنّ" في آخر المصراع الأول بمعنى عرض، وهو كلام مستانف بدليل نصب "مشبها" أي عرض مجيء "فتأ" حال كونه مشبها "لأطفا" خلاف ما في المواهب، فقد جعله من تمام ما قبله لقوله: "عَنّ" أي عرض مجيء انفك بمعنى انفصل ...لخ، فإنه يلزم على تقريره المذكورتقدير ناصب لقوله: "مشبها" والأصل عدم التقدير. والله أعلم.

وَالخَبرُ المنْفِي بِإلاَّ يُقْرَنُ إنْ قُصِدَ الإِيجَابُ وَهْوَ ممكِنُ
وَبِالَّتِي كَزَالَ ذَا لا يُفْعَلُ وَمَا أَتَى مِنْهَا كَذَا يُؤَوَّلُ

قوله: "والخبر المنفي..إلخ" يعني أن الخبر المنفي يقرن بإلا إن قصد إيجابه سواء كان النفي بحرف نحو: ما كان زيد إلا قائما، أم بفعل نحو: ليس زيد إلا قائما، ودخل في الخبر

345- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في المساعد 254/1 وفي تعليق الفرائد 180/1 وهو للأعشى ميمون، ديوانه، ص: 155 وخزانة الأدب 359/1 ولسان العرب (ريم) والشاهد فيه: استعمال رام في قوله: "لا رمت" تامة بمعنى ذهب.

346- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 234/1

مفعولا ظننت نحو: ما ظننت زيدا إلا قائما، وثالث مفاعيل أعلم نحو: ما أعلمت زيدا فرسك إلا مسرجا.

قوله: "وبالتي كزال..إلخ" أي ولا يفعل ذلك بزال وبرح لأن نفيهما إيجاب، فلا يقال ما زال زيد إلا عالما كما لا يجوز كان زيد إلا عالما، وما أتى منها كذلك فمؤول كقوله:[347]

حراجيج لا تنفك إلا مناخة   على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا

فيؤول على أن ينفك تامة وهو مطاوع فكه إذا خلصه أو فصله، فكأنه قال ما تتخلص أو ما تنفصل عن السير إلا في حال إناختها على الخسف وهو حبسها على غير علف، يريد أنها تناخ معدة للسير عليها فلا ترسل من أجل ذلك في المرعى، قال ابن هشام في المغني: وهو فاسد لبقاء الإشكال إذ لايقال جاء زيد إلا راكبا، أو على زيادة إلا، وقيل ناقصة وخبرها على الخسف. وقيل أخطأ ذو الرمة، وهذا قول من لا يستشهد عنده بكلامه، ومنهم الأصمعي قال إنه كثرت ملازمته الحاضرة ففسد لسانه، والجمهور على الاحتجاج به. قاله أبو حيان. وقيل عيب هذا على ذي الرمة، فلما فطن قال إنما قلت آلا أي شخصا. وإلى هذه التأويلات أشار بعضهم بقوله:

وزد وتمم ولحن صحف   وأخبرنّ بعلى الخسف تفي

وقد استشكل ابن عاشر القول بأن الأصل إلا مناخة والإل الشخص بأنه مفرد فكيف يسوغ كونه خبرا عن ضمير الحراجيج وهو جمع التكسير مع قوله بعد مناخة. قاله في نتائج التحصيل.

قوله: "وهو ممكن" أي الإيجاب ممكن، بخلاف ما كان مثلك أحدا وما كان زيد يعيج بالدواء مما يلازم النفي.

347- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه 86 والشاهد فيه: إيجاب الخبر بإلا في قوله: "إلا مناخة" بعد ما كان وهو قوله: "ما تنفك".

حراجيج: جمع حرجوج، الناقة السمينة الطويلة على وجه الأرض.

الخسف: الحبس على عدم العلف.

فرع: ما امتنع فيه دخول إلا امتنع فيه دخول الباء، فلا تقول ما زال زيد بقائم لأن الباء إنما تدخل تأكيدا للنفي والخبر هنا مثبت. اهـ من شرح أبي حيان على التسهيل.

وَمَعَ لَيْسَ ذَاعَ إِسْقَاطُ الخبرْ إِذَا المرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ

قال في التسهيل: عاطفا على ما تختص به ليس (وبجواز الاقتصار عليه دون قرينة) قال في المساعد: يريد على كون الاسم -أي اسم ليس- نكرة عامة لأنه بذلك يشبه لا فيجوز أن يساويه في الاقتصار عليه، ومنه قوله:[348]

ألا يا ليل ويحك خبريني فأما الجود منك فليس جود

أي ليس منك جود أو عندك جود، وحكى سيبويه ليس أحد أي ليس هنا أحد، وخصه المغاربة بالضرورة.

وتختص ليس بكثرة مجيء اسمها نكرة محضة نحو: ليس أحد قائما وذلك لأن النفي من مسوغات الابتداء بالنكرة و "ليس" موضوعة له مع تنكير خبرها وإنما اشتُرط هذا الشرط هنا ليلا يكون هذا تكرارا مع قوله: "ويقع هنا وفي إن..إلخ" كقوله:[349]

كم قد رأيت وليس شيء باقيا من زائر طرق الهوى ومزور

وتشاركها في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله:[350]

إذا لم يكن أحد باقيا فإن التأسي دواء الأسى

وقوله:[351]

فلو كان حي في الحياة مخلدا خلدت ولكن لا سبيل إلى الخلد

348- البيت من الوافر وهو لعبد الرحمن بن حسان الكتاب 386/1 وروايته: نبئينا.

349- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 340/1 والشاهد فيه: مجيء اسم ليس نكرة محضة في قوله: "ليس شيء".

350- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 341/1 والشاهد فيه: كون اسم كان المنفية نكرة محضة في قوله: "لم يكن أحد".

351- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في تعليق الفرائد للدماميني 217/3 و في شرح المصنف للتسهيل برواية أخرى:

ولو كان حي في الحياة مخلدا خلدت ولكن ليس حي بخالد

والشاهد فيه: تنكير اسم كان الواقعة بعد شبيه النفي وهو الامتناع في قوله: "فلو كان حي".

لِفعْلِهَا عِنْدَ تميمٍ تَرْكُ　　في نحْوِ لَيْسَ الطِّيبُ إلاَّ المسْكُ

يعني أن رفع ما بعد إلا في نحو ليس الطيب إلا المسك لغة تميم قال أبو عمرو بن العلاء: ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع ولا حجازي إلا وهو ينصب، ولا ضمير في ليس خلافا لأبي علي بل هي على هذه اللغة حرف نفي لا عمل لها وهو قول الجمهور، فكما أن ما تحمل على ليس إذا استمر نفيها تحمل عليها ليس أيضا في الإلغاء عند فقد النفي لاقترانها بإلا، وخَرَّج الفارسي ذلك على أوجه منها أن الطيب اسمها وإلا المسك نعت أوبدل والخبر في الوجود مقدرا، ومنها أن "ليس" فعل واسمها ضمير الشأن والجملة من الطيب والمسك خبرها، ورد بأنه لو كان كما زعم لقيل ليس إلا الطيب المسك كما يقال ليس كلامي إلا زيد منطلق، ولم يقل ليس الطيب إلا المسك كما لا يقال ليس كلامي زيد إلا منطلق. قال أبو حيان: وإذا ثبت أن ذلك لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا يمكن التأويل لأن التأويل لا يكون إلا في مخالف الجادة وقال إن أبا علي لم يبلغه نقل أبي عمرو أنها لغة تميم، وقيل المسك مبتدأ خبره أجوده مقدرا.

وَقَرَنُوا بِالْوَاوِ مَعْهَا خَبرا　　إنْ كَانَ جملَةً بِإلاَّ حُصِرَا
وَكَانَ مَعْ نَفْيٍ كَذَا وَرُبمَا　　لجمْلَةِ الإخبَارِ ذَا هُنَا انْتَمَى

قوله: "وقرنوا بالواو..إلخ" يعني أن خبر ليس يقرن بالواو جوازا إن كان جملة موجبة بإلا كقوله:[352]

ليس شيء إلا وفيه إذا ما　　قابلته عين البصير اعتبار

قال أبو حيان: هذا لايجوز عندنا لأنه خبر للمبتدإ في الأصل فكما لايجوز دخول الواو على خبرالمبتدإ إذا كان بهذه الصفة كذلك لايجوز إذا وقع خبرا لليس لئلا يكون الفرع أكثر تصرفا من الأصل، وقدح في الاحتجاج بالبيت باحتمال أن يكون من حذف الخبر والجملة حالية كما تقدم في قوله: (ومع ليس ذاع إسقاط الخبر..إلخ). وأن تكون الجملة خبرا والواو زائدة قال: والأول أحسن. قال ناظر الجيش: والذي قال الشيخ ظاهر

[352]- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 340/1 والشاهد فيه: اقتران الخبر الموجب بإلا بالواو في قوله: "إلا وفيه"..إلخ.

من حيث الصناعة النحوية وينبغي التعويل عليه لأن فيما قاله المصنف خرقا للقواعد. قوله: "وكان مع نفي كذا" أي وكذلك كان إن كانت بعد نفي فيقترن خبرها بالواو إن كان جملة موجبة بإلا كقوله:[353]

إذا ما ستور البيت أرخين لم يكن سراج لنا إلا ووجهك أنور

وقوله:[354]

ما كان من بشر إلا وميتته محتومة لكن الآجال تختلف

قوله: "وربما لجملة الإخبار ذا..إلخ" أي ذا الحكم الذي هو اقتران الواو بالجملة الواقعة خبرا، يعني أنه ربما شبهت الجملة المخبر بها من ذا الباب بالحالية فوليت الواو مطلقا سواء بعد كان أو ليس أوغيرهما بعد نفي أم لا وحمل عليه قوله:[355]

وكانوا أناسا ينفحون فأصبحوا وأكثر ما يعطونك النظر الشزر

وقوله:[356]

فظلوا ومنهم سابق دمعه له وآخر يثني دمعة العين بالمهل

وهذا لا يعرفه البصريون وإنما أجازه الأخفش، والخبرعند غيره محذوف تقديره هنا بخيلين وحزينين والجملة حال من باب قوله فيما تقدم: "وربما استغني بالمعمول..إلخ"، أو الفعلان تامان والجملة حالية أيضا.

وَيحْذِفُونهَا وَيُبْقُونَ السُّمَا نَزْرًا وَيحْذِفُونهَا مَعَهُمَا

أي ويحذفون كان مع خبرها ويبقون الاسم دالا عليهما قليلا وذلك حيث يحسن مع إن ولو الشرطيتين تقدير فيه أو معه أو نحو ذلك مما يسوغ جعله خبرا، ويروى: المرء مقتول

353– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في ارتشاف الضرب 94/2 وفي المساعد وروايته:

إلا و وجهك نورها 266/1 والشاهد فيه: كما قبله.

354– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 341/1 وتعليق الفرائد 217/3 والشاهد فيه: كما قبله.

355– البيت من الطويل وهو لأعشى تغلب، أمالي ابن الشجري 187/1

نفح فلانا بشيء: أعطاه.

356– البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه ص: 219

بما قتل به إن خنجر فخنجر وإن سيف فسيف أي إن كان معه سيف وإن كان معه خنجر. وإلايصحَّ تقدير فيه أو معه تعينَ حذف الاسم وبقاء الخبر نحو: أسير كما تسير إن راكبا فراكب وإن راجلا فراجل، قوله: "ويحذفونها معهما" أي ويحذفونها مع الاسم والخبر بعد إنْ معوضا عنها ما أم لا كقوله:[357]

أمرعت الأرض لو ان مالا لو أن نوقا لك أو جمالا

أو ثلة من غنم إمالا

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها، وقولهم إفعل هذا إما لا أي إن كنت لاتفعل غيره فما معوض من كان واسمها وأدغمت نون إنْ فيه لتقارب المخرجين ولا هي النافية للخبر وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ماقبله عليه وتقديره فافعله، وكقوله:[358]

قالت بنات العم يا سلمى وإن كان فقيرا معدما قالت وإن

أي وإن كان فقيرا معدما.

فتختص كان بثلاثة أمور: بمرادفتها لم يزل كثيرا، وزيادتها، وحذفها وهو على أربعة أوجه: حذفها فقط، أو مع الاسم، أو مع الخبر، أو معهما، وأما حذفهما دونها أو أحدهما فغير جائز.

❁❁❁

357- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف 348/1 المساعد 275/1 والهمع 386/1

الثلة بالفتح: الجماعة من الغنم.

358- الرجز لرؤبة بن العجاج، خزانة الأدب 630/3

ما ولا ولات وإن النافيات المشبهات بليس

أَجَازَ أن يُغْنِيَ عَنْ مَرْفُوعِ مَا الْبَدَلُ الموجَبُ بَعْضُ الْعُلَمَا

يعني أن بعض العلماء وهو الأخفش أجاز أن يغني عن اسم ما بدلٌ موجَبٌ، فيجوز عنده في نحو: ما أحد قائما إلا زيد؛ ما قائما إلا زيد بحذف اسم ما استغناء ببدله الموجب بإلا. قال المصنف: ومثل هذا لو سمع من العرب لكان جديرا بالرد، وذَكَر أن ذلك لعدم تعين المحذوف، إذ يحتمل أن يكون المحذوف ما ذكر وأن يكون الأصل ما كان قائما إلا زيد اهـ. وحُكي عن الأخفش جواز هذه المسألة على وجه آخر وهو أن تكون إلا داخلة على الاسم والمنصوبُ المقدم خبرها.

قول الناظم: "البدل" فاعل قوله "يغني"، وقوله "بعض العلما" فاعل "أجاز".

وَنَفْيِ فِعْلٍ نَاسِخٍ وَأَنَّا مَعْ أَوَ لم يَرَوْا وَبَعْدَ إِنَّا

(ونفي) بالجر معطوف على قول ابن مالك في الخلاصة : (وبعد لا ونفيِ كان) يعني أن الباء قد تزاد بعد نفي فعل ناسخ للابتداء كقوله:[359]

دعاني أخي والخيل بيني وبينه فلما دعاني لم يجدني بقعدد

وبعد "أو لم يروا أن" وشبهه، والمراد به دخولها بعد أن المسبوقة بأو لم يروا كقوله تعالى: ﴿أو لم يروا أن الله الذي خلق السماوات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر﴾، وجاز ذلك نظرا إلى المعنى إذ معنى "أو لم يروا أنّ"؛ "أو ليس"، بدليل ﴿أو ليس الذي خلق السموات والأرض بقادر﴾ الآية، أوشبهه نحو: ماظننت أن زيدا بقائم.

وقبل خبر "إنّ" كقوله:[360]

فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالمجرب

---

[359]- البيت من الطويل وهو لدريد بن الصمة، العيني 121/2 والشاهد فيه: اقتران الخبر بالباء في قوله: "بقعدد" بعد فعل ناسخ منفي وهو: لم يجدني.

القعدد: كجندب وقنفذ: الجبان اللئيم القاعد عن المكارم.

[360]- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 44/1

قال أبو حيان: ولا يتعين هذا لجواز تعلق "بالمجرب" بقوله مما أحدثت وهو الخبر ويكون قوله "فإنك" على حذف مضاف أي فإن نأيك مما أحدثت أي بسبب ما أحدثت بالمجرب.

وَبَعْدَ لَكِنَّ وَلَيْتَ يَنْدُرُ هَذَا وَلَكِنَّهُمُ لم يحظُرُوا

أي ويندر بعد "لكنّ" كقوله:[361]

ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

وبعد "ليت" كقوله:[362]

تقول إذ اقلولى عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم

قوله: "ويندر هذا..إلخ" أي تندر زيادة الباء في خبر إن ولكن وليت و لم يمنعوا ذلك لوروده، بخلاف زيادتها بعد أن الواقعة بعد أو لم يروا فليست نادرة.

وَبَعْدَ الاسْتِفْهَامِ ذَا الْبَاءُ يَفِي وَرُبما جَرُّوا بِهِ حَالاً نُفِي

وَاسماً مُؤَخَّرًا لِلَيْسَ وَاخْفِضِ أَوِ انْصِبَنَّ تَابِعَ الْمنْخَفِضِ

أي وتزاد الباء بعد الاستفهام والمراد به هل خاصة كما روي البيت المتقدم : (ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم).

وربما زيدت في الحال المنفية كقوله:[363]

فما رجعت بخائبة ركابٌ حكيم بن المسيب مُنتهاها

وقوله:[364]

---

[361]– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في خزانة الأدب 160/4 العيني 134/2

[362]– البيت من الطويل وهو للفرزدق، العيني 135/2 والتصريح 202/1 و لم أجده في نسختي ديوانه اللتين بيدي

والشاهد فيه: اقتران خبر ليت بالباء وهو: بدائم.

اقلولى الطائر وقع على أعلى الشجرة.

[363]– البيت من الوافر وهو للقحيف العقيلي، شرح شواهد المغني للسيوطي 339/1 خزانة الأدب 249/4 دار صادر.

والشاهد فيه: زيادة الباء مع الحال المنفية في قوله: "بخائبة".

[364]– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 368/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 340/1

والشاهد فيه: زيادة الباء مع الحال المنفية في قوله: بمزؤود. المزؤود: المذعور، وكل محركة عاجزٌ.

كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزؤود ولاوكل

وخرَّجهما أبو حيان على أن التقدير بحاجة خائبة وشخص مزؤود.

وربما جروا أيضا اسما مؤخرا لليس كقوله:[365]

أليس عجيبا بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه

وقرئ: ﴿ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم﴾ بنصب البر لكن شرط زيادتها في الاسم أن يتأخر إلى موضع الخبر. قلت: والاسم في المثالين مؤول فيحتاج إلى سماع في الاسم الصريح.

قوله: "واخفض أو انصبن..إلخ" أي ويخفض تابع المخفوض بالباء نظرا إلى اللفظ وينصب نظرا إلى محل المتبوع والمختار الأول، فيقال ليس زيد بقائم ولا قاعد ولا قاعدا، قال:[366]

وليس بمعروف لنا أن نردها صحاحا ولا مستنكرا أن تعقرا

وأما إن كان مرفوع المحل فيرفع أو يجر.

وَجُرَّ مَعْطُوفٌ عَلَى مَا نُصِبَا يَصْلُحُ لِلْجَرِّ بِبَا وَغَيرِ بَا

أي وقد يجر المعطوف على الخبر الصالح للجر بالباء مع سقوطها، وهذا هو العطف على التوهم ولا ينقاس خلافا للفراء، ومنه ما أنشد سيبويه، كقوله:[367]

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعبٍ إلا ببين غرابها

365- البيت من المتقارب وهو منسوب لمحمود الوراق في البيان والتبيين 100/3 ولمحمود النحاس في شرح السيوطي لشرح شواهد المغني 338/1 ونسب في أمالي المرتضى لمحمد بن حازم 609/1 والشاهد فيه: زيادة الباء مع اسم ليس المؤخر وهو قوله: "بأن الفتى".

366- البيت من الطويل وهو للنابغة الجعدي، الكتاب 64/1 والشاهد فيه: نصب "مستنكرا" لأنه معطوف على ما محله النصب وهو الخبر المجرور بالباء الزائدة في قوله: "بمعروف".

367- البيت من الطويل وهو للأحوص اليربوعي، خزانة الأدب 140/2 وفي شرح شواهد الإيضاح لابن بري للأحوص الرياحي ص: 589 وكذا في الحماسة البصرية 289/2 والشاعر لقبه الأحوص بالخاء المعجمة واسمه زيد بن عمرو، ومن أجداده رياح بن يربوع، فتارة ينسب إلى رياح وتارة ينسب ليربوع، انظر ترجمته في الخزانة 143/2 الشاهد فيه: جر ناعب عطفا على مصلحين على توهم الباء.

ومنه قوله:[368]

ما الحــازم الشهم مقــداما ولا بطـــلٍ إن لم يكـــن للــهوى بالعقــل غلابــا

وقوله:[369]

بدا لي أني لست مــدرك مـــا مــضى ولا سابق شــيئا إذا كــان جــائيـــا

واحترز بقوله: "يصلح للجر" مما لا يصلح، فلا يقال ليس زيد إلا قائما وذاهب بجر ذاهب، ويقدر ذلك بعد غير ليس وما كقوله:[370]

ومـــا كنـــت ذا نـــيرب فيهـــم ولا منمـــش فيهـــم منمـــل

بجر "منمش" على توهم دخول الباء في خبر كان المنفية وهو "ذا نـــيرب"، وهـــذا لايحسن لقلة دخول الباء على خبر كان المنفية بخلاف ليس وما.

قوله: "وغير با" يعني أنه قد يفعل الجر التوهمي في العطف على ما يصلح للجر بغـــير الباء كمنصوب اسم الفاعل المتصل كما في قوله:[371]

فظل طهاة اللحم مـــن بـــين منـضج صفيـــف شـــواء أو قـــدير معـــجل

بجر قدير على توهم جر صفيف بالإضافة لأن منصوب اسم الفاعل يجـــر بالإضـــافة كثيرا بخلاف إن فصل بينهما بما يمنع الجر فلا يجوز العطف عليه نحو أن يقال بـــين منـــضج بالنار صفيف شواء لأن الانفصال يمنع توهم الإضافة. وكقوله:[372]

368- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل، وفي المغني و لم يعلق عليه السيوطي في شرح الـــشواهد 869/2 والشاهد جر المعطوف وهو: "بطل" على توهم الباء في: "مقداما".

369- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 282/1 والشاهد فيه: التوهم في عطف ســابق على:"مدرك".

370- البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 371/1 وشرح شواهد المغـــني للـــسيوطي 869/2 والشاهد فيه: جر "منمش" على توهم الباء في ذا نيرب.

النيرب: الشر والنميمة، والمنمش: الذي يمشي بالنمش هو النميمة. والمنمل: الماشي بالنملة مثلثة وهي النميمة.

371- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 32/1

الطهاة: جمع طاه، الطابخ. القدير: اللحم المطبوخ في القدر.

372- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى، مختار الشعر الجاهلي 289/1 والشاهد فيه: زيادة الباء في: "بجقلـــد" على توهم التوهم وهو أنه قال: ليس بمكثر.

تقـــــي نقـــي لم يكثـــر غنيمـــــة   بنـــــهكة ذي قـــربى ولا بحـــــقلد

قال في المغني: سألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا على ما عطف "بحقلد" فقلت له حتى أعرف ما الحقلد؟ فنظرْنا فإذا هو سيء الخلق، فقلت هو معطوف على شيء يتوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقد قلت في الفرق بين عطف التوهم والعطف على المحل:

عطـــــفٌ علـــى المحـــل فيـــه العامـــلُ   وُجـــد والأثـــرُ منـــــه خـــــاملُ

وفي التـــــوهم وجـــــــودُ أَثَـــــرِهْ   معَ اســـتتار غـــير ذا مـــن خَـــبرِهْ

يعني أنه يوجد في العطف على المحل العامل دون أثره كما تقدم في ليس زيد بقـائم ولاقاعدا بالنصب، فالعامل وهو "ليس" موجود دون الأثر وهو النصب في خبرهـا، أمـا عطف التوهم فبالعكس، يوجد فيه العمل كالجر في قول زهير "ولاسابق " دون العامل وهو الباء التي تدخل على خبر ليس فهي مفقودة هنا أي في قوله: (بدا لي أني لست مدرك..إلخ البيت). وقد ذكر الصبان هذا الفرق في أول العطف، لكن لم يبينه.

لِلاتَ قَدْ يُـضَـافُ حِـــينٌ وَيَـــرِدْ   إِغْنَـــاؤُهُمْ بِالتَّـاءِ عَـنْ لا إِنْ فُقِـدْ

يعني أن لات قد يضاف إليها حين لفظا كقوله:[373]

وذلـــك حـــين لات أوان حلـــم   ولكـــن قبلـــها اجتنبـــوا أذاتي

أو تقديرا كقوله:[374]

تـذكر حـب ليـلى لات حينـا   وأمسى الشيـب قـد قطـع القرينـا

أي حين لات حين تذكر، قال الدماميني: لأن الجملة لا يمكن أن تكون حالية لعدم الرابط فلابد من تقدير مضاف اهـ. وسَهَّل حذفه ذكر الحين الثاني فتكون في موضع جر،

النهكة: النقص والإضرار. والحقلد: البخيل ضيق النفس.

373- البيت من الوافر وهو للطرماح بن حكيم، ديوانه/ ص: 58

374- البيت من الوافر وهو لعمرو بن شأس، تذكرة النحاة/ ص: 734

ورُد هذا التقدير بالاستغناء عنه لاستقامة المعنى بقوله: تذكر حب ليلى لات حينا أي ليس الحين حين تذكر.

قوله: "ويرد إغناؤهم بالتاء.. إلخ" أي وربما استغني مع التقدير عن "لا" بالتاء وخَرَّج المصنف عليه قول الشاعر:(375)

العاطفــون تحـين مــا مــن عــاطف والمنعمــون يــدا إذا مــا أنعمــوا

أي العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذفت حين ولا، قال أبو حيان: وهذا لا يتعقل لأنه يكون المعنى هم العاطفون وقت ليس الحين حين ليس ثَـم عــاطف اهـــ. ويحتمل أن يكون الأصل العاطفونه بهاء السكت ثم أثبتوها وأبدلوها تاء، وقيل تاء تــزاد في أول الظروف كقوله:(376)

نَــوِّلي قبــل نــأي دار جمــانا وصليــني كمــا زعمــت تــلانــا

وَأَهمِــلاً لاتَ عَلَــى الأَصَــحِّ في وَلاتَ هَنَّـــا حَنَّــتي فَلْتَقْتَــفِ

قوله: "وأهملا" بنون التوكيد الخفيفة، أي وتهمل لات على الأصح إن وليهــا هَنَّــا كقوله:(377)

حنــت نــوار ولات هنــا حنــت وبــدا الــذي كانــت نــوار أجنــت

ومن إهمالها قوله:(378)

لات هنــا ذكــرى جبـيرة أو مــن جــاء منهــا بـطائــف الأهــوال

375- البيت من الكامل وهو لأبي وجزة، اللسان (حين) وخزانة الأدب 147/2 وذكر فيه رواية أخرى:

.... والمطعمــون زمــان ايــن المطعــم

وأبو وجزة اسمه يزيد بن عبيد توفي بالمدينة سنة 130

376- البيت من الخفيف وهو لابن أحمر، خزانة الأدب 149/2

377- البيت من الكامل وقد اختلف في قائله قيل شبيب بن جعيل وقيل حجل بن نضلة وهما جاهليــان، خزانــة الأدب 158/2 والشاهد فيه: إهمال لات وهنا خبر متقدم. وحنت مبتدأ على تقدير أن.

378- البيت من الخفيف وهو للأعشى، ديوانه، ص: 23 خزانة الأدب 157/2

إذ المبتدأ هُنَا ذكرى وليس بزمان وهَنَّا خبره وتحتمل هَنَّا الزمان والمكان، أي ليس في هذا المكان والزمان ذكرى جبيرة وهي بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل.

وأصل لات لا النافية ثم كسعت بالتاء ليقوى شبهها بالفعل الذي هو ليس فإنها بسبب لحاق التاء صارت بوزن ليس وعدد حروفها، ومعنى كسعت أوتي بها في آخرها، والكسع ضرب الرَّجُل مؤخرالرَّجُل بظهر قدمه، وكسْعُ التاء فيه لتانيث اللفظ كما في ربت لكن زيادة التاء فيها أحسن منها في ربت لأن لا محمولة على ليس ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على إنَّ، وقيل للمبالغة في النفي، وقيل مأخوذة من لاته إذا نقصه، واستعملت في النفي، قال تعالى: ﴿ولا يلتكم من أعمالكم شيئا﴾ وقيل أصلها ليس وأبدلت السين تاء كما في سدس حيث قيل فيه ست.

قوله: "على الأصح" مقابله لابن عصفور، وقال إن (هَنَّا) اسمها، و (حنت) خبرها على حذف مضاف تقديره: وليس هنا ذلك الوقت وقت حنين، وما قال يُرَد من ثلاثة أوجه: الأول خروج هَنَّا عن الظرفية، والثاني عمل لات في المعرفة ولا يعترض بتقدير أحدهما معرفة لأن الذي يجب تنكيره من معموليها هو ما ذكر منهما، الثالث ذكر معموليها، بل حنت مؤول بالمصدر على حذف أن مقدرة مبتدأ خبره هَنَّا كما للفارسي، والتقدير حنت نوار ولا هنالك حنين.

وَبَعْدَ مَا مَوْصُولَةً أَلاَ جُعِلْ إِنْ زَائِدًا وَقَبْلَ الانْكَارِ قُبِلْ

يعني أن إن تزاد قبل صلة ما الموصولة اسميةً أو حرفيةً كقوله:[379]

يرجي المرء ما إن لا يراه وتعرض دون أدناه الخطوب

أي الذي لا يراه، أو ما الحرفية حملا عليها نافية كقوله:[380]

ورج الفتى للخير ما إن علمته على السن خيرا لا يزال يزيد

وبعد ألا الاستفتاحية نحو قوله:[381]

379- البيت من الوافر وهو لجابر بن رألان في خزانة الأدب 567/3 وفي شرح شواهد المغني للسيوطي له أو لإياس بن الأرت 85/1.

380- البيت من الطويل وهو للمعلوط القريعي، شرح شواهد المغني للسيوطي 86/1.

ألا إن سرى ليلي فبت كئيبا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا

والإسناد في سرى ليلي مجازي، و"قَبْلَ" مدة "الانكار" كقول بعضهم -وقد قيل له أتخرج إن أخصبت البادية؟-: أنا إنيه، مُنكِرا أن يكون على خلاف ذلك، والأصل أنه وزيدت إن قبل المدة فالتقى سكون المدة مع نون إنْ فكسرت النون وأبدلت المدة ياء لمجانسة الكسرة.

۞۞۞

[381]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 354/1 وشرح شواهد المغني للسيوطي 86/1.

أفعال المقاربة

وَارْفَعْ ضَمِيرَ الاسْمِ حَتْمًا بِالخَبرْ   وَرَفْعُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ نَدَرْ

يعني أن الخبر هنا يرفع ضمير الاسم نحو: ﴿وما كادوا يفعلون﴾، ومنه ﴿يكاد زيتها يضيء﴾، وذلك أن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل أو شرع فيه لاغيره فلابد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك.

قوله: "ورفعه ذا سببية..إلخ" أي وندر رفع الخبر ذا سببية وهو الاسم الظاهر المتصل به ضمير يعود إلى الاسم، ومع ندوره لا يقع إلا مؤولا قال في التسهيل: ويتعين عود ضمير من الخبر إلى الاسم وكونُ الفاعل غيرَه قليلٌ. قال في شرحه: ولايكون ما ورد على قلة إلا مؤولا بأنه هو. اهـ وظاهره أن هذا عام في جميع هذه الأفعال -كما هو ظاهر النظم- لكن قيَّده أبوحيان بما إذا وقع مع غير عسى، وأما عسى فإنه يجوز في المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله:[382]

وما ذا عسى الحجاج يبلغ جهدُه   إذا نحن جاوزنا حفير زياد

روي بنصب جهده ورفعه أي طاقته.

قلت: ففي قول الطرة (ندر في عسى خاصة) نظر، فظاهرها الندور في عسى وعدم السماع في غيرها وليس كذلك كما علمتَ، على أن ابن هشام الخضراوي صاحب الإفصاح أطلق القول في جميع الأفعال فكان موافقا للمصنف، وعليه فيؤول البيت المذكور كما أُوِّل ذلك مع غير عسى، قاله ناظر الجيش. ومثاله مع غير عسى كقوله:[383]

382- البيت من الطويل وهو لمالك بن الريب، ضرائر الشعر لابن عصفور ص: 119 خزانة الأدب 321/1 وفي الخزانة 176/3 برواية لا شاهد فيها وهي: فماذا ترى الحجاج يبلغ ...

وهو في ديوان الفرزدق ص/ 145 وروايته: خلَّفنا بدل جاوزنا.

والشاهد في رواية الشرح رفع خبر عسى وهو: يبلغ لسببي وهو جهده.

حفير زياد: موضع على خمس ليال من البصرة.

383- البيت من البسيط وهو لأبي حية النميري، وقيل للحكم بن عبدل الأعرج من شعراء الدولة الأموية، شرح شواهد المغني للسيوطي 91/2 والرواية في شرح شذور الذهب: "نهض الشارب السكر" وكذا في خزانة الأدب94/4 منسوبا لعمرو بن أحمر الباهلي. والشاهد فيه: رفع خبر جعلت وهو: يثقلني للسببي وهو ثوبي.

وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

وقوله:[384]

وأسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه

فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي جعل وكاد، أي بدلا اشتمال أو هو في الثاني بدل بعض إن كانت الأحجار والملاعب جزءا من الربع، لا فاعلان ليثقلني وتكلمني، وقيل إن الأصل جعل ثوبي يثقلني فحذف المضاف الذي هو ثوب وأقيم الثاني مقامه، وقام الظاهر مقام المضمر أو الخبرُ في الحقيقة أنهض أي جعلت أنهض نهض..إلخ، لكن أقام السبب مقام المسبب. قلت: ولعلهم لم يكتفوا هنا بالفاء مع تنزيلها للجملتين منزلة الجملة الواحدة كما اكتفوا بذلك في خبر المبتدإ وغيره، لأن الباب هنا أضيق بدليل اطراد الاكتفاء بالسببي في باب المبتدإ و لم يكتفوا به هنا إلا في عسى على ما تقدم، فظهر أن ليس المراد في هذا الباب مطلق الربط بل ماهو أخص من ذلك. والله تعالى أعلم.

وأما قوله :[385]

عسى فرج ياتي به الله إنه له كل يوم في خليقته أمر

فقد يقال فيه بحصول الربط بالهاء من قوله: "ياتي به الله" فيقتضي ذلك أنه لايشترط السببي بالمعنى المتقدم بل تكفي ملابسة الضمير بأي وجه ولا يخلو عندي من تكلف. وانظر حاشية الخضري.

والنادر في هذا الباب أربعة: المفردُ، والجملةُ، والفعلُ الماضي والمضارعُ المقترنُ بأنْ بعد كاد المجردُ منها بعد عسى، والرافعُ لغير ضمير الاسم.

وَأَخِّرِ الخَبَرَ عَنْهَا وَيَقِلْ مَعْ غَيرِ كَادَ النَّفْيُ لَكِنْ قَدْ قُبِلْ

[384]- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه ص: 22 والشاهد فيه: رفع خبر كاد وهو: تكلمني لسببي وهو أحجاره.

[385]- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 381/1 وفي شرح الشواهد للعيني 214/2.

الشاهد فيه: حصول الربط بالهاء من قوله: "ياتي به الله" فلم يرفع الخبر هنا ضمير الاسم ولا سببيه بالمعنى المتقدم.

أي أخر الخبر عن أفعال هذا الباب وجوبا، فلا يقال يعطي طفق زيد على أن الخبر جملة يعطي لأن الأخبار هنا خالفت الأصل بلزوم كونها أفعالا فلو قدمت لازدادت مخالفتها الأصل وأيضا فإنها أفعال ضعيفة لا تصرف لها، قاله المصنف. قال السيوطي في الفريدة:

خبرها وسط ولا تقدم　　　وأجز الحذف له إن يعلم

وذكر شارحها ابن زكري أن التعليل في منع التقديم بازدياد مخالفة الأصل، يَرِد عليه أن خبر كان يقع جملة ويتقدم، إلا أنه أجيب بأن التزام كون الخبر هنا جملة خروج ثالث عن الأصل. وأَوْرد على التعليل بالجمود أن كاد وأوشك متصرفان، وأجاب عنه بأن تصرفهما ناقص إذ لا يستعمل منهما أمر.

وقد يتوسط خبر هذه الأفعال نحو طفق يخرجان الزيدان، وكاد يهلكون العصاة ، ولا فرق في التوسط بين المجرد وغيره نحو عسى أن يقوما الزيدان، وفي الثاني خلاف فقد أجازه الجمهور ومنعه الأندلسي، ولهذا قال في روض الحرون: إن صواب ما في الطرة (وجوبا اتفاقا إن كان غير مقترن بأن ويجوز معها على الأصح) اهـ منه.

وصَوَّب ابن زكري قول المانعين، لما في تجويز ذلك من التباس اسمها بالفاعل لما في ذلك من تكرير الإسناد اهـ.

قوله: "ويقل مع غير كاد..إلخ" أي ويقل النفي مع غير كاد كقول أنس ﷺ «فما جعل يشير بيده إلى ناحية من السماء إلا انفرجت» [386]، ويكثر مع كاد نحو: ﴿وما كادوا يفعلون﴾، ﴿و لم يكد يراها﴾، وقول ذي الرمة:[387] إذا غير النأي المحبين لم يكد ... إلخ.

وَنَكَّرُوا الاسْمَ هُنَا تَنْكِيرَا　　　مَحْضًا وَفِي لَكِنَّ لا كَثِيرَا

يعني أن الاسم في هذا الباب يرد قليلا لاكثيرا نكرة محضة كقوله:[388]

عسى فرج يأتي به الله إنه　　　له كل يوم في خليقته أمر

---

[386]– أخرجه البخاري في الاستسقاء الحديث رقم: 1033

[387]– البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه ص: 43 الرسيس: ابتداء الحب.

[388]– تقدم تخريجه، لكن الشاهد هنا في تنكير اسم عسى من قوله: "عسى فرج".

وفيه أيضا رفع الخبر لغير ضميرالاسم وسببيه وهو "الله"، كما تقدم.

وكذلك في اسم لكنَّ كقوله:[389]

ولكن أجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والأجر

و في إنَّ كقوله:[390]

وإن شفاء عبرة لو سفحتها وهل عند رسم دارس من معول

والغالب كون الاسم هنا مختصا بأن يكون معرفة أو نكرة مخصوصة لأنه مخبر عنه كقوله تعالى: ﴿فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده﴾، ونحو: عسى سائل ذو حاجة أن يفتح الله عليه.

وقد يحذف الخبر في هذا الباب إن عُلم، قاله في التسهيل، ومنه قوله تعالى: ﴿فطفق مسحا بالسوق والأعناق﴾ أي يمسح حذفه لدلالة مصدره عليه ومنه الحديث: «من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد»[391]. قال السيوطي في الفريدة: (وأجز الحذف له إن يُعلم).

وَتَمِّمَا عَسَى كَثِيرًا وَكَرَبْ وَاجْعَلْهُمَا كَاشْتَدَّ مَعْنى وَقَرُبْ

يعني أن عسى وكرب تأتيان تامتين، فتاتي عسى بمعنى اشتد، كقوله:[392]

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى فيه المشيب لزرت أم القاسم

و بمعنى قارب معنى وعملا فتكون فعلا متعديا، أوقرب فتكون فعلا قاصرا نحو: عسى زيد أن يقوم، أي قارب أن يقوم على الأول وقرب من أن يقوم على الثاني وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد، وقيل بمعنى قرب فقط و "أنْ" والفعل بعدها بدل

389- تقدم الكلام عليه, والشاهد هنا تنكير اسم لكن في قوله: "ولكن أجرا".

390- البيت من الطويل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 24/1. الشاهد فيه: تنكير اسم إن في قوله: "إن شفاء".

391- أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط عن عقبة بن عامر الحديث رقم 3082 ج223/2 ط/ دار الكتب العلمية.

392- البيت من الكامل وهو لعدي بن الرقاع، شرح شواهد المغني للسيوطي 492/1 الحماسة البصرية 84/2. والشاهد فيه: استعمال عسى بمعنى اشتد، في قوله: "عسى فيه المشيب".

اشتمال من فاعلها وهذا مذهب الكوفيين، وأما كرب فتستعمل قاصرةً بمعنى قرب كقولهم كرب الشتاء، وخُرِّج عليه قوله:(393)

أبـــني إن أبـــاك كـــارب يـــومـــه   فـــإذا دعيـــت إلى المكـــارم فاعجـــل

ومقابله أن كارب ناقصة والخبر محذوف أي يأتي، ومتعديةً بمعنى ضيق كقوله:(394)

اردد حمـــارك لا يرتـــع بـــروضتنـــا   إذا يرد وقيـــد العـــير مكـــروب

وَرُبمَـــا ضَـــمِيرُ نَـــصْـــبٍ اتَّـــصَـــلْ   اسمـــًا بِهَا وَهِـــيَ حَـــرْفٌ كَلَـــعَلْ

يعني أن عسى قد يتصل بها ضمير نصب اسما لها نحو عـــساني أن أفعـــل وعـــساك وعساه، والحال أنها حرف عند سيبويه حملا على لعل بجامع الترجي والإشـــفاق، وخـــبرا مقدما عند المبرد، فالياء عنده في موضع نصب خبرا لعسى تقدم على اسمها وهو أنْ والفعل فأبقاها على ما استقر من العمل لكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا وبالعكس، ونائبا عن المرفوع عند الأخفش، فتبقى عسى على رفعها الاسم ونصبها الخبر، فزعم أنه وُضـــع ضمير النصب موضع ضمير الرفع، فالياء وأخواتها عنده في موضع رفع اسمـــا لعـــسى وأنْ والفعل في موضع نصب خبرا لها ووَضعُ ضميرٍ موضعَ ضمير ثابتٌ في قولهم: ما أنا كأنـــت ولا أنت كأنا. ويُبطل مذهبَه تصريحُهم بالاسم موضع أنْ والفعل في مثل هـــذا التركيـــب مرفوعا، كقوله:(395)

فقلـــت عســـاهـــا نارُ كـــأس وعلـــها   تشكى فـــآتي نحـــوهـــا فأعودهـــا

393- البيت من الكامل وهو لعبد القيس بن خفاف البرجمي يوصي ابنه جبيلة، اللسان (كرب) وانظر نوادر أبي زيـــد, وروايته: أجبيل ص: 114 وكذا حماسة الظرفاء ص: 129. والمفضليات 305/2 وفي الحماسة البصرية قال قيس بن خفاف 16/2. والشاهد فيه: استعمال كارب من كرب بمعنى قرب.

394- البيت من البسيط وهو لعبد الله بن غنمة الضبي، الكتاب 14/3 اللسان (كرب) والشاهد فيه: استعمال مكروب بمعنى مضيق.

395- البيت من الطويل وهو لصخر بن الجعد الحضرمي، العيني 227/2 وانظر شرح شواهد المغني للسيوطي وكأس اسم امرأة 446/1

والشاهد فيه: استعمال "عسى" مثل "لعل" والهاء اسمها ونارُ خبرها.

ورُد أيضا بأن إنابة ضمير عن ضمير خاص بضمائر الانفصال نحو: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا وما أنا كإياك ولا أنت كإياي وأما قوله :(396)

ياابـــن الـــزبير طالمـــا عـــصيكـــا وطـــــالما منيتنـــــا إليكـــــا

فهو إبدال تصريفي لا من إنابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك.

قال في الكافية وأجاد :

ولـــدليل اســـتجز حـــذف الخـــبر هنـــا ومنـــه قـــول بعـــض مـــن غـــبر
يـــا أبتـــا علـــك أو عـــساكا ونائب التـــا الكـــاف فـــاعرف ذاكـــا
هـــذا اختيـــاري تابعـــا أبـــا الحـــسن منظـــرا مـــا قـــال شـــاد ذو علـــن
يـــا ابـــن الـــزبير طالمـــا عـــصيكا وطالمــــا منيتنــــا إليكــــا
والعملــــين ســــيبويه عكــــسا مــــسويا هنـــا لعـــل وعـــسى
والآخراســـــم والمقـــــدم الخـــــبر عنـــد أبي العبـــاس فـــاعرف الـــصور

قول الناظم: "وهي حرف كلعل" أي كما أن لعل حملت عليها في الاقتـران بـأن كالحديث: «لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته..إلخ» (397).

قوله في الطرة: (على الأصح لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف) أي ولا نظير لـذلك قاله المصنف. قال أبو حيان: عدم النظير ليس بدليل فكم من أحكام لكلمات لا نظير لهـا. فإذا قلت قلما يقوم زيد فكأنك قلت ما يقوم زيد فهذا لا نظير له وهو من كلام العـرب. وقال تلميذه ناظر الجيش: إن الإيراد إنما يلزم لو لم يكن للفعل عمل أصلا، ولكن الفعل هنا وهو "عسى" عمله ثابت غاية ما في الباب أن معمولا أوقع موقع معمول حملا على الحرف الذي هو "لعل" فلم يحمل الفعل على الحرف في العمل.

396- الرجز لرجل من حمير يخاطب عبد الله بن الزبير، شرح شواهد المغني للسيوطي 446/1

397- أخرجه البخاري في كتاب المظالم. الحديث رقم 2458 ولفظه: فلعل بعضكم أن يكون أبلغ من بعض.

والحاصل أن "عسى" قيل إنها فعل مطلقا أو حرف مطلقا أو إن عملت عمل لعل فحرف وإلا ففعل، والخلاف إنما هو في عسى الجامدة.

وَاقْتَصَرُوا عَلَيْهِ نَزْرًا وَتَرِدْ   زَائِدَةً كَادَ وَضُعْفُهُ اعْتُقِدْ

أي وربما اقتصروا على الضمير الموضوع للنصب قليلا كقوله:[398]

ولي نفس تنازعني إذا ما   أقول لها لعلي أو عساني

وقوله:[399]

تقول بنتي قد أنى إناكا   يا أبتا علك أو عساكا

وهذا الاقتصار يرُدُّ قول المبرد، لأن العرب لا تقتصر على فعل ومنصوبه، وكذا الإخبار عن عسى بالمفرد. **قلت**: قد يجاب عن المبرد في الاقتصار على المنصوب بأنه مخبر عنه في المعنى فجاز حينئذ الاقتصار عليه كالمرفوع. والله أعلم.

قوله: "وترد زائدة كاد" أي وتزاد كاد على مذهب الأخفش مستدلا بقوله تعالى: ﴿إن الساعة آتية أكاد أخفيها﴾، وهو مؤول بأن المعنى أكاد أخفيها، فلا أقول هي آتية. وقيل أكاد بمعنى أريد كما أن أريد تأتي بمعنى أكاد، قال تعالى: ﴿يريد أن ينقض فأقامه﴾، وقيل الجدار يوصف بالإرادة مجازا كقوله:[400]

إن دهرا يلم شملي بسعدى   لزمان يهم بالإحسان

وقيل أخفيها: أزيل خفاءها. الجوهري: الخفاء بالكسر الغطاء، وأخفاه أزال خفاءه كأقذاه أزال قذاه.

---

[398]- البيت من الوافر وهو لعمران بن حطان الخارجي، الكتاب 375/2 وروايته:

ولي نفس أقول لها إذا ما   تنازعني لعلي أو عساني

وهي رواية المصنف في التسهيل 383/1 وكذا في خزانة الأدب 435/2. والشاهد فيه: الاقتصار على الضمير المنصوب في "عساني".

[399]- الرجز لرؤبة، شرح شواهد المغني للسيوطي 443/1. والشاهد فيه: الاقتصار على الضمير المنصوب في عساني. أنى إناه: حان أجله.

[400]- البيت من الخفيف وهو لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه، ص: 398

قال ابن زكري: يمكن أن يكون المعنى إني لم أخف إتيانها أي أتحقق وقوعها على الخلق، ولكن كدت أن أخفيه عنهم حيث لم أجعله نصب أعينهم ومستحضرا لهم في جل أوقاتهم، وإنما أعطيت ذلك لأهل الخصوصية والقرب منهم..إلخ فانظره في شرح الفريدة.

وَأَثْبِتًا كَادَ إِذَا مَا أُثْبِتَتْ عَلَى الأَصَحِّ وَانْفِهَا إِنْ نُفِيَتْ

يعني أن كاد نفيها نفي وإثباتها إثبات، ولذا كان قوله:[401]

إذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح

فصيحا بليغا، كذا في الطرة. وفيه عندي أن ذكر البلاغة يغني عن ذكر الفصاحة لأنها شرط فيها فلا يكون الكلام بليغا إلا إذا كان فصيحا. والذي في الأشموني والمواهب (صحيحا) بحائين من الصحة، وكذا في بعض نسخ الطرة أيضا، فلعل غير ذلك تصحيف. والله أعلم. وأما قوله تعالى: ﴿فذبحوها وما كادوا يفعلون﴾، فكلام تضمن كلامين مضمون كل منهما في وقت غير وقت الآخر.

قال في الكافية :

وبثبوت كاد ينفى الخبر وحين تنفى كاد ذاك أجدر
فكدت تصبو منتف فيه الصبا ولم يكد يصبو كمثل إن صبا
وغير ذا على كلا مين يرد كولدت هند ولم تكد تلد

قول الناظم: "على الأصح"، مقابله: أن نفيها إثبات وإثباتها نفي وقد اشتهر هذا القول حتى نظمه المعري لغزا فقال:

أنحوي هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت وإن أثبتت قامت مقام الجحود[402]

401– تقدم تخريجه.

402– أجاب عنه الشيخ جمال الدين بن مالك بقوله:

نعم هي كاد المرء أن يرد الحمى فتأتي لإثبات بنفي ورود
وفي عكسها ما كاد أن يرد الحمى فخذ نظمها فالعلم غير بعيد

وأجابه الشهاب الحجازي بقوله:

لقد كاد هذا اللغــز يــصدئ فكـــــرتي وما كــدت منــه أشتــفي بـــــورود
فهذا جواب يرتــضيه أولـــــو النـــهى وممتنع عـــن فهــــم كـــــل بليـــــد

وقيل هي مع الماضي المنفي منها إثبات ومع غيره فعلى قياس الأفعال نقله أبو حيــان في شرحه على التسهيل.

❁❁❁

إن وأخواتها

وَقُـلْ لَعَـلَّ عَـلَّ عَـنَّ ولَعَـنْ   لأَنَّ أَنَّ وَرَغَـنَّ وَرَعَـنْ
لَغَنَّ غَـنْ رَعَـلَّ مَـعْ لَعَلَّـتِ   وَأَنْ مَـعَ الخَـبرِ عَنْـهَا عَنَّـتِ

يعني أنه يقال في لعل عَلِّ بحذف اللام الأولى كقوله:[403]

عل صروف الدهر أو دولاتها   يدللنا اللمة من لماتها
فتستريح النفس من زفراتها

وتفتح لامهما وتكسر.

ويقال أيضا عَنَّ بحذف اللام الأولى وإبدال اللام الثانية نونا، ولَعَنَّ بالتغيير في طرفها الثاني بالإبدال حكاها الفراء قال :[404]

هل انتم عائجون بنا لعنا   نرى العرصات أو أثر الخيام

و لَأَنَّ بتغيير الوسط والطرف الأخير دون الأول، كقوله:[405]

عوجا على الطلل المحيل لأننا   نبكي الديار كما بكى ابن حذام

وأَنَّ بتغيير الثلاثة ومنه ﴿وما يشعركم أنها﴾ بالفتح، و رَغَنَّ بتغيير الثلاثة بالإبدال، و رَعَنَّ بتغيير الطرفين فقط بالإبدال، و لَغَنَّ بتغيير الوسط والآخر، وغَنَّ بالغين المعجمة والنون، و رَعَلَّ بالراء بدلا من اللام الأول، و لَعَلَّتْ ذكرها أبو علي كما في ربت وثمت، ومن لغاتها لعاءِ بالمد، وأنشد عليه:[406]

لعاء الله فضلكم علينا   بشيء أن أمكم شريم

403– قال السيوطي في شرح شواهد المغني: أنشده الفراء و لم يعزه إلى أحد 454/1
يدللنا، الإدالة: الغلبة.

404– البيت من الوافر وهو للفرزدق، ديوانه ص: 597 وشرح شواهد المغني للسيوطي 693/2 وشرح المصنف للتسهيل 428/1 وروايته: "ألستم" وخزانة الأدب 39/4 وهو في ديوان جرير ص: 423.

405– البيت من الكامل وهو لامرئ القيس، مختار الشعر الجاهلي 91/1 والشاهد فيه: استعمال لأنّ في قوله: "لأننا" بمعنى "لعل".

406– البيت من الوافر وهو بهذه الرواية في خزانة الأدب 368/4 بلا نسبة. الشريم: المفضاة.

قال الأشموني: ولا يجوز تخفيف عل على اختلاف لغاها.

قوله: "وأن مع الخبر عنها عنت" أي وقد يقع خبر لعل "أن يفعل" بعد اسم عـين، ومنه قوله:[407]

لعلـك يـوما أن تلـم ملمـة عليـك من اللائـي يـدعنك أخرعـا

وقوله:[408]

لعـل الذي سـاق النـوى أن يردهـا إلينـا وقـد يـدنـو البعيد من البعـد

وذلك حملا على عسى لاشتراكهما في الدلالة على الترجي على سبيل الإنشاء، هذا إذا كان اسم عين كما ذكره المصنف، وأما بعد اسم معنى نحو: لعل اعتقاد زيد أن أقـوم، فلا إشكال فيه ولا هو خاص بها.

وهذه المسألة التي في المتن من أقوى دليل على أن مجيء خبر عسى مقرونا بأن لا يلزم منه خروجها عن باب النواسخ إلى باب الفعل والفاعل والمفعول. اهـ من الدماميني. وقد يقرن خبر لعل وعسى بالسين قال:[409]

فقـولا لهـا قـولا رفيـقا لعلـها سـترحمـني مـن زفـرة وعويـل

وقوله:[410]

عسـى طيء من طيء بعـد هـذه ستطـفئ غـلات الجـوى والجـوانح

وَانْتَصَـبَا بِهِـنَّ وَامْنَـعْ مَـا امْتَنَـعْ مَـعْ دَامَ مَعْهُـنَّ وَرُبمَـا وَقَـعْ

خَـبرُ إِنَّ طَلَـبًا وَهَـبْهُمَا مَـا قَـدْ وَهَبْـتَ قَبْلَـهُنَّ لهـمَا

---

407 - البيت من الطويل وهو لمتمم بن نويرة، شرح السيوطي لشواهد المغني 567/2 خزانة الأدب 433/2 يروى بالخاء والراء من الخرع بفتحتين: الضعف. والشاهد فيه: اقتران خبر لعل بأن في قوله: "أن تلم".

408 - البيت من الطويل وهو للعديل بن الفرخ،شرح الحماسة للأعلم 189/1 والشاهد فيه: اقتران خبر لعل بأن في قوله "أن يردها".

409 - البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 695/2 وخزانة الأدب 434/2. والشاهد فيه: دخول السين على خبر لعل في قوله: "سترحمني".

410 - البيت من الطويل وهو لقسام بن رواحة، شرح شواهد المغني للسيوطي 445/1 وخزانة الأدب 87/4. الـشاهد فيه: كما قبله ومحله "ستطفئ".

قوله: "وانتصبا بهن..إلخ" أي وينصب الاسم والخبر معا بهذه الحروف، بهن جميعا عند بعض الكوفيين، وبليت خاصة عند الفراء، قال:[411]

إن العجـوز خبـة جـروزا تـأكـل في مقعـدها قفيـزا

وقيل خبة حال من الضمير في تأكل، وهي الخبر، وكقوله:[412]

مـرت بنـا سحرا طـير فقلـت لهـا طـوبـاك يا ليـتني إيـاك طوبـاك

وقيل أي أُشبهُك، فحذف الفعل وانفصل الضمير، وقال:[413]

كـأن أذنيـه إذا تـشـوفا قـادمـة أو قلـما محرفـا

وقيل الرواية: تخال أذنيه، وحكي أن أبا عمرو لحن الشاعر، بحضرة الرشيد، قال أبو حيان: ومما يدل على بطلان الحكاية أن أبا عمرو لم يجتمع مع الرشيد وهو متقدم الوفاة. وقال:[414]

يا ليت أيام الصبا رواجعا

وأُوِّل بأن التقدير عادت رواجع، فخبر ليت محذوف، ورواجع منصوب على الحال. وقال :[415]

ليت الشباب هو الرجيع علـى الفـتى والشيـب كـان هـو البـدئ الأولا

ويؤول بأن الأصل: كان هو الرجيع، فحذف الفعل وانفصل الضمير بدليل: كـان بعده، وكقول ورقة بن نوفل: «يا ليتني فيها جذعا»[416].

---

[411]- الرجز بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 391/1 وفي النوادر لأبي زيد ص: 172. الجروز: الأكول.

[412]- البيت من البسيط وهو لابن المعتز، خزانة الأدب 291/4 من قطعة أولها:

يـا نفـس صـبرا لعـل الخـير عقبـاك خانتك مـن بعـد طـول الأمـن دنيـاك

[413]- الرجز للعماني الراجز، شرح شواهد المغني للسيوطي 515/2 وخزانة الأدب 429/2 والعماني: اسمه محمـد بـن ذؤيب كان راجزا متوسطا من شعراء الدولة العباسية، انظر ترجمته في الأغاني 311/18 وقيل لأبي نخيلة، وهو يعمر بن حزن. والشاهد فيه: نصب معمولي كأن وهما: أذنيه و قادمة.

[414]- الرجز للعجاج، طبقات ابن سلام ص: 65 وقد نص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين 290/4

[415]- البيت بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 390/1

[416]- أخرجه البخاري برواية النصب في كتاب التفسير الحديث رقم 4953.

وقوله:[417]

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن   خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

والبصريون يجعلون ذلك من باب: وربما استغني بالمعمول..إلخ.

قوله: "وامنع ما امتنع..إلخ" أي وما لا تدخل عليه دام لا تدخل عليه هذه الحروف، فلا تدخل على مبتدإ خبره مفرد طلبي نحو: أين زيد، أوجملة طلبية نحو هل رأيته؟ والمبتدأ الذي يلزم التصدير أوالحذف أو عدم التصرف أوالابتدائية بنفسه أوبمصحوب لفظي أو معنوي لاتدخل عليه هذه الأحرف، ومن هنا يعلم أن جملتي نعم وبيس خبريتان لا إنشائيتان لقوله تعالى: ﴿إنهم ساء ماكانوا يعملون﴾ وقوله تعالى: ﴿إن الله نعما يعظكم به﴾. قال في التسهيل: وما لا تدخل عليه دام لاتدخل عليه هذه الأحرف. قال ناظر الجيش: وقد استدرك بعض الفضلاء على المصنف هنا فقال: إن "دام" لاتدخل على ماخبره فعل ماض ولاشك في جواز دخول إنَّ عليه وهو استدراك لطيف.

قول الناظم: "وربما وقع..إلخ" أي وربما وقع خبر إن طلبا إذا كان استفهاما أو نهيا، حكي إن أين الماء والعشب؟ جوابا لمن قال: إن في موضع كذا الماء والعشب. وقال:[418]

إن الذين قتلتم أمس سيدهم   لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

وقيل التقدير: مقول فيهم ذلك.

قوله: "وهبهما..إلخ" أي ويوصف الاسم والخبر في هذا الباب بما يوصف به المبتدأ والخبر قبل دخول هذه الأحرف من تقسيم المبتدإ إلى عين ومعنى، والخبر إلى مفرد وجملة، واشتمالها على ضميره، وجواز حذفه لدليل كقوله:[419]

417- البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة، شرح شواهد المغني للسيوطي 122/1 ولم أجده في ديوانه، طبعة دار الكتب العلمية.

418- البيت من البسيط وهو لأبي مكعت أخي بني سعد بن مالك، خزانة الأدب 297/4

419- البيت من الطويل وهو لذي الرمة، ديوانه 119 ورواية المصنف في شرح التسهيل: لا يفي, بدل:لايني 393/1 وفي بعض روايات الديوان: "له" بدل "لك" وهي أوضح من جهة المعنى ولا شاهد فيها.

وإن الـــذي بيـــــني وبيـــــنك لا يـــني بـــأرض أبا عمرو لـــك الـــدهر شـــاكر

أي به أو منه كما في الطرة. والذي للمصنف في شرح التسهيل: وإن الـــذي بـــيني وبينك (لا يفي). بالفاء لا بالنون، قال: أراد لايفي به أو من أجله.

وَمُطْلَقــًا إِحْــذِفْ هُنَــا مَــــا عُلِمَــا إِنْ شِئْــتَهُ مِــنْ خَــبرٍ وَمِـــنْ سُــمَا

يعني أنه يجوز في هذا الباب حذف ما علم من الاسم والخبر، كقوله:[420]

ســـوى أن حيـــا من قـــريش تفـــضلوا على النــــاس أو أن الأكـــارم نهـــشلا

أي تفضلوا، وقوله:[421]

إذا قيـــل ســـيروا إن ليـــــلى لعلــــها جرى دون ليلى مائل القــــرن أعــضب

أي لعلها قريب. وقوله:[422]

أتوني وقـــالوا يـــا جميـــل تبـــدلــــت بثيــــنة أبـــــدالا فـــقــــلت لعلـــها

أي تبدلت. وقوله:[423]

إن محـــــــــــلا وإن مـــــــــــــرتحلا وإن في الـــسفـــر إذ مـــضـــوا مهــــــلا

أي إن لنا محلا في الدنيا ما كنا أحياء ومرتحلا إذا متنا. ومن حذف الاسم قوله:[424]

420- البيت من الطويل وقد نسبه الصيمري في التبصرة للأخطل/ ص: 114 وكذا ابن الشجري في أماليــه 63/2 و لم أجده في ديوانه، انظر خزانة الأدب 385/4 والشاهد فيه: حذف خبر أن في قوله: "أو أن الأكارم نهشلا".

421- البيت من الطويل وهو بهذه الرواية في أمالي ابن الشجري 127/2 غير منسوب وكذا في مغني اللبيب ص/826 ، وفي تذكرة النحاة 573 وروايته: إذا قلت سيروا نحو ليلى لعلها .. والشاهد فيه: حذف خبر لعل أي لعلها قريبة.

422- البيت من الطويل وهو بهذه الرواية غير منسوب في شرح المصنف للتسهيل 389/1 وهو لجميل في ديوانــه ص: 62 وروايته:

وقالوا نراها يا جميل تبدلت وغيرها الواشي... والشاهد فيه: حذف خبر لعل أي لعلها تبدلت.

423- البيت من المنسرح وهو للأعشى ميمون، خزانة الأدب 381/4 والشاهد فيه: حذف خبر إن.

424- البيت من الطويل وهو للفرزدق شرح شواهد المغني للسيوطي 701/2 خزانة الأدب 378/4 ورواية الأغاني:

فلو كنت قيسيا إذا ما حبستني ولكن زنجيا غليظا مشافره. 332/21 و لم أجده في ديوانه.

قال في الخزانة: وقد اشتهرت القافية هكذا عند النحويين والصواب: "ولكن زنجيا غلاظا مشافره" والشاهد فيه: حــذف اسم لكن، أي: "لكنك".

فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ... ولكن زنجي عظيم المشافر

وقوله:[425]

ولكن من لا يلق أمرا ينوبه ... بعدته ينزل به وهو أعزل

وقوله:[426]

إن من يدخل الكنيسة يوما ... يلق فيها جآذرا وظباء

وإنما لم تجعل مَن هنا اسمها لأنها شرطية بدليل جزمها الفعلين، والشرط له الصدر، فلا يعمل فيه ما قبله، وحكي: إن بك مأخوذ أخواك، وإن بك زيد مأخوذ أي إنك، وعليه يحمل «إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون» [427]، فقد رواه الثقات بالرفع، -كما قال المصنف وجَعَله من قوله عليه السلام، وجعَلَه ابنُ عصفور من قول العرب كما أفاده أبو حيان- فيحمل على أنه حذف الاسم وهو ضمير شأن لا على زيادة مِن خلافا للكسائي في إجازة زيادتها في الإيجاب، ورد بأن زيادة مِن مع اسم إنَّ غير معروفة، وبأنه يلزم عليه أن المصورين أشد عذابا من الكفار وليس كذلك، وإنما تكلف الزيادة لأن مذهبه منعُ حذف ضمير الشأن إذا وقع بعد هذه الأحرف ما يصلح عملها فيه كالمصورين.

قوله: "ومطلقا" رد بالإطلاق على من زعم اختصاص حذف الاسم بالشعر، أو كونه ضمير شأن، و على من اشترط في جواز حذف الخبر تنكير الاسم، وتكرير إنَّ كقوله: إن محلا ..إلخ. وهو مقابل الأصح، والصحيح مذهب سيبويه. وقال في التسهيل: وقلما يكون إلا ضمير شأن، فمن حذفه وهو غير ضمير شأن في الشعر: فلو كنت ضبيا..إلخ. ومن حذفه في الاختيار: وإن بك مأخوذ أخواك.

425- البيت من الطويل وهو لأمية بن أبي الصلت، ديوانه ص: 97 , شرح شواهد المغني 702/2. والشاهد فيه: حذف اسم "لكن" أي ولكنه...إلخ.

426- تقدم تخريجه.

427- أخرجه البخاري في كتاب اللباس الحديث رقم 5950 ولفظه: إن أشد الناس. وفي بعض رواياته: إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة الذين يشبهون بخلق الله. الحديث رقم 5525.

قوله: "احذف هنا" يوهم أنه لايحذف هناك في المبتدإ وليس كذلك لقوله: (وحذف مايعلم جائز..إلخ) قال السيوطي في الهمع هنا ما نصه: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره. قلت: لكن قد يقال إنه للاحتراز من باب كان فإن اسمها لايحذف لأنه بمنزلة الفاعل، وكذا خبرها تعويضا لها عن نقص دلالة الحدث. قال السيوطي في فريدته:

لكن هنا يمنع حذف الخبر ولو دليل وعلى الشعر اقصر

وقوله: (ولو دليل) بالرفع فاعل يثبت مضمرا.

تنبيه: حكى ابن الناظم في باب ظن من شرح الخلاصة الاتفاق على جواز حذف خبر كان فلينظر مع ما تقدم.

فائدة: ذكر في دلائل الإعجاز من خصائص "إنَّ" أن لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها، ومنها تهيئة النكرة لأن تكون مبتدأ وإن كانت النكرة موصوفة تراها مع إنَّ أحسن، ومنها حذف الخبر نحو إن مالا وإن ولدا فلو أسقطت إنَّ لم يحسن الحذف ولم يجز. نقل ذلك في المطول، ولم يوجهه وكذا لم يتعرض لتوجيهه المحشون. وقد روجع في السؤال عن توجيهه ابنُ زكري مدة مديدة لم يلح له في ذلك شيء، ثم لما أخذ في شرح هذا المقام من الفريدة لاح له ما يوضح الحال ويزيل الإشكال فراجعه فيه.

وَحَذْفُهُمْ خَبرَ لَيْتَ بَعْدَمَا قَدْ نَصَبَتْ شِعْرِيَ قَدْ تحتَّمَا

يعني أنه يجب الحذف في ليت شعري مردفة بالاستفهام، كليت شعري هل كان كذا، وقوله:[428]

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة بواد وحولي إذ خر وجليل

والمعنى ليت علمي بجواب هذا الاستفهام حاصل. قال المرادي: وإنما التزم الحذف لأن الاستفهام يسد مسد الخبر، وجملة الاستفهام في محل نصب بشعري. وذهب المبرد

[428]- البيت من الطويل وهو لبلال بن حمامة ﷺ. معجم البلدان 315/3 الحماسة البصرية 131/2 وقيل لبكر بن غالب وبلال إنما أنشده. الإذخر و الجليل: نباتان.

والزجاج إلى أن جملة الاستفهام هي الخبر، وموضعها رفع. ونسبه في الإيضاح إلى سيبويه. وقال في المساعد: والأصل شعرة كذربة، وحذفوا الهاء. قلت: وهذا ما يأتي في باب الإضافة في قوله: (وقد تزال منه تاء إن أمن لبس..إلخ) وقد أطبقوا عليه. والأظهر عندي ـــ إذ لم أجد هذا الأصل في بيت واحد ـــ أن لا داعي لتكلفه، فالشعر يأتي مصدرا بمعنى العلم. والله تعالى أعلم. ثم وقفت على ما ظهر لي في التاج عن شيخه وسياتي الكلام عليه بمحله إن شاء الله تعالى.

وَافْتَحْ إِذَا أَتَتْكَ مَفْعُولاً بِلا تَرَدُّدٍ أَوْ مُبْتَدًا أَوْ فَاعِلا

يعني أن همز إن يفتح إذا أتت في محل المفعول به نحو: ﴿ولا تخافون أنكم أشركتم بالله﴾ أي شرككم، أو له نحو: جئت أني أجلك، أو معه نحو: يعجبني جلوسك، وأنك تحدثنا، والاستثناء نحو: يعجبني أمورك إلا أنك تشتم الناس، لا فيه ولا مطلقا ولا حالا ولا تمييزا. قاله الصبان. أو مبتدأ نحو: ﴿ومن آياته أنك ترى الأرض﴾ أي رؤيتك، أو مبتدأ في الأصل نحو: كان عندي أنك فاضل وقيل إنها في الآية فاعل الظرف. أو فاعل فعل ظاهر نحو: ﴿أو لم يكفهم أنا أنزلنا﴾. أو فعل مقدر نحو: ﴿ولو أنهم صبروا﴾ أي ثبت أنهم صبروا على قول الكوفيين واختاره المحققون، وأكثر البصريين على أنه مبتدأ محذوف الخبر.

وَإِنْ أَتَتْ مجْرُورَةً أَوْ نَائِبَا أَوْ خَبرًا عَنْ غَيرِ قَوْلٍ وَأَبى
خَبرُهَا عَنْهُ كَذَا مَا أُتْبِعَا جمِيعَ مَا ذَكَرْتُهُ فَاسْتَمِعَا

قوله: "وإن أتت مجرورة أو نائبا" يعني أن همزة أن تفتح إذا جرت بحرف نحو: ﴿ذلك بأن الله هو الحق﴾، أو بإضافة نحو:﴿مثل ما أنكم تنطقون﴾. إذا كان المضاف يخص المفرد أي لايضاف لغيره وإن لم تختص بشيء كحين ووقت، جاز الوجهان، وإن اختص بالجملة يجب الكسر، أو نائبا نحو: ﴿قل أوحي إلي أنه استمع﴾،

قوله: "أو خبرا عن غير قول..إلخ" أي أو أتت خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو: اعتقادي أنك فاضل، فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لأن فاضل لا يصدق على الاعتقاد في هذا التركيب. والتقدير اعتقادي فضلك أي معتقدي و لم يجز الكسر على أنها مع معموليها خبر

لعدم الربط، بخلاف اعتقادُ زيد إنه حق، فيجب كسرها لأن خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد، ولا تكون بالفتح خبرا عن القول نحو: قولي إن زيدا فاضل، ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدإ في المعنى. والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره. والمراد بقوله: "أبى خبرها عنه" أن خبرها امتنع أن يصدق على اسم المعنى المخبر بجملة "إنَّ" عنه فالضمير في قوله "عنه" ليس للقول بل لموصوفِ "غيرِ قول" المقدرِ، وما في المواهب هنا غير ظاهر. والله تعالى أعلم. ونصه : "وأبى خبرها عنه" أي امنع أن تكون بالفتح خبرا عن القول ...إلخ.

قوله: "كذا ما أتبعا..إلخ". يعني أنه يجب فتح همزة أن إذا وقعت تابعة لشيء مما تقدم في قوله: "وافتح إذا أتتك مفعولا..إلخ" نحو: ﴿واذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم على العالمين﴾، فأني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به أي واذكروا نعمتي وتفضيلي، أو مبدلة نحو: ﴿وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم﴾، فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى، والتقدير إحدى الطائفتين كونها لكم.

أَوْ وَلِيَتْ حَيْثُ وَإِذْ وَتَنْكَسِرْ صِفَةً أَوْ خَبرَ غَيرِ مَا ذُكِرْ

قوله: "أووليت حيث وإذ" أي وتكسر همز إنَّ إن وليت حيث نحو: جلست حيث إن زيدا جالس، قال أبو حيان: وقد أولع عوام الفقهاء في قراءتهم بفتحها، يقولون: من حيث أنه بالفتح، وبعد إذ نحو: جئت إذ إن زيدا أمير. قال الصبان: والصحيح جواز الفتح عقب حيث. وإنما التزم الكسر فيهما لأن ما بعدهما لا يكون إلا جملة. قوله: "وتنكسر صفة" أي وتكسر إذا وقعت صفة لاسم عين نحو: مررت برجل إنه فاضل لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصدر، وهي لا توصف به إلا بتأويل وذلك مفقود مع أن، بل المصدر المؤول لاينعت به، بخلافها في حشو الصفة فإنها تفتح نحو: مررت برجل عندي أنه فاضل لأن الوصف بالجملة لا بالمصدر.

قوله: "أو خبر غير ما ذكر..إلخ". بأن كانت خبرا عن اسم عين كزيد إنه فاضل، أو عن اسم معنى في المواضع الآتية كقولي إني مؤمن وإنه حق، ولذا وجب كسرها في نحو أعجبني الذي أبوه إنه فاضل، وإن كانت حشوا لأنها خبر عن اسم عين. ويجب

كسرها إن كانت خبرا عن اسم معنى في ثلاثة مواضع: أحدها أن تكون خبرا عن اسم معنى يصدق عليه خبرها نحو: اعتقادُ زيد إنه حق، الثاني: أن تقع خبرا عن قول وخبرها غير صادق عليه نحو: قولي إن زيدا فاضل، والثالث: أن تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو: قولي إنه حق.

وَمَوْضِعَ التَّعْلِيلِ أَوْ بَعْدَ أَمَا حَتى وَ وَاوٍ مُفْرَدٌ تَقَدَّمَا
يَصْلُحُ لِلْعَطْفِ عَلَيْهِ رُجِّحَا مِنْ بَعْدِ لاَ جَرَمَ أَنْ تَنْفَتِحَا

قوله: "وموضع التعليل" أي ويجوز الوجهان إن جاءت في موضع التعليل نحو: ﴿إنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم﴾، قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة أي لأنه، وحرف الجر إذا دخل على إن لفظا أو تقديرا فتحت همزتها، وقرأ الباقون بالكسر على أنه تعليل مستأنف بياني، وهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله، فكأنهم لما قالوا: إنا كنا من قبل ندعوه، قيل لهم لم فعلتم ذلك؟ قالوا: إنه هو البر الرحيم، فهو تعليل جمْلي مثل ﴿وصل عليهم إن صلواتك سكن لهم﴾ بكسر إن على أنه تعليل مستأنف، وكقوله:(429)

بلاد بنات الفارسية إنها سقتنا على لوح شربا مروقا

قوله: "أو بعد أَمَا" أي ويجوز الوجهان بعد أَمَا، فتفتح بعد أما بمعنى حقا نحو: أما أنك ذاهب، وروى سيبويه كسر إن على جعل أما للاستفتاح كألا. فإن كسرت بعد أما فهي حرف استفتاح، وإن فتحت فهي ظرف بمعنى حقا خبر عن المصدر، كقوله:(430)

أحقا أن جيرتك استقلوا فنيتنا ونيتهم فريق

تقديره أفي حق وجاء مصرحا به في قوله:(431)

429- البيت من الطويل وهو ليزيد بن مفرغ، الأغاني 290/18 وروايته: معتقا. والشاهد فيه: الكسر والفتح في "أنها" لوقوعها، موقع التعليل.

اللُّوح بالضم: العطش والمروَّق المصفَّى.

430- البيت من الوافر وهو للمفضل بن معشر البكري، شرح أبيات الكتاب للسيرافي 146/2 الأصمعيات، ص: 140

431- تتمته: بمالي ثم يظلمني السريس

وهو لأبي زبيد الطائي، خزانة الأدب 309/4

والسريس: الذي لا يأتي النساء.

أفـــــي حـــق مواســـاتي أخـــاكـــــم

وظاهر كلام المصنف أن "أما" بجملتها بمعنى حقا، وقال غيره إن الهمزة للاســتفهام، وما بمنزلة حق، وذلك أن ما عامة، فتجعلها بمنزلة شيء، وذلك الشيء حق. أفاده أبو حيان في شرحه على التسهيل.

قوله: "حتى" أي وكذا يجوز الوجهان بعد حتى، ويختص الكسر بالابتدائيـــة نحـــو: مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، والفتح بالعاطفة والجارة كعرفت أمورك حتى أنك فاضل.

قوله: "وواو مفرد تقدما..إلخ" أي ويجوز الوجهان بعد واو واقعة بعد مفـــرد تقـــدم عليها يصلح ذلك المفرد الذي تقدم على الواو للعطف عليه نحو:﴿إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾، فقرئ بالفتح على عطف المفرد على المفـــرد، وهو أنْ وصلتها، والكسر من عطف الجملة على أخرى، وهي جملة إن لك، واحترز بقوله: يصلح إلخ من نحو: إن لي مالا وإن عمرا فاضل فلا يصح أن يقال إن لي مالا وفضل عمرو، فيجب كسر إن.

قوله: "رجحا من بعد لاجرم..إلخ" يعني أنه يغلب الفتح بعد لا جرم نحو: ﴿لا جـــرم أن لهم النار﴾، وعند سيبويه أن جرم فعل بمعنى حق، ولا نافية رد على الكفرة لإجـــرامهم، وقيل فعل بمعنى كسب ولا مزيدة أي كسب لهم عملهم الندامة. وأن وما في حيزها على هذا القول في موضع نصب، وعلى الأول في موضع رفع. وقيل لا جرم كلمتان ركبتـــا وصـــار معناهما حقا وعليه أكثر المفسرين، وقيل لا جرم معناها لا بد فكثر استعمالها فصارت بمعـــنى حقا، تقول لا جرم لآتينك. فالفتح في أن لجرها بمن مقدرة، أو فاعل جرم، والكسر على أن جرم بمعنى اليمين، فتكون مكملة له. قال في المساعد بعد كلام: وعلى هذا فلا وجه لكسرها إلا ما حكى الفراء أن من العرب من يجريها مجرى اليمين.

تنبيه: قال يس في حواشيه على الألفية إن الناظم ـــ يعني ابن مالك ـــ أجاد حيـــث لم يذكر "حتى" و "لاجرم" و "أما" فيما يجوز فيه الوجهان لأن الذي يفتح فيه غير الـــذي يكسر بخلاف المواطن التي ذكر في النظم، قال:وإن ذكرها في التسهيل وتبعه ولده اهـــ منه قبيل قوله: (وفي بدء صله). لكن نبَّه ناظر الجيش في شرح التسهيل علـــى حـــسن صـــنيع

المصنف في ذكرها حيث لم يذكرها مع المسائل التي يجوز فيها الوجهان بل أتى بها في آخر الفصل تنبيها على أن لكل منها معنى إذا فتحت "إن" بعدها غير المعنى الذي تكسر فيه قال: وقد كان في غنية عن ذكرها اكتفاء بالضابط الذي ذكر في الفصل ولكنه قصد الإرشاد والإيضاح والتنبيه على ما قد يغفل عنه.

تتمة: قال أبو حيان في شرحه: أغفل المصنف وقوع أنَّ بعد مذ ومنذ، فنقول اتفق النحويون على فتح أن بعدهما، فتقول ما رأيته مذ أن الله خلقني. واختلفوا في جواز الكسر، وحجة المجيز وقوع الجملتين بعدهما. اهـ المراد منه فليراجع.

وَمَعَ شَرْطٍ وَجَوَابٍ تُمْنَعُ وَالْوَاوِ وَالتَّنْفِيسُ مَعْهُ تَقَعُ

قوله: "ومع شرط.. إلخ" أي ولا تدخل لام الابتداء على أداة الشرط فلا يقال: إن زيدا لئن تأته يأتك خوف التباسها بالمؤذنة بالقسم، فإنها تصحب أداة الشرط كثيرا نحو: ﴿ولئن زالتا إن أمسكهما﴾. وحق المؤكِّد أن لا يلتبس بغير المؤكَّد، ونص على منع المسألة الكسائي والفراء والمغاربة. اهـ من المساعد. ولا تدخل خلافا لابن الأنباري على جواب الشرط لأنه ليس بخبر بل جزء منه على خلاف، فلا يقال إن زيدا من يأته ليكرمه لأنه غير مستعمل، ونص على المنع الكسائي والفراء. ولا تدخل على واو المعية المغنية عن الخبر خلافا للكسائي، فقد حكى عنه ابن كيسان: إن كل ثوب لو ثمنه. قال:[432]

فدع عنك ليلى إن ليلى وشأنها وإن وعدتك الوعد لا يتيسر

قال الدماميني: وكأن هذا مبني على قولهم إنه لا حذف، وإن قولك وضيعته في المثال المشهور خبر المبتدإ لأن الواو بمعنى مع فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته، وأنت إذا صرَّحت بمع لم تحتج إلى تقدير فكذلك مع الواو التي بمعناها.

قوله: "والتنفيس معه تقع" أي وقد يلي لام الابتداء حرف تنفيس نحو: إن زيدا لسوف يقوم خلافا للكوفيين لأن لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال عندهم، كما أن حرف التنفيس مخصص له بالاستقبال، فيمنع عندهم للتناقض،

432- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 397/1

والبصريون يجيزون ذلك لأن اللام باقية عندهم على إفادة التأكيد فقط كما كانت تفيده إذا دخلت على المبتدإ.

وَاسْمِيَّةٌ أَوَّلُهَا بِهَا أَحَقْ   وَقَبْلَ مَحْمُولٍ بِهَا قَدِ الْتَحَقْ

يعني أن دخول لام الابتداء على أول جزئي الجملة الاسمية المخبر بها أحق وأولى من دخوله على ثانيها نحو: ﴿وإنا لنحن الصافون﴾، وقوله تعالى: ﴿إنا لنحن نحيي ونميت﴾، وقوله:[433]

إن الكريم لمن يرجوه ذو جدة   ولو تعذر إيسار وتنويل

ومن دخولها على الثاني قوله:[434]

وإنك من حاربته لمحارب   شقي ومن سالمته لسعيد

قال الدماميني: وعلى هذا يصح تخريج إن هذان لساحران إذا قدرت إن مؤكدة شأنية على أن اللام دخلت على ثاني الجزئين، ولا يحتاج إلى تقدير مبتدإ، لكن صرح الشارح بأن دخولها على ثاني الجزئين شاذ وهو ظاهر. قال في المساعد: فقولك إن زيدا لوجهه حسن أولى من إن زيدا وجهه لحسن، وذلك لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية، وهذا التعليل يقتضي منع دخولها على ثاني جزئي الجملة الاسمية كما في الفعلية ولهذا قال المصنف في الشرح إنه شاذ.

قوله: "وقبل محمول..إلخ" أي وقد تدخل على ما قبل المحمول أي على معمول خبر قد التحق أي اقترن ذلك المحمول أي الخبر باللام يعني أنها قد تدخل على الخبر ومعموله.

وقد تقدم في الكلام على ضمير الفصل عند قوله: (محموله قد زايل التنكيرا) أن استعمال الألفاظ المنطقية في صناعة النحو تخليط. ولعله هنا لضرورة الوزن. قال في

433– البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 242/2

434– البيت من الطويل وهو لأبي عزة عمروبن عبد الله. العيني:245/2 وهو من أبيات يمدح بها النبي ﷺ كما في سيرة ابن هشام . الروض الأنف:112/3. والشاهد فيه: دخول لام الابتداء على الجزء الثاني من الجملة الإسمية المخبرة عن إن وهو لمحارب.

التسهيل: وربما زيدت بعد إن قبل الخبر المؤكد به. اهـ مثل: إني لبحمد الله لصالح، حكاه الكسائي والفراء عن العرب، وحكى قطرب عن يونس: إني لبك واثق، قال الشارح: والصحيح جوازه لوروده نظما ونثرا، وصحح ابن عصفور المنع.

وَبَعْدَ لَكِنَّ وَأَمْسَى وَأَرَى   وَأَنَّ مَا زَالَ وَمُبْتَدًا تُرَى
زَائِدَةً وَمُطْلَقًا قَدْ جُعِلَتْ   مِنْ قَبْلِ هَمْزِ إِنَّ إِنْ هَا أُبْدِلَتْ

قوله: "وبعد لكنّ" أي وأجاز الكوفيون دخول اللام بعد لكن كقوله:[435]

ولكنني من حبها لعميد

ونقل السيوطي عن الأئمة أن هذا الشطر لا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير. اهـ وقيل صدره: يلومونني في حب ليلى عواذلي.

قال في التسهيل: ولا حجة فيما أوردوه لشذوذه وإمكان الزيادة. قال في الشرح: فلا حجة فيه لشذوذه إذ لا يعلم له تتمة ولا قائل ولا راو عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته، قال: والاستدلال بما هو هكذا في غاية الضعف، ثم ذكر أيضا أنه لو صح لحمل على أن اللام زائدة. اهـ قال الدماميني: ولا نظير له.

قول المصنف: إذ لا يعلم له تتمة ..إلخ، قال أبو حيان: وهذا لايقدح في الاحتجاج بل متى روي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله، وأما كونه لاتتمة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد، وأما قوله: ولا عدل يقول..إلخ فكفى بذلك نقل الكوفيين أو الفراء وإنشادهم إياه عن العرب كما نكتفي بنقل سيبويه واستشهاده. اهـ من شرحه على التسهيل.

قوله: "وأمسى وأرى" أي وتزيد اللام بعد أمسى كقوله:[436]

---

[435]- البيت من الطويل ولايعرف قائله ولاتتمته. العيني:247/2 خزانة الأدب:343/4 شرح شواهد المغني للسيوطي:605/2

العميد: الذي هده العشق

[436]- البيت من البسيط وهو بلانسبة في خزانة الأدب:330/4 وشرح الشواهد للعيني:310/2

الشاهد فبه دخول اللام على خبر أمسى وهو لمجهودا.

مــروا عجالا فقــالوا كيــف ســيدكم فقال مــن ســألــوا أمــسى لمجهــودا

وبعد أرى كقوله:[437]

رأوك لفــي ضــراء أعيـــت فثبتــوا بكفيك أســباب المـــنى والمـــآرب

قوله: "و أنَّ ما زال" يعني أنه قد زيدت اللام أيضا بعد هذه الثلاثــة فقولــه "مــا" معطوف على "أن" بحذف العاطف وكذا قوله "زال" معطوف على "ما" بحذفــه أيــضا، فزيادها بعد "أن" كقوله:[438]

لقـــد علمـــت أســـد أنـنـــا لهــم يوم نـــصر لنعـــم النـــصير

قال المصرح :هي لام قسم و لم تعلق.

وبعد ما كقوله:[439]

أمــسى أبان ذليـــلا بعـــد عـــزته وما أبـــان لمـــن أعـــلاج ســودان

وقيل ما استفهامية، وتم الكلام عند أبان ثم ابتدأ لمن أعلاج سودان بتقدير لهو مــن أعلاج سودان. وذهب الكوفيون إلى أن اللام بمعنى إلا فلا شاهد فيه وهــذا المعــنى هــو المناسب لأن المقام للذم. وبعد زال كقوله:[440]

437- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل :411/1. الشاهد فيه: دخول اللام على الثاني من مفعولي رأى وهو لفي ضراء

438- البيت من المتقارب وهو بهذه الرواية في التصريح نقلا عن الغرة لابن الدهان :255/1 وهو في ديــوان أوس بــن حجر برواية لاشاهد فيها هنا وهي:

.... لهــم نُصــر ولنعــم النُّصُــر. ص/ 31

439- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل :412/1 والمغني:306 وذكره السيوطي في الــشواهد بلا تعليق :604/2. الشاهد فيه: دخول اللام على الخبر بعد ما وهو لمن أعلاج.

440- البيت من الطويل وهو لكثير عزة في ديوانه ص:117 من قطعة أولها :

ولمـــا رأت وجـــدي بهـــا وتبينـــت صـــبابة حـــران الـــصبابة صـــاد

وروايته : بكل مذَادِ وكذا في خزانة الأدب :330/4 قائلا المذاد مصدر ميمي من الذود

وبرواية الشرح في شرح شواهد المغني :605/2 ناقلا عن المصنف في شواهده : لكثير عزة بيت يشبه هذا وهو

ومازلـــت مـــن ليلـــى لـــدن أن عرفتـــها لكالهـــائم المقـــصي بكـــل ســـبيل

قال: فلا أدري من الآخذ من صاحبه . وفي العيني :249/2 قائلا : ولكنها لامية وموضع مراد سبيل. ورواية الأمالي:

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها لكالهائم المُقصَى بكل مراد

قوله: "ومبتدا" أي وتزاد اللام مع خبر المتبدإ مجردا من إن كقوله:(441)

أم الحليس لعجوز شهربه ترضى من اللحم بعظم الرقبه

قوله: "ترى زائدة " الضمير في "ترى" ضمير استخدام إن كانت الزيادة على بابها لا إن كان المراد بزيادتها دخولها على ما لاينقاس دخولها عليه. والله تعالى أعلم .

قوله: "ومطلقا قد جعلت..إلخ" يعني أن اللام تزاد قبل همزة إن بالكسر المبدلة هي أي الهمزة هاء مع اقتران الخبر باللام، أو تجريده عنها كقوله:(442)

لهنك من عبسية لوسيمة على هنوات كاذب من يقولها

وقوله:(443)

ألا يا سنا برق على قلل الحمى لهنك من برق علي كريم

وإنما اقترن اللام بإن لذهاب صورتها بالإبدال هاء، وقيل اللام لام جواب قسم محذوف. واستدل صاحب هذا القول بنحو: لهنك من عبسية لوسيمة، قال: فلو كانت اللام في لهنك لام "إن" لم يؤت باللام بعد ذلك في الخبر، ولم يستبعد ناظر الجيش هذا القول عن الصواب لكن نقل أبوحيان رد هذا القول بأن لام القسم معناها التوكيد فينبغي أن لا تجتمع مع إن.

وإنما لم تدخل اللام في خبر غير إن لأن إنَّ تدخل على الجملة، ولا تغير معناها ولا حكمها، بخلاف أخواتها، فليت تُدخِل في الخبر التمني ولعل الترجي وكأن التشبيه، ولكن

... لي اليوم كالمقصي بكل سبيل. ص: 328 ط: مؤسسة الثقافة، ولاشاهد فيها. الشاهد فيه: دخول اللام على خبر زال وهو قوله لكالهائم.

441 – الرجز لعنترة بن عروس وقيل لرؤبة العيني: 535/1 خزانة الأدب : 228/4. الشاهد فيه: دخول اللام على خبر المبتدإ وهولعجوز. والشهربة العجوز الكبيرة.

442 – البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 412/1 خزانة الأدب :4 /334. الشاهد فيه: دخول اللام على إن بعد إبدال همزتها هاء.

443 – البيت من الطويل وهو في أمالي القالي ص: 213 لفتى من بني نمير لم يسم وبلا نسبة في خزانة الأدب 334/4 ونسب في الحماسة البصرية لرجل من بني بكر بن كلاب 91/2 الشاهد فيه: كما قبله.

تصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام، وأن تصير الجملة في تأويل المفرد. اهـ من حواشي يس على الألفية.

وَبَعْدَ كَانَ بَعْدَ إِنَّ وُجِدَا ذَا اللامُ غَيرَ زَائِدٍ قَدْ وَرَدَا

يعني أن لام الابتداء ربما دخلت على خبر كان الواقعة خبرا عن إن كقول أم حبيبة رضي الله عنها: «إني كنت عن هذا لغنية» [444]، قالته أمنا أم حبيبة بعد موت أبيها أبي سفيان بثلاثة، أخذت صفرة فمسحت عارضيها وذراعيها فقالت: إني كنت عن هذا لغنية ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاث إلا على زوج فأربعة أشهر وعشرا» [445] قال أبو حيان: وهذا من استدلال المصنف بما نقل من الآثار، وقد أطلنا الكلام معه في الاستدلال بذلك في كتابنا التكميل فيوقف عليه هناك.

وَبَعْدَ لَيْتَ مَوْضِعَ الجزْئَيْنِ حَلْ أَنَّ وَالاَخْفَشُ يَرَى كَذَا لَعَلْ

يعني أن أن قد تتصل بليت سادة مسد معموليها وهو شاذ في القياس لكنه كثير في السماع قال الفراء: جاز ذلك لأن معناها وددت..إلخ كقوله:[446]

فيا ليت أن الظاعنين تلفتوا ليعلم ما بي من جوى وغرام

وقوله:[447]

فيا ليت أني يوم تدنو منيتي شممت الذي ما بين عينيك والفم

فسدّت أن ومعمولاها مسد معمولي ليت على نحو ما يقع ذلك في باب ظن. قال أبوحيان: وفي البسيط: إن فيه الخلاف الذي في ظننت أن زيدا قائم، فرأى الأخفش أن

444- الحديث بهذا اللفظ في شواهد التوضيح لابن مالك ص/151ط/عالم الكتب. ولفظ مسلم: والله مالي بالطيب من حاجة. الحديث رقم 3725. وهو بدون هذا اللفظ في صحيح البخاري في كتاب الطلاق الحديث رقم 5334

445- أخرجه البخاري في كتاب الطلاق الحديث 5339 ومسلم في كتاب الطلاق. الحديث رقم 3726.

446- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 1 /420 وكذا في تعليق الفرائد للدماميني برواية : تلبثوا ليعلم. 68/4. الشاهد فيه: دخول ليت على أن وصلتها في قوله : فياليت أن الظاعنين..

447- البيت من الطويل وهو لعمر بن أبي ربيعة ديوانه ص:369 وروايته : حين تدنو ... الشاهد فيه: كما قبله.

الخبر محذوف كما أن المفعول الثاني محذوف، ورأي سيبويه أنها سدت مسد المفعـــولين في ظننت فكذلك هنا.

قوله: "والاخفش يرى..إلخ" يعني أن لعل كذلك في رأي الاخفش فأجاز أن يقال: لعل أن زيدا قائم قياسا على ليت وهو ضعيف.

وأما وقوع معمولي أنَّ اسما لعوامل هذا الباب مفصولا بالخبر نحو: إن عندي أنـــك فاضل فالصحيح جوازه.

وَمَـــا سِـــوَى الْبَدَلِ يُـــشْبِهُ النَّـــسَـــقْ   بِإِنَّ ظَـــــنَّ عِنْـــــدَ بَعْـــــضٍ الْتَحَـــقْ

قوله: "وما سوى البدل..إلخ" يعني أن ما سوى البدل وهو النعت وعطـــف البيـــان والتوكيد كالمنسوق في جواز رفعه إتباعا لمحل الاسم المنصوب عند الجرمي والزجاج والفراء لكن الجرمي والزجاج يجيزان ذلك بعد ذكر الخبر لا قبل ذكره نحو: إن زيدا قائم وعمـــرو أو العاقل أو بطة أو نفسه، فيجوز في الجميع الحمل على المحل، والفراء إنما يجيز ذلك بشرط خفاء الإعراب، ويحتمله قوله:[448]

وإن يـــك جثماني بـــأرض سواكـــــم   فـــإن فؤادي عنـــدك الـــدهر أجمـــــع

قال الزجاج: علام الغيوب في قوله تعالى: ﴿قـــل إن ربي يقـــذف بـــالحق عـــلام الغيوب﴾، صفة ربي، نقله عنه ابن الحاجب في شرح المفصل، ثم قال: ويمكن حمله على غير ما ذكره بأن يكون خبرا بعد خبر، وخبر مبتدإ محذوف، أو بدلا من الضمير في يقذف، أو فاعلا به ولا ضمير فيه. اهـــ من حواشي يس على الألفية. ولم يصرح في التسهيل بإخراج البدل وإنما ترك ذكره، قال الرضي: ولم يذكروا البدل، والقياس كونه كسائر التوابع. وندر قول العرب: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان، وندورهما على مذهب البـــصريين الذين يمنعون رفع تابع اسم إن قبل ذكر الخبر، كما في الخلاصة: وجائز رفعـــك معطوفـــا على..إلخ.

---

[448]– البيت من الطويل وهو لجميل بن معمر ديوانه ص: 47 خزانة الأدب :190/1. الشاهد فيه: رفع توكيد إسم إن بعد استكمال الخبر.

أما عند الفراء والكسائي فلا ندور فيهما، وخرَّجهما المصنف على تقدير المؤكَّد في الأول أي إنهم هم أجمعون ذاهبون، وعلى تقدير المعطوف عليه في الثاني أي إنك أنت وزيد ذاهبان.

تنبيه: لا شك أن من أجاز رفع الثلاثة – أي النعت والتوكيد وعطف البيان- يلزمه أن يكون معتبرا محل الاسم أي موضعه من الرفع قبل دخول "إن" وعلى هذا لايحتاج في المنسوق أن يجعله مبتدأ بل معطوفا على الاسم باعتبار المحل. قاله ناظرالجيش.

وقد أشار إلى هذا المصنف في شرح التسهيل في الكلام على مسألة العطف.

قوله: "بإن ظن عند بعض..إلخ" أي وأجازبعضهم وهو الكسائي رفع المعطوف على أول مفعولي ظن إن خفي إعراب الثاني سواء كان خفاء إعرابه بكونه تقديريا وهو من المعربات نحو: ظننت زيدا صديقي وعمرو، أو محليا وهو من المبنيات نحو: ظننت زيدا من يكرمني وبكر.

وَإِنْ يَكُ الخَبرُ فِعْلاً فَافْصِلا بِلَمْ وَقَدْ كَمَا بِأَنْ قَدْ فُعِلا

يعني أن خبر كأن المخففة إن كان فعلا أي جملة فعلية فافصل بينهما بلم نحو: ﴿كأن لم تغن بالأمس﴾، وقوله:[449]

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

أو قد في الماضي المثبت كقوله:[450]

لا يهولنك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كأن قد ألما

وقول النابغة:[451]

أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

449- البيت من الطويل وهو للحارث بن عمرو بن مضاض الجرهمي معجم البلدان 186/5. الشاهد فيه: الفصل بين كأن المخففة والخبر الفعل وهو يكن.

450- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 426/1 العيني 306/2 الشاهد فيه: الفصل بين كأن المخففةوخبرها الفعلي بقد في قوله : كأن قد ألما.

451- البيت من الكامل وهو للنابغة. مختار الشعر الجاهلي 182/1 الشاهد فيه: الفصل بين كأن المخففة وخبرها المقدر بقد في قوله: كأن قد.

قوله: "كما بأن..إلخ" أي كالفصل الذي فعل بأن لقول الخلاصة: فالأحسن الفصل بقد أو نفي..إلخ، وذلك لأنها محمولة عليها في عملها، وللفرق بينها وبين أن الناصبة للمضارع الداخلة عليها كاف الجر.

تنبيه: تخصيص الفاصل هنا بلم وقد من الأمور الثلاثة التي تخالف فيها كأن المخففة أن. والثاني: أن خبرها يجوز كونه مفردا حتى ولو حذف الاسم نحو: كأن ظبية..إلخ ولهذا لما كان حكم الخبر على الأصل لم يحتج للتنبيه عليه. والثالث: أن اسمها يجوز ظهوره في اللفظ، فحذف غالبا لا واجبا. اهـ من حواشي يس على الألفية.

لَكِنَّ إِنْ خَفَّفْتَهَا فَأَهْمِلا وَيُونِسٌ مجَوِّزٌ أَنْ تَعْمَلا

يعني أن لكن إن خففتها أهملت لزوال اختصاصها بالأسماء، إذ قد يليها الاسم والفعل. وعلله المصنف بمباينة لفظها لفظ الفعل ويونس أجاز عملها مخففة قياسا على أن وعليه قراءة ﴿ولكن الله قتلهم﴾ بتخفيف لكن، وحكى يونس عن العرب: ما قام زيد لكن عمرا قائم. لكن في شرح الشيخ خالد على التسهيل أن حكاية العمل عن يونس رواية لا تعرف.

لا تحْذَفُ النُّونُ في الاخْتِيَارِ مِنْهَا إِذَنْ لَكِنْ في الاضْطِرَارِ

يعني أن نون لكن إن خففت لا تحذف اختيارا، ولكن تحذف اضطرارا قبل ساكن كقوله:[452]

فلست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

❁❁❁

[452]- البيت من الطويل وهو للنجاشي الحارثي الكتاب 27/1 خزانةالأدب :367/4 الشاهد فيه: حذف نون لكن قبل ساكن في قوله : ولاك اسقني.

لا التي لنفي الجنس

وَكَوْنُ مَا عَامِلَةً كَلا عُرِفْ كَمِثْلِ مَا بَاسَ عَلَيْكَ أَنْ تَقِفْ

يعني أن ما تعمل عمل لا النافية للجنس كقوله:(453)

فما باس لو ردت علينا تحية قليلا لدى من يعرف الحق عابها

ويحتمل أن يكون باس فعل خففت همزته بعد تسكين عينه كما سكنت العين في قوله:(454)

فإن أهجه يضجر كما ضجْر بازل من الأدم دبْرت صفحتاه وغاربه

وعليه فلا شاهد فيه، والقواعد لاتثبت بالمحتملات.

وَلْتَفْصِلِ المضَافَ بِاللامِ إِذَا إِلى مُعَرَّفٍ أُضِيفَ تَنْفُذَا

أي ولتفصل المضاف المنصوب باللام الزائدة لتوكيد معنى الإضافة وليلا يضاف المضاف إلى معرف صريح كلا أبا لك، وهذه اللام معتد بها من وجه وغير معتد بها من وجه.

أما وجه الاعتداد فلأن اسم لا لا يضاف إلى معرفة، فاللام مزيلة لصورة الإضافة، وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف، وإنما يعرب إذا كان مضافا أو شبهه. قال:(455)

قد هدموا بيتك لا أبا لكا وزعموا أنك لا أخا لكا
وأنا أمشي الدألى حوالكا

453– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في المغني 399 وشرح الشواهد للسيوطي 2/ 715 الشاهد فيه: استعمال ما بمعنى لا في قوله : فما باس.

454– البيت من الطويل للأخطل. الكامل للمبرد 19/3 و لم أجده في ديوانه ط: دار الكتب العلمية
دبْرت مخفف دبر كفرح أصابته الدَّبَرة بالتحريك قرحة الدابة.

455– الرجز بلا نسبة في الكتاب 351/1 وروايته : أهدموا قال المبرد في الكامل: حدثني أبوعمرو الجرمي قال: سألت أبا عبيدة عن قول الراجز :
أهدموا بيتك لا أبا لكا ..إلخ فقلت : لمن هذا الشعر؟ قال: تقول العرب هذا يقوله الضب للحسل أيام كانت الأشياء تتكلم . الكامل 2/ 215 الشاهد فيه: الفصل بين لا واسمها باللام في قوله : لا أبالك
الدألى : مشية فيها ضعف أو عدو ...

وهذه اللام تسمى المقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين. هذا مذهب الجمهور. قال في المساعد: ورده المصنف بقول العرب: لا أبا لي ولا أخا لي من جهة أنها لو كانت مضافة كما زعموا لكسروا الباء والخاء فقالوا: لا أب لي ولا أخ لي إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا. اهـ وذهب هشام وابن كيسان إلى أن هذه الأسماء مفردة وليست مضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فيتعلق بمحذوف ونُزِع التنوين ونونا المثنى والمجموع على حده تشبيها للموصوف بالمضاف واختاره المصنف. قال في التسهيل: وقد يعامل غير المضاف معاملته في الإعراب ونزع التنوين والنون إن وليه مجرور بلام معلقة بمحذوف غير خبر اهـ. نحو: لا غلام لك ولا بني لك ولاعشري لك.

قال في المغني: وهل انجرار ما بعدها بها أوبالمضاف قولان. اهـ وبكون الانجرار باللام أجاب أبو حيان عما تقدم للمصنف من رده مذهب الجمهور بقول العرب: لاأبا لي، ولم يكسروا الباء لأجل الياء، فقال: إنهم لم يقولوا ذلك لأن العامل للجر في الضمير من نحو لا أبا لك هو اللام لا الإضافة، لأن اللام مجاورة له فهي أحق بالعمل، وليلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل. قال: وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء، لأنه لم يباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره. اهـ بالمعنى.

وَقَدْ يُقَالُ لا أَبَاكَ وَامْتَنَعْ لا مُذْنِبِي الْيَوْمَ لَنَا أَوِ اتَّسَعْ

قوله: "وقد يقال لا أباك" أي وقد يقال في الشعر خاصة لا أباك بحذف اللام ضرورة كقوله:[456]

وقد مات شماخ ومات مزرد وأي كريم لا أباك مخلد

وقوله:[457]

أبالموت الذي لابد أني ملاق لا أباك تخوفيني

456- البيت من الطويل وهو لمسكين الدارمي الكتاب 279/2 وروايته: يمتع قال ويروى: مخلد وبلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 444/1 وروايته : بخالد. الشاهد فيه: حذف اللام الفاصلة بين لا والمضاف إليه ضرورة في لااباك.

457- البيت من الوافر وهو لأبي حية النميري. خزانة الأدب : 118/2 ونسبه ابن الشجري في أماليه للأعشى 2/ 128 ولم أجده في ديوانه . الشاهد فيه: كما قبله.

واللام عند ابن مالك مقدرة وإن كانت مقحمة عند التلفظ بها حال الإضافة إصلاحا للفظ فصار الإتيان بها كأنه الأصل فلما اضطر إلى إسقاطها قدرت فوجب خفض الضمير بها لأن المقدر كالثابت.

قوله: "وامتنع لامذنبي اليوم..إلخ" "لا مذنبي" بحذف النون، أي وامتنع أن يفصل المضاف عن اللام بجار آخر أو بالظرف اختيارا خلافا ليونس، فلا يقال لا يدَي بها لك ولا يديْ اليوم لك، ولا غلامَي عندي لك. هكذا قال المصنف والذي في الكتاب أن يونس إنما يجيز الفصل في فصيح الكلام بالظرف الناقص فكأنه لما لم يستقل الكلام به لم يذكر وأما التام فلا يجيز الفصل به، ورَدَّ عليه سيبويه لعدم التفريق بينهما في باب إن وكان. أفاده أبوحيان في شرحه قال وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض فقال لا أبا فاعلم لك.

قوله: "أو اتسع" إشارة إلى القول المنسوب ليونس.

وَاخْتَلَفَ النُّحَاةُ في المضَاهِي لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنَ امْرِ اللهِ

أي قد يحمل على المضاف مشابهه في العمل فينزع تنوينه، فيقال: لا ضارب زيدا بنزع تنوين ضارب، وتنوينه هو الوجه وهو لازم عند الجمهور، وخلافه مؤول كقوله تعالى ﴿لا عاصم اليوم من أمر الله﴾. وتأويله: لا عاصم يعصم اليوم، وترك التنوين أحسن. فقيل إنه مبني على الفتح، وبه قال الكوفيون، وقيل إن الاسم معرب ولكن ترك تنوينه لشبهه بما يجب ترك تنوينه، وهو مذهب البغداديين، وعندهم أن اسم لا عامل فيما بعده. وعند القائلين بالبناء أنه مركب محذوف بعده الفعل خبرا معموله من أمر الله في المثال. وعندي أن ترك التنوين هنا قد يكون لإجرائه مجرى المفرد لعدم الاعتداد بمعموله حيث قيل إنه متعلق بمحذوف فهو بالنظر إلى هذا الاحتمال مفرد والله تعالى أعلم، ثم وقفت على نحو ما ظهر لي في الهمع عن ابن كيسان.

وَكَرِّرَنَّ لا إذَا مَا انْفَصَلَتْ عَنِ اسمها أَوْ كَانَ مَا تَقَدَّمَتْ
مُعَرَّفاً أَوْ إِنْ تَلاهَا مُفْرَدُ كَخبرٍ وَلاضْطِرَارٍ تُفْرَدُ

يعني أن "لا" تكرر وتهمل إذا فصلت عن اسمها لأنه حينئذ مبتدأ نحو: ﴿لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون﴾. وشذ لا منها بدَّ من وجهين: الإعمال وعدم التكرار، أو كان ما

بعدها معرفة. ويبطل عملها بإجماع نحو: لا زيد في الدار ولا عمرو، و﴿لا الشمس ينبغي لها أن تدرك القمر ولا الليل سابق النهار﴾. وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها وهو قليل. قال:[458]

وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو أبداها ولم يتجمجم

أفاده أبوحيان في شرح التسهيل.

قوله: "أو إن تلاها مفرد..إلخ" يعني أنها تكرر كذلك إن وليها مفرد كالخبر والحال والنعت نحو: زيد لا كاتب ولا شاعر، وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا كقوله:[459]

سأبكيك لا مستبقيا فيض عبرة ولا طالبا بالصبر عاقبة الصبر

ونحو: ﴿وظل من يحموم لا بارد ولا كريم﴾. وقد تفرد هنا اضطرارا كقوله:[460]

بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها

وقوله:[461]

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما لا أنت شائية من أمرنا شاني

وقوله:[462]

قهرت العدى لا مستعينا بعصبة ولكن بأنواع الخدائع والمكر

458- البيت من الطويل وهو لزهير ابن أبي سلمى مختار الشعر الجاهلي 232/1 الشاهد فيه: إغناء لم في قوله : ولم يتجمجم عن تكرار لا . يتجمجم: يتردد.

459- البيت من الطويل من أبيات في حماسة أبي تمام لم يسم قائلها .شرح الحماسة للأعلم 606/1 الشاهد فيه: تكرار لا الداخلة على الحال في المفرد في قوله: لا مستبقيا ولا طالبا.

460- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الكتاب 298/2 وفي أمالي ابن الشجري 531/2 ونص البغدادي في الخزانة على أنه من الخمسين 88/2 الشاهد فيه: إفراد لا ضرورة مع الفصل بينها وبين الاسم وتعريفه في قوله لا إلينا رجوعها .

461- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 325/2 الشاهد فيه: إفراد لا الداخلة على المعرفة في قوله: لا أنت.

462- البيت من الطويل وهو غير منسوب في شرح المصنف للتسهيل 477/1. الشاهد فيه: إفراد لا الدخلة على حال مفرد في قوله: لا مستعينا.

وقوله:[463]

وأنــت امــرؤ منــا خلقــت لغيرنــــا حيــاتــك لا نفع ومــوتك فــاجــع

قال أبوحيان: وسهَّل هذا هنا أن (وموتك فاجع) في معنى ولا موتك يسر. اهـ من شرحه على التسهيل. وأفردت في: لا نولك، لتأويلها بلا ينبغي، فلا حجة فيه للمجيز، لأنها داخلة على المضارع تقديرا، وحينئذ لا يلزم تكريرها، وحكمها مع المضارع أن لا تكـرر لأنه في معنى النكرة، وكذا الماضي إن كان للدعاء كقوله:[464]

ألا يا اسلمي يا دار مــي علــى البلــى ولا زال منـــهلا بجرعائــك القطــر

وقوله:[465]

لا بـــارك الله في الغـــواني هـــل يـــصبحن إلا لهـــن مطـــلب

أو للاستقبال كقوله:[466]

رِدوا فـــو الله لا ذدناكـــم أبـــدا مـــا دام في مـــائنا ورد لـــوراد

وإلا فحكمها التكرير غالبا نحو: ﴿فلا صدق ولا صلى﴾، ومن غير الغالب ﴿فـلا اقتحم العقبة﴾

قوله: "إذا ما انفصلت عن اسمها" في تسمية ما بعدها في حالة إهمالها اسما تسامح.

قوله: "أوإن تلاها مفرد" احتراز من الجملة الفعلية فلا يلزم التكرار.

463- البيت من الطويل وهو لرجل من بني سلول. الكتاب:305/2

وقال البغدادي: وهذا البيت نسبه شراح الكتاب لرجل من بني سلول ونسبه العسكري في كتاب التصحيف والأديب إبراهيم الحصري في زهر الآداب للضحاك بن هنام الرقاشي . خزانة الأدب : 2/ 89. الشاهد فيه: إفراد لا قبل الخبر المفرد من قوله : حياتك لا نفع.

464- البيت من الطويل وهو لذي الرمة ديوانه: 102. الشاهد فيه: عدم تكرار لا الداخلة على الماضي لأنه للدعاء .

465- البيت من المنسرح وقائله عبيد الله بن قيس الرقيات ديوانه 40، وروايته : لابارك الله في الغوان فما يصبحن إلا لهن مطلب. الشاهد فيه: كما قبله.

466- تقدم الاستشهاد به.

قال الدماميني: وأما لزوم التكرار مع الفصل فإنه جُعِل تكريرها منبها على كونها للجنس لأن نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة وأما مع المعارف فالتكرير جبرا لما فات من نفي الجنس الذي لا يمكن حصوله مع المعرفة، وأجاز ابن كيسان والمبرد عدم تكريرها في الموضعين.

مَنْ جَعَلَ المُضْمَرَ وَالمشَارَ لَهْ اسمين في ذَا الْبَابِ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ

يعني أن الضمير واسم الإشارة لا يكونان اسمين في هذا الباب، وهو باب لا النافية للجنس فلا يقال لا إياه، ولا لاهذا خلافا للفراء، فإنه جوز إجراء المعرفة في ذلك مجرى النكرة بالتأويل كما في الأعلام وهو بعيد غير مسموع. قال الدماميني: قلت: وقد يؤخذ من قول الفراء هذا أن الكاف من ذلك ونحوه ضمير مضاف إليه لا حرف خطاب كما يقوله الجماعة لقيام المسوغ للإضافة على رأيه فتأمله. اهـ وشذ قولهم لا هذين ولا هاتين. قال في المساعد: وتاويله ممكن. اهـ إذ قد يؤول غيرعبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها، ولو كان عبدَ الله لم يعامل بذلك للزوم أل، وكذا عبد الرحمن على الأصح لأن أل لا ينزع منه إلا في النداء والإضافة، وأجاز بعض الكوفيين لاعبد الله إجراء له مجرى النكرة.

وَيحْذِفُونَ الاسْمَ مِنْ دُونِ الخبرْ كَلا عَلَيْكَ وَاغْتَفِرْ مَا يُغْتَفَرْ

يعني أنه ربما حذف الاسم وأبقي الخبر كقولهم: لا عليك أي لا باس عليك و لم يسمع إلا فيه قال ابن خروف لايقال لا بك ولا إليك. وإنما قلَّ لأن لا تنزلت من النكرة منزلة مِن منها في السؤال فكما لا يجوز حذف النكرة وإبقاء مِن فكذلك لا يجوز حذف النكرة وإبقاء لا بل ما سمع من ذلك حفظ و لم يقس عليه. أفاده أبو حيان في شرحه.

قوله: "واغتفر ما يغتفر" أي من قول بعضهم بجواز حذف الجزئين معا، وعليه خَرَّج بعضهم قوله:[467]

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوب قال يالا

---

[467]– البيت من الوافر وهو لزهير بن مسعود الضبي نوادر أبي زيد : ص/21 العيني: 520/1 وفي اللسان (ل و م) نسبته للفرزدق وليس في ديوانه. الشاهد فيه: حذف اسم لا وخبرها في قوله: يا لا أي لافرار لكم.

وذلك أن الفراء وأصحابه قالوا: إن "يالا" أصلها يا آل، فقال هذا الْمُخــــرِّج: لا دليل فيه لجواز أن يكون الأصل يا قوم لا فرار فحذف المنادى وجــــزءا "لا"، لأن كل واحد ثبت له جواز الحذف، فلا ضير إذا جمع جائز إلى جائز، أفاده الــــدماميني. ومثله في التصريح.

❀❀❀

ظن وأخواتها

وَقَبْلَ مَا صَاحَبَ سَوْفَ عَنَّا مُلْغىً وَبَيْنَ تَالِيَيْنِ إِنَّا
وَبَيْنَ مَعْطُوفٍ وَمَعْطُوفٍ عَلَيْهْ ... ...

يعني أنه يقع الفعل الملغى بين سوف ومصحوبها وبين معمولي إن، فالأول كقوله:[468]

وما أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء

والملغى إخال. قال الدماميني: قلت: يرد هذا على قولهم إن الإلغاء ترك العمل لا لمانع، ضرورةَ أن العمل هنا غير ممكن فتأمل، والثاني كقوله:[469]

إن المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر

(وبين معطوف ومعطوف عليه) كقوله:[470]

فما جنة الفردوس أقبلت تبتغي ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر

... ... لم يجِبِ الإِلْغَاءُ عِنْدَ سِيبَوَيْهْ
إِنْ وَقَعَ الْعَامِلُ قَبْلَ فَاعِلِ وَبَعْضُهُمْ لِذَاكَ غَيرُ قَابِلِ

يعني أن إلغاء الفعل الواقع بين الفعل وفاعله جائز لا واجب، خلافا لبعضهم وهم الكوفيون والأخفش قد أوجبوه حينئذ، ورجح الخضراوي وأبو حيان قولهم، وذلك أنه لا ينتصب إلا ما كان مبتدأ قبل مجيء ظننت وليس هنا كذلك ، ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدم الفعل إذ لايتقدم الخبرالفعلي، قال الدماميني: وهي حجة ظاهرة، لكن قال ناظر الجيش: ولك أن تقول إن الموجب لامتناع تقديم الخبر في نحو: زيد يقوم إنما هو خوف لبس تركيب

468- البيت من الوافر وهو لزهير ابن أبي سلمى مختار الشعر الجاهلي 270/1. الشاهد فيه: إلغاء إخال لتوسطها بين سوف ومدخولها.

469- البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في العيني 418/2. الشاهد فيه:إلغاء علمت لتوسطها بين معمولي "إن".

470- البيت من الطويل، وهو لحكيم بن قبيصة شرح الحماسة للأعلم 2/ 1127 والخزانة 5/4 وروايته:
ولكن دعاك الخبزوالتمرأحسب. ولاشاهد فيها. والشاهد فيه: إلغاء أحسب لتوسطها بين معطوف ومعطوف عليه وهما الخبز والتمر.

بتركيب، ولاشك أن النصب هنا قرينة مزيلة للبس اهـ. واستدل البصريون بالسماع لقول الشاعر:[471]

شجاك أظن ربع الظاعنينا ولم تعبأ بقول العاذلينا

فإنه يروى برفع ربع ونصبه، وإنما يتأتى ذلك على قولهم، وقد نوزع فيه بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول بل هو مضاف ومضاف إليه، فعلى تقدير رفع الربع يكون شجاك مبتدأ وربع الظاعنين خبره، والعامل ملغى لتوسطه بين المعمولين وهو جائز بلا قبح، وعلى تقدير نصب الربع يكون شجاك -أي حزنك أي سبب شجاك- منصوبا بفتحة مقدرة على الألف على أنه مفعول مقدم، وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل. قال الصبان: ولعل المراد بالفاعل في قولهم قبل فاعل ما يصلح أن يكون فاعلا، لا المرفوع بالفعل، وكيف يدعي أحد جواز الإلغاء مع فرض ما قبل العامل فعلا وما بعده فاعله.

وَنَصْبُ مُلْغىً مَصْدَرًا إِنْ أُضْمِرَا أَوْ كَانَ ذَا إِشَارَةٍ قَدْ نَدَرَا

يعني أن نصب الفعل الملغى ضمير مصدر أو اسم إشارة نحو: زيد أحسبه منطلق، أو أحسب ذلك منطلق نادر، قال في التسهيل: وهو أقل ضعفا أي مما سيأتي. قال في الشرح: فيكتسي بعض الحسن بكون المصدر ضميرا أو اسم إشارة. قال الدماميني: وإنما كان ذلك أقل ضعفا لأن الضمير واسم الإشارة ليسا بصريحين في المصدرية اهـ منه. وظاهر كلام سيبويه أن اسم الإشارة أضعف في الإلغاء من الضمير، لأنه اسم ظاهر منفصل فهو أشبه بلفظ المصدر، وعَكَس الزجاج، وقيل هما سواء. انظر التذييل والتكميل شرح أبي حيان على التسهيل.

وَمَا أَضَفْتَهُ إِلى الْيَا أَضْعَفُ وَمَا سِوَى المذْكُورِ قُبْحًا يُعْرَفُ

يعني أن نصب المضاف إلى الياء أضعف من نصب الملغى ضمير المصدر واسم الإشارة نحو: زيد ظننت ظني منطلق، قال المصنف: لأن عدم ظهور النصب يزيل بعض القبح.

471- البيت بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 806/2 وفي شرح الشواهد للعيني 419/2 الشاهد فيه: إلغاء الظن لوقوعها بين شجاك وفاعلها وهو ربع.

قوله: "وما سوى المذكور..إلخ" يعني أن توكيد الفعل الملغى بمصدر منصوب قبيحٌ نحو: زيد ظننت ظنا قائم، إذ التوكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والإلغاء ظاهر في ترك الاعتناء به ، فبينهما شبه التنافي. قاله الدماميني.

فالحاصل أن سبب القبح تقوية الفعل بإعادة مصدره صريحا وظهور أثره لفظا وهو النصب صريحا، وأما المضاف إلى الياء فيسقط منه الثاني وأما اسم الإشارة والضمير فسقط منهما الأول والثاني جميعا.

تنبيه: يؤخذ من هذا أن من شروط الإلغاء أن لا يؤكد الفعل بصريح المصدر، وهذه المسألة كلهم يذكرها ومثلها مسألة تأكيده بالتكرار وقل من يذكرها وقد ذكرها في شرح الكافية. اهـ من حواشي يس على الألفية.

وقد أشار الناظم هنا للفرق بين الندور والضعف والقبح، نظيرما سياتي في باب الصفة المشبهة.

بِمَصْدَرٍ أُبْدِلَ مِنْ فِعْلٍ أُكِدْ   وَأَهمِلاً وَقُبْحَ سَبْقِهِ اعْتَقِدْ

قال في التسهيل: وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلا من لفظه منصوبا فيلغى وجوبا اهـ. نحو: زيد قائم ظني أو ظنا. قال في المساعد: خلافا للمبرد والزجاج وابن السراج. اهـ وأجاز الأخفش والفراء إعماله في الأمر والاستفهام نحو: ظنا زيدا قائما فهو بمنزلة ضربا زيدا وأظنا زيدا قائما، وذلك لقرب الأمر والاستفهام من الفعل لأنهما طلبه والاستفهام عنه. قال الدماميني: وهذا لاينبغي أن يكون قول هذين فقط بل قول الجميع لكونه قياسا في الباب وغيره كقوله:[472]

أعلاقة أم الوليد بعدما   أفنان رأسك كالثغام المخلس

قوله: "وأهملا" بنون التوكيد الخفيفة، أي فيلغى المصدر المذكور لأنه من جملة أخرى كما أن المصدر في زيد ابني حقا كذلك، وحينئذ فلا تسلط له على ما قبله، ولأنه جيء به

[472]- البيت من الكامل وهو لمرار الأسدي الكتاب 116/1. المخلس: الذي خالط بياضه سواد.

بعد تمام تلك الجملة لتوكيدها ورفع الاحتمال عنها، والعامل لا بد من تصور كونه سابقا على معموله. اهـ من الدماميني.

قوله: "وقبح سبقه اعتقد" أي ويقبح تقديم المصدر، فخرج التوسط فلا قبح فيه قاله الدماميني. قال المصنف: وإنما قبح تقديمه لأن ناصبه فعل تدل عليه الجملة فكما يقبح تقديم حقا من قولك زيد ابني حقا، يقبح تقديم هذا، ولذلك لم يعمل لأنه لو عمل وهو مؤكد لاستحق التقديم بالعمل والتأخير بالتأكيد، واستحقاق شيء واحد تقديما وتأخيرا في حال واحد محال. قال أبوحيان: وهذا القبح الذي هنا هو بمعنى أنه لايجوز، وأجاز ذلك الأخفش.

وصوب بعضهم البيت بقوله :

أكد بمصدر من الفعل بدل وأهملاً وسبقه قبحا حصل

وَعَلَّقُوا بِلَوْ وَقَدْ يُعَلَّقُ بِإِنَّ وَالتَّعْلِيقَ أَيْضًا حَقَّقُوا

مِنْ بَعْدِ أَبْصَرَ تَفَكَّرَ نَظَرْ سَأَلَ وَالتَّعْلِيقُ فِي نَسِي نَدَرْ

أي وقد يعلق بلو الشرطية، ذكرها المصنف في شرح التسهيل. كقوله:[473]

وقد علم الأقوام لو أن حاتما أراد ثراء المال كان له وفر

وأنَّ ومعمولاها هنا فاعل ثبت محذوفة.

وزاد أبوحيان "لعل" قال وهو شيء أهمله النحويون و لم أجد فيه نصا لبصري ولاكوفي، كقوله تعالى: ﴿ وإن أدري لعله فتنة لكم ومتاع إلي حين﴾ قال: وإنما كانت من أسباب التعليق لشبهها بأدوات الاستفهام حتى قيل إنها للاستفهام. نقله ناظرالجيش.

وقد يعلق أيضا بإنّ كعلمت إن زيدا قائم، حكاه ابن الخشاب، ورد بأن المعلق لام مقدرة في الخبر، وأجاز الفراء الفتح إذا طال الكلام، وأنشد:[474]

وأعلم علما ليس بالظن أنه إذا ذل مولى المرء فهو ذليل

473- البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي ديوانه: ص/24 الشاهد فيه: تعليق علم بلو. الوفْر: المال الكثير.

474- البيت من الطويل وهو لطرفة بن العبد. مختار الشعرالجاهلي 339/1 الشاهد فيه: فتح همزة أن المعلقة في قوله أنه لطول الكلام.

قوله: "والتعليق أيضا حققوا..إلخ" أي وقد يُعلَّق ما لا يُعلَّق كأبصر ونحـوه لكـن بشرط كون معلِّقه مما له أصالة في التعليق كالاستفهام، وقد يُعلِّق ما لا يُعلِّق كلـو لكـن بشرط كون معلَّقه مما له أصالة في هذا الباب كعلم ونحوه نحو: ﴿فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون﴾ فأيكم علقت يبصرون و هي مبتدأ والباء زائدة قبل المبتدإ كما لـسيبويه. قـال أبوحيان: ويحتمل جعل أي موصولة والباء زائدة وصدر الصلة محذوف أي أيكم هو المفتون فلا تعليق إذا اهـ. وقوله:[475]

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن

قال أبوحيان: والأظهر هنا أنها من الإبصار بالعين اهـ. وتفكر كقوله تعـالى: ﴿أو لم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة﴾ قال الصبان: ما نافية وتفكر لازم علق بما عن المجرور أو استفهامية بمعنى النفي أيْ أيُّ شيء بصاحبكم من الجنون أي ليس به شـيء منـه. اهـ وكقوله:[476]

حزق إذا ما القـوم أبـدوا فكاهـة تفكـر آإيـاه يعنـون أم قـردا

ونظر القلبية والعينية كقوله تعالى: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾، ونحو: ﴿فانظري ما ذا تأمرين﴾، وانظره مع ما في حاشية يس على التصريح في باب الموصول من أن "مـا ذا" لاتستحق صدر الكلام. قال الأستاذ أبو جعفر بن الزبير: لم يذهب أحد إلى تعليق انظر يعنى البصرية سوى ابن خروف وتبعه أبو الحسن يعني ابن عصفور. اهـ. وسأل نحو: ﴿يـسأل أيان يوم الدين﴾ ونحو: ﴿يسأل أيان يوم القيامة﴾. وكذا ما وافقهن في الدلالة أو قـاربهن كقولهم: أما ترى أي برق هاهنا بمعنى أما تبصر حكاه سيبويه. قاله المصنف، لكن قولـه: بمعنى أما تبصر من تمثيله لا من تمثيل سيبويه، وهو مذهب المازني خاصة، وحمله غيره علـى

475- صدر بيت من الطويل في بائية أمرئ القيس . وعجزه : سوالك نقبا بين حزمي شعبعب مختار الشعر الجـاهلي 1/ 44 وصدر بيت في معلقة زهير، وعجزه: تحملن بالعلياء من فوق جرهم.

مختار الشعر الجاهلي 1/ 228. الشاهد فيه: تعليق تبصر بـ (هل).

476- البيت من الطويل وهو لجامع بن عمرو بن مرخية الكلابي. شرح شواهد الشافية للبغدادي. ص/349. الـشاهد فيه: تعليق تفكر بهمزة الإستفهام. الحُزُقُّ: القصير.

أن "ترى" فيه بمعنى تعلم وهو أولى، لأن التعليق بابه أن يكون في أفعال القلوب. قاله أبوحيان. ونحو: ﴿ويستنبئونك أحق هو﴾ أي يستعلمونك فهو طلب العلم، و﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملا﴾ لأن المراد بالبلوى الاختبار وهو سبب العلم فهو قريب منه. قال أبو حيان: أيكم موصولة حذف صدر صلتها فبنيت وهي بدل من ضمير المخاطب بدل البعض اهـ. لا ما لا يوافقهن ولا يقاربهن خلافا ليونس، وجعل منه: ﴿لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا﴾.

قوله: "والتعليق في نسي ندر" أي وقد يعلق نسي نادرا كقوله:[477]

ومن أنتمُ إنا نسينا منَ انتم وريحكمُ من أي ريح الأعاصر

قال المصنف: وعُلِّق لأنه ضد علم والضد قد يحمل على الضد. قال الدماميني: واعترض بأن ضد العلم الجهل لا النسيان والنسيان ضده الذكر، ولم يذكر المغاربة تعليق نسي. وأصل هذا الاعتراض لأبي حيان، قال تلميذه ناظر الجيش: والذي يظهر أن المصنف عبر عن أحد المتلازمين بالآخر إذ لايخفى التلازم بين العلم والذكر، قال: وإنما احتاج إلى ذلك لأن علم قد ثبت أنه يعلق بخلاف ذكر. اهـ وقد جوز أبوحيان أن تكون مَن في البيت موصولة مفعول "نسينا"، وقوله "أنتم" خبر مبتدإ محذوف، والجملة صلة مَن، والتقدير: إنا نسينا من هم أنتم. قال: وإذا احتمل البيت التأويل لم تكن فيه حجة.

تنبيه: تعليق هذه الأفعال لا يَرِد على قول الخلاصة: (وخص بالتعليق..إلخ) إما لأن التخصيص بالنظر للمجموع من التعليق والإلغاء أو هو بالنظر لهبْ وما بعده. اهـ من حواشي يس على الألفية.

وَالنَّصْبُ فِي كَمَا عَلِمْتُ جَعْفَرَا مَنْ هُوَ أَوْلَى ... ...

يعني أن نصب مفعول علمت جعفرا أبو من هو أولى من رفعه أي المفعول المستفهم عنه في المعنى لأن عامل النصب سُلِّط عليه ولا مانع يمنع من عمله فينصب وهو المختار، ولكن يجوز

477– البيت من الطويل وهو لزياد الأعجم. شرح الأعلم للحماسة 1059/2. الشاهد فيه: تعليق نسي بمن الاستفهامية. الأعاصر جمع إعصار: الريح التي تثير السحاب أو التي فيها نار أو التي تهب من الأرض كالعمود نحو السماء.

رفعه على الصحيح وهو مذهب سيبويه ووجهه أن الاسم المذكور مستفهم عنه من حيث المعنى لأن المعنى: علمت أبو من جعفر فعومل معاملته. وقد ورد السماع بمذهب سيبويه، قال:[478]

فـــو الله لا أدري غـــريم لـــويته أيـــشـتد إن قاضـــاك أم يتـــضـــرع

يروى برفع غريم وإن كان الأولى نصبه، وزعم ابن عـصفور أن التعليق أولى لأن الاعتناء بالمعاني أولى من الاعتناء بالألفاظ.

... ... وَسِـوَاهُ حُظِـرَا

بَعْدَ أَرَيْـتَ اخْـبِرْ لمـا يُعَلَّـقُ عَنْهُ احْكُـمًا بِمـا اقْتَـضَى المعلَّـقُ

قوله: "وسواه حظرا.. إلخ" يعني أن سوى النصب وهو الرفع حظر أي منع بعد أريت بمعنى أخبرني، **قلت**: ولعل وجهه ضعفها بالجمود والنقل والله تعالى أعلم، قال أبو علي في التذكرة: لا تعلق أريت بمعنى أخبرني، فلا تقول أريت زيدا أبو من هو لأنه بمعنى أخبرني أي بمعنى ما لا يعلق. اهـ فقد نظر إلى المعنى الذي نُقلتْ إليه وهو طلب الإخبار، وأما بالنظر إلى أصل معناها فينبغي الجواز. والله تعالى أعلم. وقال بعضهم: إنها تعلق بدليل قوله تعالى: ﴿قل أريتكم إن أتاكم عذاب الله﴾ الآية وقوله تعالى: ﴿أريت إن كذب وتولى ألم يعلم بأن الله يرى﴾، وأجيب بأن المفعول محذوف اختصارا لدليل، والتقدير قل أريتم عذابكم فلا تعليق.

وأريت بمعنى أخبرني نقلت من الاستفهام إلى الأمر، وبهذا ألغز الشيخ محمد فال بن محمذٍ في ماينسب إليه بقوله:

ما كلمـة سـلبت إنـشاءها فـغدت مـوصوفة بعـد إنـشاء بإنـشاء

فقلت مجيبا :

ياســيدي أرأيـت إن أجبتكـم بهـا على رغـم تقـصيري وإعيـائي

---

[478] – البيت من الطويل وهو بهذه الرواية في شرح المصنف للتسهيل غير منسوب 22/2. والشاهد فيه: رفع المعلق عنه في المعنى وهو غريمٌ. وهو في ديوان كثير عزة يرواية:

فـوالله مـا يـدري كـريم مطلتـه أيـشتد إن لاقـاك أم يتـضرع

ولا شاهد فيها. ص/158. لويته: مطلته.

قوله: "بما يعلق..إلخ" يعني أن المعلق عنه العامل وهو مفعول الفعل يحكم عليه بما اقتضاه المعلَّق وهو الفعل فإن كان لم ينصب مفعولا فهو في محل مفعوليه نحو: علمت من زيد، فمن مبتدأ وزيد خبره وهو في محل مفعولي علم، وإن كان نصب مفعولا فالجملة في محل الثاني نحو: علمت زيدا من هو، وإن كان يتعدى إلى مفعوليه بحرف الجر فهو أي المعلق عنه منصوب بنزع الخافض نحو: ﴿فلينظر أيها أزكى طعاما﴾، فأي مبتدأ وأزكى خبره ومفعول نظر إنما يتعدى بإلى وهي هنا مقدرة أي إلى أيها.

وَعَدِّيًا بِالْبَا دَرَى وَعَلِمَا وَلِدَرَى كَثْرَةُ ذَا قَدِ انْتَمَى

يعني أن درى وعلم يتعديان بالباء كدريت بزيد ﴿ولا أدراكم به﴾ وقوله:[479]

علمت بأن الله لا رب غيره وأن شفيع المذنبين محمد

والتعدي بالباء إلى واحد أكثر في درى منه في علم. حتى قيل بشذوذ نحو:[480]

دريت الوفي العهد ياعرو..إلخ

وإن دخلت عليه همزة النقل تعدى بنفسه إلى واحد وإلى الثاني بالباء نحو: ﴿ولا أدراكم به﴾.

وَمَوْضِعَ الجزْئَينِ فِي ذَا الْبَابِ حَلْ أَنَّ وَأَنْ مَعَ الَّذِي بَعْدُ اسْتَقَلْ

يعني أن أفعال هذا الباب تسد مسدَّ مفعوليها أنّ وأنْ بالتشديد والتخفيف كقوله[481]:

فقلت تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله

وقوله:[482]

479- البيت من الطويل و لم أقف عليه بهذا اللفظ وهو يقرب من بيت لكعب بن مالك ﷺ وهو:
شهدنا بأن الله لا رب غيره وأن رسول الله بالحق ظاهر
الروض الأنف 3/ 189. الشاهد فيه: تعدي علم بالباء.

480- البيت من الطويل بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 373/2 وتمامه: فاغتبط فإن اغتباطا بالوفاء حميد.

481- البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى. مختار الشعر الجاهلي 1/ 243. الغِرة: الغفلة

482- البيت من الطويل وهو لكثير عزة ديوانه 133 دار صادر العيني 2/ 380

وقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي ياعز لا يتغير

وقوله:(483)

سبتني الفتاة البضة المتجرد الـ لطيفة كشحيه وما خلت أن أسبى

ونحو: ﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا﴾ وذلك للطول واشتمالها على المسند والمسند إليه ولا حذف عند سيبويه، وقال المبرد والأخفش: الخبر محذوف تقديره ظننت أن زيدا قائم ثابتا أو مستقرا. **قلت**: وينبغي أن يكون على هذا القول واجب الحذف لأنه لم يوجد في كلام العرب مصرحا به. والله تعالى أعلم.

وَأُضْمِرَ الْفَاعِلُ وَالمفْعُولُ مُتَّحِدَيْ مَعْنى وَذَا مجْعُولُ
في صَاحِبِ الْفُؤَادِ مَهْمَا يَنْصَرِفْ وَلِرَأَى الرُّؤْيَا وَالابْصَارِ أُلِفْ

يعني أن الأفعال القلبية المتصرفة ورأى الحلمية والبصرية تختص بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو: ظننتني وعلمتني ورأيتني وكذا بقية أفعال القلوب المتصرفة، قال تعالى: ﴿إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى﴾ وقوله :(484)

ما خلتني زلت بعدكم ضمنا أشكوا إليكم حموة الألم

قوله: "مهما ينصرف" أي يتصرف احترازا من هب وتعلم، فلا يقال هبك محسنا ولا تعلمْك منطلقا، وفي تعبيره بالانصراف عن التصرف تسامح. قال أبو حيان: وفي منع هبك محسنا نظر وما أظنه إلا مستعملا في لسانهم. **قلت**: وقدجزم الرضي بجوازه، ويؤيده قول الشاعر: (485)

فهبك ابن هند لم تخنك أمانة وما المرء إلا عقده ومواثقه

483- البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 623/3. الشاهد فيه: سد أن وصلتها مسد مفعولي خلت. البضة: الناعمة.

484- البيت من المنسرح وهو بلا نسبة في شرح الشواهد للعيني 386/2. الشاهد فيه: كما قبله، ومحله خلتني. الضَّمِن: العاشق ، وحموة الألم كفتوَّة سورته.

485- البيت من الطويل وهو من قصيدة لعارق الطائي يخاطب عمرو بن هند /ديوان الحماسة شرح الأعلم 1097/2 ط: دار الفكر المعاصر. ورواية الحماسة: لا تعد لبانةً.

قوله: "ولرأى الرؤيا..إلخ" أي ألف ذلك أيضا في رأى الحلمية نحو: ﴿إني أراني أعصر خمرا﴾ ورأى البصرية كقول عائشة رضي الله عنها: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان التمر والماء»[486]، وهذا في رأى البصرية شاذ ومنه قوله:[487]

فلقد أراني للرماح دريئة   من عن يميني مرة وأمامي

وهل يجوز وضع نفس مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمة خلاف، قال ابن كيسان: نعم، والأكثرون: لا. نقله أبوحيان في شرحه، قال ناظر الجيش: وكونه ممتنعا عند أكثر النحويين يحتاج إلى نظر.

ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال فلا يقال ضربتُني ولا ضربتَك ولا زيد ضرب باتفاق بخلاف أفعال القلوب فإن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر في اتحاده مع الفاعل، وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قال رب إني ظلمت نفسي﴾ وقال المبرد: ليلا يكون الفاعل مفعولا، وقال غيره: ليلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد أحدهما رفع والآخر نصب، وقال الفراء: لما كان الأغلب تغاير الفاعل والمفعول لم يقع فعله على اسمه إلا بالفصل.

وَقَدْ يُعَامَلُ بِذَلِكَ فَقَدْ   وَهَكَذَا عَدِمَ أَيْضًا قَدْ وَرَدْ

أي وقد يعامل بذلك أي كون فاعلها ومفعولها ضميرين متحدي المعنى عدم وفقد كقوله:[488]

ندمت على ما كان مني فقدتني   كما يندم المغبون حين يبيع

486- الحديث بهذا اللفظ في شواهد التوضيح لابن مالك ص 143 ط/ عالم الكتب وأصله في البخاري الحديث رقم 6459 ومسلم الحديث رقم 2972

487- البيت من الكامل وهو لقطري بن الفجاءة العيني 3/ 305. الشاهد فيه: إضمار الفاعل والمفعول متحدي الرتبة مع رأى البصرية. الدريئة: الحلقة يتعلم الرمي والطعن عليها.

488- البيت من الطويل وهو لقيس بن ذريح أو قيس المجنون الأمالي 138 وفي الحماسة البصرية نسبته لقيس بن الملوح 198/2.
الشاهد فيه: اضمار الفاعل والمفعول متحدي الرتبة في فقدتني. ونسبه في الأغاني 27/2 للمجنون وروايته: ندامةً، ولا شاهد فيها.

وكقوله:[489]

لقــد كــان لي عــن ضرتين عدمــتني وعمــا ألاقــي منهــما متزحــزح

وإنما جاز في فقد وعدم لأنهما ضدا وجد في أصل الوضع فحملا عليها.

وَالاتحــادَ امْنَــعْ إِذَا مَــا الْفَــاعِلا فَــسَّــرَهُ مَفْعُولُــهُ مُتَّــصِلا

أي ويمتنع الاتحاد عموما في كل فعل قلبيا كان أو غيره إن أضمر الفاعل متصلا مفسرا بالمفعول، فلا يجوز زيدا ظَن قائما تريد ظن نفسه، ولا زيدا ضرب تريد نفسه، فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد نحو: ما ظن زيدا قائما إلا هو، وما ظن زيد قائما إلا إياه، وما ضرب زيدا إلا هو، وما ضرب زيد إلا إياه.

قول الطرة: (والاتحاد امنع مطلقا) أي في القلبي وغيره، لما فيه من توقف العمدة على الفضلة.

وَرُبمــا فُــسِّــرَ مِــنْ مَعْمُــولِ مَفْعُــولِهِ أَوْ صِلَــةِ المــوْصُولِ

أي وربما فسر الفاعل المتصل من معمول مفعوله أي فسره معمول مفعول فعل ذلك الفاعل المتصل، كما إذا كان المفعول مضافا إلى ظاهر مفسر للفاعل المتصل نحو: غلام هند ضربتْ وهو مضاف إلى مفسر الفاعل وهو هند فهي معمولة للمضاف الذي هو المفعول لأن المضاف إليه مجرور بالمضاف، ونقل ابن عصفور منع هذه المسألة عن البصريين والصحيح الجواز، قال:[490]

أجــل المرء يــستحث ومــا يــدري إذا يبتــغي حــصول الأمــاني

ففي يستحث ضمير المرء المضاف إليه المفعول الذي هو الأجل، والمعنى المرء في وقت ابتغاء الأماني يستحث أجله ولا يدري.

قوله: "أوصلة الموصول" أي أو فسره معمول فعل صلة الموصول المفعول لفعل الفاعل المتصل نحو: ما أراد زيد أخذ، فأخذ ناصب للموصول وفاعلُه ضمير مستتر عائد على زيد

489 – البيت من الطويل وهو لجران العود ديوانه ص/ 35 شرح المفصل: 88/7. الشاهد فيه: كما قبله ومحله عدمتني.

490 – البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 85/1

وزيدٌ فاعل أراد، وجملةُ أراد صلة ما فأَوقعَ فعلَ مضمرٍ متصل على موصول بفعل المفسر الظاهر. كقوله:(491)

مـا حبـت النفس ممـا راق منظـره   رامت ولم ينـهها يـأس ولا حـذر

ففاعل رامت ضمير متصل يفسره النفس الذي هو فاعل فعل صلة ما، وما مفعول رامت، والتقدير رامت النفس ما حبت كما أن التقدير في المثال أخذ زيد ما أراد.

عَلِمَ لِلْعُلْمَةِ جَا وَكَضَرَبْ   أَشَارَ أَبْصَرَ رَأَى وَكَذَهَبْ

وَخَالَ لِلعُجْبِ وَمَعْنى ظَلَعَا   حَسِبَ لِلْبَيَاضِ جِدًّا وَقَعَا

قوله: "علم للعلمة جا" يعني أنه يقال علم بالكسر إذا كان أعلم أي مشقوق الشفة العليا علمة بالضم، وأما مشقوق الشفة السفلى فأفلح، قال الزمخشري:(492)

وأخـرني دهـري وقـدم معـشـرا   لأنهـم لا يعلـمـون وأعلـم

ومـذ أفلـح الجهـال أيقـنت أنـني   أنـا المـيم والأيـام أفلـح أعلـم

وهي لازمة، وأما علَمه بالفتح بمعنى شق شفته العليا فمتعد لواحد.

قوله: "وكضرب أشار أبصر رأى" أي وجاء رأى بمعنى ضرب نحو: رأيت الصيد بمعنى ضربته في رئته وهو متعد إلى واحد، و بمعنى أشار نحو: رأى زيد كذا أي أشار به، وبمعنى أبصر كرأيت الشيء بمعنى أبصرته، و بمعنى ذهب كرأى أبو حنيفة حلية كذا والشافعي حرمته. قلت: قد تعدت رأى هنا بنفسها بخلاف مرادفها وهو ذهب فيدل ذلك على أن العرب قد تخص أحد المتساويين ببعض الأحكام اللفظية كما قال من رأى ترادف عرف وعلم. والله تعالى أعلم.

قوله: "وخال للعجب..إلخ" أي التكبر، ومصدره الخيلاء والمخيلة، قال الدماميني: قلت: وقع في الكشاف في تفسير قوله تعالى: ﴿إذا خوله نعمة﴾ خال الرجل يخول إذا

491- البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 1/ 85

492- البيتان منسوبان للزمخشري في مقامة الراعي التي أوردها ابن حمدون في حاشيته على المكودي 1/ 187 وفي تاج العروس (ع ل م) الشطر الأخير منسوبا للزمخشري كذلك و لم أجدهما في ديوانه ولا في ما وقفت عليه من تراجمه. الشاهد فيه: استعمال أعلم من العُلمة في البيت الثاني.

احتال وافتخر اهـ. وخال الفرس إذا ظلع ومضارعها يخال، وقيل تاتي بمعنى نظر ومضارعها يخيل.

قوله: "حسب للبياض جدا..إلخ" قال المصنف: وحسب الرجل إذا احمر لونه أو ابيض كالبرص، وكذا إذا كان ذا شقرة فذا فعل لازم.

وَكَأَصَابَ ائْتِ بِأَلْفَى وَوَجَدْ   وَذَا لِلاسْتِغْنَا وَحُزْنٍ وَحَقَدْ

يعني أن ألفى تأتي بمعنى أصاب ، يقال ضاع لي شيء فألفيته أي أصبته، ووجد تأتي أيضا بمعنى الإصابة ويتعدى حينئذ لواحد نحو: وجد فلان ضالته وجدانا ووجودا،ومنه قوله:(493)

والظلم من شيم النفوس فإن تجد   ذا عفة فلعلة لا يظلم

وللاستغناء نحو: وجد فلان أي استغنى ومصدره جدة بالكسر، ووجد الرجل إذا حزن ومصدره الوجد بالفتح، ووجد إذا حقد ومصدره الموجدة، كقول عمر: «كنت على أبي بكر أشد موجدة من عثمان»(494).

وذكر في التاج ثلاث لغات في وجد بمعنى حزن الفتح وقال إنه هو المشهور وعليه الجمهور والكسر الذي اقتصر عليه المصنف يعني صاحب القاموس، والضم حكاه اللحياني.

وقد تبع الشيخ الحسن في طرة اللامية صاحب القاموس فاقتصر على الكسر، والله تعالى أعلم.

حَجَا كَرَدَّ سَاقَ أَيْضًا وَحَفِظْ   غَلَبَ مَعْ أَقَامَ يَكْتُمُ حُفِظْ

يعني أن حجا تأتي كرد كحجوت السائل رددته، وساق كحَجَت الريح السفينة إذا ساقتها، وحفظ كحجوت الحديث حفظته، وحجوت زيدا إذا غلبته في المحاجاة، وأقام كحجوت بالمكان إذا أقمت فيه، وكتم نحو: حجوت الحديث إذا كتمته.

وَهَكَذَا وَقَفَ يَبْخَلُ قَصَدْ   زَعَمَ مِثْلَ رَاسَ قَالَ قَدْ وَرَدْ

طَمِعَ مَعْ كَفَلَ يَسْمُنُ هَزَلْ   كَذَا لِلايجَادِ وَالايجَابِ جَعَلْ

493- البيت من الكامل وهو للمتنبي ديوانه ص/369. الشاهد فيه: استعمال وجد بمعنى أصاب.

494- أصله في البخاري، ولفظه: (وكنت أوجد عليه -يعني أبا بكر- مني على عثمان) كتاب النكاح الحديث رقم: 5122.

قوله: "هكذا وقف..إلخ" أي وتستعمل حجا أيضا بمعنى وقف وبخل وقصد كقوله:[495]

فهن يعكفن به إذا حجا بربض الأرطى وحقف أعوجا

وحجوت بالمال بخلت به وحجوت بيت الله بمعنى قصدته.

قوله: "زعم مثل راس..إلخ" يعني أن زعم تأتي بمعنى رأس أي صار زعيما أي رئيسا، قال:[496]

ومخرق عنه القميص تخاله بين البيوت من الحياء سقيما

حتى إذا رفع اللواء رأيته تحت اللواء على الخميس زعيما

ومثل قال، ومنه قوله:[497]

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا حقا فماذا يرد القول يا لهفي

قال أبوحيان: وإذا قال سيبويه في كتابه: (و زعم الخليل) قيل: فإنما يستعمله فيما انفرد به الخليل وكان قويا اهـ. وبمعنى طمع، كزعمت في غير مزعم كقوله:[498]

علقتها عرضا وأقتل قومها زعما ورب البيت ليس بمزعم

و بمعنى كفل، نحو: الزعيم غارم أي الكفيل ومصدره الزعامة، وزعم بمعنى سمن وهزل ضدٌّ كزعمت الشاة لهما.

495- الرجزللعجاج ديوانه 276. الشاهد فيه: استعمال حجا بمعنى وقف. الربَض بالتحريك مأوى الغنم والناحية.

496- البيتان من الكامل وهو من قطعة لحميد بن ثور الهلالي. أمالي القالي ص/238. الشاهد فيه: استعمال زعيم من زعم بمعنى رَأَسَ.

497- البيت منسوب في التصريح 250/1 وفي اللسان وفي تاج العروس في مادة (أمر) ومادة (نجف) ومادة(زعم) لأبي زبيد الطائي من قصيدة يرثي بها عثمان بن عفان ﷺ لكن كلهم يرويه هكذا:

يالهف نفسي إن كان الذي زعموا حقا وماذا يرد اليوم تلهيفي

وبعده في اللسان:

إن كان عثمان أمسى فوقه أمر كراقب العون فوق القبة الموفي

وكذا في خزانة الأدب 3/4. والشاهد فيه: استعمال زعم بمعنى قال.

498- البيت من الطويل لعنترة بن شداد. مختار الشعر الجاهلي 370/1. الشاهد فيه: استعمال زعما من زعم بمعنى طمع.

قوله: "كذا للايجاد..إلخ" يعني أن جعل للإيجاد والإيجاب نحو: ﴿وجعل الظلمات والنور﴾ وقوله تعالى: ﴿ما جعل الله من بحيرة﴾، وجعل الله الزكاة.

وَهَكَذَا سمعَ إِنْ تَعَلَّقَا بِالْعَينِ وَالخبرُ صَوْتاً حُقِّقَا

أي وتلحق برأى الحلمية سمع المتعلقة بالعين أي الذوات نحو: سمعت زيدا يتكلم بخلاف المتعلقة بمسموع فإنها لا تتعدى إلا إليه نحو: سمعت كلاما، ومنه: ﴿حتى يسمع كلام الله﴾، ولا يخبر بعد سمع إلا بفعل دال على صوت كما في المثال قال الرضي: وأنا لا أرى منعا من نحو: سمعتك تمشي لجواز سمعت أنك تمشي اتفاقا كقوله:[499]

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا

وما ذكره المصنف من أن سمع المتعلقة بعين متعدية إلى اثنين هو مذهب الأخفش والفارسي وابن بابشاذ، واختاره ابن الصباغ وابن أبي الربيع وابن عصفور في شرح الإيضاح، ومذهب الجمهور أن سمع لا يتعدى إلا إلى واحد في التحقيق كقولك: سمعت كلاما وشبهه، وقد يتوهم أنه متعد إلى مفعولين من جهة المعنى والاستعمال. انظر الدماميني. ولا يلحق بأفعال هذا الباب ضرب مع المثل على الأصح قال تعالى: ﴿واضرب لهم مثلا أصحاب القرية الآية﴾ ولا عرف ولا أبصر خلافا لهشام ولا أصاب ولا صادف قال:[500]

صادفن منها غرة فأصبنها إن المنايا لا تطيش سهامها

ولا غادر خلافا لابن درستويه بدليل قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس ضرب مثل﴾ لأنها بنيت للنائب، واكتفت بمرفوعها ولو كانت من هذا الباب لم يكن كذلك قاله المصنف.

قال أبوحيان: وهذا استدلال ظاهر ويمكن تأويله على أن يكون المفعول حذف لدلالة الكلام عليه أي ضُرِب مَثلٌ ما يُذكر ويدل عليه ﴿فاستمعوا له إن الذين تدعون﴾الآية. قال: وقد يقال إن ضرب تكون بمعنى صير لا مع المثل خاصة بل في نحو:

499- البيت من الوافر وهو لذي الرمة ديوانه ص/201. الشاهد فيه: على رواية نصب الناس عمل سمع عمل أفعال القلوب مع أن المفعول الثاني غير دال على صوت وهو: ينتجعون. صيدح: اسم ناقة ذي الرمة.

500- البيت من الكامل وهو للبيد بن ربيعة. مختار الشعر الجاهلي 390/2

ضربت الفضة خاتما, إذ المعنى صيرت إلا أنه ينبغي أن يستثبت في هذا الباب أهو من كلام العرب أم من كلام المولدين.

قال الدماميني: وهذه الأفعال ثبتت تعديتها لواحد، فإن جاء بعدها منصوب فعلى الحال والدليل على ذلك التزام تنكيره كذا قال الشارح, وهي دعوى لم يقم عليها دليل بل قام على خلافها في بعض هذه الأفعال كغادر فقد حكي منصوبه الثاني معرفة بمقتضى شاهد عربي لا أستحضره الآن.

وَأَعْطِ لِلْجزْئيْنِ مَنْصُوبَينِ   مَا لهمَا كَانَا مجَرَّدَيْنِ

أي للمفعولين المذكورين من جواز التقديم والتأخير ومنعهما ما لهما من ذلك مجردين عن هذه الأفعال، فيكون الأصل تقديم المفعول الأول لأنه المبتدأ وتأخير الثاني لأنه خبر، وقد يعرض ما يوجب تقديم الأول وتاخير الثاني نحو: ما ظننت زيدا إلا قائما وكتساويهما تعريفا وتنكيرا كظننت زيدا صديقك وظننت خيرا منك فقيرا إليك، وما يوجب تقديم الثاني نحو: ما ظننت قائما إلا زيدا، وحيث ينتفي الأمران جاز التقديم والتأخير على ما هو مفصل في باب المبتدإ.

فصل في الكلام على القول
وما يتفرع منه من الأفعال وغير ذلك

بِالْقَوْلِ تُحْكَى وَفُرُوعِهِ الجمَلْ   إعْمَالُهَا في كَالحدِيثِ يحْتَمَلْ
وَأُعْمِلَتْ في مُفْرَدٍ أُرِيدَ بِهْ   مُجَرَّدُ اللَّفْظِ فَقَطْ فَلْتَنْتَبِهْ

المراد بالقول المصدر ومعناه اللفظ اللساني أي يحكى بالقول وفروعه وهي الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، الجملُ اسميةً أو فعلية خبريةً أو إنشائية نحو: يعجبني قولك إن زيدا فاضل، ونحو: ﴿قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له إبراهيم﴾، ونحو: ﴿يقولون ربنا آمنا﴾، ونحو: ﴿قولوا آمنا﴾، ونحو: ﴿والقائلين لإخوانهم هلم إلينا﴾، وقوله:[501]

501– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 26/2. الشاهد فيه: حكاية الجملة بصيغة اسم المفعول من القول وهو: مقول.

تواصوا بفعل الخير حتى عبيدهم مقول لديهم لا زكا مال ذي بخل

واسم المصدر نحو مقالك: الله ربنا إقرار بالربوبية.

قوله: "إعمالها في كالحديث..إلخ" أي ينصب بها المفرد المؤدي معناها كالقصة والحديث والشعر والخطبة والكلام، ويعتبر ذلك بأن تجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل عليها ذلك المفرد كما تقول مثلا: قلت كلاما حقا أو باطلا، أو كلاما حسنا إذا قلت: زيد قائم مثلا ثم تقول زيد قائم كلام حق أو باطل أو كلام حسن.

قوله: "وأعملت في مفرد..إلخ" أي وينصب به أيضا المفرد المراد به مجرد اللفظ. قال المصنف: كقولك قلت كلمة أي هذا اللفظ، وهذا النوع مختلف فيه وقد ساقه سوق المجمع عليه، وإنما استُنبِطتْ إجازةُ الزجاج من قوله في كتابه المسمى بالجمل: "وإنما قلنا الكل والبعض". وإجازةُ الزمخشري له من قوله في الآية: ﴿يقال له إبراهيم﴾ إن إبراهيم مفعول لم يسم فاعله ، وقد رجَّحه على كونه منادى أو خبرا أي هذا إبراهيم لسلامته من دعوى الحذف، ولشموله لكل استعمال يستعمل فيه هذا اللفظ. انظر الدماميني. وقد حكى أبو حيان في الآية قولا رابعا وهو أنه مرفوع على الإهمال قال: وهذا مذهب الأعلم، **قلت**: ولينظر الفرق بين الإهمال والإلغاء فإني لم أر من تعرض له والذي يظهرلي في وجهه أن يقال إن الإلغاء يوجد معه العامل لكن عرض ما يُجَوِّز ترك عمله من تأخير نحو: زيد قائم ظننت, أو توسطٍ نحو: زيد ظننت قائم، أما الإهمال فهو من العوامل حيث لا يوجد عامل أصلا كما يؤخذ من قول أبي حيان هنا: وزعم بعضهم أنه-يعني ابراهيم في الآية- مرفوع بالإهمال لأنه لم يتقدمه عامل يؤَثر في لفظه فبقي مهملا, والمهمل إذا ضم إلى غيره ارتفع نحو: واحد اثنان, برفع واحد إذا عدوا و لم يدخلوا عاملا في اللفظ ولا في التقدير. اهـ المراد منه, فالحاصل أن الإلغاء في الجمل والإهمال في المفردات, والله تعالى أعلم.

قال الصبان: قول الأشموني وإما جملة فتحكى به يقتضي كونها متلفظا بها قبل هذا الكلام وإلا لم يكن حكاية وهو كذلك، وأما الحكاية لما لم يتلفظ به كقول ابن مالك: قال محمد هو ابن مالك.. إلخ فمجاز.

وَأَلْحَقُوا بِالْقَوْلِ مَا أَشْبَهَهُ حِكَايَةً وَالْقَوْلَ نَنْوِي مَعَهُ

قال في التسهيل: ولا يلحق بالقول ما في معناه بل ينوى معه القول خلافا للكوفيين.

قوله: "ما أشبهه" من الدعاء والنداء والإخبار نحو: دعوت زيدا اعجل وناديته: أقبل وأخبرته: زيد قائم.

قوله: بل ينوى معه القول فتكون تلك الجمل محكية بقول محذوف أي دعوت زيدا قلت له اعجل وناديته قلت له أقبل وأخبرته قلت له زيد قائم. قوله خلافا للكوفيين أي في جعلهم هذه الجمل محكية بما قبلها إجراء له مجرى القول، والتصريحُ بعد النداء بالقول دليل على صحة القول بتقديره وذلك نحو: ﴿ونادى نوح ربه قال رب﴾ الآية، ﴿إذ نادى ربه نداء خفيا قال رب إني وهن العظم مني﴾.

قوله: "والقول ننوي معه" أي نحن معاشر البصريين. فظهوره في بعض المواضع دليل على صحة التقدير. واستظهر أبوحيان مذهب الكوفيين قال لأنه ليس فيه إضمار وأما حيث صرح بالقول فيضطر إذ ذاك إلى جعل الجملة محكية بالقول، قال: والذي يدل على عدم الإضمار مجيء "أن" التفسيرية بعد هذه الأفعال نحو قوله تعالى: ﴿فأوحى إليهم أن سبحوا بكرة وعشيا﴾ ولو كان القول مضمرا لما جيء بأن التفسيرية لأنها لاتاتي بعد القول. نقله ناظر الجيش في شرحه مسلما له.

وَرُبما قَوْلٌ وَقَائِلٌ إِلَى   مَحْكٍ أُضِيفَ ... ...

أي وقد يضاف قول وقائل إلى الكلام المحكي نحو: أعجبني قول لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ وقائل لا إله إلا الله وقوله:[502]

قول يا للرجال ينهض منا   مسرعين الكهول والشبانا

وقوله:[503]

وأجبت قائل كيف أنت بصالح   حتى مللت وملني عوادي

502- البيت من الخفيف وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 29/2 وشرح شواهد المغني للسيوطي 837/2. الشاهد فيه: إضافة القول إلى المحكي في قوله: قول ياللرجال.

503- البيت من الكامل وهو بلا نسبة في شرح شواهد المغني للسيوطي 2/ 837 والعيني 503/4. الشاهد فيه: إضافة الوصف من القول وهو قائل إلى المحكي .

ويروى قوله "بصالح" بالجر وهو واضح وبرفعه، والتقدير بقول أنا صالح بحذف القول والمبتدإ، قاله المصنف.

وقد يستدرك ما هنا على قولهم إنه لايضاف جوازا للجمل غير الظروف فإنهم لم يذكروه ولعل وجه عدم ذكرهم له أن الإضافة فيه إلى جملة مؤولة بالمفرد لأن المقصود لفظها فلم تتمحض جمليتها، ولذلك صح أن تقع الجملة المراد لفظها مبتدأ. والله تعالى أعلم.

... ... مَا مِنَ المَحْكِي انجَلَى
احْذِفْ وَعَكْسُ ذَاكَ مِنْهُ أَكْثَرْ وَإِنْ حُكِي المفْرَدُ فَلْيُقَدَّرْ
نَاصِبُهُ أَوْ خَبرٌ أَوْ مُبْتَدَا مِثَالُهُ قَالُوا سَلاماً وُجِدَا

قوله: "ما من المحكي انجلى احذف" أي وقد يغني القول في صلة وفي غيرها عن المحكي لظهوره مثاله في الصلة:[504]

لنحن الألى قلتم فأنى ملئتم برؤيتنا قبل اهتمام بكم رعبا

أي لنحن الألى قلتم نقاتلهم فاستغني بالقول وحذف المحكي عن المقول لدلالة ما بعده عليه. ومثاله في غير الصلة قال زيد ولو رآني لفر أي قال يغلبني بدليل ما بعده كما دل ما بعد القول على المقول.

قوله: "وعكس ذاك منه أكثر" أي وعكس ذاك وهو الاستغناء بالمقول عن القول أكثر نحو: ﴿فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم﴾ أي فيقال لهم أكفرتم، ونحو: ﴿والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم﴾ أي قائلين سلام عليكم، ونحو: ﴿والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم﴾ أي قائلين ما نعبدهم.

قوله: "وإن حكي المفرد فليقدر..إلخ" قال في التسهيل: وإن تعلق بالقول مفرد لا يؤدي معنى الجملة ولا يراد به مجرد اللفظ حكي مقدرا معه ما يكون به جملة اهـ.

504– البيت من الطويل وهو بلا نسبة في شرح المصنف للتسهيل 2/ 30 الشاهد فيه: حذف المحكي في الصلة من قوله: الألى قلتم ..إلخ

قوله: لا يؤدي معنى الجملة، كما في قولك قلت كلاما قوله: ولا يراد به مجرد اللفظ نحو: ﴿يقال له إبراهيم﴾ نحو: ﴿قالوا سلاما قال سلام﴾، فيقدر مع الأول فعل ناصب أي سلمنا سلاما، ويقدر مع الثاني إما خبر فيكون مبتدأ، والتقدير عليكم سلام، أو مبتدأ فيكون خبرا، والتقدير تحيتكم سلام.

والحاصل أنه لا ينصب بالقول مفرد على أنه مفعول به إلا إذا كان على أحد الوجهين المذكورين وإنما قلت على أنه مفعول به احترازا من نحو: قلت حقا أي قولا حقا، فإن هذا من باب المفعول المطلق. اهـ من الدماميني. وأما المفرد المؤدي معنى الجملة أو المرادُ به مجرد اللفظ فينصب كما تقدم نحو: قلت حديثا.

تنبيه: يقع المفرد بعد القول على أحد خمسة أوجه كما قال الرضي، أحدها: أن يكون مؤديا لمعنى الجملة فقط، ثانيها: أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو: قلت كلمة عبارة عن زيد، ثالثها: أن يكون لفظا يصح التعبير به عن المفرد والجملة نحو: قلت لفظا، بنصب هذه الثلاثة لأنها ليست أعيان اللفظ المحكي حتى تراعى. رابعها: لفظ غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد نفسه فتجب حكايته ورعاية إعرابه نحو: قال فلان زيد إذا تكلم بزيد مرفوعا، خامسها: مفرد غير معبر به عن مفرد ولا جملة ولا مقصود في نفسه فيجب أن يقدر معه ما يكون به جملة نحو: قال سلام أي عليكم. قال يس في حواشيه على الألفية: وبقي سادس وهو: المفرد المراد لفظه نحو قلت زيدا.

❁❁❁

أعلم وأرى

وَزَادَ الاخْفَــــشُ أَظَـــنَّ أَزْعَــــمَا   أَحْـــسَبَ أَوْجَـــــدَ أَخَـــالَ فَاعْلَمَـــا

أي وزاد الأخفش أظن وأحسب وأوجد وأزعم وأخال، فتقول على رأيه: أظننـــت زيدا عمرا قائما، وكذا الباقي، ومستندُه القياس على أعلم وأرى، ولا سماع له، واختار هذا المذهب أبو بكر بن السراج، ومقتضى مذهب سيبويه منعُه. اهـــ من المساعد.

وذكر يس في حواشيه على الألفية قولا ثالثا في المسألة لابن هشام اللخمي في شرح الدريدية، وهو أشعر وأدرى لأنه ذكر شعر ودرى مما يتعدى لمفعولين. قال يـــس: وهـــذا غريب وكذا من الغريب النقلُ عن الأخفش أن التضعيف كالتعدية بـــالهمزة في التعـــدي لثلاثة.

تم بعون الله تعالى الجزء الأول ويليه الجزء الثاني – إن شاء الله تعالى– وأوله باب الفاعل

❁❁❁

الفـهرس: